د. خالد محمد غازي

الصحافة الالكترونية والتقنيـــة الرقميـــة

مفاهيم تأسيسية عربية




@KOTOB_SA7AFA

الصحافة الالكترونية والتقنية الرقمية

مفاهيم تأسيسية عربية



تأليف

د.خالد محمد غازي

الكتاب: الصحافة الالكترونية والتقنية الرقمية.. مفاهيم تأسيسية عربية

الكاتب: د.خالد مُحَمَّد غازي

الطبعة: ٢٠٢٢



الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم –
الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

غازي ، خالد مُحَمَّد

الصحافة الالكترونية والتقنية الرقمية.. مفاهيم تأسيسية عربية /

د.خالد مُحَمَّد غازي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٩٧ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٥ – ٢٩٠ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ١٩٢٦٩ / ٢٠٢١

الصحافة الالكترونية والتقنية الرقمية



مقدمة

يشير مصطلح صناعة الصحافة **Making Press** إلى اتساع المجالات التي تؤثر وتتأثر بالصحافة بصفتها نشاطاً إنسانيًا يشمل كافة مجالات النشاط الإنساني، بحيث تحولت الصحافة إلى سوق كبيرة، لا تختلف عن أسواق البترول والمنسوجات. ومنذ ظهور هذه الصناعة اعتمدت على مقومات أساسية لنجاحها كالأيدي العاملة المدربة التي تصنع الورق وتدير المطابع، وتقوم بعملية التوزيع والتسويق والإعلان.

وأنفقت الأموال على تحديث هذه الصناعة، و هذا التطور واكب الطفرة التكنولوجية الهائلة في سائر شئون حياة الأفراد والمجتمعات، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، الذي شهد من أشكال التكنولوجيا ما يتضاءل أمامه كل ما تحقق في عدة قرون سابقة، ولعل من أبرز مظاهر هذه الطفرة التي تصل إلى درجة الثورة، الاندماج الذي حدث بين ظاهرتي تفجر المعلومات وثورة الاتصال، في استخدام أجهزة الحاسوب في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشري ، في أقل حيز متاح، وبأسرع وقت ممكن، ونقل الأنباء والبيانات والصور عبر الدول والقارات بطريقة فورية. وقد أتاحت التكنولوجيا ظهور الإنترنت الذي أحدث نقلة كبيرة في مجال الصحافة ووسائل الاتصال، وأثر بشكل كبير في الكثير من ملايين من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض، إما عن طريق خطوط التليفونات وإما عن طريق الشبكات الرقمية أو الأقمار الصناعية ويستخدمها ملايين البشر في كافة أنحاء العالم على مدار الساعة، وأصبح الإنترنت وسيلة للتفاهم ونقل المعلومات بين ملايين البشر.

وأحدث الإنترنت تغييرًا في مفهوم العمل الصحفي، وظهر ما يعرف باسم الصحافة الإلكترونية التي كان إرهاص نشأتها بداية السبعينيات، عبر استخدام تقنية التكست والفيديوتكست، وكانت أول صحيفة إلكترونية ظهرت في العالم على شبكة

الإنترنت مطلع عام ١٩٩٠ صحيفة "هيلز نبورج أجبلاد " السويدية.

والصحافة الإلكترونية هي نتاج امتزاج الإعلام بالتقنية الرقمية، وبرغم عمرها القصير فقد حققت ما حققته الصحافة المطبوعة في عشرات السنين، وتمكنت من تقديم مكاسب عديدة إلى المهنة الإعلامية وإلى جمهور القراء وكذلك لمستويات أخرى من المستفيدين مثل المعلنين والطبقة السياسية والنخب الثقافية وسواهم، لكن هذه المكاسب ارتبطت – وما زالت – بتطور التقنية وانتشارها وبطبيعة الجمهور الذي يستخدمها. إن كثيرًا من الباحثين جنحوا مبكرًا إلى الحديث عن هزيمة الصحافة التقليدية ونهاية عصرها ، فلم يعد مفهوم الصحافة حكرًا على المؤسسات الصحفية بالمعنى التقليدي في الصحافة المطبوعة، لذلك فإن الصحيفة الإلكترونية يجب أن تتميز بالاستقلال التام عن الصحف المطبوعة، حتى وإن كانت تصدر عن مؤسسة صحفية قائمة أوتحمل نفس عناوين إصداراتها . ويمتد الاستقلال ليشمل جميع المراحل بدءًا من التخطيط لإنشاء الموقع وأهدافه إلى تحرير المادة الصحفية، وتصميم الصفحات ونشرها على الشبكة، تمت الاستفادة من خصائص النظم الرقمية في تصميم البرامج والمواقع بالتركيز على خصائص المتلقي وحاجاته، وتلبية هذه الحاجات وفق نظم التجول والاختيار والتفاعل والمشاركة التي توفرها هذه المواقع، بحيث يصبح الموقع أو المحتوى كما لو كان مخصصًا للمتلقي بذاته وتكون له الحرية في توجيه اختياراته وفق هذه الخصائص والحاجات، بما يؤدي بالتالي إلى تطوير العلاقة بالقارئ وتدعيمها. بالإضافة إلى تصميم آليات تفاعل المستخدم أو القارئ، فإن الصحيفة الإلكترونية يجب أن تستفيد أيضًا من أدوات الاتصال المتاحة على الشبكة، حتى يتحقق في هذه العملية الاتصال ثنائي الاتجاه، أو متعدد الاتجاهات لتأكيد تفاعل القارئ مع الصحيفة والعاملين بها وأقرانه من القراء والمستخدمين لهذه الصحيفة وموقعها.

لذا من الضروري أن نضع في اعتبارنا :

– الصحافة الإلكترونية طرحت نوعا جديدا من الصحافة هو "صحافة المواطن" يتميز بالتفاعلية والتواصل الفوري بوسائل وطرق متنوعة تكسر حواجز الصمت في سرعة

نقل الحس الشعبي تجاه الحداث والمواقف والشخصيات وهدم اللغة الرسمية والفوقية وحرية طرح المواضيع الحساسة والخطيرة، الأمر الذي يستدعي توافر قسط من الرسائل والدراسات العلمية حول هذا الموضوع بالذات.

-ضرورة وجود تشريعات كضابط للممارسة الصحفية الإلكترونية في -الدول العربية، وإن عدم وجودها يخلي المسألة من الضوابط الفاعلة ويجعل هناك خروجًا عن القيم والأخلاقيات والآداب العامة في مجتمعنا، وهذا يعني في النهاية وجود ابتذال وانفلات واضحين في الصحافة الإلكترونية تميزت به لعدم وجود الرقيب أو التشريعات الخاصة ومن ثم تدهور العمل الصحفي في النهاية وتحوله إلى معول هدم أخلاقي بشكل أكثر سفورًا.. كما أن التشريعات حينما تصطبغ بالصبغة الدولية بشكل يتكئ على اتفاقيات دولية عالمية تنتمي إلى فترات سابقة فإنها لا تسير على الخط المهيأ لها بل تنحرف عنه، إلى أن تنفصل عن أرض الواقع وتصبح مجرد بنود موقع عليها دون تفعيل جاد على أرض الواقع، إن الهدف من التشريعات هو ضبط العمل الصحفي والوصول إلى أعلى صورة فاعلية لا جعلها حجر عثرة في طريق الصحافة، وهذا هو ما تحتاجه الصحافة الإلكترونية في عالمنا العربي في الفترة الحالية والمستقبلية كي تكون صحافة بحق وليست مجرد تكرار لعهود غابرة في عالم الصحافة الورقية.

- ضرورة تفعيل مواثيق الشرف المهني على الصحافة الإلكترونية، فميثاق الشرف هو الجانب الأخلاقي في المهنة وهو متفرع عن عقيدة الأخلاق في كل الثقافات والديانات، وهو مظهر من مظاهر المنظمات غير الحكومية نشأ في الغرب ثم انتقل إلى الشرق، وهو فكرة فعالة غير أنه مما يقلص من فاعليتها انتشار أنظمة الحزب الواحد والعشيرة الواحدة والزعيم الأوحد ومن ثم فقد تبدو فكرة مرتبطة بمناخ حضاري حتى تتأسس في بنية سليمة وتعتبر مواثيق الشرف والقوانين ثنائية بارزة، فالمفترض أن القوانين تحمي مواثيق الشرف وأن مواثيق الشرف تكمل القوانين، لكن حين تتباعد المسافة بين طرفي الثنائية فهذا يعني أن المجتمع في أزمة، وقد رأينا أمثلة

عديدة لمواثيق الشرف المهني لدى أكثر من وجهة ومؤسسة محليًا وعالميًا تبين مدى احترام قداسة العمل لدى هذه الجهات والمؤسسات، ولا يبقى من كل ذلك إلا التطبيق.

- إن التحلي بالأخلاق في العمل الصحفي هو فن وإحساس في المقام الأول، فلا أحد فوق مستوى الشبهات أو خارج نطاق المحاسبة، إلا بما يمليه عليه ضميره وحسه الداخلي أولًا، ومن هنا قد نجد صورًا عديدة يتم فيها التجاوز المهني في الخطاب والطرح، لأن الصحفي لم يلزم نفسه بها ولم يلزم نفسه بالحس الخلقي من الأساس.
- ضرورة إعلاء قيم الحريات الصحفية في ظل حماية قانونية ودستورية للصحفي والمجتمع أيضًا، والاستفادة من تجارب دول العالم المتقدمة في هذا المجال، ولا تتم النهضة أو إعلاء لقيمة ما مرة واحدة، بل يجب أن نبحث في صورة دفعات وإلا فلن نعثر على شيء.
- ضرورة التعمق في دراسة بنية تطور الصحافة الإلكترونية العربية التي تتطور وتزدهر كل يوم، على أن تتم الاستفادة من التجارب المتميزة عالميًا في هذا المجال.

المؤلف

الفصل الأول

صاحبة الجلالة.. النشأة والتحول الرقمي

أطلق على الصحافة صفة "صاحبة الجلالة" ولقبها البعض الآخر بـ"السلطة الرابعة" باعتبارها أداة من أدوات تحقيق التنمية والديمقراطية في المجتمع.. إضافة إلى السلطات الثلاثة التقليدية: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ويري جورج فيل في كتاب "الجريدة" أن أول من أطلق صفة السلطة الرابعة على الصحافة هو الإنجليزي إدموند يورك (١٧٩٧) عندما اتجه إلى مقاعد الصحفيين في مجلس العموم البريطاني وهو يقول: أنتم السلطة الرابعة.

ويذكر هنري كالفييه في كتابه (الصحافة المعاصرة) أن تسمية الصحافة بالسلطة الرابعة ترجع إلى اللورد توماس ماكولاي **Thomas Ma Aulay**(١٨٠٠-١٨٥٩)[١] ، حيث قال إن المقصورة التي يجلس فيها الصحفيون أصبحت السلطة الرابعة في المملكة المتحدة. وكان هو أول من لاحظ أن الشرفة التي يجلس بها المندوبون الصحفيون داخل قاعة البرلمان قد أصبحت السلطة الرابعة في بريطانيا[٢].

أما توماس جيفرسون **Thomas Jefferson** (١٧٤٣ – ١٨٢٦)، مفكر سياسي شهير وكان أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة والمؤلف الرئيس لإعلان الاستقلال الأمريكي (١٧٧٦) وبعد أن أصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة

---

(١) هو سياسي وكاتب وشاعر، خدم فى مناصب وزارية، ولد في كامبردج بريطانيا، كتب تاريخ إنجلترا في خمسة مجلدات، عرف بنشاطه السياسي والبرلماني في مكافحة الرق والدعوة إلى الإصلاح الديمقراطى.

(2) www.scribd.com/doc/7288007/

الأمريكية بالفترة من ١٨٠١ حتى ١٨٠٩، فقد كتب في عام ١٧٨٧ يقول: "إن رأي الشعب هو الدعامة التي تقوم عليها حكومتنا، ويجب الحفاظ على هذا المفهوم، وإذا خيرت بين وجود حكومة بدون صحافة، أو صحافة بدون حكومة لاخترت الثانية بلا أدنى تردد وقد عاشت الصحافة وبقيت وأصبحت قوة ويجيء هذا الإدراك على ضوء حقيقة أن أية حكومة هي ذلك العملاق الذي يشعر المواطن أمامه بالضعف ومن ثم جاء الإحساس بأن الصحفيين وحدهم في موقعهم خارج الحكومة يمثلون التحدي القوي للفساد، أو بمعنى أدق للسياسيين الذين يعملون في السر والخفاء ولغيرهم من البيروقراطيين.[١]

- ماذا يقصد بكلمة "صحافة" كتعريف لغوي في لغتنا العربية؟
- ومتى عرف العرب الصحافة كمصطلح دال على فحواه؟
- وما التعريف القانوني للمصطلح؟
- وماذا عن المفهوم الاصطلاحي للصحافة؟

لنبحث في التعريف اللغوي لكلمة "صحافة" – بكسر الصاد – فهي من صحيفة جمع صحائف ، والصحيفة هي الصفحة.

وفي القرآن الكريم وردت هذه الآية: { إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى} والصحف هنا بمعني الكتب المنزلة.

وفي الصحاح للجوهري إن الصحيفة جمعها صحف وصحائف هي الكتاب بمعني الرسالة. وفي الحديث الشريف: "أتراني حاملًا إلى قومي كتابًا كصحيفة المتلمس" ومنها اشتق المصحف "بضم الميم أو كسرها" بمعنى الكتاب الذي جمعت فيه الصحف أي الأوراق والرسائل.

---

(١) د. محمود علم الدين : أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص١٩ وما بها من مراجع.

والصحيفة – كما شرحها ابن منظور – هي التي يكتب فيها.[1]

وقد عرف المعجم الوسيط الصحافة بكسر الصاد بأنها مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة، أما في القاموس المحيط للفيروزابادي، فورد أن الصحيفة هي الكتاب وجمعها صحائف والصحفي من يخطيء في قراءة الصحيفة، والتصحيف الخطأ في الصحيفة. وجاء في المصباح المنير إن الصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وإذا نسب إليها قيل صحفي وهو من يأخذ العلم منها دون المشايخ وجمعها صحف وصحائف والتصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعني.

وجاء في مختار الصحاح للرازي إن الصحيفة هي الكتاب وجمعها صحف وصحائف.

وجاء في محيط المحيط لبطرس البستاني إن الصحيفة قرطاس مكتوب كما جاء في أساس البلاغة للزمخشري وتاج العروس للزبيدي إن الصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس يكتب فيه وجاء في لسان العرب لابن منظور إن الصحيفة التي يكتب فيها والجمع صحائف وصحف.

والصحيفة هي مجموعة من الصفحات تصدر يوميًا أو في مواعيد منتظمة وتتضمن أخبار السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وما يتصل بها والصحفي هو من يأخذ العلم من الصحيفة لا عن أستاذ.

وسميت صحيفة وعليها أو منها تسمى: صحافة، والمزاول لها يسمى صحفيًا بكسر الصاد أو صحفيًا بضم أو فتح الصاد والتسمية في أساسها من صفحة أو صحيفة أي إحدى وجهي الورقة المكتوبة، وهي التسمية الأكثر ملاءمة إلى عالم الصحافة، حيث إنها لم تخرج عن نطاق الصفحة والصحيفة.

أما باللغة اللاتينية فتسمى **Journalism** من أصل **Journal** وهي إحدى

---

(١) أديب مروة : الصحافة العربية نشأتها وتطورها ، منشورات دار الحياة ، بيروت ،١٩٦١، ص١٣.

مشتقات كلمة في الفرنسية تعني في الأساس "يومي" من يوم، **Journal** الفرنسية أي يوم وكلمة **Jour** إذن فهي لا علاقة لها بالصفحة أو الصحيفة، إذ إن الصفحة تسمى **Page** أما الجريدة فتسمى بالفرنسية **Journal** أي يومية وبالإنجليزية **newspaper** وهي كلمة من الكلمات الإنجليزية المركبة تعني الأولى **news** أخبار والثانية **paper** ورق ومعناها مجردة: ورق الأخبار.(١)

ويستخدم قاموس أكسفورد كلمة **press** بمعنى صحافة، وتعني شيئًا مرتبطًا بالطبع والنشر والأخبار والمعلومات، و**Journalism** بمعنى صحافة أيضًا، و**Journalist** بمعنى صحفي.(٢)

وقد عرفت معظم الحضارات القديمة كحضارة الإغريق والرومان الخبر المخطوط، حيث أصدر يوليوس قيصر عقب توليه السلطة عام ٥٩ ق. م صحيفة مخطوطة" أكتا ديورنا " وتعني الأحداث اليومية يكتب فيها أخبار مداولات مجلس الشيوخ وأخبار الحملات الحربية وعدد من الأخبار الاجتماعية كالزواج والمواليد والفضائح وكان للصحيفة مراسلون في جميع أنحاء الإمبراطورية غالبيتهم من موظفي الدولة.

ويؤرخ البعض إلى أنها أول صحيفة عرفت في العالم أجمع في الإمبراطورية الرومانية وكانت تكتب بالحفر على الحجر (**inscription**) وتقام في السوق العامة.

ولما عرف العرب الصحافة في مطلع القرن التاسع عشر لأول مرة، كانوا يطلقون عليها لفظة "الوقائع" وحين أنشأ خليل الخوري سنة ١٨٥٨ صحيفة "حديقة الأخبار" – وهي أول صحيفة عربية بالمفهوم الحديث – أطلق عليها التعريف الفرنسي "جورنال".

---

(١) عبدالعزيز سعيد الصويعي : فن صناعة الصحافة ماضيه وحاضره ومستقبله ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٤، ص ١٧.

(٢) د. حسن إبراهيم مكي ود. بركات عبدالعزيز محمد: المدخل إلى علم الاتصال، منشوارات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٥، ص ٢٦٦ ، ٢٧٧.

وكان أول من اختار لفظة صحيفة هو الكونت رشيد الدحداح، إلا أن أحمد فارس الشدياق صاحب جريدة "الجوائب" ومناظر الدحداح في المسائل اللغوية استعمل لفظة جريدة وهي مأخوذة عن الجرائد أي قضبان النخل المجردة من خوصها.

وقد ظل أرباب الصحف في القرن التاسع عشر لا يفرقون بين الجريدة والمجلة إلى أن تولى الشيخ إبراهيم اليازجي إصدار مجلة الطبيب عام ١٨٨٤ بالاشتراك مع الدكتور بشارة زلزل وخليل سعادة فاستعمل لفظة مجلة وهو يقصد بها الصحيفة العلمية أو الأدبية أو الانتقادية وما شاكلها والمجلة هنا مشتقة من مادة جل جلالًا وجلالة أي عظم وكبر وعلا مقامًا وقدرًا وحكمة، والمجلة إذن هنا هي الكراسة فيها الحكمة وقد خصت الآن الصحيفة التي على شكل كراس. وفي تفسير آخر، إن المجلة مشتقة من مادة جلا جلاء أي ظهر ووضح ومنها جلية الأمر أي ما ظهر من حقيقته أي الخبر اليقين. والمجلة هنا بمعنى أنها تسعى إلى استجلاء حقبة من العالم.

غير أن كلمة الصحافة بمعناها المتعارف عليه اليوم لم تصل إلينا إلا على يد الشيخ نجيب الحداد منشئ صحيفة "لسان العرب" في الإسكندرية وحفيد الشيخ ناصيف اليازجي وهو أول من استعمل لفظة الصحافة بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها، ومنها أخذت كلمة صحافي أما صحفي "بضم الصاد" فهو خطأ شائع إذ لا تجوز النسبة إلى الجمع في اللغة العربية. ولكن الأصح هو صحفي "بفتح الصاد" نسبة إلى الصحيفة، وقد استعمل العرب الأقدمون كلمة صحفي بمعني الوراق الذي ينقل عن الصحف، وقيل في ذلك عن بعضهم "فلان من أعلم الناس لولا أنه صحفي" بمعني أنه ينقل عن الصحف أو الصحائف.(١)

التعريف القانوني للصحافة : يقصد بكلمة جريدة مطبوع يصدر باسم واحد بصفة

---

(١) أديب مروة : مرجع سابق ص ٤١ ، ٥١، ويلاحظ أن قوله: (إن المجلة مشتق من مادة جلا جلاة أي ظهر ووضح.. والمجلة هنا بمعنى أنها تسعى إلى استجلاء حقبة من العالم) غير موافق لقواعد اللغة من ناحيتين: الأولى أن مصدر جلا هو جلاء. الثانية أن نسبة المجلة إلى جلا لا تصح ولو صحت لكانت الكلمة مجلاة بإثبات الألف التي لا مبرر لحذفها.

منتظمة في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة بينما يعرف القانون "المصري" رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الصحف بأنها المطبوعات التي تصدر باسم واحد وبصفة دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء ويمكن رصد المحررات أو الشروط القانونية الواجب توافرها في الصحف كالتالي:

١ – إن الصحيفة "الجريدة" أو المجلة يجب أن تكون مطبوعة.. وبالتإلى يخرج من هذا التعريف الجرائد المسموعة التي يبثها الراديو وكذلك الجرائد المرئية في التليفزيون وينصرف مفهوم المطبوع – قانونًا – إلى المعنى الضيق للمطبوع، وهو أن يكون مقروءا، وبالتإلى يخرج من إطار هذا التعريف أي مطبوع يكون مقصورا على الرسوم والصور فقط وإن كانت الصور الفوتوغرافية والرسوم الكاريكاتيرية من أهم عناصر الجرائد والمجلات ولكن تبقى الكتابة "الطباعة" الصحفية هي العنصر الأساسي في تعريف الصحيفة ويخرج من هذا المفهوم – أيضًا – قناة المعلومات التليفزيونية برغم أنها مقروءة ولكنها لا تعد من قبيل الصحف.

٢ – أن يكون للصحيفة اسم واحد : إذ يجب أن يكون للصحيفة "الجريدة – المجلة" اسم واحد وفي هذا تختلف الصحف عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى المطبوعة كالكتب والنشرات والموسوعات، فعلى الرغم من أن الموسوعة تصدر دائمًا باسم واحد لكنها تتضمن عناوين مختلفة في كل إصدار كما أنها ليست دائمة الصدور وبالتإلى لا يمكن اعتبارها مطبوعًا يصدر باسم واحد.

٣ – دورية الصدور : فيجب أن تصدر الصحيفة بصفة دورية "يومية – أسبوعية – نصف شهرية – شهرية – فصلية " أيا كانت الفترة الزمنية، فقد تكون يومًا واحدًا مثل الجرائد اليومية وقد تكون سبعة أيام مثل الجرائد الأسبوعية وبعض المجلات وقد تكون شهرية أو نصف شهرية أو فصلية مثل بعض المجلات الفصلية المتخصصة، وطبقًا لهذه القاعدة لا يعد الكتاب الذي يصدر – تباعا – في عدة أجزاء صحيفة من الدوريات إذ تنتهي أجزاؤه حتما بعد أجل معين، كذلك المعجم اللغوي الذي يتضمن عدة أجزاء والموسوعات التي تتضمن عددًا كبيرًا من الإصدارات، لأنها

محددة بموضوعاتها وبفترة زمنية محددة إلى أن تستنفد أغراضها.

٤ – انتظام الصدور والمقصود به التوقف الاختياري عن الصدور إذ يجب على الصحيفة اليومية أن تصدر بانتظام كل يوم والمجلة الأسبوعية كل أسبوع وهكذا.[١]

أما المفهوم الاصطلاحي للصحافة:

الصحافة بمعنى **press** هي صناعة إصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء ونشر المقالات بهدف الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية كما أنها واسطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع والهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة فضلًا عن أنها من أهم وسائل وتوجيه الرأي العام.[٢]

والصحافة بمعنى **Journalims** هي المؤسسة التي يعمل بها المتخصصون في صناعة الأخبار ولقد أطلق عليها صحافة **Journalism** بسبب أن الصحف **Journals** التي تضمنت على مدى التاريخ : الجرائد، الوريقات الإخبارية، المجلات كانت الوسيلة الأساسية التي عمل فيها لأربعة عقود ونصف عقب اختراع آلة الطباعة، وهناك من يعرف الصحافة بأنها مهنة تغطية الأخبار وكتابتها وتحريها، وتصويرها فوتوغرافيا وإذاعتها، أو إدارة أي مؤسسة إخبارية "إعلامية" كعمل تجاري.[٣]

إلا أن اسم الصحافة ما زال مرتبطًا بالكلمة المكتوبة منذ اختراع الكتابة وبالخطاب المكتوب، **Journalism** بشكل أكثر تكثيفًا منذ اختراع آلة الطباعة، وقد تداخلت لغة الصحافة مع الكتابة النثرية الماهرة، واستمرت في ذلك حتى عندما أصبح توصيل أو تسليم الأخبار يتم إلكترونيًا، وذلك بسبب أن الأخبار في الراديو والتليفزيون أو الصحافة الإذاعية تعتمد في الأساس على سيناريوهات أو نصوص

---

(١) د. محمود علم الدين: الفن الصحفي، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٠، ١١.

(٢) د.أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ١٩٨٥، ص١٢٤.

(٣) د. محمود علم الدين : الفن الصحفي ، مرجع سابق ، ص ١٢

مكتوبة، وينطبق ذلك أيضًا حتى على الصحافة المباشرة أو صحافة شبكات المعلومات وصحافة الاتصالات الفورية **Online Journalism** التي هي عبارة عن صحافة تعتمد على لغة مكتوبة تجهز فنيًا، وتتم قراءتها أو استعراضها على شاشات الحاسبات الإلكترونية.

ويشمل مجال الصحافة الآن جميع المناقشات الجماهيرية المتصلة بالأخبار شاملة التعليق والتحليل والتزويد للتقارير التفسيرية عن التطورات الإخبارية.

والصحافة تعني عند البعض أيضًا فن تسجيل الوقائع اليومية بمعرفة وانتظام وذوق سليم، مع الاستجابة لرغبات الرأي العام، توجيهه، والاهتمام بالجماعات البشرية، وتناقل أخبارها ولذلك تعتبر الصحافة مرآة تنعكس عليها صورة الجماعة وآراؤها وخواطرها.. والصحافة بهذا المفهوم هي جمع الأخبار ونشرها، وكذلك المواد المتصلة بها في مطبوعات مثل : الجرائد، المجلات، الرسائل الإخبارية ، المطويات، الكتب، وقواعد البيانات المستعينة بالحاسبات الإلكترونية، والاستعمال الشائع للصحافة يضيق على عمل الجرائد وبعض المجلات، ولكنه.

قابل للتطبيق على الأشكال الأخرى السابق نشرها وأول من استعمل لفظ الصحافة بمعناها الحالى كان الشيخ نجيب الحداد وإليه يرجع الفضل في اختيارها فقلده سائر الصحفيين من بعده.(١)

وتتعدد تعريفات الصحافة، إلا أن أغلب التعريفات تتفق على أنها هي نشر الكلمة المطبوعة عن طريق الوسائل المطبوعة دوريًا لتعبر عما يجري في العالم ويهم جمهور المتلقين وتستهدف خدمة الإنسان والمجتمع ومن هنا تؤثر في الرأي العام.. والصحافة هي إحدى أجهزة الإعلام والاتصال القوية والمؤثرة. وتصف موسوعة إنكارتا

---

(١) المرجع السابق : ص ١٣.

(**Encarta**)[1] التي تصدر على الإنترنت الصحافة بأنها جمع وتقييم ونشر الحقائق عن الأحداث الجارية. وأنها تتضمن المواد المطبوعة فقط مثل الجرائد والدوريات ولكنها في القرن العشرين أصبحت تضم وسائل أخرى مثل الراديو والتليفزيون والنشر على شبكة الإنترنت.

الطباعة وتأثيرها على الصحافة:

الطباعة وسيلة من أهم وسائل الاتصال وهي الأساس في العديد من أنظمتنا التعليمية، وتعتمد الأنظمة التجارية الحديثة على الطباعة في كثير من مداولاتها بدءًا من إيصالات البيع، إلى أوراق النقد، وشهادات الاستثمار، كما تعتمد الدعاية والإعلان جزئيًا على الطباعة لترويج السلع والخدمات.

وتُعدُّ الطباعة والنشر في كثير من البلدان مجالين من مجالات النشاط التجاري الكبرى، فبالإضافة إلى الكتب والصحف والمجلات، تتدفق آلاف المطبوعات من المطابع الحديثة كل يوم، مشتملة على الملصقات وأوراق تغليف الحلوى، وعلب المشروبات، ومفكرات التقويم، وأوراق المعاملات المكتبية المسطّرة، وورق الحائط، والبطاقات البريدية، وكتيبات الرسوم الفكاهية، والأعمال الفنية، وقد مرت عملية الاتصال بعدة مراحل قبل اكتشاف الطباعة أهمها:

مراحل ما قبل الطباعة الحديثة:

أولا- مرحلة الإشارة والكلام.

ثانيا- الكتابة على الأحجار والمعابد والتماثيل : لقد بدأ الإنسان في التفكير في توصيل الأفكار للآخرين عن طريق الكتابة فقد تمكن الإنسان من أن يعبر عن أحداثه ويسجلها بالنقش على الأحجار والمعابد والتماثيل.

---

(١) موسوعة إلكترونية تنتجها شركة مايكروسوفت وهي شاملة لجميع فروع العلوم والفنون والآداب وتحتوي على أدوات بحثية عديدة مدعمة بالصور والفيديو، ويتم تحديثها باستمرار، وتتوافر على أقراص مدمجة أو عبر الاشتراك، باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والألمانية واليابانية والإيطالية والهولندية.

ثالثا- الكتابة على الأحجار الطباشيرية والفخارية: وسبق السومريون غيرهم في تسجيل الأحداث على الألواح الفخارية المجهزة من عجينة فخارية بعد تسويتها وتعريضها للشمس أو حرقها.

رابعا- الكتابة على ورق البردي: اهتدي المصريون القدماء إلى صناعة الورق من نبات البردي الذي ينمو على ضفاف النيل ثم انتقل إلى اليونانيين والرومان.

خامسا: الكتابة على الرق المصنوع من جلود الحيوانات لتحمل عوامل البيئة.

سادسا: الكتابة على صفحات الخشب: فكر الفينيقيون بدلًا من استيراد ورق البردي من مصر في الكتابة على الخشب بالحفر، ثم بالحبر، خاصة أن الكتابة بالحبر على الخشب يصعب محوها بعكس الكتابة على ورق البردي التي كانت تتعرض للإزالة بخرقة مبللة وإن كانت تتميز بتصحيح الأخطاء إلا أنها من الناحية الأخري كانت معرضة لضياع معالم الكتابة وتسجيلها على مدى بعيد.

وكانت فكرة حفر الحروف على الخشب معكوسة الوضع بحيث تطبع على الورق معدولة الوضع، كانت تستخدم للتصديق على الوثائق الحكومية (فكرة الأختام المعدولة الوضع) التي أمكن بواسطتها صنع قوالب بارزة معكوسة الوضع من مادة لينة نجد أن الصينيين هم الذين لهم فضل الابتكار من قبل الميلاد ثم انتقل بعد ذلك إلى اليابان.

وقد بدأت الطباعة كما نعرفها اليوم، منذ حوالي ٥٠٠ عاما، قبل ذلك كان كل شيء مقروء ينسخ بخط اليد، أو يحفر ويطبع باليد من قوالب خشبية، ثم حدث أهم إنجاز في التاريخ عندما طوّر جوهانس جوتنبرج **Johannes Gothenburg** (١٣٩٥ – ١٤٦٨م)[1] ومعاونوه في ألمانيا حوالي عام ١٤٤٠م الطباعة بالحروف المتحركة.

---

(١) مخترع ألماني، ابتكر القالب المطبعي جعل الطباعة من حروف معدنية متحركة أمرًا عمليًا لأول مرة واستخدم اختراعه لإنتاج وطباعة كتب ممتازة في مانيتس بألمانيا خلال منتصف القرن الخامس عشر.

ويرجح المؤرخون أن يكون الصينيون والكوريون قد عرفوا الطباعة بالحروف المفرغة في أواسط القرن الحادي عشر الميلادي، ولكن كثرة حروف الهجاء في اللغة الصينية جعلت استعمالها للطباعة أمرًا غير عملي، وقد عمد جوتنبرج إلى صنع حروف معدنية منفصلة، وبهذه الطريقة استطاع الطبّاع أن يحصل في وقت قصير على عدد وفير من النسخ المطبوعة لكتاب، بعد أن أصبح استعمال هذه الحروف أمرًا سهلًا مرات ومرات لطباعة كتب عديدة ومتنوعة.

أما في أوروبا فقد بدأت الطباعة بالألواح الخشبية وكانت الصفحة المراد طبعها تكتب بحروف مقلوبة معكوسة على لوح الخشب بعد تسوية سطحه وتنعيمه.

وبالإمكان تقصي تاريخ الطباعة عبر آلاف السنين، منذ أن درج البشر على حفر الأشكال ثم ضغطها على الطين الليّن. ففي عام ١٠٥م قام تساي لن **Tsai-Lin** باختراع الورق، ومن المحتمل أيضًا أن يكون الصينيون قد قاموا باختراع الطباعة بالقوالب، فقد كانوا يخرطون الحروف والتصاوير على قوالب خشبية، ثم يقومون بتحبير أجزائها البارزة، ثم ينقلون الحبر على الورق.

هذا في الماضي أما الطباعة كما نعرفها اليوم، فلها تاريخ قصير ، إذ بدأت الطباعة الحديثة منذ حوإلى خمسة قرون ونصف القرن، بأولي المحاولات العملية لجوهانس جوتنبرج وأعوانه في ألمانيا بحروف متحركة.

ويعد الصيني بي تشينج **Bi - Cheng** (١) أول من قام باختراع حرف مستقل لكل رمز من رموز اللغة عام ١٠٤٥م، فقد قام بتشكيل كل حرف من قطعة منفصلة من الصلصال، ولم يتطور استعمال هذا النوع من الحروف لأن اللغة الصينية بها الآلاف من حروف الهجاء. فكان لزامًا على الطباعين أن يصنعوا أعدادًا كبيرة من القطع،

(١) كان يعمل خادمًا في بلاط الإمبراطور هوتي، استخدم اللب الداخلي لشجرة التوت لعمل ليفة الورق، ثم اكتشف الصينيون بعد ذلك إمكانية الحصول على ألياف جيدة لعمل الورق بطحن الخرق البالية وحبال القنب وشباك صيد الأسماك القديمة وتحويلها إلى عجينة الورقة.

لذلك فضلوا الطباعة من القوالب الخشبية.

وبينما كان أهل الشرق يقومون بالطباعة من هذه القوالب، كان الناس في أوروبا لا يزالون ينسخون كتبهم يدويًا، وأفنى أفراد كثيرون حياتهم في دأب شاق، وهم ينسخون الكتب بالرِّيَش والأقلام التي يبرونها من سيقان النباتات.

واكتشف الأوروبيون الطباعة بالقوالب الخشبية، وأقدم نسخة مطبوعة من قالب خشبي كانت صورة سانت كريستوفر، وطُبعت في عام ١٤٢٣م، وفي حوالي ذلك الوقت بدأ الأوروبيون في إنتاج الكتب المطبوعة بطريقة القوالب، وهي مجلدات تضم رسومًا مطبوعة.

وفي تلك الأثناء بدأ عصر النهضة يجتاح أوروبا. وبازدياد الرغبة في المعرفة ازدادت الحاجة إلى الكتب. ولم يكن بمقدور النسخ اليدوي وطباعة القوالب الخشبية أن يفيا بالطلب المتزايد على الكتب، ثم جاء حل المشكلة عن طريق الحروف المتحركة.

بدأ جوهانس جوتنبرج ومعاونوه باستعمال حروف معدنية منفصلة للطباعة البارزة حوالي عام ١٤٤٠م، وطوَّر جوتنبرج مطبعة من آلة كانت في الأصل معصرة للكروم أو الجبن، وأعد حروفه المعدنية داخل إطار ثم قام بتحبيرها، ووضع عليها لوحًا من الورق، وبعد ذلك أدار عمودًا لولبيًا ضخمًا من الخشب دافعًا به لوحًا خشبيًا على الورق. واستطاعت مطبعة جوتنبرج إنتاج حوالي ٣٠٠ نسخة يوميًا، وفي عام ١٤٥٦م تم طبع نسخة جوتنبرج الشهيرة من الإنجيل، ورُتِّبت متونها في أعمدة كل منها يتكون من ٤٢ سطرًا من الأحرف المصفوفة.

وارتاب كثير من الناس في أن الفن الطباعي الجديد كان من أعمال السحر الأسود الشيطانية، فلم يكن بمقدورهم أن يتصوروا إمكانية إصدار الكتب بتلك السرعة، وأن تتشابه نسخها بذلك القدر، ولكن بالرغم من خوفهم فقد انتشرت الطباعة بسرعة مذهلة. وبحلول عام ١٥٠٠م كان بأوروبا ما يربو على الألف مكان للطباعة، وعدة ملايين من الكتب.

ومع مرور الوقت لم تتغير آلة الطباعة كثيرًا عما كانت عليه منذ عهد جوتنبرج وحتى القرن التاسع عشر، وفي حوالي عام ١٨٠٠م قام أيرل أوف ستانهوب الإنجليزي بصنع أول مطبعة كل أجزائها من الحديد، وقام فريدريتش كوينج باختراع مطبعة ذات أسطوانة تُدار بالبخار في عام ١٨١١م بألمانيا، وكانت الأسطوانة الدوارة تقوم بضغط الورق على الحروف المصفوفة على سطح الآلة المستوي، واستعملت صحيفة التايمز اللندنية مطبعة ذات أسطوانتين دوارتين تعمل بالبخار لأول مرة عام ١٨١٤م وتنتج ١,١٠٠ نسخة في الساعة.

وفي عام ١٨٤٦م اخترع الأمريكي ريتشارد هو (**Richard Hoe**) المطبعة الدوارة. فكانت حروف الطباعة تثبَّت في أسطوانة دوارة بينما تقوم أسطوانة أخرى بإتمام الطبع. واستطاعت النماذج الأولى من مطابع هو إنتاج ٨٠٠٠ صفحة في الساعة.

واخترع وليام بلوك (**Willia Bullock**) عام ١٨٦٣م آلة لطباعة الصحف ذات تغذية ذاتية من الورق الملفوف على بكرات، الأمر الذي زاد من كفاءتها وسرعتها.

استمر الطبّاعون يمارسون التصفيف اليدوي للحروف كما فعل جوتنبرج منذ ما يزيد على أربعة قرون حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، كما تمكن أوتمارا مرجنتيلر(**Otamara Morgenthaler**) (١٨٥٤ – ١٨٩٩)[١] من تسجيل براءة اختراع مطبعة اللينوتيب، وتميزت تلك الآلة بسبك سطر كامل من الحروف المصفوفة، في قطعة واحدة من المعدن، مما أضفى تحسنًا كبيرًا على عملية جمع حروف الطباعة، وبعد عدة سنوات استطاع تولبرت لانستون (**Tolbert Lanston**) اختراع

(١) مخترع ألماني المولد ، اخترع آلة اللينوتيب لتنضيد حروف الطباعة، فقد صنع نبيطة من لوحة مفاتيح تنضد مصفوفات (قوالب من الحروف)، وتصف سطرًا كاملًا من حروف الطباعة في كل مرة، وقد عرض آلة اللينوتيب وسجل براءة اختراعها عام ١٨٨٤م، واستخدمت لأول مرة عام ١٨٨٦م ولد في فورتمبرغ بألمانيا، وذهب إلى الولايات المتحدة عام ١٨٧٢م.

آلة لجمع الحروف المستقلة، تتألف من وحدتين رئيستين، هما وحدة لوحة المفاتيح، ووحدة صب الحروف.

وفي عام ١٨٢٦م قام عالم الطبيعة الفرنسي جوزيف نيبس **Niepce Joseph** باختراع أول آلة تصوير ضوئي في العالم، الأمر الذي فتح المجال واسعًا أمام العديد من الاختراعات في مجال الطباعة.

ثم قام الأمريكيان ماكس ولويس ليفي (**Max&Louis Levy**) باختراع شاشة التلوين النصفي (**Halftone Screen**) الأمر الذي مهد الطريق أمام ازدهار طباعة الصور في مختلف المواد.

وفي عام ١٨٢٥م اخترع فوكس تالبوت، (**FoxTalbot**) الأكليشيهات بتحسين المرشِّح الشبكي للظلال، وفي عام ١٨٥٥م، اخترع ألفونس بواتفان (**Alphonse Poitevin**) طباعة الصفائح الضوئية (**photolithography**) وقد أدت هذه الاختراعات إلى ظهور طباعة الأوفست في أوروبا بنهاية القرن التاسع عشر.

وفي آخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر ظهرت مطابع الأوفست في أوروبا. واستُعملت هذه النماذج المبكرة من المطابع لطباعة رقائق من معدن الصفيح اللازمة لصناعة العلب والصناديق.

وفي عام ١٩٠٥م تمكن صانع ورق وطبّاع أمريكي يُدعي آيرا روبل، **Ira Ruble** بمحض الصدفة، من استخدام طباعة الأوفست التي انتشرت على نطاق واسع. ففي أثناء عمله، نقل عن غير قصد الأشكال المحبرة من سطح لوح الطباعة المستوية إلى الغطاء المطاطي لأسطوانة الضغط الطباعي بدلًا من نقلها على الورق. وعندما تحرك الورق تحت الأسطوانة طُبع الشكل العالق بالغشاء المطاطي على الورق. ولاحظ روبل الوضوح غير العادي للشكل المنقول على الورق. وأعقب ذلك تحسينات على طباعة الأوفست وما لبث هذا النمط الطباعي أن عم وانتشر.

ومنذ الثلاثينيات من القرن العشرين أجري من التحسينات على الطباعة ما لم يتم

في كل السنين التي أعقبت جوتنبرج. ولحق بصناعة الطباعة الكثير من التغيير والتطوير كالجمع التصويري والصف بوساطة الحاسوب والمسح الإلكتروني للألوان.

الطباعة في العالم العربي والإسلامي:

عرف العرب الطباعة بالقوالب الخشبية التي انتقلت إليهم عن طريق الصينيين، وذلك بعد ظهور الإسلام بثلاثة قرون تقريبًا. وكان العرب قد أقبلوا على نسخ الكتب بالخط العربي الذي تفننوا فيه حتى غدا تصميما جماليا لا استغناء عنه. ولما ظهرت الطباعة في أوروبا لم يتحمس لها بعض العرب حرصًا على دوام الكتابة بالخطوط العربية التي ألفتها العين، ولخشيتهم أن تمحو الآلات هذا الخط، فضلًا عن رفض بعض المسلمين طباعة القرآن الكريم في الآلات الجديدة.

لم تكن هناك طباعة في العالم العربي غير الطباعة بالقوالب الخشبية، التي ظهرت واستخدمت في الفترة من عام ٢٨٨هـ إلى ٧٥١هـ، ٩٠٠م إلى ١٣٥٠م. وتحتفظ المكتبة الوطنية في فيينا وبعض المكتبات في أوروبا ببعض ما طبع بهذه الطريقة في مصر وانتقلت هذه القوالب الخشبية التي كانت الطباعة تتم بها في مصر إلى أوروبا، حيث دام العمل بها نحو أكثر من قرن حتى ظهرت مطبعة جوتنبرج.

ظهرت أول حروف طباعة عربية على يد مارتن روث عام ٨٩٢هـ، ١٤٨٦م الذي طبع ترجمة لكتاب برنارد برايدنباخ عن رحلته إلى الأماكن المقدسة، وكانت المحاولة الثانية في أسبانيا عام ٩١١هـ، ١٥٠٥م بصدور كتاب وسائل تعلم قراءة اللغة العربية ومعرفتها، وفي عام ٩٢٢هـ، ١٥١٦م نشر كتاب المزامير بخمس لغات هي العربية والكلدانية واللاتينية واليونانية والعبرانية في جنوه بإيطاليا.

والمحاولة الثالثة كانت طبع الإنجيل عام ١٠٠٠هـ، ١٥٩١م. وفي لبنان طبعت المزامير بالعربية عام ١٠١٩هـ، ١٦١٠م، وأول مطبعة أنشئت بها عام ١١٦٥هـ، ١٧٥١م ولم تستمر. وظهرت أول مطبعة في تركيا عام ١١٤٠هـ، ١٧٢٧م شريطة ألا يُطبع عليها القرآن الكريم، وأول كتاب طُبع فيها هو ترجمة قاموس وانقولي عام

١١٤١هـ، ١٧٢٨م. وكانت حلب أول مدينة سورية تدخلها الطباعة، ثم انتقلت مطبعتها إلى دمشق.[1]

وعرفت مصر المطابع مع قدوم الحملة الفرنسية عام ١٢١٣هـ، ١٧٩٨م لكنها توقفت بعد رحيل الحملة عام ١٢١٦هـ، ١٨٠١م، وأسس مُحَمَّد على أول مطبعة، ما زالت باقية حتى الآن، وهي مطبعة بولاق عام ١٢٣٥هـ، ١٨١٩م وكان أول ما طبعته قاموس عربي إيطالي واستمرت تطبع كل المطبوعات بما فيها الوقائع المصرية ،وعُرفت أول مطبعة حجرية بالعراق عام ١٢٤٦هـ، ١٨٣٠م ولم تستمر طويلا، ثم ترسخت الطباعة واستقرت بها عام ١٨٥٦، وعُرفت الطباعة بفلسطين عام ١٢٤٦هـ، ١٨٣٠م وفي اليمن عام ١٢٩٤هـ، ١٨٧٧م وفي الحجاز ١٢٩٩هـ، ١٨٨٢م، وفي السودان في بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر الميلادي وبالأردن عام ١٣٤١هـ، ١٩٢٢م وبالكويت عام ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧، وكانت معظمها من أجل طباعة الكتب والصحف.[2]

واليوم تستخدم المطابع العربية أحدث الوسائل التكنولوجية في العالم في الصف والإخراج والمونتاج والطبع والقص والتجليد والتطبيق وغيرها، واستوعبت عددًا كبيرًا من العمال الفنيين وأصبح لها دور بارز في تطوير الأعمال التجارية والسياحية والثقافية، وأصبحت الطباعة وسيلة رئيسة من وسائل الاتصال العامة، إذ يسّرت أكبر قدر من المعارف لأكبر عدد من الناس في أقصر وقت وبأيسر السبل، وهذا ما لم يحدث من قبل، ومن ثم اتسع انتشار القراءة والكتابة بسرعة فائقة.

التأصيل والانطلاق

لقد كان اختراع المطبعة هو العامل الأهم في إصدار الصحف، برغم أن الصحف لم تظهر في العالم إلا في بداية القرن الثامن عشر أي بعد اختراع المطبعة بقرنين ونصف

(1) http://arabic-printing-info.blogspot.com/2008/02/blog-post-2399 .html

(2) www.print4arab.net/froum/showthread.php?t=999

تقريبًا، ففي إنجلترا ظهرت أول صحيفة يومية منتظمة الظهور عام ١٧٠٢م. وفي فرنسا عام ١٧٧٧م وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٤٨م.

وقد سبق ظهور الصحف بمفهومها الحديث ظهور نشرات إخبارية تتضمن أهم الأحداث الشهرية أو السنوية وقد صدرت أول نشرة إخبارية في إنجلترا عام ١٦٢٢م تحت عنوان "A Current of General News" وألقت مشكلة الحرية بظلالها على إصدار الصحف وتطور طباعتها حيث أقلقت الناشرين والقراء والحكام وترجع أولى الإجراءات الصارمة ضد حرية الطباعة والصحافة إلى المعارك الدينية الأولى، وإلى سطوة الملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون حكمًا استبداديًا مطلقًا، ولم يكن التشريع في يوم من الأيام قاسيًا على الصحافة مثلما كان في القرن السادس عشر حيث فرضت على الصحفيين عقوبات مشددة بلغت حد الإعدام.

ولتفادي الرقابة عاد الاتجاه إلى التوزيع الخفي للأخبار المخطوطة، وكان محرروها يطاردون بلا هوادة تطبيقًا لأوامر الباباوات.

وظلت الصحافة في العالم تسير باطراد باتجاه التجديد، ومن تقدم إلى تقدم وقد نعمت بحريتها وازدهارها، إلى أن أعلنت الحرب العالمية الكبرى الأولى وعندئذ فرضت الرقابة على الصحف في جميع البلدان تقريبًا من محاربة ومحايدة، وأصبحت الصحف تستخدم كوسيلة للدعاية ونشر البلاغات الرسمية، وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى استعادت الصحف حريتها، وحياتها الطبيعية وقد شهدت فترة ما بين الحربين قيام احتكارات كبرى بين الصحف في عواصم بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وقد نشأت في الأخيرة دار هيرست للصحافة وكان وليم راندولف هيرست يدير عشر دوريات ويسيطر على ٥٠ أخرى.

ولكن الصحافة امتحنت بالأزمة الاقتصادية التي عمت العالم سنة ١٩٢٩ فارتفعت تكاليفها وقلت إيراداتها وتأثرت بتدهور التجارة تأثرًا كبيرا.

كما أن بعض البلدان التي عرفت نظمًا ديكتاتورية كروسيًا وإيطاليا وألمانيا في ذلك

العهد، قضت قضاء مبرمًا على حرية الصحافة، ولم تبق فيها سوى الصحف الناطقة بلسان الحزب الحاكم.[1]

الصحافة في أوروبا :

كانت أول جريدة نشأت في فرنسا هي جريدة "لاجازيت" لصاحبها تيوفراست رينودو وذلك في ٣٠ مايو سنة ١٦٣١، وقد جعلها في خدمة بلاط لويس الرابع عشر، وقد نشأت الجريدة كما هو متعارف عليه اليوم في آن واحد تقريبًا في كل من إنجلترا وفرنسا وهولندا وذلك في بداية القرن السادس عشر.

وبالإجمال فقد كان التطلع إلى الاستقلال من قبل الشعوب، وما يقابله من وسائل الكبت والتضييق من قبل الحكام متماثلًا في أوروبا كلها سواء في إيطاليا أوالنمسا أو روسيا، حيث عرفت الصحافة في عهد القيصر نيكول الثاني أشد أنواع الاضطهاد، وقد بلغ عدد مكاتب الرقابة على الصحف في عهده اثنين وعشرين مكتبًا ولم تشذ عن هذه الدول إلا اليونان حيث كانت الصحافة تتمتع بحرية بينة.

ونعرض بالإشارة للصحافة في إنجلترا وفرنسا باعتبارها الأكثر تأثرًا بتطور الصحافة في أوروبا.

الصحافة في إنـجلترا:

من العجيب أن أول صحيفة ظهرت في إنجلترا كانت صحيفة هولندية مكتوبة بالإنجليزية، صدرت أول ما صدرت في عاصمة هولندا أمستردام عام ١٦٢٠م وهي صحيفة**"The Coronet out of Italy Germany"**

وقد شملتها القيود التي فرضت على المطابع الإنجليزية، حيث أصدر الملك جيمس الأول وكذلك الملك تشارلز الأول حظرًا على دخول هذه الصحيفة وغيرها من الصحف الهولندية المكتوبة باللغة الإنجليزية، كما أصدرا أيضا خلال فترة حكمهما ما

---

(١) أديب مروة : مرجع سابق ، ص ٣٦

بين عام ١٦٠٣م و ١٦٤٢م أوامرهما بسجن الناشرين الذين يطبعون هذه الصحف بدون إذن مسبق من الحكومة، وفي باديء الأمر وجد الصحفيون في إنجلترا أنفسهم يواجهون ملوك آل ستيوارت الذين شنوا حربًا شعواء على الصحفيين مدة طويلة من الزمن ولم يترددوا في استخدام أشد وسائل العنف ضدهم.

ولكن الصرامة الإنجليزية أخذت تخفف شيئًا فشيئًا من غلوائها وتنازلت عن هذه الأساليب الشاذة، وأصدر شارل الأول في عام ١٤٦١ أمره بإلغاء التدابير القضائية المشددة ضد الصحفيين وظلت الصحافة حرة خلال عامين تطورت الأوضاع بعدهما.

وكانت إنجلترا سباقة في نهضة الصحافة، حيث ظهرت فيها أول صحيفة يومية منتظمة سنة ١٧٠٢ وهي جريدة "ديلي كرانت كما كانت الصحافة الإنجليزية سباقة إلى الاستعانة بما يدفعه التجار من مال ثمنًا للإعلانات.

وفي عام ١٧٤٦ أسس فيلدنغ جريدة "كوفنت جاردن جورنال" وجعل فيها بابًا جديدًا خاصًا بالمناقشات الجارية في جلسات المحاكم التأديبية وما زالت صحف لندن إلى اليوم تحوي عرضا للقضايا اليومية في المحاكم يزيد على ما تحويه الجرائد الفرنسية مثلًا أو غيرها. ثم ظهرت بعد ذلك بخمسة عشر عامًا أولى المقالات التي تناولت شئون المسرح وكانت تضم إعلانات بسيطة عن المسرحيات مع تحليل لها.

أما وصف جلسات مجلس النواب فقد أخذ يظهر بشكل مفصل عام١٧٢٨ – ١٧٢٩ في صحيفة "**Public - Advertiser**" ولم يظهر النقد بمعناه الصحيح إلا في عام ١٧٨٠.

وفي عام ١٧٨٥ أسس جون والتر الثاني جريدة "التايمز" الشهيرة التي لا تزال تصدر في لندن إلى اليوم، ولكن الحكومة دأبت على مناوأتها مما اضطر صاحبها إلى استخدام سفنه الخاصة في نقل البريد وتوزيع الصحيفة ورسله الخصوصيين وبذلك يكون

أول من استخدم البخار في خدمة المطبعة.[1]

وقد ازدهرت الصحف الإنجليزية خلال الحرب الأهلية، حتى أنه بمرور عام ١٦٤٤م كانت توزع في لندن حوإلى ستة آلاف نسخة من حوإلى عشر صحف مختلفة ، وأسهم في هذا الازدهار عدة عوامل منها:

– إلغاء محكمة الطباعة وإعطاء الحرية للصحفيين بتناول الشئون المحلية والعامة في كتاباتهم.

– استخدام الصحافة على نطاق واسع في الصراع الذي حدث بين الملكيين والجمهوريين.

– حرص الشعب على معرفة نتيجة المعركة الدائرة بين النظام الملكي والجمهوري، من خلال هذه الصحف. لكن هذا الازدهار سرعان ما انحصر بعد أن عادت الملكية، وعادت معها تلك القيود التي كان من أبرزها صدور قانون الترخيص **Licensing Act** عام ١٦٦٠م، والذي كان من أهم بنوده:

– عدم السماح بصدور أي مطبوعة قبل الحصول على ترخيص بذلك.

– حصر المطابع المصرح لها بالعمل في البلاد في عشرين مطبعة فقط.

. تعيين (رقيب) من قبل الحكومة يتولى مراقبة كل ما يكتب في المطبوعات وفق صلاحيات وزراء الدولة.

وقد شهدت عودة الملكية إلى انجلترا بعد أن سقط الحكم الجمهوري، نشوء أول حزبين سياسيين في تاريخ إنجلترا، وهما:

– حزب الهويج **Whigs**، والذي كان يمثل طبقة التجار وسكان المدن من معارضي الكنيسة الأسقفية.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦،٥٧

- حزب التوري **Tories**، الذي يمثل المحافظين من أنصار الملك المخلوع وأتباع الأسقفية الرسمية، وكان أعضاؤه من أعيان الريف.

وقد ازدهرت الصحافة في إنجلترا عمومًا بفعل ظهور الصحافة التي تمثل هذين الحزبين. وقد صدرت في أكسفورد أول صحيفة بالمفهوم الحديث، وكان ذلك في عام ١٦٦٥م تحت اسم (**Oxford Gazette**)، وبعد صدور ثلاثة وعشرين عددًا منها أصبحت هي الصحيفة الرسمية للحكومة وتغير اسمها إلى (**London Gazette**) و تمتعت الصحافة الإنجليزية بحريتها في القرن الثامن عشر بعد صدور قانون مطبوعات جديد عام ١٧٩٢م أصبح بموجبه من حق الصحافة نقد الوزراء وكبار رجال الدولة، ومن ثم تعاظم أثر الصحف في الحياة السياسية والعامة.

ثم كانت النقلة الكبرى بعد أن ظهرت أول مطبعة بخارية، فأصبح بالإمكان جمع الأحرف جمعًا آليًا بدلًا من الجمع اليدوي. وكانت صحيفة التايمز أول صحيفة على مستوي العالم تستخدم هذه التقنية، فأصبحت تطبع ١١٠٠ نسخة في الساعة الواحدة.

ومما ساهم في تطور الصحف وزيادة أهميتها صدور قانون التعليم الإجباري عام ١٨٧٠م وقانون الانتخابات عام ١٨٨٤م فزاد بذلك إقبال الناس على الصحف ومتابعتها، وقد استمر ازدهار الصحف وتمتعها بالحرية إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، فصدرت مع قيامها أنظمة رقابية صارمة أعطيت وزارة الداخلية بموجبها سلطة تفتيش الصحف ومصادرتها تحت ذريعة تهديد الأمن العام، وبعد انتهاء الحرب العالمية ألغت الدول الأوروبية ومن بينها إنجلترا الرقابة المفروضة على الصحف أثناء الحرب، وأعادت سريان القوانين القديمة التي تسمح بحرية الصحافة. [١]

الصحافة في فرنسا:

تعد صحيفة (الجازيت) أول صحيفة فرنسية صدرت عام ١٦٣١م وقد كان

---

(١) الصحافة والنشر : على الرابط التالي: **www: llart. albaha,net**

ظهورها معلمًا بارزًا في تطور الصحافة الفرنسية، لكن الأول من يناير لعام ١٧٧٧م شهد ظهور أول صحيفة يومية منتظمة، وهي صحيفة باريس **Le Journal de Paris** ، أي بعد تأخر قدره خمسة وسبعين عامًا عن نظيرتها الإنجليزية، وذلك بسبب القيود التي فرضتها الملكية الفرنسية على المطبوعات والصحافة.

ومع اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م شهدت الصحافة الفرنسية أهم تطوراتها، إذ تم إقرار حرية الصحافة لأول مرة في العالم كأحد حقوق الإنسان، وبهذا تكون فرنسا هي أول دولة أقرت حرية الصحافة ونصت عليها في تشريعاتها، على الرغم من أنها ليست الدولة الأولى التي ظهرت فيها الصحف، ونتيجةً لذلك تمتعت الصحافة بفترةٍ من الحرية الكاملة ظهرت خلال مئات الصحف والدوريات بلغ عددها عام ١٧٨٩م وحده ٢٥٠ صحيفة ونشرة أشهرها (صحيفة المناقشات) **Le Journal de debates** وصحيفة المراقب **Le Moniteur**. لكن هذه الفترة لم تدم أكثر من ثلاث سنوات حيث فرضت عليها قيود جديدة بعد نشوب الصراع بين المنادين بعودة الملكية وأنصار الثورة.

حين استولى نابليون بونابرت على السلطة عام ١٧٩٩م انتكست حرية الصحافة، إذ أصدر في بداية عام ١٨٠٠م مرسومًا يحصر الصحف المسموح بها في فرنسا في ثلاثة عشر صحيفة فقط مع إغلاق الباقي، فلم يبق سوى أربع صحف عام ١٨١١م تصدر في باريس.(١)

في القرن التاسع عشر كان للتطورات الاقتصادية، ونهضة الصناعة أثر بالغ في تطوير الفن الصحفي الذي حقق تقدما ممتازًا لاسيما بعد الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وإعلان حقوق الإنسان ومن بينها حق حرية الرأي، ولكن هذه الحرية ما لبثت أن أدت إلى فوضى، وصار كل من يعرف أن يكتب حرفًا يعمد إلى إصدار جريدة يكتب فيها من الشتائم ما يحلو له، حتى تولى بونابرت الحكم فحد من حرية الصحافة

---

(١) المرجع السابق

وكان يقول:"ينبغي للحاكم أن يجعل الصحافة في خدمته" ولم يعد بإمكان أي إنسان أن يكتب دون الحصول على ترخيص منه بذلك ولم تعد الضرورة تقضي بوجود غير صحيفة واحدة هي جريدة "لومونيتور" الناطقة بلسان القنصل الأول، وغير صحفي حر واحد هو نابليون نفسه.

وكتب تيير في جريدة "لوناسيونال " عام ١٨٣٠: "رأينا في جريدة "لومونيتور" من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٠٣ مقالات دبجها نابليون بقلمه للرد على حملات الصحف الأجنبية، وهذه المقالات هي غاية في براعة المنطق، وعلو البلاغة، وجمال الأسلوب"، وهذا يدل على أن نابليون كان يقوم بمهمة رئيس التحرير.[1]

وعندما عادت الملكية إلى فرنسا بتولي الملك لويس الثامن عشر حكم فرنسا عام ١٨١٥م إثر هزيمة نابليون الأول وطرده خارج البلاد، أعلن الملك التزامه بحرية الصحافة إلى أن استتب له الأمر فعاد إلى تقييدها وتشديد الرقابة عليها من خلال إعادة تطبيق نظام الترخيص.

وسار على نهجه الملك شارل العاشر الذي تولى العرش عام ١٨٢٤م فمارس الضغط على الصحافة إلى أن اشتعلت ثورة يوليو عام ١٨٣٠م فأطاحت بالملك والأسرة الحاكمة، ونتج عنها تولي الملك لويس فيليب الذي بادر بإلغاء الرقابة على الصحف، مما أدى إلى ازدهار الطباعة والصحافة في فرنسا، إضافة إلى تطور تكنولوجيا الطباعة وتطور الاتصال التلغرافي وطرق ووسائل المواصلات، وكذلك ظهور وكالات الأنباء وعدد المتعلمين الذين يهتمون بمتابعة الأخبار السياسية والاجتماعية وتطور النظرة العامة لأهمية الصحافة وكونها حقًا من حقوق الإنسان.

وفي هذه الآونة عاشت الصحافة ازدهارًا كبيرًا وفي عام ١٨٤٥ ظهرت جريدة "ايبوك" في باريس فكانت أول جريدة تعنى بالمسائل القانونية، وكانت قد ظهرت مجلة العالمين" Les DeuxMondes" عام ١٨٢٩ واهتمت بالنقد الفلسفي والأدبي

(١) أديب مروة : مرجع سابق ، ص ٥٩

والمقالات التي تعالج السياسة العليا، ومجلة "باريس" التي تخصصت في نشر الأبحاث الأدبية التي تعلو على مستوى الصحف اليومية.

باقي دول أوروبا:

وفي ألمانيا عاونت حرب الثلاثين معاونة كبيرة في نهضة الصحافة، لأن المحاربين استخدموا الصحافة بكثرة وهي أسلحة معروفة بخطورتها البالغة. وفي إيطاليا ظهرت الصحف الأسبوعية في فلورنسا وروما وجنوا فأسس أحد رجال الأعمال الماهرين ويدعى لوكا اسارينو في جنوا عام ١٦٤٦ مجلة "**llsincero**" .

وسارت أسبانيا في نفس الطريق فظهرت فيها صحيفة " **Gaceta de Madrid**" عام ١٦٦٠.

الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية :

نظرًا لكون المهاجرين والمستوطنين الأوائل في أمريكا من الإنجليز، فقد تأثرت الصحافة في أمريكا بتلك التجربة التي حصلت في أوروبا، وقد كان مما نقله الإنجليز المهاجرون إلى أمريكا المطبعة وما مرت به الصحافة من علاقة بين الصحف والحكومة، بدءًا بالترخيص الخاص بصدور الصحف والارتباط بالحكومة سياسيًا واقتصاديًا.

وكما حدث في إنجلترا، فقد خشيت المستعمرة من أن يؤدي انفتاح الطباعة إلى إثارة القلاقل الدينية والعرقية بين المستوطنين، فقررت حصر الطباعة في مطبعة واحدة فقط هي مطبعة مدينة (كمبردج) بولاية (ماساشوست) من عام ١٦٦٥م حتى ١٦٧٤م .

في الوقت الذي كانت تعاني فيه صحافة أوروبا الكبت والتضييق كانت الصحافة في الولايات المتحدة قد سجلت تقدمًا كبيرًا في مضمار الرقي والتفنن بنشر الأخبار، وزاد اهتمامها بالأخبار المحلية، كما ارتفع عدد الصحف ارتفاعًا هائلًا. ففي عام ١٨٠٠ لم يكن في الولايات المتحدة سوى ٢٠٠ صحيفة منها ١٧ جريدة يومية، وفي عام ١٨٥٧ وصل هذا العدد إلى ٤٠٠٠ صحيفة على وجه التقريب، وقد ساعد على

ذلك تقدم الوسائل الطباعية، وإدخال الآلات الحديثة التي تدار بالبخار في الطباعة.

وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لم تضطهد الصحافة فترة كانت أكثر الدول حداثة إلا أنه لا توجد فيها أقدم الصحف.

وكان أول من أدخل المطبعة إلى أمريكا هو توماس جرين**Thomas Green**، وقد نشأت فيها أول صحيفة عام ١٧٠٣ وهي جريدة "بوسطن نيوزليتر". وكان للصحافة تأثير ضخم على أحداث القرن الثامن عشر وأهمها حرب الاستقلال الأمريكية.

وفي ذلك العهد أدى اضطهاد الصحافة السياسية إلى ازدهار الصحافة الأدبية في معظم بلدان أوروبا وأصبحت أكثر إمتاعًا من الصحافة السياسية.[١]

وقد ظهرت أول صحيفة أمريكية مطبوعة في مدينة (بوسطن) لأسباب عدة: – موقعها على الساحل الشرقي الذي جعل منها مركزًا لتجمع المهاجرين الجدد وبذلك أصبحت مركزًا رئيسًا للتبادل التجاري بين المستعمرات وأوروبا.

- كانت (بوسطن) أول مدينة نشأ بها نظام البريد، وقد كان للبريد دوره المهم في تنشيط وازدهار الصحافة.
- تمتع سكان هذه المدينة بأعلى نسبة تعليم بين سكان المستعمرات، إذ تمركز المهاجرون الإنجليز في هذه المدينة.

وقد تولى الإنجليزي (بنجامين هاريس) **Benjamin Harris** إصدار الصحيفة الأمريكية الأولى أواخر عام ١٦٩٠م، وصدر منها عدد شهري واحد فقط، ثم أغلقت من قبل الحكومة بسبب عدم حصول هاريس على ترخيص مسبق لإصدارها.

وهناك من لا يرى أن هذه الصحيفة هي الأولى في أمريكا حيث لم يصدر منها سوى عدد واحد، بل يعتبر أن صحيفة (بوسطن نيوز لتر)**Boston News Letter**

---

(١) المرجع السابق : ص ٥٨

التي صدرت في ٢٤ أبريل عام ١٧٠٤م هي الصحيفة الأمريكية الأولى، والتي بدأت صدورها كنشرة خبرية تنسخ بخط اليد عام ١٧٠٠م على يد (جون كامبل John Campbell مدير البريد في بوسطن، وقد توالى صدور الصحف المنتظمة في أمريكا حتى بلغت نحو أربع وثلاثين صحيفة عام ١٧٧٥م، وبعد نجاح حرب الاستقلال ازدهرت صناعة الورق والأحبار الطباعية مما انعكس إيجابيًا على الصحافة، إضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على الصحافة وإلى فتح المجال لمن شاء إنشاء صحيفة أو مجلة.

وتعود جذور الصحافة الأمريكية الحديثة إلى إنشاء جريدة (الصن The Sun) عام ١٨٣٣م على يد (بنجامين داي)Benjamin Day .

وفي سنة ١٨٤١م صدرت جريدة "نيويورك تربيون" على يد (هوراس جريلي) وكانت زهيدة الثمن وتعنى بالشئون الإنسانية إضافة إلى الإخبارية، ثم أصدر جريلي مجلة أسبوعية (ويكلي تربيون) Weekly Tribune التي لاقت إقبالًا كبيرًا حيث بلغ توزيعها ٢٠٠ ألف نسخة عام ١٨٦٠م.

وكان اختراع التلغراف وكثرة الخطوط التلغرافية سببًا مهمًا من أسباب تطور الصحافة الأمريكية ونهضتها، إضافة إلى الحرب الأهلية الأمريكية وحرص الناس على متابعة أخبارها في الصحف.

ولما زاد توزيع الصحف اتجه الناس إلى الإعلان بها، وأصبح ذلك أحد أهم اقتصادياتها، وتحولت الصحف إلى صناعة قائمة بذاتها، يطبق عليها ما يطبق على الصناعات الأخرى من تحالفات وشركات ومساهمات، فأنشئت المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء التي تمدها بالأخبار ومنها وكالة (أسوشيتد برس) التي أنشئت عام ١٨٩٢م.

وقد تمتعت الصحافة الأمريكية بقسط من الحرية خلال الحربين العالميتين، إذ صدر قانون التجسس عام ١٩١٧م الذي يسمح لوزير البريد أن يراقب الصحف، ثم صدر بعد ذلك عام ١٩٤٢م قانون يسمح للصحافة أن تراقب نفسها. أما أهم الظواهر التي

شهدتها الصحافة الأمريكية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وتفردت بها عن نظيراتها في الدول الأخرى، فهي:

١. **صدور الصحافة رخيصة الثمن:** صدرت صحافة تعنى بالجوانب الإنسانية وأخبار الحوادث والجرائم لا يتجاوز سعرها سنتًا واحدًا. واستهدفت هذه الصحافة عامة الجمهور بحيث يتم تعويض سعرها المخفض هذا من الإعلانات التجارية التي تنشرها. وصدرت أول صحيفة من هذا النوع في مدينة نيويورك عام ١٨٣٣م.

٢. **الصحافة الصفراء:** نتيجة لتنافس الصحف الأمريكية الشديد على سوق الإعلان، عمدت بعض الصحف إلى الإثارة وتتبع أخبار الجنس والجريمة والفساد السياسي والأخلاقي والرياضة والصور الدرامية للاستحواذ على أكبر عدد من جمهور القراء وقد نجحت بعض الصحف في هذا حتى أصبحت صحيفة مثل صحيفة (نيويورك وورلد) تطبع أكثر من ٣٠٠ ألف نسخة يوميًا، ومثلها كذلك صحيفة (نيويورك جورنال) التي صدرت عام ١٨٩٥م.

٣. **صحافة الجاز:** ظهرت موجة من الصحف تعكس الانتشار الأكبر لموسيقى الجاز في تلك الفترة، وتسمى هذه الصحف كذلك بصحافة (السوبر ماركت) حيث يمكن الحصول عليها من المحلات التجارية. وقد بدأ هذا النوع من الصحف بإصدار جوزيف بيترسون (**Joseph Peterson**) صحيفته النصفية (تابلويد){نيويورك ديلي نيوز} التي ركزت على نشر صور كبيرة تغطي صفحة كاملة وتتناول موضوعات الجريمة والعنف والجنس والفساد الأخلاقي. وقد كانت توزع أكثر من مليوني نسخة يوميًا، ولا زالت صحف التابلويد الأسبوعية تحقق انتشارًا كبيرًا وتوزع بكميات كبيرة، إذ يوزع حاليًا ما يزيد على خمسة ملايين نسخة من صحيفة (ناشيونال انكويرر) **National Enquirer**

٤ – **السلاسل الصحفية:** التنافس بين الصحف ووسائل الإعلام الحديثة مثل الراديو

والتلفزيون، وكذلك ازدياد تكلفة طباعة وإدارة الصحف أديا إلى اندماج العديد من الصحف بعضها مع بعض لتتركز في يد عدد قليل من الأشخاص أو الشركات والمؤسسات الإعلامية التي تمتلك صحفًا وإذاعات ومحطات تلفزيونية وشركات إنتاج سينمائي في الوقت نفسه. ومن أشهر هذه المجموعات: مجموعة (جانيت) **Gannett** التي تمتلك حاليًا ١٣٣ صحيفة أشهرها صحيفة (يو إس إيه توداي) القومية اليومية. ومن هذه المجموعات الشهيرة أيضًا مجموعة (كنيت ريدي) ومجموعة (نيو هاوس) ومجموعة (تريبون) ومجموعة (داو جونز) وغيرها.

٥ - **الصحافة المحلية:** لا يكاد يتجاوز عدد الصحف القومية في الولايات المتحدة عدد أصابع اليد الواحدة. أهمها: صحيفة (يو إس أيه توداي)، وصحيفة (وول ستريت جورنال) وصحيفة (كريستيان سينس مونيتور). أما بقية الصحف الأمريكية فهي محلية تصدر في المدينة نفسها، وذلك نتيجة لطبيعة المجتمع الأمريكية الجغرافية والسياسية. ومن أشهر هذه الصحف المحلية صحيفة (واشنطن بوست) التي تصدر في واشنطن.

الصحافة في العالم العربي

عرف العالم العربي فن الصحافة الحديثة لأول مرة في بداية القرن التاسع عشر إثر قيام الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، حيث صدرت جريدة "التنبيه" التي تعتبر أول صحيفة عربية حسب المفهوم العصري للصحافة.[١]

ويرى مؤرخون أن المطابع قد عرفها العالم العربي في القرن السابع عشر، وأن أول مطبعة عربية ظهرت في الشرق العربي،كانت تلك التي أنشأها أحد البطاركة في حلب في أوائل القرن الثاني عشر حوالي عام ١٧٠٢.[٢]

---

(١) المرجع السابق: ص ٧٣

(٢) السابق: ص ١٣٩

وكما كانت النهضة الأدبية الحديثة التي عمت العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر نتيجة اللقاء بين الشرق والغرب، إثر حملة نابليون على مصر، كذلك كان مولد الصحافة العربية وليد اتصال الغربيين ببلاد الشرق العربي، ولا غرو فالفن الصحفي كما نعرفه اليوم إنما نشأ وترعرع في أحضان الحضارة الغربية، وكان الغربيون هم الذين ابتدعوه وحسنوه وجاءوا به إلى الشرق.

ولذلك يؤكد المؤرخون أن أول صحيفة عربية ظهرت هي جريدة "التنبيه" التي أصدرها الجنرال بونابرت في مصر عام ١٨٠٠ (وسيأتي الحديث عنها فيما بعد)، كما أن صحيفة "الوقائع المصرية" هي ثاني صحيفة عربية من حيث القدم (صدرت عام ١٨٢٨)، وقد ظهرت على يد الوالي التركي مُحَمَّد علي الكبير الذي يعود في أصله إلى أرناؤوط ألبانيا. أما ثالثة الصحف العربية وهي جريدة "المبشر الجزائرية" فقد أصدرها المستعمرون الفرنسيون في مدينة الجزائر عام ١٨٤٧ بأمر من الملك لوي فيليب.

ولكن سرعان ما أخذ العرب يخوضون ميدان الصحافة العربية بأنفسهم وقد طبعوها بطابعهم الخاص دون أن يقلدوا في ذلك الغربيين، وقد فهم العرب الصحافة على أنها أداة جهاد، ووسيلة حرب ونضال، وسبيل للثورة والانعتاق.

أما أول عربي أصدر صحيفة عربية فهو رزق الله حسون الحلبي الذي أصدر جريدة "مرآة الأحوال" في استنبول عام ١٨٥٥، وتلاه بعد ثلاث سنوات خليل الخوري اللبناني فأصدر جريدة "حديقة الأخبار" عام ١٨٥٨ في بيروت فكانت بذلك أول صحيفة عربية مستقلة يصدرها عربي في البلاد العربية.

أما صحيفة "السلطنة" التي أصدرها إسكندر شلهوب بالقاهرة سنة ١٨٥٧ فقد كانت بإيعاز من "الباب العالي" للدعاية للسلطان العثماني وتشويه سمعة خديوي مصر في ذلك الحين سعيد باشا وأسرة مُحَمَّد علي بين المصريين، وقد كانت هذه الصحيفة قصيرة الأجل لم تعش أكثر من سنة واحدة .

وفي عام ١٨٦٠ ظهرت في استنبول جريدة "الجوائب" العربية لصاحبها اللبناني

أحمد فارس الشدياق[1] الذي جعل من صحيفته أعظم جريدة عربية في عصرها، وقد بلغت من قوة النفوذ وسعة الانتشار شأنًا كبيرًا واستمرت في الصدور قرابة ٣٢ عامًا متواصلة دون انقطاع، وهي إلى جانب "حديقة الأخبار" في بيروت و"الوقائع المصرية" في مصر كانت من أهم جرائد ذلك الزمان.

ثم توالت بعد ذلك الصحف العربية في الصدور في شتى الأقطار العربية حتى بلغ عدد ما صدر منها إلى عام ١٧٨٠سبعًا وعشرين صحيفة ومجلة وهو عدد ضخم في بداية عهد الصحافة العربية بالنظر لانتشار الأمية والجهل بين السكان في ذلك القرن وندرة عدد المتعلمين في البلاد العربية.

وكانت هذه الصحف في بداية عهدها ضعيفة الأفكار ركيكة التعابير رديئة الطباعة، خالية من تبويب أبحاثها إجمالًا إلا ما ندر، ولا غرابة في ذلك لأن جهل المشرفين على إصدار هذه الصحف بأصول الصحافة وقواعدها جعلهم يعانون مشقات جسيمة في سلوك هذا المسلك الوعر، وكان أكثر ما ينشرونه هراء أومنقولًا عن اللغات الأجنبية.

غير أن الصحيفة العربية أخذت تتقدم شيئًا فشيئًا ابتداء من عام ١٨٧٠، وقد بدأت الأساليب الصحفية تتحسن، لاسيما أن الأفكار أخذت ترتقي بانتشار التعليم وشيوع العمران ونشوء حركة الأسفار وميل الناس إلى اكتساب العلوم والمعارف.[2]

وقد استهوت الصحافة في العالم العربي أكثر الأدباء وأقدر الكتاب، وأفحل المواهب والأدمغة، وانتشرت الجرائد والمجلات بكثرة هنا وهناك في العالم العربي.

وقد جاء في إحصاء قامت به مجلة "الهلال" سنة ١٨٩٢ "وهي السنة التي صدرت فيها لأول مرة في القاهرة" أن في بيروت وحدها كان يوجد أربع عشرة جريدة

---

(١) صحفي وكاتب لبناني، ولد في قرية عشقوت في قضاء كسروان مارونيًا، ثم تحول إلى المذهب البروتستانتي ثم اعتنق الإسلام، ويعتبر من الآباء المؤسسين للأدب العربي الحديث.

(٢) المرجع السابق : ص ٤٣، ١٤٤، ١٤٥

ومجلة "هذا بالإضافة إلى ١٦ جريدة ومجلة كانت قد توقفت عن الصدور في المدينة نفسها أو انتقلت إلى القاهرة"، وكانت تصدر في العالم كله في هذا العام ١٤٧ جريدة ومجلة عربية.

أما الإحصاء الذي قام به فيليب دي طرزي عام ١٩٢٩ عن الصحافة العربية فقد أظهر فيه أن عدد الصحف التي صدرت واختفت وأخرى ظلت باقية في العالم العربي حتى ذلك التاريخ يبلغ ٣٠٣٢ جريدة ومجلة، منها ٢٤٦ ظهرت في لبنان، صدر منها ٢٩٤ في بيروت وحدها، و١٠٢ ظهرت في أمريكا الشمالية، و١٦٦ في أمريكا الجنوبية و١٤ في بريطانيا.(١)

وقد تأثرت الأقطار العربية بالحرب العالمية الأولى التي ما إن وضعت أوزارها حتى كانت جميع الأقطار العربية قد انقطعت عن الإمبراطورية العثمانية وتجزأت إلى دول صغيرة بات لكل منها كيانها الخاص ونظامها السياسي المختلف عن الأخرى وقد خرجت في الواقع من ربقة الاحتلال العثماني لتقع فريسة احتلال أجنبي آخر هو الاحتلال الغربي، وبصورة خاصة البريطاني والفرنسي، وقد عقدت فرنسا وإنجلترا فيما بينهما ما سمي "اتفاق سايكس – بيكو" الذي قضي بتجزئة البلاد العربية وتقاسم النفوذ فيها بينهما فكانت سوريا ولبنان وأقطار شمال إفريقيا من نصيب فرنسا، والعراق وفلسطين والأردن وأطراف الجزيرة العربية ومصر والسودان من نصيب إنجلترا بينما تركت ليبيا لإيطاليا وظلت السعودية واليمن تتمتعان باستقلال نسبي.

وكان طبيعيًا أن يتأثر كل قطر عربي محتل بثقافة الدولة المحتلة التي عمدت إلى نشر ثقافتها وحضارتها ولغتها وصحفها على نطاق واسع في هذه البلدان.(٢)

وقد قاست الصحافة العربية في مصر ولبنان والعراق وسوريا وفلسطين والأردن

---

(١) كونت فيليب دي طرزي : "تاريخ الصحافة العربية" منذ تأسيسها حتى عام ١٩٣٠، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية،د.ت.

(٢) أديب مروة : مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

وشمال إفريقيا من الاضطهاد والكبت، فقد كبلت بريطانيا وفرنسا البلدان العربية في عهد الانتداب بقيود قاسية وكان يتم إغلاق الصحف بطريق "الأمر الإداري" أو التعطيل الإداري دون إنذار، وإحالة الصحف إلى القضاء بسبب أقل كلمة يشتم منها رائحة مقت الظلم وكراهية الاستعمار والاعتداء على الحرية الشخصية رغم ما قررته دساتير فرنسا وبريطانيا في بلديهما من احترام حرية الفكر والقول، مما لا يبرره العدل ولا ترضى به النفوس الأبية، ولذلك انقسمت الصحف في كل بلد عربي إلى صحف موالية للمحتلين تحمل لهم المباخر وتشيد بمآثرهم وبكل تدبير يتخذونه حتى ولو كان ضد أوطانهم وإلى صحف وطنية معارضة كانت مقهورة في أمرها تجاهد على الإبقاء على حياتها بكل ما أوتيت من قوة فتضطر إلى التزام السكوت أحيانًا خشية البطش والتعطيل وفقدان القراء، وتجهر بالنقمة والانتقاد أحيانًا أخرى كلما آنست فترة تراخ، وتساهلًا من قبل الحكام، أوتنشر أحيانًا ما بين السطور وبطرق فيها من سعة الحيلة والدهاء ما يعبر عن رأي الوطنيين ومناوأة الاحتلال.

غير أنه إلى جانب ما عانته الصحافة العربية في فترة ما بين الحربين من مشقات ومصاعب من جانب الحكام، حققت شوطًا بعيدًا من التقدم في الأساليب وفنون الطباعة وطرق أبواب جديدة ومسايرة النهضة الصحفية في العالم، والارتفاع بمستوى المهنة إلى درجة عالية بعيدة عن الإسفاف والركاكة التي كانت تسيطر على الصحافة العربية قبل الحرب العالمية الأولى.

وقد كان التطور الهام البارز في صحافة ما بعد الحرب العالمية الأولى هو ازدياد عدد قراء الصحف في البلدان العربية زيادة محسوسة بالنسبة لما كان عليه في الماضي.

كل ذلك بسبب زيادة انتشار التعليم وكثرة المتعلمين وإقبال الناس على القراءة واهتمامهم بالسياسة وانشغالهم بالنضال الوطني لتحرير البلاد.[١]

كما أن معظم الحكومات العربية سواء في عهد الانتداب أو بعد جلاء جانب عن

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٥٣.

بلادها كانت ترى الصحافة العربية عدوًا لدودًا لها، فلم تنشط هذه الصناعة مطلقًا ولا وجهتها التوجيه الصحيح بل على العكس دأبت على محاربة الصحف الوطنية الحرة والوقوف في وجه كل صحفي ينتقد تصرفاتها ويدعو إلى الإصلاح فتعطل صحيفته وتطبق بحقه أقسى الأحكام الجائرة ومع ذلك فقد تغلب عدد قليل من الصحف العربية على هذه العقبات وما صادفها من أزمات فشقت طريقها إلى الأمام بكل شجاعة وجرأة واندفاع، فاتبعت أساليب التنظيم والتجدد والعلم، وأصبحت في مستوى قريب من الصحف العلمية، وإنه لمن دواعي الفخر في العالم العربي اليوم أن أصبحت عندنا صحف لا تقل من حيث مستواها الفني والإخباري والنفوذ المعنوي عن كبريات الصحف في أوروبا وأمريكا كالأهرام والمصور وآخر ساعة والأخبار والجمهورية والوحدة في مصر والحياة والنهار في لبنان.[1]

إن الصحافة مثلت مرحلة حاسمة في تطور الإعلام المعاصر فهي التي فصلت لأول مرة في تاريخ الحضارة بين المرسل والمستقبل وهي ترتبط بالحرية والديمقراطية وبصفة خاصة فكرة الاقتراع العام، ولكن يجب أن نوضح أن جمهور الصحافة وبالتالي أثر الاتصال من خلال الإعلام المكتوب الدوري يتوقف على عدة عوامل منها طبيعة المجتمع، أي هل هو مجتمع متخلف أم متقدم؟ الأمر الذي يحدد إمكانية القراءة والكتابة فضلًا عن سهولة المواصلات، ثم درجة اهتمام الفرد بالصحافة وأخيرًا درجة تقبل الوسيلة الإعلامية من المجتمع.. لا تكفي المعرفة بالقراءة وإنما يجب أن تكون هناك عادة القراءة، ولا يكفي أن يوجد الإعلام المكتوب بل يجب أن يشعر الجمهور بأهمية الصحافة كأداة من أدوات التعبير عن الرأي العام.

وإذا حاولنا أن نرصد الدور الذي تلعبه الصحافة العربية المعاصرة، فإنه يمكن القول إنه على الرغم من بعض النواحي الإيجابية، فإن هناك بعض عوامل الضعف تعتري الموقف العربي مما يضعف بالتالي من دور الصحافة. من هذه العوامل تفشي

---

(١) السابق : ص ٢٥٦.

الأمية، تدخل السلطات، سطوة الإعلان التجاري، ميل الصحافة إلى التجسيد المفرط، بل تخليد الانقسامات الطائفية والسلالية والإقليمية، وأخيرًا امتداد الصراعات العالمية الأيدلوجية والاستراتيجية على الساحة العربية.(١)

عجلة التطور التكنولوجي لا تتوقف

الحديث عن الواقع الإعلامي العالمي في ظل الظروف الدولية الحالية أوالحديث عن البعد الإعلامي للعلاقات الدولية السائدة حاليًا حديث شائك ومعقد، ولو كان الحديث في هذا الموضوع خلال حقبة السبعينيات أو ما قبلها بقليل لكان الأمر أهون ولنقل أقل تعقيدًا وتشعبا، هناك على الأقل ثلاثة أسباب تجعل الحديث في هذا الموضوع معقدًا ومتشابكا في الوقت الراهن:

السبب الأول: ويتعلق بالطابع الاستثنائي للثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم منذ بداية الثمانينيات ليس فيما يخص التقنيات الحيوية أو تقنيات تخليق المواد واستنباط مواد جديدة فحسب، ولكن أيضًا وبالخصوص فيما يتعلق بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيقاتها المتعددة في معظم ضروب الاقتصاد ولربما أغلب مشارب الحياة والفكر.

السبب الثاني: يرتبط أساسًا بالتحولات التكنولوجية الكبرى التي نتجت عن الثورة التكنولوجية وكرست – من بين ما كرسته – تغليب قيم السوق والليبرالية والخصخصة وغيرها، وتشكيل ما اصطلح على تسميته بنهاية التاريخ ونهاية الجغرافيا بانتصار الليبرالية والرأسمالية على قيم اعتبرت في تبعاتها وامتداداتها تكريسًا للشمولية والديكتاتورية والفكر الكياني.

السبب الثالث: يحيلنا إلى ما جاءت به ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحولات المؤسساتية المصاحبة لها من معتقدات جديدة أريد لها أن تكون عقيدة نهاية

---

(١) د. السيد عليوة : استراتيجية الإعلام العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٠٠.

القرن وفكر القرن المقبل: عقيدة العولمة والمجتمع الإعلامي الكوكبي ومجتمع الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة. ولعلنا لن نبالغ البتة لو قلنا إن الضحايا الجدد سيكونون من الذين لم يفهموا بعد فلسفة هذا النظام المتشكل وغير المستقر أوالذين لا يملكون القدرة على مواجهة تحديات هذا الوضع الجديد والمقبل في مقدمة هؤلاء الضحايا ستكون دول العالم الثالث.(١)

لم تشهد الصحافة خلال عدة قرون من تاريخها تطورات سريعة ومتلاحقة تكنولوجيا كما حدث مع وسائل الإعلام الأخرى، فمطبعة جوتنبرج احتاجت إلى نحو أربعة قرون كي تتطور بشكل يتيح إمكان جعلها ذات انتشار جماهيري واسع، لكن التطور التقني عمومًا تسارع كما هو معروف خلال القرن العشرين، ليتيح إمكان تطور تقنيات الطباعة بها بما رفع بشكل ملحوظ عدد النسخ اليومية للصحيفة، وأضاف تحسينات جوهرية إلى أشكال الصحف وحجومها، وقلل من تكاليفها سواء للناشر أو المستهلك وبالطبع فإن التقنيات الحديثة الأخرى التي تعززت خلال هذه الفترة وما قبلها أتاحت للصحف فرصا أقوى للانتشار والتطور المهني.

ويشير باحثون مثل ماكلوهان وسبيل وسمث وتوفلر وسواهم إلى أن الكلمة المطبوعة التي تعد الصحافة من بين مظاهرها تمثل إحدى مراحل التطور البشري التي تلتها مرحلة الإنجازات الإلكترونية المتمثلة باختراعات مثل التلغراف واللاسلكي والهاتف، ومن ثم الراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية والحاسوب، وبطبيعة الحال فإن الصحيفة أفادت من جميع هذه المخترعات بشكل واسع، حيث أتاح تطور تكنولوجيا الاتصال إمكانات تعزيز مضامين الصحف وإدخال الكمبيوتر في نظم صناعة الصحافة بدءًا من الحصول على المعلومات وانتهاء بالمراحل الطباعية المختلفة.(٢)

---

(١) د. يحيي اليحياوي: العولمة ومجتمع الإعلام، منشورات الزمن، الرباط، المملكة المغربية ، ٢٠٠١، ص ٧، ٩.

(٢) المرجع السابق : ص ٢٥٦.

ولم يتدخل هذا التطور التكنولوجي في تغيير الشكل الأساسي المكون للصحيفة من أوراق وأحبار وصور لكن أسهم وأثرى وعزز خصائص الصحيفة لدى القاريء بنمطها المعروف، فجرى الحديث في أسلوب صناعة الصحيفة وطرق تنفيذها وإخراجها كوسيلة إعلامية هامة من وسائل الاتصال.

ولاشك أن استخدام الكمبيوتر كان نقطة الانطلاق لتنافسية الصحيفة مع وسائل الإعلام الأخرى، وقدم الكمبيوتر بعدة مراحل:

أ - **المرحلة الإلكترونية: بدأت** من منتصف الثلاثينيات حتى منتصف الخمسينيات حيث كان الكمبيوتر يتكون من عدد كبير من الصمامات المعقدة تشبه الصمامات التي كانت تستخدم لتشغيل الراديو قبل اختراع الترانزيستور، وكانت تستخدم كذلك لتشغيل التليفزيون في بداية عهده، وبدأت هذه المرحلة بالآلة الميكانيكية الأولى في ١٩٣٧ عندما قام الأستاذ في جامعة ولاية إيوا جون أتاناسوف وطالب الدراسات العليا كليفورد بري بابتكار الكمبيوتر الرقمي الإلكتروني الأول وهو عبارة عن آلة حاسبة أكثر من كونه آلة يمكن برمجتها، أما الآلة الثانية فقد خرجت على يد عالم الرياضيات الإنجليزي آلان ماثيسون تورينج (١٩١٢ - ١٩٥٤) باسم كولوسس **colossus** لصالح الجيش البريطاني عام ١٩٤٣م، وقد أسهمت هذه الآلة في فك رموز شفرة عسكرية استخدمها الألمان في الحرب الثانية في تشفير التلغراف السري. في عام ١٩٤٤ بني هوارد ايكن **Howard Aiken** (١٩٠٠ - ١٩٧٣)[١] الأستاذ بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة نموذجا أوليا آخر للكمبيوتر الرقمي أطلق عليه اسم مارك ١ وفي ١٩٦٤ ظهر الكمبيوتر موديل إنياك الذي عمل في تطويره في جامعة بنسلفانيا

(١) عندما كان يعمل للحصول على الدكتوراه من هارفاد في الفيزياء، بدأ يفكر في إنشاء جهاز يساعد في إنجاز العمليات الحسابية الدقيقة والطويلة بسرعة وكفاءة، واستغرق عمله لاختراع هذا الجهاز نحو سبع سنوات: وأنفق عليه الكثير من المال، ومنذ ذلك الحين بدأ أول برنامج أكاديمي لعلوم الكمبيوتر في العالم.

بريسبر ايكرت وجون موشلي بتمويل من الجيش الأمريكي لبحوث تتعلق بالصواريخ وقد كرست بعض جوانب استخدامه للتعامل مع الدراسات السرية للتفاعلات النووية والقنبلة الهيدروجينية.

في **١٩٥١م** ظهر أول كمبيوتر يستخدم الأشرطة المغناطيسية، وقد أثر دفاك في تصميم الكمبيوترات اللاحقة وفي العام نفسه اخترع ايكرت وموشلي جهازًا أكثر تطورًا أطلقا عليه اسم يونفاك "١" وخلال سنوات قليلة أصبح يونفاك أول كمبيوتر ينطلق تجاريًا، وقد استخدم يونفاك في دائرة الإحصاء السكاني في الولايات المتحدة في **١٩٥١**، وفي العام نفسه استخدم في جدولة نتائج الانتخابات الأمريكية وفي ضوء البيانات المتوافرة تنبأ يونفاك بدقة بانتخاب الرئيس دوايت ايزنهاور في أقل من **٤٥** دقيقة بعد قفل باب التصويت، وكان هذا أول استخدام للكمبيوتر في بناء موضوع صحفي، وسنأتي إلى هذا فيما بعد كان الكمبيوتر حينئذ يحتل بناية كاملة ويزيد وزنه على ثلاثين طنا وكانت تلك البناية في حاجة لأجهزة تبريد عملاقة لإزالة الحرارة الناجمة عن الصمامات الإلكترونية، ومع ذلك فإن فعاليته لم تكن أكثر من فعالية آلة حاسبة جيب صغيرة مثل التي يستعملها تلاميذ المدارس الآن.(١)

ب - **مرحلة الترانزستور:** ظهرت في الفترة من منتصف الخمسينات حتى بداية الستينات وتميزت هذه التكنولوجيا بصغر حجمها وبالتالي ساعدت على تصغير حجم الكمبيوتر وزيادة سرعته.

كانت مختبرات "بل" قد كشفت في عام **١٩٤٨** عن الترانزستور الذي اخترعه فريق مكون من والتر براتين وجون باردين ووليام شوكلي، وقد تقاسموا جائزة نوبل في عام **١٩٥٦** بسبب اختراعهم، ومن ميزات كمبيوتر هذا الجيل الزيادة في سعة الذاكرة بسبب استخدام الحلقات المغناطيسية في تركيب الذاكرة، كما أن درجة الحرارة المتولدة

---

(١) د. عباس مصطفى صادق : الصحافة والكمبيوتر مدخل للاستقصاء الصحافي بمساعدة الكمبيوتر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٦، ٢٧.

عن الكمبيوتر أصبحت أقل، وفي هذا الجيل أيضًا بدأت تظهر لغات برمجة أكثر سهولة من لغة الآلة وهذا يعتبر انطلاقة جديدة وإضافة هائلة في عالم الكمبيوتر وأول أجهزة استخدمت فيها هذه التكنولوجيا تشمل ترادك **TRADIC** من مختبرات بل في عام ١٩٥٤ وتي إكس زيرو **TX-0** في ماساشوستيس، وفي هذه المرحلة ظهرت العديد من لغات البرمجة المتقدمة مثل كوبول وفورتران، أما أهم الأجهزة التجارية التي ظهرت فهو جهاز من نوع **(IBM 704)**.[١]

جـ - مرحلة الدوائر المتكاملة: ظهرت أجهزة هذا الجيل في بداية الستينيات حتى نهاية الستينيات وكانت أصغر حجما من كمبيوتر الجيل الثاني وأكثر سرعة، وكانت بداية ظهورها عام ١٩٥٩ حيث حدثت نقلة هائلة بتطوير ما يسمى الدوائر المتكاملة بواسطة جون كيلبي من شركة تكساس إنسترومنتس، وروبيرت نويس من شركة فاير تشايلد مما مكن من وضع عدد كبير جدًا من الدوائر الإلكترونية على رقائق سليكون شبه موصلة وصغيرة جدًا هذا الحدث أطلق ثورة الإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر. وتتكون الدائرة المتكاملة من آلاف الترانزستورات والأجزاء الصغيرة الأخرى في شريحة صغيرة من مادة السيليكون وتوالت عملية التصغير في الشرائح وتوسعت وظائفها ووظائف الأجهزة نفسها تبعًا لذلك وبحلول أوائل السبعينيات من القرن العشرين أصبح بالإمكان وضع مجموعة من وظائف الكمبيوتر في عدة شرائح محدودة.[٢]

د - مرحلة كمبيوتر الجيل الرابع: بدأ هذ الجيل منذ بداية حقبة السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات والسمة الأساسية له أنه تطورت فيه أنظمة التشغيل ففي عام ١٩٧٦ أسس طالبان أمريكيان هما ستيف بي جوبز وستيف ووزنيك شركة آبل للكمبيوتر وأعلنا عن ظهور الكمبيوتر الشخصي آبل ٢ وكان أقل كثيرًا في

---

(١) المرجع السابق: وما به من مراجع : ص ٢٧.

(٢) السابق: ص ٢٨.

التكلفة من الكمبيوترات الضخمة، وكانت هذه نقلة جبارة سهلت فيما بعد في توافر الكمبيوتر لأشخاص عاديين، فاشترت الشركات الصغيرة الكمبيوتر الشخصي، كما امتلك الملايين الأجهزة الشخصية لرخصها. وفي عام ١٩٧٢ بدأت شركة زيروكس المعروفة في تطوير نظام تشغيل بواجهة تطبيق رسومية GRAPHICAL INTERFACE أطلقت عليه نجمة زيروكس هذا النظام الذي مثل مدخلا هامًا لنظامي تشغيل آبل وويندوز.

وفي ١٩٨١ أنتجت زيروكس جهازًا باسم ٨٠١٠ ستار كأول كمبيوتر يستخدم نوافذ وأيقونات وقوائم وفأرة.

وفي عام ١٩٨٤ خرجت آبل بجهاز ماكنتوش الناجح، والذي كان بداية لثورة النشر الإلكتروني، وفي عام ١٩٨٥ طورت شركة أدوبي المتخصصة في النشر برنامج بوست سكريبت كلغة للطباعة والتعامل مع الصور، هذه اللغة مكنت الطابعات والأجهزة من طباعة صورة تشبه تمامًا ما يظهر على شاشة الكمبيوتر.

وفي العام نفسه أصدرت شركة مايكرو سوفت نظام التشغيل ويندوز "١" حيث قامت مايكرو سوفت بتحزيم البرمجيات التطبيقية المكتبية في برنامج أوفيس لتبدأ في غزو كمبيوترات العالم ليصبح النشر المكتبي في متناول كل من يرغب.

وفي عام ١٩٩٠ أطلقت شركة أدوبي برنامج فوتوشوب المتخصص في معالجة الصور والرسومات. وفي ١٩٩١ تم أول إصدار للغة ترميز النص المتشعب HTML التي مكنت من النشر السهل على شبكة الإنترنت وفي العام نفسه أخرجت أدوبي برنامج النشر المعروف باكروبات بي دي إف PDF كأحد خيارات النشر الإلكتروني الذي ينقل الوثائق عبر الشبكة بدون تغيير في هيئتها التي صممت بها.

وفي ١٩٩٤ أصدرت شركة موزاييك للاتصالات متصفح الإنترنت نيتسكيب نافيجيتور ١، وفي ١٩٩٥ إصدار ويندوز ٩٥ ليتوالى بعدها تطور سريع لنظم التشغيل

من أي بي أم وآبل ولينوكس وغيرها.(١)

وفي أواخر التسعينيات بدأت المؤسسات الصحفية في إطلاق صحف الكترونية على شبكة الإنترنت تستفيد من إمكانات الشبكة المختلفة كتعددية الوسائط حتى أننا ومع بداية الألفية الثالثة تم تطوير المواقع الصحفية على الإنترنت ليصبح هناك شكل إعلامي جديد وإطلاق مواقع إخبارية داعمة وظهور أشكال يصنعها المستخدمون وليس أعضاء الطاقم التحريري وبهذا تطورت أساليب الكتابة والتحرير الصحفي مع ظهور الكتابة الرقمية لأن هذه التكنولوجيا الجديدة تضمنت بدائل واقعية للورقة والقلم بحيث فرضت أساليب جديدة للكتابة وتوظيف الكلمة المكتوبة ضمن البدائل المتاحة فأصبح تحرير المادة الصحفية تطبيقًا لتقنية النص الفائق **Hyper Text** وهو نص يرتبط بمجموعة من النصوص اعتمادًا على إشارات معينة موجودة بداخلها، يتم تميزها تبوجرافيًا داخل النص الأصلي بحيث إذا تم تنشيطها من خلال الماوس فإنها تفتح على نصوص أخرى شكلا هذا الشكل عملية التجوال **Navigation** في أي موقع لصحيفة إلكيترونية على شبكة الإنترنت وهو ما يتاح للمستخدم إمكان التحول بين النصوص وهذه النصوص لا علاقة لها بنصوص **Hot words** ثم إن تعدد هذه الخيارات أصبح أمرًا مفرغا منه الآن وأصبحت الوسائل الاتصالية رهن إشارة المستجيب مما أسس لسهولة الاتصال الشخصي بين مجموعة الفاعلين وهو ما يقضي تدريجيًا على الوسائط التقليدية في مرحلة الصحافة الإلكترونية، ولكننا لا يمكن أن نتفصحها إلا بعد مراجعة المراحل المختلفة لهذا التطور.

مرحلة الطفرة والتغيرات المتلاحقة:

انطلق هذا الجيل منذ منتصف الثمانينيات حتى الآن وبعض الباحثين يوقفون هذه المرحلة حتى بداية التسعينيات لكننا نرى أنه منذ منتصف الثمانينيات إلى الآن ونحن نعايش تطورًا يوميًا على مستوى الأجهزة وبرامجها وتكنولوجيا الاتصال وتطورها مما

---

(١) السابق : ص ٣٠.

يجعلنا نعتقد أن الطفرة في استخدام الكمبيوتر في حياتنا المعيشة انطلقت منذ ذلك العهد إلى الآن، فأصبح الكمبيوتر جزءًا من حياتنا وعمادا أساسيًا في صناعة الصحافة بشكل خاص. يطلق المتخصصون على التقنيات الحديثة في الصحافة بصفة خاصة وفي الإعلام بصفة عامة تطور وسائل الاتصال واستخدام هذا المفهوم بتسميات عديدة منها الإعلام التفاعلي ووسائط الاتصال الحديثة وتقنيات إعلامية حديثة وكل هذه المدلولات تعالج قضايا إعلامية تتعلق بالتليفزيون والراديو والصحف المطبوعة.

والكلمة المطبوعة هي سيدة الموقف دائمًا ،فالتليفزيون إذا استخدم الصورة فقط فلا قيمة للتطور التكنولوجي ما لم يصاحبه صوت وهذا الصوت يعتمد على كلمة كتبت لتقرأ، كذلك الراديو فهو يعتمد على مؤثرات من نوع آخر مؤثرات صوتية ركيزتها الأساسية أيضًا الكلمة، وبدون الكلمة لا توجد صحيفة.

وقد مرت وسائل الاتصال البشرية بمراحل تطورية متعددة قبل أن تصل إلى ما هي عليه اليوم، فالمرحلة الأولى سادت فيها طرق اتصال تعتمد على الكتابة اليدوية، وفي المرحلة الثانية نمت فيها طرق اتصال تعتمد على تقنيات الطباعة.

أما المرحلة الثانية فشهدت ولادة الاتصالات السلكية واللاسلكية مع استخدام التلغراف عام ١٨٤٤ وهذا العصر خلق واقعًا مغايرًا لعالم الصحافة المطبوعة وحمل معه أبعادًا أخرى لمنظومة العمل الصحفي والإعلامي، وجاءت المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاتصال التفاعلي مع دخول أول كمبيوتر عالم التشغيل عام ١٩٤٦ واستخدامه بالفعل كوسيلة اتصال قابلة للتطور والتحديث، وما وصلنا إليه اليوم كان حصادًا لتطور تلك المرحلة الهامة. وقد مرت الصحافة الحديثة في العالم بعدة مراحل في استخدامها وتطبيقاتها لاستخدام الكمبيوتر، حيث بدأت الصحف منذ الستينيات في استخدام أنظمة الجمع الإلكتروني لتمثل بذلك بداية تحول الصحف إلى استخدام الأنظمة الرقمية، وفي هذا الوقت أيضًا ومنذ حوالي ٣٠ عاما تقريبا دعا فليب ماير **PhiIip Meyer** إلى استخدام الكمبيوتر في جمع الأخبار فيما عرف بصحافة التدقيق أو الصحافة الاستقصائية **Precision JournaIism** كوسيلة تساعد في تطبيق

أساليب العلوم الاجتماعية والنفسية في التغطية الصحفية، وحتى منتصف الثمانينيات لم يطبق الصحفيون هذه الرؤية بشكل متكامل في معالجة قصصهم الصحفية، لأنها كانت تقتضي استخدام أنظمة حاسبات كبيرة ومعقدة، ولكن وبالتدريج بدأت تقنيات معالجة المعلومات القائمة على استخدام الكمبيوتر تدخل إلى مجال معالجة الأخبار في الصحافة.(١)

وفي بلدان عديدة استمر التطوير حتى بداية التسعينيات في استخدام الكمبيوتر في الكتابة والتحرير، وجمع المعلومات والاتصالات الصحفية والصف والجمع الإلكتروني وبدأت بعض الصحف تتحول إلى الآلية الكاملة في عملية الإنتاج من خلال إدخال الحاسبات الإلكترونية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في معظم مراحل الإنتاج، وهو ما جعل استخدام الكمبيوتر في الصحف من أجل جمع المتن، وتحليل الإحصاءات، وتصميم الصفحات، وعرض الجرافيكس شيئًا أساسيًا كما زادت عمليات التشبيك الإلكتروني ما بين قواعد البيانات والمعلومات المتاحة أمام الصحف، وتم ربط بنوك المعلومات الصحفية ببنوك المعلومات المحلية والدولية، كما تصاعد نجم قواعد المعلومات التجارية، وتنوعت خدماتها المعلوماتية والصحفية.(٢)

إن الأثر الذي أحدثه استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا النشر المكتبي في الصحف العربية، يمكن ملاحظته في أمرين مهمين، الأول هو التأثير في مستوى وأسلوب العمل داخل الصحيفة، والثاني التأثير في مستوى النشر الإلكتروني وتخزين واستخدام النصوص والصور المنشورة، أدى هذا التطور إلى إعادة النظر في تعريف وسائل الاتصال الجماهيرية وذلك من خلال العناصر التالية:

١- اتساع دور شبكة الإنترنت:

والآفاق المتسعة للإعلام عبر الشبكة التي نجحت في إعادة توزيع القوى بين

---

(١) د . السيد بخيت: الصحافة والإنترنت، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق : ص ٢٤

منتجي الأخبار ومستهلكيها، وخلقت نموذجًا جديدًا في الإعلام يتيح لأي شخص أن يصبح صحفيًا أو قائمًا بالاتصال بتكلفة قليلة، وجاءت هذه الإفادة على النحو التالي (مصدر معلومات – كأداة فاعلة في التغطية الصحفية – كوسيط لنشر نسخ من الصحيفة المطبوعة – كوسيط لإطلاق صحف إلكترونية على الشبكة).

٢ - تطور وسائل الاتصال ودورها كوسيط إعلامي :

انتقلت وسائل الإعلام من مرحلة الوسائل التقليدية إلى الوسائل الجديدة **new media** المستعينة بالحاسبات والمتسمة بالتفاعلية والفورية، إلى الوسائل التي تعتمد على مشاركة القارئ في بناء محتواها وتعديله مثل صحافة المواطن والمدونات.

٣ - تطورات في صناعة الصحافة :

دخول الصحافة عصر الاندماج أو التقارب مع الوسائط الأخرى، وهناك أربعة أبعاد لهذا التقارب أو الاندماج الصحفي تتضمن:

أ – الإنتاج المتكامل في صالة التحرير وفي أساليب جمع الأخبار.

ب – المهنيين متعددي المهارات.

ج – تقارب المحتوى من خلال منصة توصيل متعددة.

د – الجمهور النشط المشارك والمتفاعل والمنتج للمحتوى.

ربما كانت التحليلات السابقة مفتاحًا من مفاتيح الباحث في تعامله مع هذه التطورات حتى أن المفكر سمير أمين في منتدى حول إفريقيا والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات (جنيف ١٩٩٦) تحت عنوان "بخصوص الإيديولوجيا المسيطرة حاضرًا.الاتصالات كأيديولوجيا" استهل صاحب نظرية المركز والهامش عرضه بسؤالين: لنفترض أن إنتاج وتخزين المعلومات عملية على قدر واف من الحرية (أي لا رقابة إلا ما تفرضه التكلفة المالية الضرورية) فمَن مِن القطاع العام أو المقاولات الخاصة سيتكلف بنقلها وتوزيعها؟ وهل ستخضع هاتان العمليتان لشروط أخلاقية وسياسية، ومن

سيحددها؟ يجيب سمير أمين أن كل المؤشرات تدل على تفضيل منطق السوق حيث التعامل مع المعلومات أساسا على أنها بضاعة وسلعة ونقلها خدمة تجارية تخضع لقوانين السوق التي ستحدد في نهاية المطاف من يستطيع الأداء للوصول إلى المعلومات وكم سيؤدي وكيف وبالتالي يؤثر – ولو نسبيا – كمستهلك وكقدرة شرائية في نوعية المنتجات المطلوبة والضامنة لأكبر هامش من الربح بالنسبة إلى الموزع، بغض النظر عن مقاييس مثل الموضوعية، والتعددية والحمولة الثقافية والمضمون الإبداعي.

ويضيف سمير أمين: إن تحديد سوق الاتصالات والمعلومات، وإن غلف بخطاب مبتذل حول فعالية القطاع الخاص وضرورة المنافسة المفتوحة لتحقيق الجودة وتقليص الكلفة وخدمة المستهلك فهمه الوحيد هو تراكم الأرباح وحصرها في الشركات الرأسمالية المنطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمجموعة الأوروبية واليابان.

يذكر سمير أمين أن المشكلة لا تتعلق بالإنجازات التكنولوجية التي تبقى مرغوبًا فيها ومحمودة بل بالأهمية القصوى للتميز بين الأداة واستعمالها مضيفًا أن ضرورة التاريخ ليست محكومة مباشرة بالتقدم التقني بقدر ما يؤثر فيها الصراع الاجتماعي والطبقي، والصراع بين الأمم. يجب إذن خلق الشروط حتى تستغل استعمالات التكنولوجيا لصالح تقدم المجتمع وتحرير الأفراد والشعوب، هذه المكونات ولحسن الحظ موجودة وليس دائمًا بالشكل الذي تتمناه القوى المسيطرة، لقد تم تملك الهاتف والفاكس والمنيتل من طرف المستعملين سلبًا وإيجابًا ويدفعنا نجاح هذه الوسائل إلى التفاؤل فالشعوب والأفراد بإمكانها تملك الأداة وتوظيفها لخدمة استراتيجيات ذاتية تمارسها داخل مجالات تختارها بنفسها، لكن هل تنبه سمير أمين إلى أن الوسائط التي ذكرها يغلب عليها طابع الاستعمال الفردي ومحدودية اندماجها في بنية شبكية وعدم توافرها على قدر كبير من التفاعلية وافتقارها لسحر الوسائط المتعددة ولجاذبية النص الترابطي

وبالتالي توافرها على شيء من المناعة أمام غواية وشباك العالم الافتراضي؟[١]

كل المتغيرات المذكورة بالتفصيل ساهمت في تغيير منظومة العمل الصحفي من عدة وجوه، وعلى مستويات متوازية فمن ناحية أثرت على مستوى العمل والنشر الإلكتروني وغيرها من الوسائط كما تبينها السطور التالية:

١- التأثير في مستوى العمل داخل الصحيفة:

إن دخول الكمبيوتر وأنظمة النشر المكتبي إلى الصحيفة اليومية حمل الكثير من التغيير في سير العمل داخل غرف التحرير وغرف الإنتاج والتصميم والإخراج، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

(أ) توقف الاعتماد على التليبرينتر (تيكرز) وأصبحت الأخبار تصل مباشرة إلى خوادم "**Servers**" مخصصة لاستقبالها، ومن ثم معالجتها وتوزيعها إلكترونيًا وبشكل إلى حسب قوائم خاصة بمصادر الأخبار والمناطق الجغرافية التي تغطيها والمواضيع التي تعالجها.

هذه العملية تتم بواسطة ما يطلق عليه اسم وسيط الأنباء "**News Net**" وهو برنامج يهتم باستقبال ومعالجة وتصنيف الأخبار الواردة من وكالات الأنباء، أو من خلال نظام خاص بإدارة وتحرير الأخبار "**Editorial System**".

(ب) نظام الأخبار يسمح للمحرر بالاطلاع على جميع الأخبار الواردة إلى الصحيفة من مصادرها المختلفة، ويعطيه خيار الاطلاع على ما يهمه من أخبار فقط والعمل على تحريرها مباشرة على الشاشة ثم تحويلها إلى أقسام الإنتاج.

(ج) استحداث أساليب جديدة في تصميم وإخراج الصفحات تركز على استخدام برامج خاصة تسمح بالعمل مباشرة على الشاشة والابتعاد عما هو يدوي وله

---

(١) د. عبد النبي دجواني: عصر المعلومات، جموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، منشورات الزمن، الرباط، المملكة المغربية، ص ١٥٢،١٥٠.

علاقة بالأسلوب التقليدي في إخراج الصحف.

(د) تطور في عملية استقبال الصور من الوكالات، ففي الوقت الحالي تثبت كل الوكالات الدولية صورها بشكل رقمي مما يسمح بإمكان البحث عن الصور المطلوبة وتحميلها على الصفحات مباشرة مع الاحتفاظ بالنوعية الجديدة للصورة.

٢- التأثير في مستوى النشر الإلكتروني:

نتيجة استخدام تكنولوجيا النشر المكتبي في إنتاج النصوص وتصميم الصفحات طرقت الصحافة العربية بابًا آخر من أبواب تكنولوجيا المعلومات حققت فيه تقدمًا لا بأس به على مستوى النشر الإلكتروني وأصبحت الصحف متوافرة على الإنترنت بأشكال متعددة، وتمكنت من تخزين النصوص والصور على وسائط تخزين إلكترونية بما فيها الأقراص المدمجة "CD ROM" مع قابلية البحث والاسترجاع الآلي الفوري لها.[١]

ومنذ بداية حقبة التسعينيات شهدت الساحة الإعلامية العالمية تطورًا كبيرًا في استخدام الكمبيوتر، وذلك باعتماد الإنترنت وسيلة حيوية من وسائل الاتصال حتى أصبحت وسيلة أساسية في جمع المعلومات والأخبار والاتصال وتزايد أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت. وبدأ عدد كبير من شركات خدمات المعلومات وقواعد البيانات تتخذ من الإنترنت وسيلة جديدة للاتصال بمستخدميها كما أصبحت وكالات الأنباء تعتبر عمليات الاستثمار في الإنترنت من بين مشاريعها المستقبلية الأساسية، وتزايد أعداد هذه الوكالات على الإنترنت، وبدأت الإنترنت تدخل إلى دور المؤسسات الصحيفة، كمصدر أساسي للأخبار والمعلومات، كما بدأت الجامعات والكليات المتخصصة تعنى بتدريسها من الزاوية الإعلامية والصحفية، وأصبح استخدام الإنترنت يعد أحد المعايير الأساسية في تقييم مؤهلات ومعارف الصحفي، والحكم على مهاراته الصحفية، وبدت

---

(١) د. عماد بشير : الصحافة العربية اليومية في العصر الرقمي (بحث منشور) على الرابط التالي:
http://www. alarabimag.com/common/book/afaq015-3.htm

الصحافة مع منتصف التسعينيات تتطلب مستوى معينًا من التخصص الفني والصحفي والمعلوماتي، وجد الصحفيون أنفسهم أمام وسيلة جديدة، تفرض عليهم تحديات صحفية من نوع مختلف عن الممارسات التقليدية، وتتعلق إما بكيفية تطويعها لخدمة الصحيفة المطبوعة وإما بارتيادها كمجال صحفي إلكتروني جديد، وتفاوتت مراحل تبنيهم للوسائل الجديدة، وبدأ يتزايد إدراك الصحفيين لأهمية وقيمة الكمبيوتر والإنترنت وقواعد المعلومات والوسائل التكنولوجية والاتصالية الحديثة في حياتهم اليومية كصحفيين وبدأوا تدريجيا يتكيفون مع هذا العالم الرقمي الجديد، وقد انعكس هذا التطور على نمو استخدام الصحفيين للخدمات التجارية "الأون لاين" لجمع وتوزيع المعلومات، والاشتراك في خدمات الإنترنت لفوائدها المتعددة، فعلى سبيل المثال زاد عدد الصحف الأمريكية التي تعتمد على هذه الخدمات من يونيو ١٩٩٦ إلى فبراير ١٩٩٧حتى أصبح الإنترنت جزءًا أساسيا من صناعة الصحافة الأمريكية.(١)

وبرزت مسميات جديدة فرضها هذا القادم التكنولوجي الإنترنت فأصبح هناك ما يسمى بالبريد الإلكتروني والقوائم البريدية، والنشرة الإلكترونية والموقع الإلكتروني، إلخ من مسميات حملت مضامين أحدثت تغيرًا كبيرًا في مفهوم العمل الصحفي فرض تحديات على الصحف والصحفيين فبالنسبة إلى الصحف تطور أسلوبها في نقل الخبر والمعلومة بطريقة أسرع من ذي قبل وأصبحت أكثر جاذبية بالصور التي تعطي مصداقية وثراء، وبالنسبة إلى الصحفي فقد أفرز هذا التقدم تحديًا في التدريب وكيفية البحث عن المعلومة والصورة والتعامل مع الكاميرا الرقمية وبرامج الكمبيوتر الحديثة، وانقسمت الساحة الصحفية إلى فريقين الأول: يسمى **TechnojournaIists** والذين يجمعون بين مهارات التعامل مع الإنترنت والوسائل التكنولوجية الحديثة، وأدوات التعامل مع المعلومات الجديدة، وتقنيات إدارة المعلومات والفريق الثاني يسمي **TraditionjournaIists** ما زال يستخدم الوسائل التقليدية في أداء العمل

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٥

الصحفي في بيئة تقوم على استخدام التكنولوجيا والإنترنت.[1]

إن أبرز سمات التطور التكنولوجي الاتصالي في المرحلة الإلكترونية تتمثل في:

١- اختراع وسائل اتصالية جديدة غيرت من الوظائف التقليدية للوسائل القديمة وأوجدت لها وظائف جديدة. فالراديو كوسيلة اتصال جديدة لم تعتمد مثل الصحافة على عمليات الإنتاج الطباعي، ثم وسائل النقل داخل البلاد وخارجها، بل أمكن الوصول إلى المستمعين دون الحاجة إلى الإلمام بالقراءة والكتابة وسيلة متخطية حواجز المكان، ثم ظهر التليفزيون الأبيض والأسود ثم الملون ثم الفيديو.

٢- إن وسائل الإعلام قد أسهمت في ظهور بعضها وتطويره من خلال الجهود العلمية والعملية، فمن خلال تجارب اختراع التلغراف تم الوصول إلى الهاتف ثم الإرسال الإذاعي والتليفزيوني وساعد ظهور الحاسب الإلي على تطوير نظم جمع الحروف وإنتاج الجريدة ككل.

٣- إن وسائل الإعلام الجديدة لم تقض على الوسائل القديمة، وثبت من خلال واقع عمل وسائل الإعلام بأنه لا يمكن لأية وسيلة أن تلغي دور الوسيلة الأخرى بل على العكس فالإنترنت مثلًا خدمت جميع وسائل الإعلام الجماهيري وعملت على تطويرها وعولمتها وأصبح للإنسان حرية في اختيار الوسيلة المناسبة لمنزله.

٤- إن حجم المعلومات المتاحة قد زاد زيادة هائلة خاصة لمن تتوافر لهم فرص الحصول على تكنولوجيا الاتصال الجديدة بسبب التطورات الراهنة في عملية إرسال المعلومات واستقبالها.

ونجحت تكنولوجيا الإعلام في التواصل والدمج فيما بين الوسائط الإعلامية في نقل المعلومات وتوصيلها للمتلقي وهو ما أطلق عليه التكنولوجيا التفاعلية INTERACTIVE TECH أو تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائط MULTIMEDIACOMMUTECH.

---

(١) د. حسين شفيق: الإعلام الإلكتروني، رحمة برس للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣، ١٤.

ونحجت التكنولوجيا في أن تسعي إلى تحطيم الحاجز بين ما هو جمهوري أولا جمهوري DEMASSFIGATION وتخليص الإعلام من التلقي السلبي، أي عدم التفاعلية حيث يعطي المشارك دورًا مؤثرًا في عملية الاتصال بحيث يتبادل المستقبل دوره مع المرسل بطريقة إيجابية كذلك التنوع الجماهيري واسع الانتشار وظهور الإعلام المتخصص الموجه لفئات معينة NARROWCASTING.(١)

ثمة اتفاق بين الباحثين على أن العولمة تمثل تهديدًا وفرصًا في الوقت نفسه لكل النظم والممارسات السياسية ولا تشذ المواطنة عن هذه القاعدة ذلك أن سياسات التحرير الاقتصادية قد أثرت سلبًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين فى بلاد متعددة. كما أن سقوط الحواجز فى مجال الاتصال، بفضل الثورة الهائلة فى وسائل الاتصال قد أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدنى على المستوى العالمي، وفي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد، والتناقضات فى مجال التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإن الشعوب تناضل لحماية روح التضامن أو لخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الاجتماعية. وذلك يحدث سواء فى الدول الغربية المتقدمة أو فى بلاد العالم الثالث."وبالنسبة إلى دول الرعاية الاجتماعية المستقرة فى الغرب فهناك محاولات لتحقيق الإصلاح السياسي من خلال الاهتمام بالمواطنة الاجتماعية. أما فيما يتعلق بالدول فى العالم الثالث فهناك محاولات لتحقيق الإصلاح السياسي لتأسس "حقوق المواطن" ذلك لأن المفهوم الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي أو مجموعة من الحقوق والالتزامات ونسقًا أخلاقيًا يحض على المشاركة والتضامن، وهي أمور مطلوبة على وجه الخصوص فى الأوقات التى يسودها عدم اليقين

---

(١) قايد دياب : المواطنة والعولمة، تساؤلات الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٨وما بعدها.

والاستقطاب السريع بين الفئات الاجتماعية.[(١)]

المواطنة فى مفهومها المتعارف عليه "هي عضوية كاملة فى دولة أو فى بعض وحدات الحكم، تمنح المواطنين بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وتفرض كذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم، وأنها كما تقول موسوعة كولير الأمريكية أكثر أشكال العضوية فى جماعة سياسية اكتمالًا.[(٢)]

والمواطنة بهذا المعنى هي مفهوم قانوني في المقام الأول يؤكد أن للفرد حقوقًا مدنية وسياسية، ويتمتع بحريات فردية، بالإضافة إلى حرية التعبير، وحرية التنقل وحرية الزواج، وأن من حقه افتراض براءته حين يوجه إليه اتهام، وأن يكون له محام يدافع عنه، وأن يعامل بواسطة أجهزة العدالة على قدم وساق مع الآخرين، كما أن له حقوقًا سياسية مثل تلك أشرنا إليها سابقًا، بالإضافة إلى التزامه ببعض الواجبات كتحمل نصيبه من النفقات العامة وفقًا لحالته المالية .. إلخ والحقيقة أنه لا يكتمل الحديث عن المواطنة دون الإشارة إلى بعدين أساسيين هما:

١- إن المواطنة هي أساس الشرعية السياسية، فالمواطن ليس مجرد حائز على حقوق فردية، ولكنه – بالإضافة إلى ذلك – يمتلك جزءا من السيادة السياسية، ذلك أن مجموع المواطنين باعتبارهم جماعة هم الذين يمنحون الشرعية للقرارات التي تأخذها الحكومات، وهم الذين يراقبون أداءها.

٢- المواطنة كذلك هي مصدر العلاقات الاجتماعية، ذلك أن العيش المشترك لا يعني بالضرورة الاشتراك فى الديانة نفسها ولكن معناه الخضوع للنظام السياسي نفسه، وهكذا فإن مبدأ الشرعية أصبح ينفذ بالتدريج إلى كل صور الحياة

---

(١) نبيل علي: ثورة المعلومات .. الجوانب التكنولوجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٧. ص٤٠.

(2)World Book International and The world Book encyclopedia London-world Book inc-vo1.4-p15.

الاجتماعية، وأصبحت العلاقات بين الناس تقوم على أساس الكرامة المتساوية للجميع.[1]

إن مفهوم المواطنة شأنه شأن كل المفاهيم المرتبطة بالدولة الوطنية صار اليوم موضع شك وتساؤل بسبب ما تعانيه الدولة الوطنية من أزمة واضطراب كبيرين نتيجة العولمة والتدفقات عبر الوطنية وعلى رأسها الهجرة العالمية.

من أجل تقييم جديد للأزمة المفترضة للمواطنة يجب أن نعرض بإيجاز لتصور المواطنة الذي هيمن على النظرية السياسية خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الحربين العالميتين. ولعل الرائد الأكثر تأثيرًا لهذه الرؤية هو عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال (T.H.Marshall) الذي طابق بين مفهومي الحقوق والمواطنة. ويمكن تقسيم حقوق المواطنة – حسب مارشال – إلى ثلاث مجموعات مختلفة: مدنية وسياسية واجتماعية.

وقد ظهرت كل مجموعة من هذه الحقوق بالتتابع فى العصر الحديث وتشمل المواطنة المدنية التي تجد جذورها في الليبرالية الحقوق التي تضمن الحريات الفردية وهي حرية الفرد وحرية التعبير وحرية التفكير وحرية الاعتقاد وحق الملكية الخاصة والحق في العدالة وبالنسبة إلى مارشال فإن المؤسسات الأكثر ارتباطًا بالحقوق المدينة هي المحاكم.

أما المواطنة السياسية فتتكون من الحقوق الديمقراطية في المشاركة السياسية وتتمثل في المجالس المتعلقة بالحياة السياسية في البرلمان والمجالس المحلية.

وأخيرًا ترتبط السياسية فتتكون من الحقوق فى الحد الأدنى في الرفاهية والدخل والمؤسسات المرتبطة بهذه الحقوق فى النظام التعليمي والخدمات الاجتماعية.[2]

ولقد أصبحت رؤية مارشال للمواطنة اليوم موضع شك كبير فكل العناصر الثلاثة

---

(١) بيير ألبير: الصحافة، ترجمة: فاطمة عبد الله محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٨،٣٢.

(2) T.H.Marshall Citizenship and Social in Class citzenship and Soial Development New York: dou bleday. 1964 .p.71

التي شكلت وحدة مندمجة بدأت تضعف وتنفصل فالحقوق الاجتماعية تعيش عملية تعرية والدولة الحامية صارت مجوفة من الداخل كما أن الدول تخلت عن كل مفهوم لإعادة توزيع الثروة.(١)

هذه الأزمة التي يشهدها مفهوم المواطنة بفعل عوامل متعددة جعلت عددًا من الباحثين يعلنون عدم ملائمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصريًا على الدولة الوطنية مؤكدين ظهور أشكال جديدة من المواطنة تتخطى الدولة ومبشرين بأشكال جديدة للمواطنة بديلة من الصيغة التقليدية. ومن أهم هذه الأشكال ما يستعرضه جون يوري (**J. Urry**) وهي كالآتي:

. **المواطنة الثقافية**: وتضم حق المجموعات الاجتماعية القائمة على أسس العرق – النوع – السن – في المشاركة الثقافية الكاملة في مجتمعاتهم.

. **مواطنة الأقلية**: وتشمل حقوق الانضمام إلى مجتمع آخر ومن ثم البقاء داخل هذا المجتمع والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات.

. **مواطنة بيئية إيكيولوجية**: تتضمن حقوق وواجبات المواطن تجاه الأرض.

. **مواطنة عالمية**: كوسموبوليتانية وتتعلق بكيف يمكن للشعب أن يطور اتجاهًا نحو باقي المواطنين والمجتمعات والثقافات عبر العالم.

. **مواطنة استهلاكية**: وتعني حق الشعب في التزود بالسلع والخدمات والأخبار الملائمة من قبل القطاعين الخاص والعام.

. **مواطنة (سياحية):** تهم حقوق ومسئوليات الزوار لأماكن وثقافات أخرى وقد أضاف جون يوري نوعًا آخر من المواطنة سماه مواطنة التدفق **citizenship of**

---

(1) p.smith and elizabth symthe globalezation. citizenship and technology: the MAI meets the interetnet canadian foreing policy 7:2 winter 1999 available at: http://www.ciaonet.org/isa/smp01 /

flow مفصلًا حقوقها وواجباتها.[1]

ثمة اتفاق عالمي على أن هناك حقوقًا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات واختلاف الثقافات، ويمكن القول إن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة، ومن التمييز بين حقوق الجيل الأول التي كانت سياسية أساسًا، وحقوق الجيل الثاني التي هي اقتصادية واجتماعية، أما حقوق الجيل الثالث والرابع فهي حقوق عابرة للقوميات، وتبرز فيها أساسًا حماية البيئة، والحق في السلام، والحق في التنمية، وهذه الحقوق الجديدة هي نتائج تبلور وعي عالٍ أبرز مؤشراته ضرورة الحفاظ على بيئة كوكب الأرض وأهمية تحقيق السلام والتنمية بالنسبة إلى كل الشعوب، باعتبار أن التنمية أصبح ينظر إليها باعتبارها تنمية مستدامة، تضع في اعتبارها حقوق الأجيال القادمة.[2]

إن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال ونقل الخبرات والمعلومات كان عنصرًا أساسيًا لظاهرة العولمة أو الكونية أي أن العالم كله أصبح بمثابة قرية صغيرة، وعلى الرغم من أن الوسائل الاتصالية التي أفرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه في عديد من السمات مع الوسائل التقليدية، إلا أن هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة وهي[3] :

١ – **تحكم المشاركين**: ومثال على ذلك التفاعلية في بعض أنظمة النصوص المتلفزة.

٢– **اللاجماهيرية**: وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي وتعني أيضًا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى

(1) j. urry, citizenship and society journal of world - systems research, vol. v2 1999, p314

(٢) قايد دياب، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

(٣) خالد غازي، الطوفان.. العولمة فك الثوابت وتحطيم الهويات، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص ٨٧، ٨٨.

مستهلكها.

٣- **اللاتزامنية**: وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه، فمثلًا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة لتواجد المستقبل للرسالة.

٤- **قابلية التحرك أو الحركية**: فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء حركته مثل التليفون النقال، تليفون السيارة أو الطائرة، التليفون المدمج في ساعة اليد، وهناك آلة لتصوير المستندات وزنها عدة أوقيات، وجهاز فيديو يوضع في الجيب، وجهاز فاكس يوضع في السيارة وحاسب إلى نقال مزود بطابعة.

٥- **قابلية التحويل**: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة وبالعكس وهي في طريقها لتحقيق نظام للترجمة الآلية ظهرت مقدماته في نظام مينيتيل الفرنسي.

٦- **قابلية التوصيل**: وتعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنويعة كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

٧- **الشيوع أو الانتشار**: ويعنى به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وكل وسيلة تظهر تبدو في البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة، نرى ذلك في التليفون وبعده الفاكس، وكلما زاد عدد الأجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الأطراف المعنية، وفي رأي "ألفن توفلر" أنه من المصلحة القوية للأثرياء أن يجدوا طرقا لتوسيع النظام الجديد للاتصال لكي يشمل ولا يستبعد من هم أقل ثراء حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها..

٨- **التدويل أو الكونية**: البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة علمية دولية وذلك حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة وتعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال إلكترونيا عبر الحدود الدولية ذهابًا وإيابًا من أقصى مكان في الأرض إلى أدناه في أجزاء على الألف من الثانية، إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم.

إن الأخبار كأبرز محتويات وسائل الاتصال قد استفادت بشكل كبير من التطورات الحالية في تكنولوجيا الاتصال مما أدى إلى زيادة فاعلية أداء وسائل الاتصال لمهامها الإخبارية على المستويين المحلي والدولي.

وقد تحسن الأداء المهني للوظيفة الإخبارية لوسائل الاتصال من خلال ابتكار نظم لحفظ المعلومات واسترجاعها داخل البلد الواحد وخارجه من خلال توظيف بنوك المعلومات وشبكاتها وكذلك ابتدعت أدوات ونظم لتسريع عملية الحصول على المعلومات وتوصيلها إلى مقر الصحيفة، وتم استحداث وسائل وقنوات إخبارية جديدة تمامًا ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل أنظمة النصوص المتلفزة، الجرائد والمجلات الإلكترونية "كالطبعة الإلكترونية من مجلتي تايم ونيوزويك".

وبناء على ما سبق يمكن القول إن أبرز آثار التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تبدو في عملية التغطية الإخبارية فقد ألغت التكنولوجيا الحديثة الفواصل الدقيقة بين مراحل نشر الخبر الثلاثة، وهي: مرحلة حدوث الخبر ومرحلة بث الخبر ومرحلة التشبع الإخباري وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الأخبار فور وقوعها[١].

وقد أدت الأسباب السابقة إلى جعل تعريف الخبر أنه ذلك الحدث الذي نشاهده وهو يقع وأصبح من الصعوبة التفرقة بين ما هو إعلام وطني وما هو إعلام دولي، فالإعلام الوطني الذي ينتجة مجتمع ما لمواطنيه، قد أصبح له – بشكل من الأشكال مقصودًا أو غير مقصود – بعد دولي، فالبرامج التي تبثها محطات التليفزيون في

---

(١) قايد دياب : مرجع سابق ، ص ١٩٢ وما بعدها.

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكندا واليابان ودول غرب أوروبا والتي أعدت من الأساس لجمهورها المحلي، أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية في أنحاء متفرقة من العالم، وقد اكتسبت بذلك بعدًا دوليًا لم تسع له أصلاً ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكنا، كذلك فإن برامج محطات الراديو الوطنية في معظم دول العالم، أصبحت تسمع في أماكن أبعد من حدودها الوطنية، بفضل تطوير إمكانات الموجات المتوسطة والقصيرة، وبرامج هذه المحطات بخلاف الإذاعات الموجهة، تستهدف في الأصل المستمع المحلي، ولكن التطور التكنولوجي أضاف إليها بدرجة ما بعدًا دوليا، والظاهرة نفسها تنسحب أيضًا على الصحافة فإن التقدم الكبير في وسائل المواصلات قد اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازمين للتوزيع خارج الحدود الوطنية وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف المحلية، وخاصة التي تصدر باللغات الأكثر تداولًا في العالم على التواجد في الأسواق العالمية، أما الصحف الدولية من الأصل فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت رسائلها ونسخها إلى أماكن لم تصل إليها من قبل بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال.

لكن هل عولمة الاتصالات الإلكترونية تجعل المواطنين أكثر دراية بمشاكل العالم، وبالتالي تمكنهم من إيجاد حلول لهذه المشاكل؟

إن هذا الأمر صحيح بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية المتقدمة خاصة في أوروبا، فلا شك أن التقدم التكنولوجي المتلاحق قد غير مسار الإنتاج وزيادة تدفق المعلومات أصبح من الصعب مقاومته، مهما بلغت قوة الدولة لاحتواء هذه المعلومات ومصادرها، ولا يجب أن تصدق الدعاية التي تؤكد أن كل سكان العالم يمكنهم أن يستقبلوا المعلومات من خلال الشبكات العالمية، هذه الدعاية لست صحيحة وربما لن تكون، وذلك يرجع إلى أن شبكة **CNN** مثلًا تصل إلى ٢٠٪ من سكان العالم، أي أن أربعة أخماس العالم ليس لديهم وقت أو إمكانات لاستقبال الشبكة، وربما تزداد نسبة الذين يمكنهم الاتصال بشبكات المعلومات الإلكترونية من خلال أجهزة الكمبيوتر إلى ستة ملايين نسمة في القرن الحادي

والعشرين وهناك مناطق وأماكن عديدة في العالم من الصعب الحصول على معلومات عنها بسبب السياسات الديكتاتورية في هذه البلاد، مثل بعض دول إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط حيث يصعب الحصول على معلومات أو أخبار تفصيلية خاصة الأخبار الدولية، ومع ذلك هبط الإعلام المطبوع، بسبب ظهور الإعلام المرئي من خلال أجهزة التليفزيون التي أصبحت الوسيلة المفضلة لدى كثير من الناس للحصول على المعلومات فعدد الصحف اليومية المتداولة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٥ حتى ١٩٩٥ ظل كما هو ٥٩ مليون نسخة بينما زاد عدد سكان الولايات المتحدة من ١٨٥ مليونا إلى ٢٦٠ مليون نسمة وهذه الملحوظة تعني أن هناك هبوطًا أو انخفاضًا في عدد القراء يصل إلى نحو ثلث القراء، كما أن الهبوط سوف يستمر ما دامت نسبة قراء الجرائد ضعيفة جدًا، خاصة بين من تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ومن تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة، أما بالنسبة إلى المادة الإخبارية ومحتوياتها فإن التحول من الكلمة المكتوبة أو المطبوعة إلى الكلمة المرئية قد أصبح ظاهرة أكبر من كونها مجرد تغير في وسيلة الاتصال(١).

ومن الصحيح القول إن العالم أصبح قرية واحدة من ناحية سرعة معرفة وتداول المعلومات والأخبار والأحداث، غير أن هذه القرية تخضع لهيمنة ونفوذ دول الشمال والشركات متعددة الجنسيات وهذا أدى إلى ما يسمى التبعية الإعلامية وعدم التوازن خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) المرجع السابق : ص ٩٣ .

الفصل الثاني

الإنترنت وسيط للصحافة الإلكترونية

كان ظهور الإنترنت بمثابة ثورة ونقلة كبيرة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات، هذه الثورة المعرفية أثرت بشكل كبير في الكثير من المفاهيم الإعلامية والصحفية.

لقد غيرت شبكة الإنترنت العالم، إذ مثل ظهورها في أواخر الستينيات من القرن العشرين ثورة أطاحت بالعديد من المفاهيم والنظريات التي ظلت قائمة لقرون عديدة، وولدت مفاهيم ونظريات تشرح عملية الاتصال الجديدة، ولم تكن وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية بمنأى عن هذه الثورة التي تكاد تعصف بوسائل إعلامية راسخة لم يكن يتوقع أحد أن تتعرض للاندثار وتصبح في ظل الإنترنت شيئًا من الماضي، ولا غرابة في أن تظهر بين الحين والآخر توقعات تشير إلى قرب انتهاء حضارة الورق لتحل محلها ما يمكن أن نسميه "حضارة الوسائط المتعددة والاتصال الجماهيري التفاعلي"(١).

لقد كان التطور التكنولوجي في مجال الحاسبات نواة أساسية لظهور شبكة المعلومات الدولية "إنترنت" **internet** وهذا التطور الهائل كان بسبب تلاقي ثالوث: الكومبيوتر **hardware** والبرمجيات **software** وشبكات الاتصال.

إن فكرة الإنترنت انطلقت من الربط بين ملايين من شبكات الكومبيوتر بعضها ببعض، عن طريق خطوط التليفونات أو الشبكات الرقمية أو عن طريق الأقمار الصناعية، ويستخدمها ملايين البشر في سائر أنحاء العالم على مدار الساعة. بدأ العمل

---

(١) د. حسني محمد نصر: الإنترنت والإعلام .. الصحافة الإلكترونية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، العين، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص ١٣.

بهذه الشبكة منذ عام ١٩٦٩ خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية **DARRA**، بهدف إنشاء نظام اتصالات قادر على ربط جميع أنظمة الاتصالات المختلفة وبروتوكولاتها مع شبكة مكتب الدفاع الأمريكي **ARP ANET** ومن ثم نقل المعلومات من نظام إلى آخر بسهولة ويسر. ومن هنا اشتق الاسم إنترنت **Interconncted Computer Network 9** وشبكة أربانت هي أول شبكة حاسبات تعمل بنظام النقل بالحزم **Packet - Swiching** أي تسمح بتحويل البيانات المرسلة عبر الشبكة من خلال تجزئتها إلى حزم وترقيمها قبل إرسالها، حيث يقوم الحاسب المستقبل بإعادة ترتيب هذه الحزم طبقًا لأرقامها، وفي حالة فقد إحدى هذه الحزم تتم إعادة إرسالها، وميزة هذا النظام أنه يسمح بتمرير الرسائل حتى في حالة حدوث عطل لإحدى نقاط الاتصال بالشبكة(١).

وفي عام ١٩٨٧ قامت ثلاث شركات أمريكية كبرى هي **MIRIT, MCI& IBM** بإعادة تنظيم الشبكة من جديد، وتوفير وسائل الاتصالات الحديثة ومعداتها، وقد تخلت الحكومة الأمريكية عن دعمها للشبكة وتركتها للشركات لكي تضطلع بدورها وتطورها.

لقد كان المطلوب من هذا النظام أن يسمح للكمبيوترات المتصلة أن تكون قادرة على محاكاة أية شبكة كمبيوتر أخرى متصلة بها عن طريق إنترنت، وتبادل المعلومات معها، وأن تبقى شبكة إنترنت قادرة على العمل حتى لو توقفت أية شبكة كمبيوتر متصلة بها عن العمل. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك خمس شبكات كمبيوتر متصلة بشبكة إنترنت يمكن لأي من هذه الشبكات الاتصال بالأربع الأخرى العاملة معها. وفي عام ١٩٩٠ ترك العسكريون هذه الشبكة للاستخدام المدني واتجهوا إلى

---

(١) د. محمود علم الدين، محمَّد تيمور عبد الحسيب: أساسيات المعلومات والحاسبات والإنترنت للإعلاميين، د. ن ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٩٣.

استحداث أنظمة اتصال أخرى[1]

أهم المراحل في تاريخ نشأة شبكة "الإنترنت":

أصبحت الإنترنت وسيلة التفاهم العامة بين آلاف البشر، حيث تتيح لهم ما يودون مشاهدته أو قراءته، فالمعلومات التي تأتي من كل مكان من خلال عمليات تقنية تربط آلاف الشبكات بعضها ببعض وقد كونت معًا فضاءً ظهر على شاشات الكمبيوتر وكأنه عالم حقيقي يشابه عالمنا الواقعي الذي نعيش فيه .. إنه مصدر عالمي ذو قيمة هائلة من المعلومات المتآلفة.

لقد سميت هذه الشبكة أول الأمر باسم (أربا) **ARPA**[2]، وهي عبارة عن شبكة اتصالات ليس لها مركز تحكم رئيس، فإذا ما دمرت إحداها أو حتى دمرت مائة من أطرافها فإن هذا النظام يستمر في العمل، وكان الهدف من هذا المشروع تطوير تقنية تشبيك مجموعة كمبيوترات تصمد أمام أي هجوم عسكري، وصممت شبكة " أربا " عن طريق خاصية تدعى طريقة إعادة التوجيه الديناميكي، **Dynamic rerouting** وتعتمد هذه الطريقة على تشغيل الشبكة بشكل مستمر حتى أنه في حالة انقطاع إحدى الوصلات أو تعطلها عن العمل تقوم الشبكة بتحويل الحركة إلى وصلات أخرى، وفيما يلي تطور لنشأة الشبكة:

في عام **١٩٦٩** وضعت أول أربع نقاط اتصال لشبكة "أربانت" في مواقع جامعات أمريكية منتقاة بعناية.

وفي **١٩٧٢** تم أول عرض عام لشبكة "أربانت" في مؤتمر العاصمة واشنطن

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٩٤.

(٢) بدأت فكرة إنشاء شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" من قبل إدارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في عام ١٩٦٩م، عن طرق تمويل مشروع من أجل وصل الإدارة مع متعهدي القوات المسلحة، وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من القوات المسلحة، وسميت هذه الشبكة باسم **ARPA** اختصار الكلمة الإنجليزية **The Advanced Research Project Administration** وكان الهدف من هذا المشروع تطوير تقنية تشبيك مجموعة كمبيوترات تصمد أمام أي هجوم عسكري.

بعنوان العالم يريد أن يتصل، والسيد راي توملنس يخترع البريد الإلكتروني ويرسل أول رسالة على "أربانت".

وفي ١٩٧٣ تمت إضافة النرويج وإنجلترا إلى الشبكة.

وفي ١٩٧٤ تم الإعلان عن تفاصيل بروتوكول التحكم بالنقل، إحدى التقنيات التي ستحدد "إنترنت".

وفي ١٩٧٧ أصبحت شركات الكمبيوتر تبتدع مواقع خاصة بها على الشبكة.

وفي١٩٨٣ أصبح البروتوكول **TCP/IP** معياريًا لشبكة "أربانت".

أما في ١٩٨٤ أخذت مؤسسة العلوم الأمريكية **NSF** على عاتقها مسئولية "أربانت"، فقدمت نظام إعطاء أسماء لأجهزة الكمبيوتر الموصولة بالشبكة المسمى **Domain Name System (DNS)** ، نظام اسم المجال. وفي ١٩٨٥ قامت أول شركة كمبيوتر بتسجيل ملكية "إنترنت" خاصة بها.

١٩٨٦ أنشأت مؤسسة العلوم العالمية شبكتها الأسرع **TNSFNE** مع ظهور بروتوكول نقل الأخبار الشبكية **Network News Transfer Protocol** جاعلًا أندية النقاش التفاعلي المباشر أمرا ممكنا، وإحدى شركات الكمبيوتر تبني أول جدار حماية لشبكة "إنترنت".

في عام١٩٩٠ تم إغلاق "أربانت" و"إنترنت" تتولى المهمة بالمقابل.

في عام١٩٩١ قامت جامعة مينيسوتا الأمريكية بتقدم برنامج "غوفر" **Gopher** وهو برنامج لاسترجاع المعلومات من الأجهزة الخادمة في الشبكة.

في عام ١٩٩٢ مؤسسة الأبحاث الفيزيائية العالمية **CERN** في سويسرا، شفرة النص المترابط **Hypertext**، وهو المبدأ البرمجي الذي أدى إلى تطوير الشبكة العالمية **Word Wide Web**.

وفي ١٩٩٣ ابتدأ الإبحار، من خلال إصدار أول برنامج مستعرض الشبكة "

موزاييك" ثم تبعه آخرون مثل برنامج "نتسكيب" وبرنامج "مايكرو سوفت" وأطلق الرئيس الأمريكي كلينتون صفحته الخاصة على الشبكة العالمية

http://whitehouse.gov/wh/welcome.html

في **١٩٩٥** اتصل بشبكة "إنترنت" ستة ملايين جهاز خادم و**٥٠.٠٠٠** شبكة، وإحدى شركات الكمبيوتر تطلق برنامج البحث في الشبكة العالمية. وفي **١٩٩٦** أصبحت "إنترنت" و "وب" كلمات متداولة عبر العالم، وفي الشرق الأوسط أصبحت "إنترنت" من المواضيع الساخنة، ابتداء من التصميم الأول للشبكة وحتى اليوم، وأصبح هناك عدد من مزودي خدمة " إنترنت " يقدمون خدماتهم. استخدامات شبكة المعلومات العالمية "إنترنت": تستخدم الشبكة في مجالات عديدة لما تقدمه من خدمات معلوماتية وخدمة البريد الإلكتروني، كما أنها توفر النفقات المالية بالمقارنة مع أنظمة البريد العادية، فهي تستخدم في المجالات التالية:

١) **الخدمات المالية والمصرفية:** إن غالبية البنوك تستخدم الشبكة في أعمالها اليومية، لمتابعة البورصات العالمية، وأخبار الاقتصاد.

(٢) **التعليم :** يوجد لشبكة المعلومات استخدامات في غاية الأهمية للجامعات والمدارس ومراكز الأبحاث حيث يمكن من خلالها نقل وتبادل المعلومات بينها، ونشر الأبحاث العلمية، كما يستطيع الباحث الحصول على المعلومات المطلوبة من المكتبات العامة أو من مراكز المعلومات بسرعة كبيرة جدًا بالمقارنة مع الطرق التقليدية. ويمكن الاستفادة من الشبكة في عملية التعلم عن بعد بصورة كبيرة جدًا.

(٣) **الصحافة :** أصبح الآن من السهل نقل الأخبار من دولة إلى أخرى أو مكان إلى آخر بعد استخدام شبكة "إنترنت"، فيستطيع الصحفي كتابة الموضوع أو المقال الذي يريده ثم نقله وبسرعة إلى المحررين في الصحيفة أو المجلة التي يعمل بها.

وهناك استخدامات أخرى منها استخدام الشبكة في الحكومة، المنزل، الشركات،

السياحة .. إلخ.

لقد لعب الإنترنت دورًا في الصحافة، فقد استفادت منه في تحسين ما تقدمه على مستوى المضمون والصور وربط المعلومات بمصادر مختلفة ومتباينة وعلى مستوى الصور وجودتها وسرعة نقلها، وكذلك تغيير طرق التوزيع والطباعة في أماكن مختلفة من العالم في وقت واحد.. أيضًا على مستوى الشكل في إخراج الصحيفة أو المطبوعة ورسم الصفحات إلكترونيًا.. والتسهيل على المحررين في كتابة موضوعاتهم في أي مكان في العالم وإرسالها إلى الجريدة.

وهذه السرعة في إخراج الصحيفة جعلها في متناول القراء على مستوى العالم حتى قبل صدور طبعتها الورقية.

وأخذت العديد من الصحف العربية تعي ضرورة مواكبة التطور فأخذت تهتم بعرض صفحاتها على الإنترنت وإنشاء مواقع لها، وقد بدأ هذا الاهتمام منذ بداية التسعينيات، وهو في تطور مستمر حتى يومنا هذا[1].

ويمكن النظر في مستويات إفادة الصحف من الإنترنت من خلال عدة مستويات:

١ – **الإنترنت كمصدر للمعلومات**: من خلال كونها أداة مساعدة في التغطية الإخبارية أو مصدرًا أساسيًا للأحداث العاجلة، واستكمال المعلومات والتفاصيل والخلفيات عن الأحداث المهمة، والاستفادة منها في إعداد الصفحات المتخصصة والتعرف على الكتب والإصدارات الجديدة.

٢ – **الإنترنت كوسيلة اتصال**: من خلال كونها وسيلة اتصال خارجية بالمندوبين والمراسلين وتلقي رسائلهم عن طريق البريد الإلكتروني، وكذلك وسيلة اتصال بالمصادر، وعقد الاجتماعات التحريرية مع المراسلين والمندوبين.

٣ – **الإنترنت كوسيط اتصال تفاعلي**: فهي توسع فرصة مشاركة القراء عن طريق

---

(١) د. السيد بخيت: الصحافة والإنترنت، مرجع سابق، ص ٣٠.

البريد الإلكتروني.

٤ – **الإنترنت كوسيط للنشر الصحفي**: من خلال إصدار نسخ من الجريدة نفسها أو ملخص لها وقواعد للبيانات أو أرشيف الصحيفة أو إصدار جرائد ومجلات كاملة.

٥ – **الإنترنت كوسيط إعلاني**: يدر دخلًا للصحيفة.

٦ – **الإنترنت كأداة لتسويق الخدمات التي تقدمها المؤسسة الصحفية**: من خلال إنشاء موقع أو أكثر يقدم معلومات أساسية عن تطورها وإنجازاتها.

٧ – **تقديم خدمات معلوماتية**: من خلال تحول المؤسسة الصحفية إلى مزود بالخدمات للمشتركين، وتقديم خدمات التصميم وإصدار الصحف والنشرات لحساب الغير[١].

وهناك الكثير من الخصائص التي استفادت فيها الصحافة من الإنترنت نذكر منها:

١ – **التغطية الحية والفورية**: بمعنى نقل الأحداث من موقعها مباشرة لحظة وقوعها مثل نقل أحداث نتائج انتخابات – اغتيالات – مؤتمرات – كوارث – حروب..إلخ.

٢ – **التغطية المستمرة**: وذلك على مدار ٢٤ ساعة، بما يتيح تجدد المادة الصحفية.

٣ – **تعدد الوسائط**: حيث وفرت الإنترنت العديد من الوسائط لتوظيفها في العمل الصحفي مثل الألوان والصور والرسومات البيانية والتوضيحية والخرائط.. وغيرها مما سهل على الصحفي نقل الحدث من مختلف جوانبه، ووفر الكثير من الوقت له ولصحيفته.

٤ – **التغطية الموضوعية**: تضافر الصورة مع المعلومة مع المتابعة الحية الموثقة

---

(١) المرجع السابق: ص ٢٧، ٢٨.

والاستفادة من مصادر متنوعة يكسب التغطية مصداقية وموضوعية.

٥ - **التغطية التفاعلية**: حيث يتفاعل القراء والمتابعون مع الصحفي، ويظهر هذا بشكل واضح في الصحافة الإلكترونية، حيث التعليقات والرد والنقاش.

٦ - **التغطية المتعمقة**: حيث الاعتماد على مصادر معلومات مختلفة ومتباينة تتيحها شبكة الإنترنت، والرجوع إلى أرشيف معلومات العديد من المنظمات والجهات المعينة للموضوع والإحالة إلى روابط ذات صلة بالموضوع والبحث عن تفاصيله في محركات البحث.

٧ - **التغطية الذاتية**: فأصبح متاحًا للصحفي الاتصال بمصادر المعلومات وإرسال بريد إلكتروني للتزود بمعلومة، والرجوع إلى الأرشيف والقواميس والدوريات .. وجميع البيانات من عدة مصادر وكتابة الموضوع ونشره دون الحاجة إلى فريق عمل معاون له.

وتأتي استخدامات الإنترنت الصحفية محققة لعدة أهداف للقائم بالاتصال في العملية الصحفية، وهي[1] :

١ - الحصول على فيض متدفق ومتجدد من الأخبار الصحفية.

٢ - استكمال موضوعات الأعمال الصحفية.

٣ - استطلاع وجهات نظر المصادر الصحفية في الموضوعات المختلفة.

٤ - الاتصال بقواعد المعلومات ومحركات البحث وأرشيفات مواقع متعددة والاستفادة منها.

٥ - تطوير المهارات الصحفية للصحفيين.

٦ - استخدام الإنترنت كأرشيف خاص للصحفي.

---

(١) المرجع السابق: بتصرف، ص ٣٠.

٧ – استخدام الإنترنت في بناء صحافة الصحفي الخاصة **Create his own newspaper**

٨ – الاتصال بالمصادر الصحفية الكبرى.

٩ – الحصول على الأدوات الصحفية المساعدة كأرقام التليفونات والعناوين والبريد الإلكتروني.

١٠ – إرسال واستقبال المواد الصحفية من وإلى الصحيفة.

١١ – الانضمام إلى جماعات صحفية وإخبارية.

١٢ – تطوير وسائل جمع المادة الصحفية مثل عقد المؤتمرات عن بعد، ومؤتمرات الفيديو، نقاشات ودردشة البريد الإلكتروني.

١٣ – الاطلاع على أشكال جديدة للعمل الصحفي.

١٤ – المشاركة في الأقسام الإخبارية لصحف أخرى، والاطلاع على اختباراتهم ومعاييرهم الصحفية وأدائهم.

١٥ – تطوير طرق اتصاله بالقراء.

١٦ – استخدام البريد الإلكتروني في إرسال واستقبال الرسائل الصحفية.

١٧ – التحقق من ملاحقة الأخبار.

لقد نجحت الإنترنت كوسيط إعلامي تفاعلي في اجتياز الحدود الجغرافية وتجاوز الكثير من العراقيل والمعوقات في سبيل الحصول على المعلومات وتوفير الوقت والجهد في سرعة نقل الأخبار والأحداث والفعاليات، وقامت الإنترنت بدور الوسيط الذي سهل من مهمة الصحفي، وطور من أداء الصحيفة على مستوى الشكل والمضمون.

الوثيقة العربية للإنترنت:

وقد أصدرت مؤسسات المجتمع المدني العربي في المؤتمر الإقليمي العربي"نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة" الذي عقد في عمان–الأردن خلال الفترة من ١٣–

٢٠٠٤/٩/١٥ (الوثيقة العربية للإنترنت) والتي جاء فيها:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المفاهيم الحديثة نسبيًا ولكن استخدامها انتشر بشكل مذهل وسريع وخاصة الإنترنت، ولم تشهد البشرية وسائل للاتصال فيما بينها تتسم بالسرعة والفعالية، وتؤثر في حياة الناس أينما كانوا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وتنمويًا كما فعل الإنترنت على الرغم من أن استخداماته في الوطن العربي ما زالت ضعيفة لأسباب متعددة.

لكن الحقيقة التي لا يمكننا تجاهلها هي أننا لا يمكن أن نستغني عن الإنترنت، فعدد المستخدمين في تزايد مستمر على الرغم من الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، هذه الفجوة الناتجة من الاستبعاد المنظم للمجتمعات المهمشة والنامية، وبسبب الاهتمام بالمصالح الفردية على حساب المصلحة العامة، وجنوح الكثيرين نحو احتكار هذه التكنولوجيا وبرمجياتها والتحكم باستخداماتها وطرق ووسائل توفيرها والرقابة عليها.

فالإنترنت جزء من عملية العولمة التي بنيت قواعدها على أسس غير متساوية، بل إنها تزيد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الدول حتى داخل الدولة الواحدة، إلا أنه في الوقت نفسه يمكن استخدام الإنترنت وأدواتها في ترسيخ العدالة الاجتماعية والتنمية عندما تكون تحت سيطرة من يؤمنون بهذه المبادئ ومبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، وعندما تدرك مؤسسات المجتمع المدني أن هناك مسئولية تقع على عاتقها تتمثل في حماية حقوق الأفراد عند استخدامهم للإنترنت، ولإدراكنا أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والإتصال خاصة الإنترنت، فإن هذه المعايير التي أقرتها مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في مؤتمر "نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة" والذي عقد في عمان ١٣–١٥ أيلول ٢٠٠٤ – تهدف إلى الحماية الفعلية والعملية لحقوق الاتصال وحرية الرأي والتعبير، تبادل ونقل وتوطين وإنتاج وإتاحة المعلومات وتنظيم الحملات والاعتراض وإنجاز المعاملات، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتطبيقها من خلال رفع الوعي والتحرك الفعلي في ذلك الاتجاه.

أولًا: حق الاتصال والحقوق المرتبطة به:

١) **النفاذ**: لكل إنسان حق الاتصال وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية، والحقوق المتعلقة بالنفاذ واستخدام الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية في غاية الأهمية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الإنترنت وتسهيل استخداماتها بفعالية لا بد أن تكون متاحة للجميع خاصة المناطق النائية والبعيدة.

٢) **التدريب**: من حق كل إنسان أن يتدرب لتكون لديه القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الإنترنت لتلبية احتياجاته المختلفة، فالحكومات والمنظمات الدولية مطالبة بدعم وتشجيع وتطوير مناهج تدريبية مجانية أو قليلة التكلفة، وتوفير المواد للأفراد حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة.

٣) **المساواة بين الجنسين وإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي**: لا بد لاستراتيجيات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم المساواة بين الجنسين من خلال تقوية القدرة الاقتصادية، الحصول على فرص التعليم، حرية التحرك، حرية التعبير للنساء، لذا فإن الجهود والأهداف الخاصة بالنفاذ يجب أن تحمي وتراعي المساواة بين الجنسين، وإدماج مفاهيم النوع الإجتماعي في سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤) **القدرة والإمكانات المالية**: على الحكومات أن تتأكد من أن جميع المواطنين لديهم القدرة المالية للنفاذ إلى الإنترنت. إن تطوير البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضع الرسوم وضرائب البرامج والضرائب المختلفة يجب أن تراعي النفاذ الفعلي للإنترنت وفقًا للقدرات الاقتصادية المتفاوتة للمواطنين.

٥) **التكامل مع الحقوق في مجال الإعلام**: عملية تنظيم الإنترنت تتم من خلال القوانين المنظمة لوسائل الإعلام المختلفة، وبناءً عليه فجميع المواطنين

والمؤسسات لهم حقوق النفاذ نفسها لكل أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القديم منها والحديث.

٦) **النفاذ للمعلومات العامة**: على الحكومات والمنظمات الدولية دعم الشفافية من خلال نشر جميع المعلومات الصادرة عنهم أو المنظمة من قبلهم بشكل عام، يجب ضمان أن كل المعلومات المتاحة عبر الإنترنت يمكن الحصول عليها باستخدام النماذج المتوافقة أو المفتوحة، وممكن النفاذ إليها من قبل الأشخاص المستخدمين لأجهزة حاسوب قديمة وخطوط اتصال بطيئة.

٧) **الحقوق في أماكن العمل**: السماح بالنفاذ إلى الإنترنت في أماكن العمل للاستخدام في مجال التنظيم وحماية حقوق العمال والتعليم والتدريب.

ثانيًا: حرية التعبير وتبادل المعلومات:

١) **حرية التعبير**: الإنترنت وسيلة للتعبير عن الآراء والأفكار، وتبادل المعلومات بشكليها العام والخاص، يجب أن يكون لكل إنسان القدرة على أن يعبر عن آرائه وأفكاره وأن يتقاسم المعلومات مع غيره بحرية عند استخدامه الإنترنت، وتسهيل الإمكانات التي تتيحها الإنترنت بأقصى ما يمكن من خلال المشاركة العامة في الإجراءات الحكومية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وفي الوقت نفسه يجب أن تتوافر آليات ووسائل لأصحاب الآراء والأفكار المعارضة، وفي الحالات الشاذة يحظر نشر المحتوى الضار بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة، أو المحتوى الذي يمكن أن يثير العنف والكراهية.

٢) **التحرر من الرقابة:** يجب حماية الإنترنت من كل محاولات فرض الرقابة على المناقشات الاجتماعية أو السياسية أو غيرها من مناقشات، أو حجب المواقع الإلكترونية أو المنتديات أو المجموعات عن مستخدمي الإنترنت في دولة ما أو عدة دول.

٣) حرية المشاركة بحملات التضامن والاحتجاج، والنقاش على الشبكة:

للمنظمات والمجموعات والأفراد حرية استخدام الإنترنت للمشاركة في الإحتجاجات العامة أو السياسية أو النقاشات، على الحكومات توفير عناوين بريد إلكترونية ووسائل اتصال إلكترونية أخرى لتسهيل التفاعل وتبادل المعلومات بين النواب المنتخبين والمسئولين الحكوميين من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

ثالثًا: التنوع والملكية وإدارة الإنترنت:

١) **تنوع المحتوى:** الإنترنت مكان مثالي لتشجيع ودعم تنوع المحتوى ثقافيًا، وحضاريًا وسياسيًا، ولا بد من دعم التدريب على إنتاج المعلومات على الشبكة، يجب أن يقوي أي تنظيم للإنترنت من تنوع المحتوي والحد من الاحتكار أو الإملاء الخاص بنشر المعلومات الصادر عن أية جهة حكومية و/أو القطاع الخاص.

٢) **القابلية اللغوية**: المواقع، والأدوات والبرامج على الشبكة مسيطر عليها بلغات لاتينية مما يؤدي إلى الحد من تنوع المحتوى وتطوير المحتوى المحلي والحد من التبادل والتعاون البينيين بلغات غير لاتينية، يجب أن تشجع التكنولوجيا الحديثة المطورة التنوع اللغوي الإقليمي والمحلي على الإنترنت، خاصة اللغة العربية، والمساهمة في أبحاث إدخال اللغة العربية ضمن اللغات التي يجري تشغيلها مباشرة على الأجهزة الرقمية دون اللجوء إلى مترجم أو ما يسمى **Compiler**.

رابعًا: البرامج الحرة / المفتوحة المصدر، تطوير التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية:

١) **البرامج الحرة / المفتوحة المصدر:** نحن نشجع استخدام البرامج ذات المصادر المفتوحة والحرة. العمل باستخدام البرامج الحرة / المفتوحة المصدر التي تقوي وتبني المهارات وتتميز بالاستقرارية، وتشجع على الابتكارات على المستوى المحلي، نساند الحكومات على وضع سياسة وتعليمات تشجع استخدام البرامج الحرة / المفتوحة المصدر خاصة في القطاع العام.

٢) **مواصفات قياسية للتكنولوجيا:** ينبغي أن يقابل تطوير التكنولوجيا الحديثة تلبية حاجات جميع فئات المجتمع وبخاصة هؤلاء الذين يواجهون عقبات ومحددات عند استخدامهم الإنترنت كالمجتمعات التي لا تستخدم الأحرف اللاتينية، وأصحاب الإعاقات المختلفة، والذين يملكون أجهزة حاسوب قديمة.

٣) **حقوق الملكية الفكرية:** ينبغي أن تحمى حقوق الملكية الفكرية خاصة المجتمعات المحلية والمعرفة المحلية التقليدية من الاستغلال، ويجب ألا تستخدم من قبل الشركات للحصول على منافع احتكارية.

خامسًا: الخصوصية:

١) **حماية البيانات:** على المؤسسات العامة والخاصة والتي يتطلب عملها الحصول على معلومات شخصية من المواطنين، أن تعمل على جمع أقل قدر من المعلومات الضرورية بأقل فترة تحتاجها لذلك، يجب أن يتبع عملية جمع المعلومات سياسة خصوصية شفافة تسمح للأفراد بالاطلاع على المعلومات التي جمعت عنهم وتصحيح ما يرد بها من أخطاء، يجب حماية المعلومات المجمعة من الإفشاء غير المتعمد، وأن تصحح دون تأخير جميع الأخطاء الأمنية، ولا بد من توعية الناس حول حقوقهم عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآليات تقديم الشكاوى عند الاعتداء على تلك الحقوق.

٢) **الحرية من الرقابة**: لكل المواطنين والمؤسسات حرية الاتصال بالإنترنت من دون رقابة أو اعتراض.

٣) **حق استخدام التشفير**: يجب أن يكون للناس المتصلين بالإنترنت حق استخدام أدوات تشفير الرسائل لضمان اتصال آمن وخاص.

سادسًا: الإدارة المحلية والإقليمية والدولية للإنترنت :

١) **إعداد وتنفيذ المواصفات القياسية التقنية:** تطوير وتنفيذ المواصفات القياسية المتعلقة بالتحكم وإدارة الإنترنت يعطي وبشكل متزايد وزنًا لنفوذ السوق،

المواصفات القياسية التي تسمح أو تمكن من الحد من الحريات الشخصية على الشبكة يجب تقييمها وإعادة النظر فيها بطريقة شفافة.

٢) **الشفافية وإمكان الوصول**: يجب أن تكون كل عمليات صنع القرار الخاصة بإدارة وتطوير الإنترنت مفتوحة ومتاحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٣) **المشاركة**: يجب أن تكون إدارة الإنترنت والجهات المختصة بوضع المواصفات القياسية مفتوحة للمشاركة والفحص من قبل جميع المسئولين خاصة المسئولين في مؤسسات المجتمع المدني.

سابعًا: نقل التكنولوجيا، وتوطينها، وإنتاجها:

١) **نقل التكنولوجيا:** على الحكومات والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة، أن تعمل على نقل التكنولوجيا ذات الفائدة لمواطنيها، وتوفيرها بصورة مجانية أو بتكلفة قليلة.

٢) **توطين التكنولوجيا**: يجب أن تكون للحكومات والجهات المعنية الأخرى خطط استراتيجية من شأنها أن تسهم في تكييف وتسخير التكنولوجيا بصورة تضمن المواءمة للخصوصية والثقافة المحلية.

٣) **إنتاج التكنولوجيا**: على الحكومات والجهات المعنية الأخرى أن تعمل وتسهل إنتاج التكنولوجيا من خلال دعم الابتكارات وتشجيع الأفراد والمؤسسات على البحث العلمي والتكنولوجي.

ثامنًا: التوعية، الحماية وإدراك الحقوق:

١) **حماية الحقوق، التوعية والتعليم:** يجب أن تكون حقوق المواطنين كمستخدمين للإنترنت محمية بالقوانين ومواثيق حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، وعلى جميع الهيئات المحلية والإقليمية والدولية أن توفر المعلومات حول الحقوق والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تكون البنية التحتية متاحة بسهولة، هذا يستوجب التعليم العام لتعريف الناس بحقوقهم عند

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآليات ووسائل تقديم الشكاوى عندما تنتهك هذه الحقوق.

٢) **المصادر عندما تنتهك الحقوق:** يحتاج الأفراد والمؤسسات إلى آليات ووسائل مجانية والنفاذ العام لها وأن تكون فعالة ومسئولة لتقديم الشكاوى عند انتهاك حقوقهم، ويجب أن يكون للأشخاص الذين ينتهك أمنهم وخصوصيتهم من خلال محتوى على الإنترنت، أن تكون لديهم القدرة على استخدام هذه الآليات لاتخاذ إجراءات ضد منتجي وناشري هذا المحتوى[١].



(١) عن مجلة العلوم الاجتماعية: http://www.swmsa.com/index.php

الفصل الثالث

الصحافة الإلكترونية ..
جدل المصطلح والدلالة

التغيير أم الموت؟ التطوير أم الاندثار؟ المستقبل أم الماضي؟. أسئلة تطرح نفسها عند التطرق إلى موضوع الصحافة الإلكترونية في مواجهة الصحافة الورقية وهل من الصحي أن يتواجه هذان الشكلان التابعان للوسط نفسه وللصناعة نفسها والإعلام، السؤال نفسه دفع بإمبراطور الإعلام روبرت ميردوخ إلى أن يدلي بدلوه ويقرر ركوب موجة التغيير ويرفع شعار "التغيير أو الموت" قال ميردوخ في تصريحات أدلى بها مؤخرًا: إنه يقف أمام فجر العصر الذهبي للمعلومات لا بل إمبراطورية المعلومات الجديدة، وقال إن الشركات الإعلامية التي تتوقع من ماضيها المزدهر أن يحميها من التيار الإلكتروني الجارف ستندثر وتختفي عما قريب.

واعتبر أنه يقرأ المستقبل وينظر إلى الأمام لا الخلف حين يقول: " من الصعب لا بل من الخطورة الاستخفاف بالتغيرات الضخمة التي تقودها هذه الثورة التكنولوجية وقدرتها على بناء أو تدمير دول بأكملها وليس شركات فقط، وفيما وصف الإنترنت بأنها ثاني أهم اختراع في العصر أكد أن السلطة تنسحب تدريجيا من تحت بساط عتاة العهد القديم من الصحافة، وأن جيلًا جديدًا ينشأ ويطالب بالحصول على المعلومة في الوقت الذي يريده والشكل الذي يريده.

ورفض ميردوخ التغني أو الوقوف عند الإنجازات التي حققها في مسيرته الإعلامية

بدءًا من "دايرك تي في" و "نيويورك بوست" في الولايات المتحدة إلى سكاي وسان في بريطانيا إضافة إلى مؤسسات إعلامية أخرى في أمريكا الجنوبية، وآسيا واستراليا وربط اهتمامه بالثورة الرقمية الجديدة بشعار: "تغير أو اندثر" والذي وجهه إلى جميع المؤسسات الإعلامية ذات اللون الواحد، وقال: إن خطر زوال تأثير المؤسسات الإعلامية التقليدية أمام الأسلوب الجديد في صناعة المعلومات يهدد مؤسساتي أيضًا وكذلك عالم الأعمال بالمعنى الأوسع(١).

لقد أحدث الإنترنت تغييرًا في مفهوم العمل الصحفي وذلك حينما شرعت كبرى الصحف العالمية في الدخول إلى شبكة الإنترنت، بحيث لم تعد تهتم فقط بإصدار صحف مطبوعة بل أصبحت تسعى لتصور واكتشاف منطق جديد وبناء جديد يسمح بنقل الأخبار والمعلومات بعمق، لذا تعتبر الإنترنت بالنسبة إلى الصحافة تحديًا جديدًا، من المتوقع أن يقود العالم نحو ثورة في تطبيقات الصحافة. وينبغي لنا أن نشير هنا إلى أن تاريخ وسائل الاتصال لم يشهد اختفاء وسيلة بظهور تكنولوجيا جديدة، بل إن ما يختفي هو طرق وأدوات إنتاج، فمثلًا لم يعد هناك آلات لينوتيب في الصحف، كما أن الراديو لم يقض على الصحافة، والتليفزيون لم يقض على الراديو، بل إن هناك تعايشا بين الوسائل المختلفة لذا من المتوقع أن تحتل الصحافة الإلكترونية التي تعتمد على الوسائط المتعددة مكانها بجانب الصحافة المطبوعة خلال القرن الحادي والعشرين(٢).

وقد ظهرت في القرن الماضي عشرات من التعريفات والنظريات لمفهوم الإعلام الكلاسيكي فمنها – على سبيل المثال – أنه الوسيلة الرئيسة التي تقوم بالاتصال بين البشر من خلال أهداف محددة توضع عن طريق تخطيط متقن بغرض التعريف عما يجري داخل الوطن الواحد بواسطة الأخبار والأنباء المختلفة الأنواع والتعليم والترفيه،

---

(١) بلقيس دارغرت : الصحافة الإلكترونية زلزال يهز الورقية، موقع إيلاف الإلكتروني، لندن، ٤١ إبريل ٢٠٠٦.

(٢) د. نجوى عبد السلام فهمي: تجريد الصحافة الإلكترونية المصرية والعربية .. الواقع وآفاق المستقبل، المجلة العلمية لبحوث الإعلام، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٢٣.

وإشباعا لرغباتهم في فهم ما يحيط بهم من ظواهر[١].

ومن الباحثين من يرى أن الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم[٢].

ويرى البعض أن الصحافة الإلكترونية كانت إرهاصات نشأت في بداية السبعينيات، عبر استخدام تقنية التكست **text** والفيديو تكست **video text**.

ويعد التليتكست "**Teletext**" نقلًا للنص إلى المشاهدين في اتجاه واحد، وذلك عبر إشارة تليفزيونية لخطوط المسح غير المستخدمة "**unused scanning lines**". وتقوم آلة خاصة بفك الشفرة، موجودة بجهاز التليفزيون بفك شفرة البيانات، لتظهر هذه البيانات في شكل صفحات من النص، يستطيع المشاهد أن يتخير من بينها ما يشاء.

ويعد الفيديو تكست "**Videotext**" نظامًا تفاعليًا "**interactive sistem**" يعتمد أساسًا على أجهزة الكمبيوتر، ويتيح هذا النظام للمشاهدين الوصول إلى بنك بيانات "**data bank**" يحوي معلومات ضخمة. ويوجد تطبيق عملي متزايد لهذا النظام بشكل أكبر من التليتكست؛ لأنه يمكن من خلاله تخزين مزيد من المعلومات.

ويجب أيضًا أن ينتظر مستخدمو التليتكست الذين يستخدمون شاشة التليفزيون صفحة ما حتى يتم إرسالها قبل أن يلتقطوها، في حين أن مستخدمي الفيديوتكست الذين يستخدمون شاشة كمبيوتر يستطيعون الوصول إلى كم كبير ومتنوع المعلومات في الحال[٣].

---

(١) محمد حمد خضر: مطالعات في الإعلام، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، السعودية ،١٩٨٧، ص ١٥.

(٢) د. إبراهيم الإمام : الإعلام والاتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٢.

(٣) شريف درويش اللبان: الصحافة الإلكترونية، "دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع" –الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ،٢٠٠٥، ص ٢٢.

وفي الحقيقة إن أول تجربة لنشر الأخبار إلكترونيًا بدأت عام ١٩٧١، عندما قام "مكتب البريد العام –**General Post Office**" في المملكة المتحدة ببدء العمل فيما يُطلق عليه خدمة "بريستل –**Prestel**". وببداية إتاحة هذه الخدمة للجمهور عام ١٩٧٩، قدمت هذه الخدمة: نشرات إخبارية، إجراء المعاملات المصرفية من المنزل "**home banking**"، حجز تذاكر الطيران، ومعلومات أخرى بواسطة شاشات خاصة أشبه بشاشات التليفزيون.

وعلى أية حال فإن الكلفة المرتفعة والعوامل المختلفة الأخرى قد قصرت هذه الخدمة على ٦٥ ألف فرد، معظمهم يعملون وكلاء لشركات السياحة(١).

بينما يرى بعض الباحثين أن بداية ظهور الصحافة الإلكترونية، كان ثمرة تعاون بين مؤسستي "بي.بي.سي– **B.B.C**" الإخبارية واندبندنت برودكاستنج أوثوريتي "**IBA**" عام ١٩٧٦ ضمن خدمة تلتكست، فالنظام الخاص بالمؤسسة الأولى كان سيفاكس "**ceefax**" بينما كان نظام المؤسسة الثانية "أوراكل –**oracle**"، إلا أن تعاون المؤسستين في هذا المجال لم يلق نجاحًا كبيرًا، لكن التطور في استخدام أجهزة الكمبيوتر وتطور نظم البرمجة كانا من العوامل المؤثرة لظهور الإنترنت، وبالتالي استخدام تقنياته في نقل ونشر المواد الإعلامية بمختلف صورها وبمختلف اللغات، ولقد كانت تجارب التليتكست والفيديو تكست في هيئة الإذاعة البريطانية والتجارب التفاعلية الأخرى في مجالات نقل النصوص شبكيًا خطوات مهمة في مسيرة تطور الصحافة الإلكترونية.

ظهرت صحافة الإنترنت وتطورت كنتاج لشبكة الإنترنت العالمية التي جاءت أيضًا نتيجة المزج بين ثورة تكنولوجيا الاتصالات وثورة تكنولوجيا الحاسبات بما يعرف بالتقنية الرقمية. وكانت البدايات الفعلية نتيجة لما أحدثته ثورتا الاتصال والمعلومات وما نجم عنهما من تقنيات وتطورات ألقت بظلالها على الصحافة المطبوعة، كجزء من منظومة وسائل الإعلام التقليدية "الراديو، التليفزيون، والصحف"، وبدأت تتكون حول نظم

(١) المرجع السابق: ص ٢٣.

الحاسبات المرتبطة بعضها ببعض من خلال شبكة الكمبيوتر، سواء المحلية أو الدولية وما تضمنته هذه الشبكات من بث إعلامي يعتمد وسائل تعبير متعددة كالصوت والنص والصورة واللون وغيرها. فلم تكد تمضي سنوات على ظهور الإنترنت حتى امتلأت الشبكة الدولية للمعلومات بالعشرات من المواقع التي تعتبر نسخًا إلكترونية لصحف ورقية أو مواقع كبيرة تنشر المواد الإعلامية التي تقدمها الصحيفة الورقية(١) .

ومع فشل صناعة الفيديو تكست، بسبب قلة جمهوره في عقد الثمانينيات، فقد أعطى نمو الإنترنت منذ ذلك الحين –خاصة تطوير شبكة الوب العالمية في أوائل عقد التسعينيات– دفعة جديدة للنشر الإلكتروني. وجعلت خصائص التفاعلية والحالية ولا محدودية المساحة التي أتاحتها الإنترنت من هذه الشبكة وسيلة مثلى للنشر الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، فإن الكلفة المنخفضة، وسهولة النقل عبر الحدود الجغرافية، وإمكان تضمين عناصر الوسائط المتعددة في الوسيلة الجديدة كانت عناصر جاذبة للناشرين.

وعلى الرغم من أن الإنترنت تستطيع أن تساعد الناشرين على توفير تكاليف تجهيزات ما قبل الطبع وعملية الطباعة ذاتها والتوزيع بالنسبة إلى الصحافة الورقية، فإن الجرائد الإلكترونية بدأت تدر عائدات من قرائها؛ فبعض الجرائد مثل: "سان جوزيه ميركيوري نيوز" "**San Jose Mercury News**"، "نيويورك تايمز– **New York Times**"، "يو إس إيه توداي–**USA Today**"، "لوس أنجلوس تايمز– **Los Angeles Times**"، تتيح للقراء بعض المواد السريعة مجانًا، ولكن إذا أراد القراء مطالعة الصحيفة بأكملها فإن عليهم أن يشتركوا في الإصدار الإلكتروني.

ويعتقد البعض أنه إذا أرادت جرائد الإنترنت جني عائدات فإن المضمون يجب أن

---

(١) فارس حسن شكر المهداوي: صحافة الإنترنت، دراسة تحليلية للصحف الإلكترونية المرتبطة بالفضائيات الإخبارية "العربية نت نموذجًا"، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال،كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في الإعلام والاتصال ٢٠٠٧م، ص: ٥٠، ٥٤.

يتم تحسينه أولًا، لكي يجذب الجمهور؛ فإذا لم تكن المعلومات مهمة لكي تُطبع على صفحات الجريدة، فما السبب الذي يجعل القراء يدفعون لكي يسترجعوا هذه المعلومات على الإنترنت؟ إن التحدي الذي يواجه الصحفي ليس الوسيلة، ولكنه الرسالة[1].

صحافة الإنترنت إذن هي نتاج امتزاج الإعلام بالتقنية الرقمية، وهي على الرغم من عمرها القصير حققت في نحو عقد من الزمان ما حققته الصحافة المطبوعة في عشرات السنين. وتمكنت صحافة الإنترنت من تقديم مكاسب عديدة للمهنة الإعلامية ولجمهور القراء وكذلك لمستويات أخرى من المستفيدين مثل المعلنين والطبقة السياسية ومروجي الأفكار، والدعاة وسواهم، لكن هذه المكاسب ارتبطت – وما زالت – بتطور التقنية وانتشارها وبطبيعة الجمهور الذي يستخدمها. وعلى الرغم من أن المؤشرات حول ذلك لا تزال غير مشجعة فإن كثيرًا من الباحثين جنحوا مبكرًا إلى الحديث عن هزيمة الصحافة التقليدية ونهاية عصرها، بل إن فيليب ميلر تنبأ بأن عام ٢٠٤٠ سيشهد هجرة آخر قراء الصحف الورقية المطبوعة إلى الصحافة الإلكترونية[2].

ويرى بعض الباحثين أن صحيفة "هيلزنبورج أجبلاد" السويدية، أول صحيفة إلكترونية في العالم تنشر على شبكة الإنترنت أعقبها صدور ما يزيد عن ١٠ صحف في مطلع العام ١٩٩٠ ووصل في عام ١٩٩٦ إلى ٢٢٠٠ صحيفة.

وفي عام ١٩٩٢ ظهرت صحيفة شيكاغو أون لاين الإلكترونية، وكانت بعض الخطوات ذات الدلالة في تطوير الجرائد الإلكترونية نتاجًا مهمًا لأبحاث "مركز مركيوري" والذي أتاح صحيفة "سان جوزيه مركيوري نيوز– SAN JOSE MERCURY NEWS" على الإنترنت عام ١٩٩٣، لتكون في مقدمة الجرائد الإلكترونية المنشورة على الوب. وقد ازدادت هذه الصحيفة خدمات إضافية مثل أرشيف الأخبار الذي

(١) د. شريف اللبان : الصحافة الإلكترونية ، "ص٣٠

(٢) فارس المهداوي: المرجع السابق، وما به من مراجع "ص٥٠، ٥٤"

يعود إلى عام ١٩٨٥، وتوسعت في نشر المعلومات المحلية، وأتاحت لوحة للنشرة الإلكترونية "Electronic Bulletin Board" للقراء لكي يتصلوا بعضهم ببعض ويتصلوا بالمحررين. كما قامت الصحيفة أيضًا بتقديم خدمة إخبارية شخصية، حيث يتلقى الفرد موضوعات يتم نقلها إليه عبر البريد الإلكتروني.

وكانت "إلكترونيك تليجراف–Electronic Telegraph"، النسخة الإلكترونية من صحيفة "ديلي تليجراف" صحيفة الوب الرائدة في بريطانيا، وظهرت على الإنترنت في نوفمبر من العام ١٩٩٤. وظهرت صحيفة "التايمز–Times" في سبتمبر من ذلك العام على الوب، وتضمنت ندوة نقاش تفاعلية، إلا أنها كانت خدمة نصية متواضعة، ولم يتم تضمينها تكنولوجيا الوب الحديثة. وظهرت طبعتا الوب الكاملة لصحيفتي "التايمز" و"صنداي تايمز" في أول يناير، وكانتا الصحيفتين الرائدتين في المملكة المتحدة اللتين تتضمنان النص الكامل للإصدارين المطبوعين لهاتين الصحيفتين الرائدتين في المملكة المتحدة.(١)

وفي عام ١٩٩٤، بدأت جريدة "الواشنطن بوست" الأمريكية تدشين مشروع كلف تنفيذه عشرات الملايين من الدولارات قامت خلاله ببث العديد من موضوعاتها من خلال شبكة الإنترنت "On Line"،كان الاتصال الفوري المباشر للقارئ يتم مقابل بدل شهري لا يتجاوز عشرة دولارات، ويتضمن نشرة تعدها الصحيفة، يعاد صياغتها في كل مرة تتغير فيها الأحداث مع مراجع وثائقية وإعلانات مبوبة وإعلانات الخدمة المتبادلة.

أطلق على المشروع اسم "الحبر الرقمي"، وكان فاتحة لظهور جيل جديد من الصحف هي "الصحف الإلكترونية" التي تخلت للمرة الأولى في تاريخها عن الورق والأحبار والنظام التقليدي للتحرير والقراءة لتستخدم جهاز الحاسوب وإمكاناته الواسعة في التوزيع عبر القارات والدول بلا حواجز أو قيود.

---

(١) د. شريف اللبان: الصحافة الإلكترونية، ص٢٧، ٢٨.

ولم يكن هذا المشروع الرائد سوى استجابة للتطورات المتسارعة في ربط تقنية الحاسوب بتقنية المعلومات، وظهور نظم وسائط الإعلام المتعدد "**Multi Media**"، وما تحقق من تنام لشبكة الإنترنت عموديًا وأفقيًا واتساع حجم المستخدمين والمشتركين فيها داخل الولايات المتحدة ودول أخرى عديدة، خصوصًا في الغرب، والبدء قبل ذلك في تأسيس مواقع خاصة للمعلومات، ومنها معلومات إخبارية متخصصة مثل الرياضة والعلوم، وغير ذلك.

وإلى جانب كونها محاولة لمواكبة عصر ثورة المعلومات والإفادة من إمكاناته غير المسبوقة، فإن ظهور الصحافة الإلكترونية جاء أيضًا لمواجهة تحديات المنافسة الشديدة من جانب تقنيات الاتصال والمعلومات ممثلة بتنامي القنوات التليفزيونية الفضائية والتليفزيون الرقمي، ناهيك عن أن شبكة الإنترنت ذاتها بدأت "تسحب" أعداد متزايدة من جمهور الصحافة، حتى أن الباحث الفرنسي "سيرج جيران" تساءل في عام **١٩٩٦** فيما إذا كانت صحافة الإنترنت ستخرج الصحافة المكتوبة من محنتها التي فرضها الواقع الاتصالي الجديد.

وقبل أن ينتهي عقد التسعينيات كانت عشرات الصحف في العالم، خصوصًا الكبرى منها، قد أسست لنفسها مواقع على شبكة الإنترنت وبدأت بإصدار نسخ إلكترونية من طبعتها الورقية التي بقيت محتفظة بمكانها دون أن تسجل تراجعًا جديًا في أرقام توزيعها اليومية، وقد غدا من النادر الآن أن توجد صحيفة تصدر مطبوعة دون أن تكون لها نسخة إلكترونية [١].

وحدث في عام **١٩٩٥** أن اندمجت ثمان من أكبر شركات الجرائد الأمريكية، والتي امتلكت **١٨٥** جريدة يومية، وذلك لإنشاء شبكة قومية للجرائد المحلية ذات الخدمة المباشرة "**Online Local Newspapers**" ودعت هذه الشركات كل

---

(١) د. محمود علم الدين: الصحافة الإلكترونية، الحرية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٣،٢٢.

الجرائد اليومية في الولايات المتحدة، لكي تنضم إليها لإنشاء وإتاحة قائمة طويلة من المعلومات للبيع، ومن بين هذه المعلومات: الأخبار، والمواد الخفيفة، والرياضة، وشراء التذاكر، والتسوق المنزلي، والبريد الإلكتروني، واللوحات الإخبارية.

وفي ٢٧ من مايو ، نشرت مجلة "**Editor Publisher**" قائمة بـ "٢٨٥٩" جريدة "يومية وأسبوعية" لها مواقع على الوب، من بينها "١٧٤٩" جريدة موجودة بالولايات المتحدة الأمريكية وقد احتضنت صناعة الصحافة الإنترنت كمنفذ محتمل للحفاظ على قاعدتها من القراء والمعلنين، إن لم يكن لزيادتها[١] .

وقد شجع انتشار تقنية الإنترنت والحاسوب ورخص أثمانها وسهولة استخدامها الصحف على إصدار نسخها الإلكترونية ، لتحقيق فوائد عدة فهي من ناحية تستخدم للترويج والإعلان لطبعتها الورقية، وهي من ناحية ثانية تحتفظ بقرائها "المتسربين" إلى الوسائل الأخرى وهي ثالثًا تضمن آفاقا جديدة للتوزيع والانتشار تتجاوز المتاح لطبعاتها الورقية بسبب قيود الرقابة والنقل والإمكانات المالية، لكن إدارات الصحف سرعان ما وجدت أن النسخة الإلكترونية المشابهة للطبعة الورقية لم تعد تلبي احتياجات القراء، حيث ظهر أن ١٠% فقط من زوار موقع الصحيفة على شبكة الإنترنت يهتمون بموضوعات الطبعة الورقية، فيما يبحث ٩٠% عن معلومات جديدة وهكذا بدأت الصحف بإنشاء إدارات تحرير خاصة لمواقعها الإلكترونية تتولى تحرير صحيفة "مختلفة" بنسبة تتجاوز الـ٦٠% عن النسخة الورقية، مستفيدة في ذلك من المزايا الكبيرة التي توفرها تقنية الإنترنت من حيث كمية المعلومات الممكن تقديمها، والمساحة غير المحدودة للموقع الإلكتروني، وهي مزية أنهت مشكلة المساحة التي تعتبر واحدة من أهم المشاكل الفنية التي واجهتها الصحافة المطبوعة منذ نشوئها[٢] .

---

(١) د. شريف اللبان: مرجع سابق، ص٢٨، وانظر ص ٣٣.

(٢) د. لقاء مكي العزاوي: الصحافة الإلكترونية، دراسة فى الأسس وآفاق المستقبل، بحث منشور على شبكة الإنترنت،٢٠٠٢ دون الإشارة إلى مكان النشر.

إذن ما الصحافة الإلكترونية؟

الصحافة الإلكترونية: **OnIine JournaIism** هي ممارسة الصحافة على الخط مباشرة أي يتم نشرها على شبكة الإنترنت(١).

وهي نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني الإنترنت وشبكات المعلومات والاتصالات الأخرى.. تستخدم فيه فنون آليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة مضافًا إليها مهارات وآليات تقنية المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني بسرعة(٢).

ويذكر تعريف آخر أن الصحيفة الإلكترونية بما أنها صحيفة تنطبق عليها مواصفات الصحيفة اليومية المطبوعة من ناحية أنها دورية الصدور، ومن ناحية تنوع مواضيعها بين السياسة والاقتصاد والثقافة الاجتماعية والرياضية ومن ناحية تنوع شكل المادة الصحفية بين الخبر والمقابلة والتحليل والتحقيق والمقالة، ولكن أهم ما يميزها عن الصحيفة المطبوعة هو توافر المادة الصحفية على شكل نص إلكتروني **text** يمكن البحث فيه وتحريره من جديد بعد استرجاعه وبالتالي خزنه كمادة صحفية جديدة، ومن المزايا الأخرى سرعة الوصول **access** إلى المادة الصحفية بأكثر من طريقة.

والصحيفة اليومية بشكلها الإلكتروني توافرت كأحد مصادر المعلومات قبل الطفرة الحديثة لاستخدام الإنترنت. لكن ظهور الأخيرة أسهم في تعزيزها ودفع الناشرين من مختلف الجنسيات إلى إصدار طبعات إلكترونية لصحفهم. وقد بدأ العمل على الاستفادة من المزايا التي توفرها الصحيفة الإلكترونية منذ منتصف السبعينيات وظهرت

---

(1) D. Millson, OnLine JournaLism FAQ, 1997, Available at http://www. online - journalist. com/Faq.html

(٢) جمال غيطاس: مدخل إلى الصحافة الإلكترونية (ورقة بحثية في المؤتمر الرابع للصحفيين) من ٢٣ – ٢٥فبراير ٢٠٠٧، انظر موقع الجورنالجي الإلكتروني بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٥.

الثمار الأولى للأبحاث في بداية الثمانينيات مع الإعلان عن توافر عدد من الصحف اليومية آليًا بواسطة الاتصال الفوري المباشر **online** ومن أوليات هذه الصحف صحيفتا واشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز اللتان كانتا متوفرتين للمشتركين مع مواد صحفية أخرى منتقاة من عدد من الصحف الأمريكية عبر خدمة معروفة بخدمة واشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز"(١).

ويتبنى البعض وجهة النظر التي ترى أن الصحيفة الإلكترونية صحيفة تجمع بين مفهومي الصحافة ونظام الملفات المتتابعة أو المتسلسلة، فهي منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة، أوبموضوعات ذات طبيعة خاصة، وتتم قراءتها من خلال جهاز الكمبيوتر، وتكون متاحة عبر شبكة الإنترنت والصحيفة الإلكترونية غالبًا ما تكون مرتبطة بصحيفة مطبوعة. وهذا التعريف يستبعد المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، ومواقع الخدمات الإخبارية على الخط مثل خدمات وكالات الأنباء المتاحة عبر شبكة الإنترنت(٢) .

وفي تعريف آخر ،الصحافة الإلكترونية هي التي يتم إصدارها ونشرها عبر شبكة الإنترنت العالمية أو غيرها من شبكات المعلومات سواء كانت نسخة أو إصدارة إلكترونية لصحيفة مطبوعة ورقية، أو صحيفة إلكترونية ليست لها إصدارة مطبوعة ورقية، سواء كانت صحيفة عامة أو متخصصة سواء كانت تسجيلا دقيقا للنسخة الورقية أم كانت ملخصات للمنشور بها ما دامت تصدر بشكل منتظم أي يتم تحديث مضمونها من يوم لآخر، ومن ساعة لأخرى أو من حين لآخر حسب إمكانات جهة الصدور(٣) .

---

(١) د. عماد بشير: الصحافة العربية اليومية في العصر الرقمي، ندوة الثقافة العربية وآفاق النشر الإلكتروني، الكويت – ٢٠٠٢.

(٢) د. محمود علم الدين: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) د. سعيد الغريب: الصحيفة الإلكترونية والورقية.. دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام – أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠١، ص٢١٣.

ويذكر تعريف آخر ليس بعيدا عن التعريف السابق أن الصحافة الإلكترونية هي:

الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت وغيرها من قواعد البيانات التي تقدم خدماتها للجمهور نظير اشتراك "أمريكا أون لاين"America On Line وكمبيو سرف "Compu Serve".. وغيرها وتكون على شكل جرائد تبث على شاشات الحاسبات الإلكترونية، وتعطي صفحات الجريدة التي تشمل المتن والصور والرسوم والصوت والصورة المتحركة. وتأخذ الصحيفة الإلكترونية شكلًا أو أكثر من الأشكال التالية:

- نفس نسخة الجريدة المطبوعة الورقية.

- موجز بأهم محتويات الجريدة الورقية.

- طبعات سابقة من الجريدة.

- أرشيف للصحيفة.

- تقارير ومساحات للرأي.

- خدمات مرجعية واتصالات مجتمعية.

- أحيانا كجرائد ومجلات إلكترونية ليس لها إصدارات عادية مطبوعة.

ويعرف "زايجن لي" zeigen le الصحافة الإلكترونية بأنها صحيفة الإنترنت Internet Newspaper وهي: منشور يتاح على شبكة المعلومات العالمية، يتم مطالعتها وتصفحها من خلال برامج التجول Navigation Software ويتم بناء الموقع الإلكتروني الخاص بهذا النوع من الصحف من خلال استخدام لغة ترميز النص الفائق "Hypertext markup Language "HTML وغيرها من أدوات التصميم المستعينة بالحاسبات الإلكترونية لتقديم النص والمواد الجرافيكية التي تحتوي على المعلومات الصحفية على شاشات الحاسب الإلكترونية.

وقد ذكرت Amy Lawrence أن الصحافة الإلكترونية هي نسخ إلكترونية

فورية Online Computerized Versions للصحف الورقية ويشوب هذا التعريف الكثير من أوجه القصور، فقد قصر مفهوم الصحافة الإلكترونية على أنها مجرد نسخة إلكترونية من الصحيفة الورقية، مع أنه ليس شرطًا أن تكون الصحيفة الإلكترونية صادرة عن نسخة ورقية، فهناك العديد من الصحف الإلكترونية الكاملة التي ليس لها إصدار ورقي مثل موقع جريدة مصر العربية .www. misralarapia com وهي صحيفة إلكترونية تتابع الأحداث في مصر والعالم العربي(١).

وفي تعريف آخر: هي العمليات الصحفية التي تتم على مواقع محددة التعريف على الشبكات، لإتاحة المحتوى في روابط متعددة، بعدد من الوسائل، وفق آليات وأدوات معينة تساعد القارئ على الوصول إلى هذا المحتوى، وتوفر له حرية التجول والاختيار والتفاعل مع عناصر هذه العمليات، بما يتفق مع حاجات هذا القارئ واهتماماته وتفضيله، ويحقق أهداف النشر والتوزيع على هذه المواقع(٢).

وفي رحلة انتشارها عبر الإنترنت – وغيرها من شبكات المعلومات والاتصالات الأخرى – لم تتخذ ظاهرة الصحافة الإلكترونية شكلا واحدًا يمكن التعامل معه من مدخل واحد وبسيط أيضًا وينتهي الأمر، بل كانت ثمرة طبيعية لبيئة الإنترنت الغنية بتنويعاتها وأطيافها المختلفة وآلياتها الجديدة كمرآة تعكس جزءًا متزايد الحجم وشديد التفاعل وسريع التغيير من المجتمع البشري، فكان منطقيًا أن تأتي الصحافة الإلكترونية مختلفة تمامًا عما هو سائد في بيئة الصحافة التقليدية.

وعمليًا يرى جمال غيطاس أن هناك عدة مداخل يمكن السير فيها عند تناول ظاهرة الصحافة الإلكترونية وهي:

- الأذرع الإلكترونية لوسائل الإعلام "مواقع الصحف والقنوات الفضائية

---

(١) د. محمود علم الدين: الصحافة الإلكترونية، ص ١٣.

(٢) د. محمد عبد الحميد: الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧،ص ١٤١.

والمجلات" في ظل الاتجاه المتزايد نحو استخدام الإنترنت كوسيلة للإعلام والحصول على الأخبار ومتابعة ما يجري عالميًا، كان من المتعين على الصحف المطبوعة أن تنشئ لنفسها مواقع إلكترونية تخاطب بها جمهور الإنترنت الذي يتزايد بصورة كبيرة عالميًا، وتستخدم كوسيلة لامتصاص واستيعاب صدمة المنافسة الناشئة عن اقتحام الإنترنت هذا المجال، ويزخر هذا المدخل بالعديد من النقاط الجديرة بالمناقشة مثل:

- مستوى الجودة في الموقع من حيث التصميم والتبويب.
- دورة تحديث البيانات بالمواقع.
- الخدمات المقدمة عليه وغيرها.
- الصحف الإلكترونية "بوابات صحفية بلا صحف ورقية": في عام **١٩٩٩** ظهرت عبر الإنترنت موجه "الدوت كوم" والتي يقصد بها الشركات التي ظهرت وتأسست لكي تعمل عبر الإنترنت فقط دون أن يكون لها نشاط أو وجود مادي على أرض الواقع، وظهرت مئات الشركات من هذا النوع في مجالات عديدة شملت السياحة والسفر والتجارة الإلكترونية والمجالات العلمية والصناعية وأيضًا المجال الإعلامي والصحفي تشكلت شركات لم تكن سوى مواقع على الشبكة تعمل في مجال الصحافة والإعلام وعرفت باسم بوابات الإنترنت الصحفية، وتخصصت في تقديم المواد الإخبارية والتحليلات الصحفية والمقابلات والحوارات والمحادثة والنشرات البريدية الإلكترونية وخدمات البريد الإلكتروني وخدمات البحث في الأرشيف، وحاليًا تجسد هذه البوابات نموذجًا للصحافة الإلكترونية الصرفة التي تمارس عملها بالكامل عبر الإنترنت دون أن تكون لها أية نسخ مطبوعة، الأمر الذي يجعل منها مدخلًا جيدًا وغنيًا يمكن الاقتراب منه وفقًا للعديد من النقاط الخاصة بكل من:
  - التصميم ودورية التحديث.
  - تنوع الخدمات والجهات القائمة على الموقع.

- توجهاته العامة والرؤية التي يحملها القائمون عليه.
- الصحف الإلكترونية التليفزيونية "قنوات المعلومات".

تعد قنوات المعلومات عبر التليفزيون أحد أوجه ظاهرة الصحافة الإلكترونية الحديثة التي لا يمكن إغلاقها حتى وإن كانت لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به أوجه الصحافة الإلكترونية المرتبطة عضويًا بشبكة الإنترنت، فهي عمليًا تقدم نوعا من الصحافة المقروءة على الشاشة، يستخدم فيه العديد من الفنون والمهارات الصحفية المعروفة، خاصة فن الخبر والتقرير وإن كانت تعتمد على السرعة والتركيز في العرض، مع تنوع الاهتمامات والمزج ما بين المادة الخبرية وبعض الخدمات الحياتية المختلفة، وقد تكون أبرز قيمة مضافة يقدمها هذا النوع من الصحافة الإلكترونية هي الانتشار الواسع الذي ربما يفوق انتشار الصحف المطبوعة والإلكترونية أحيانًا، بحكم أنها تبث عبر وسيلة توصيل أوسع انتشارًا وأكثر إتاحة وهي جهاز التليفزيون.

– الأذرع الإلكترونية الصحفية للجهات غير الإعلامية "الأحزاب – المنظمات – الدول"

حيث فتح الطابع المفتوح لبيئة العمل الصحفي عبر الإنترنت المجال واسعًا أمام العديد من الجهات غير الصحفية والإعلامية لكي تمارس بنفسها وبشكل مباشر النشاط الصحفي بشكل أو بآخر، ولذلك يمكن لمستخدم الشبكة أن يجد مئات المواقع الشهيرة التابعة لأحزاب سياسية ومنظمات محلية ودولية، وحركات سياسية وعسكرية بل وحكومات ودول، جميعها يقدم خدمات صحفية متنوعة عبر هذه المواقع، تشمل الخبر والرأي والتقارير المكتوبة والمصورة والتحليلات ولقطات فيديو وتسجيلات حية وساحات النقاش والحوار وغيرها، والزخم الموجود على هذه النوعية من المواقع في تزايد مستمر، مما يجعلنا أمام مظهر مستقل قائم بذاته من مظاهر الصحافة الإلكترونية، تمتزج فيه السياسة والعلوم والاقتصاد بالصحافة، وتتلاشى فيه الحدود بين مصدر المعلومة والجهة القائمة على بثها ونقلها. وباستعراض التعريفات المختلفة التي يراها الباحثون

للصحافة الإلكترونية نلاحظ ما يلي[1] :

الاتفاق على أنها لا تأخذ الشكل الورقي المطبوع حتى وإن كانت في الأصل صحيفة ورقية، أن مستخدم الصحافة الإلكترونية يقوم باستدعائها من شبكة المعلومات، أنها لا بد أن تأخذ طابعا دوريا، تغيير المحتوى يتم كل زمن معين حتى تنطبق عليها صفة الصحافة. أن المادة المكونة للصحافة الإلكترونية ليست نصوصا فقط، بل يمكن أن تضم بجانب النصوص الصوت والصورة المتحركة لقطات الفيديو والرسوم حسب تطور موقع الصحيفة وإمكاناته التقنية.

وعليه فإننا نرى أن الصحافة الإلكترونية هي نوع من الصحافة يتم قراءتها عبر جهاز الكمبيوتر، ويستخدم الإنترنت كوسيلة لإصدرها بطريقة النشر الإلكتروني الدوري المنتظم فى الإصدار والتحديث المستمر، حيث يكون للصحيفة موقع إلكتروني محدد على شبكة الإنترنت، ويعتمد إصدرها على طرق إلكترونية في التحرير والتصحيح وإخراج المواد الصحفية وتصميم الصور والرسوم، وتوظيف ميزات تفاعلية للمتصفح، يتيح له التفاعل والتواصل مع النص واستدعاءه عند احتياجه وحفظه وطباعته، وتوظيف الوسائط المتعددة من صور وصوت وصورة وفيديو ومقابلات صحفية مصورة ومشاهد ومناسبات وتوافر خواص أرشيفية تحفظ الموضوعات والصور ويتم استرجاعها بطرق يسيرة.

وقد تكون الصحفية إصدرًا إلكترونيًا لصحفية ورقية، وقد تكون إصدارًا إليكترونيًا لا علاقة له بالإصدار الورقي.

ويستبعد من مفهوم الصحافة الإلكترونية ما يلي:

– المواقع الشخصية التي يعدها أشخاص لأنفسهم وتشتمل على عدد من الروابط لمواقع أخرى.

---

(١) د. رضا عبدالواحد أمين: الصحافة الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧ ص٩٤، ٩٥.

- المواقع التي لا يتجدد مضمونها بشكل دوري، ولا تأخذ الرقم المسلسل الذي يميز الصحيفة.

- مواقع المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية حيث تعد هذه المواقع امتدادًا لعمل هذه المؤسسات ونافذة إعلامية ودعائية لها على شبكة الإنترنت.

- خدمات التليفزيون التفاعلي والفيديو تكست للمبررات السابق ذكرها.

- المواقع الدعائية التي تعدها بعض الصحف الورقية للترويج للأصل المطبوع.

- شبكات التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثات والدردشة.

الفصل الرابع

أنماط متعددة للصحف الإلكترونية العربية

بعد أن قطعت الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ربع قرن من التجارب الإلكترونية والشبكية، أصبحت تمتلك درجة من النضج والمعرفة بميزات النشر الشبكي الإلكتروني مكنتها من الوجود في شبكة الإنترنت، أما بالنسبة إلى الصحافة العربية ، فالأمر مختلف حيث لم تكن لها تجارب سابقة في النشر الإلكتروني وبالتالي تأخرت في اللحاق بعالم الإنترنت.

ولم تمر الصحافة العربية بتجارب التلتكيست والفيديو تكست إلا لماما، وفي أماكن وأوقات محدودة، ولم تعرف قواعد المعلومات الشبكية ولم تستفد من خدمات قواعد البيانات، وهي غير متوافرة أصلًا في المنطقة العربية، إضافة إلى البدايات الصعبة في النشر بالحرف العربي لعدم الاتفاق على لوحة حروف عربية واحدة، الأمر الذي جعل معظم المواقع العربية في الإنترنت تبدأ أولًا بصورة النص بدلًا من الشكل الطبيعي المعتمد على الحرف الإلكتروني[١].

مرت الصحافة الإلكترونية بعدة مراحل أطلق عليها فان كروسبي **Vin Crosbie** الموجات الثلاثة، وقد طرح رؤية خاصة بمراحل هذا التطور في المؤتمر الثالث لصحافة الإنترنت لعام ٢٠٠١ بجامعة تكساس بأوستن.

وقد لخص لاري بيرور أفكار كروسبي في مقال نشره وعلق عليه وعلى أفكار أخرى طرحت في نفس المؤتمر بمجلة أون لاين جورناليزم ريفيو، ينقل بيرو عن كروسبي

---

(١) د. عباس مصطفى صادق: التطبيقات المستحدثة، مرجع سابق، ص ٨، ٩.

ما يلي:

- في الموجة الأولى (١٩٨٢ – ١٩٩٢) سادت في البداية عدة تجارب للنشر الإلكتروني الشبكي من نوع الفيديو تكست، ثم آلت الأمور في النهاية إلى شبكات ضخمة مثل كمبيوسيرف.
- الموجة الثانية (١٩٩٣ – ٢٠٠١) أخذت المؤسسات الإعلامية علما بالإنترنت فبدأت بالتواجد فيها.
- الموجة الثالثة التي بدأت قريبًا جدًا – أي المرحلة الراهنة – هي مرحلة البث المكثف التي تشي بالقوة في التطبيقات الإعلامية كما تنبئ بالربحية أكثر من المرحلتين السابقتين(١).

ويشارك بافلك كروسبي رؤيته، خاصة فيما يتعلق بعملية بناء المحتوى الإخباري لصحافة الإنترنت الذي تطور عبر ثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى وفيها كانت صحيفة الإنترنت تعيد نشر معظم أو كل أو جزء من محتوى الصحيفة الأم وهذا النوع من الصحافة ما زال سائدا.
- المرحلة الثانية وفيها يقوم الصحفيون بإعادة إنتاج بعض النصوص لتتواءم مع مميزات النشر في الشبكة وذلك بتغذية النص بالروابط والإشارات المرجعية وما إلى ذلك وهذا يمثل درجة متقدمة عن النوع الأول.

. المرحلة الثالثة وفيها يقوم الصحفيون بإنتاج محتوى خاص بصحيفة الإنترنت يستوعبون فيه مميزات النشر الشبكي ويطبقون فيه الإشكالات الجديدة للتعبير عن الخبر، وتشهد هذه المرحلة التي نعايشها حاليًا تطورًا مهما يتعلق بإيجاد الوسائل التي تسهل أكثر عملية الحصول على الأخبار وتحسين طرق توزيع الصحف، وتحصيل الاشتراكات، هناك الطريقة المعروفة بتحصيل اشتراكات من الزوار إلى بعض مصادر

---

(١) المرجع السابق: وما به من مراجع أجنبية، ص ٥.

الصحيفة في شكلها التقليدي وتلجأ إليها الخدمات الإلكترونية للأسماء المعروفة أو تلك الصحف التي نشأت على شبكة الإنترنت وبعضها يستفيد من نظام **"PDF"** الذي يسمح بنقل هيئة الطبعة للصحيفة الورقية كما هي، وهذا النوع تستخدمه في الغالب الصحف والمجلات الورقية التي ترغب في توزيع نفس النسخة الورقية بسمات إلكترونية بالاستفادة من ميزات الأرشفة والبحث في المعلومات والتفاعلية ويطلق عليه في العادة النسخة الإلكترونية **Electronic Edition**(١).

أنواع الصحف الإلكترونية

ويمكن أن نقسم الصحف التي تنشر بواسطة النشر الإلكتروني إلى ستة أنواع..

١- نسخ إلكترونية من صحف مطبوعة ورقيا معروفة باسمها وتاريخها، وما تقدمه مجرد نسخة إلكترونية طبق الأصل لما تقدمه الصحيفة الورقية.

٢- صحف إلكترونية تحمل اسم الصحيفة الورقية، لكنها تختلف عنها في محتواها وخدماتها وتوجهاتها، وتعتمد على التحديث المستمر واستطلاع الرأي والتفاعلية.

٣- صحف إلكترونية ليس لها أصل ورقي .

٤- مواقع إعلامية ويقصد بها الشبكات الإخبارية على الإنترنت ومواقع الأحزاب والتيارات السياسية والاقتصادية.

٥- الإذاعات والفضائيات التي تعنى بتقديم تقارير إخبارية صوتية وتقديم خدمات نصية بصور وأشكال إيضاحية وساحة حوار تفاعلي مع المتلقي.

٦- مواقع وكالات الأنباء العالمية والعربية التي تقدم خدماتها على شبكة الإنترنت بعدة لغات أو باللغة العربية، وتقدم تغطية لجميع الأحداث العالمية وتعرضها في الموقع.. إضافة إلى خدمة الأخبار والمعلومات التي تتواصل بها مع المتلقي عبر البريد الإلكتروني.

---

(١) المرجع السابق: ص ٦، ٧ .

وسنعرض لكل واحد من الأنواع الستة:

أولًا: نسخ إلكترونية من صحف مطبوعة ورقيا معروفة باسمها وتاريخها، وما تقدمه مجرد نسخة إلكترونية طبق الأصل "PDF" أو مختصرات لما تقدمه الصحيفة الورقية، وهذا ينطبق على غالبية الصحف العربية، وفيما يلي نماذج من ذلك:

(١) جريدة (الأهرام) المصرية WWW.ahram.org.eg

أعرق وأشهر الصحف العربية انتشارًا، صدر العدد الأول منها في ٥ أغسطس ١٨٧٦ أصدرها سليم وبشارة تقلا، والموقع الإلكتروني يشمل كل إصدارات مؤسسة الأهرام الصحفية (الأهرام – الأهرام المسائي – الأهرام الرياضي – نصف الدنيا – لغة العصر.. إلخ)، والدخول إلى الإصدارات الخاصة بإصدارات المؤسسة يكون عن طريق لينكات خاصة من الموقع الرئيس.

الموقع الرئيس للجريدة يضم مختارات ومختصراتTXT لما تنشره الجريدة الأم، على يسار صفحة الويب الخاصة، بالموقع تصنيفات فرعية للأبواب (الصفحة الأولى – مصر – محافظات – الوطن العربي – العالم – تقارير المراسلين – تحقيقات وقضايا وآراء – اقتصاد – الرياضة – دنيا الثقافة – المرأة والطفل – يوم جديد – الكُتاب – الأعمدة – ملفات الأهرام – ملفات دولية – لغة العصر – شباب وتعليم – شركاء من الحياة – طب وعلوم – دنيا الكاريكاتير – بريد الأهرام – الأخيرة).

ولا يضم الموقع صفحات الجريدة بصيغة PDF ولا توجد به خاصية البحث وإذا دخل المستخدم من بوابة (الأهرام: موقع مؤسسة الأهرام) سيطالع لينكات إصدارات الأهرام الصحفية ودليلًا للمواقع، وتتوافر خاصية البحث بالاسم، وليس البحث المتقدم بالتاريخ أو فترة زمنية محددة.

(٢) جريدة (الخليج) الإماراتية WWW.alkhaleej.co.ae

لا توجد بيانات خاصة بتاريخ إنشاء الموقع، لكن توجد فيه صفحة تعريفية

بمؤسسة الخليج للصحافة التي انطلقت طبعتها الورقية ممثلة في جريدة "الخليج" التي صدر العدد الأول منها في ١٩ / ١٠ /١٩٧٠ أسسها تريم عمران وعبد الله عمران، كذلك تحتوي نبذة تاريخية عن الصحيفة وتاريخ إنشاء ملاحقها (الخليج الثقافي – آخر الأسبوع – استراحة الجمعة – شباب الخليج – الصحة والطب – فضائيات – الدين والحياة).. وللدار عدة إصدارات منها:

– مجلة الشروق: صدر العدد الأول منها في يونيو ١٩٧٠.

– مجلة كل الأسرة: صدرت في ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٣.

– مجلة الاقتصادي: صدر العدد الأسبوعي الأول منها في ٢ / ٣ /١٩٩٦.

– مجلة الأذكياء: صدر العدد الأول منها رسميا ٩ / ٤/ ١٩٩٦.

– جريدة **The GUIF Today**: صدرت في يوم ٦ / ٤ / ١٩٩٦كجريدة يومية باللغة الإنجليزية.

أما مركز المعلومات الخاص بالمؤسسة، فقد أنشأت الخليج "قسم الأرشيف" بمقرها الرئيس في الشارقة عام ١٩٨٠، وكان نظام العمل فيه يدويا يعتمد على أرشفة المعلومات والصور من الصحف والمجلات العربية والأجنبية، ونظرًا لتطور تقنيات الحاسب الآلي، فقد تغير اسم "الأرشيف" إلى "مركز المعلومات" اعتبارًا من ١٩٩٥، واعتماد تقنية الشبكات وأنظمة التشغيل **Win 95** ويقوم المركز بتقديم الصور والمعلومات اللازمة لدورة العمل اليومية بالدار، وتزويد الباحثين من خارج الدار بالوثائق التي تستلزمها أبحاثهم. يهدف المركز إلى دعم المسيرة الأكاديمية، وميكنة الأعمال الإدارية وخدمة المجتمع.

الموقع ينشر مختصرات لما ينشر في الصحيفة المطبوعة على شكل **TXT** ولا ينشر **PDF** وتوجد بالموقع وصلات للإصدارات الصحفية الأخرى للدار مثل: (مجلة الشروق – كل الأسرة – الاقتصادي – الأذكياء – جلف توداي **The Gulf Today**..) كذلك وصلة لمركز الخليج للدراسات. وخدمة البحث المتنوع.

ولقد لاحظنا في هذا النوع من الصحافة الإلكترونية :

أنه ما زال الوعي باستخدام أساليب وتكنولوجيا النشر الإلكتروني في نطاق الصحافة العربية قاصرًا ولم يصل إلى المستوى المطلوب بعد، فكيف نطلق مصطلح صحافة إلكترونية على موقع يحمل اسم الجريدة فقط ويستمر في حالة ركود ملتزمًا بنصوص نسخته الورقية لمدة ٢٤ ساعة، ولا يتجدد بالقدر اللازم للقارئ لحظة بلحظة وساعة بساعة.. كما أن النسخة الإلكترونية تعتمد على الشكل التقليدي في نسخة الجريدة الورقية بنفس أساليب تبويبها.

كذلك فإنه يصعب أن توفر معظم هذه الصحف خدمة البحث عن المعلومات الحالية أو الماضية، لاعتماد النشر على صيغة الصورة والوثائق المحمولة، أو على العكس إهمال ذلك في الصحف التي تنشر مادتها بصيغة النص، ومن ثم فلا نجد أرشيفًا للمواد المنشورة من قبل أو بحثًا متقدمًا دقيقًا للمادة الصحفية أو الصور.

كذلك يندر إفساح المساحة للمجال التفاعلي الذي يؤدي إلى مشاركات القراء، نفس الأمر يقال عن الاهتمام باستخدام الوسائط المتعددة.

ونلاحظ أن القائمين على هذه الصحف يعتقدون أن عقلية القارئ ما زالت تسير خلف عقلية الصحافة الورقية وبسبب ما يلي:

١ – **النشر الصحفي الموازي:** وفيه يكون النشر الإلكتروني موازيًا للنشر المطبوع بحيث تكون الصحيفة الإلكترونية عبارة عن نسخة كاملة من الصحيفة المطبوعة باستثناء المواد الإعلانية.

٢ – **النشر الصحفي الجزئي**: وفيه تقوم الصحف المطبوعة بنشر أجزاء من موادها الصحفية عبر الشبكة الإلكترونية ويعمد إلى هذا النوع بعض الناشرين بهدف ترويج النسخ المطبوعة من إصداراتهم.

وقد لاحظنا من خلال بعض الصحف أنها قليلة للغاية ولا تمثل تيارًا أو اتجاهًا في الصحافة العربية.

والمنتظر أن تغذي هذه الصحف قراءها بالمزيد من المعلومات حين تقوم بدور الإحالة المتقاطعة **Cross Reference** فهي ذراع إلكترونية للصحيفة الورقية التي تحيل قراءها إلى الموقع الإلكتروني للحصول على المزيد من المتابعات والمعلومات والصور التي قد يتعذر نشرها في الصحيفة الورقية، نظرًا لعنصر الزمن وتدفق المعلومات وكثرة الصور المتاحة، أي أن موقع الصحيفة يلعب دور الترويج **Cross Promotion** للنسخة الورقية، وهذا ما تفتقده الصحافة الإلكترونية، وقد سبقت إليه بسنوات الصحافة الأمريكية والإنجليزية والصينية على سبيل المثال.

ثانيا: صحف إلكترونية تحمل اسم الصحيفة الورقية، لكنها تختلف عنها في محتواها وخدماتها وتوجهاتها، وتعتمد على التحديث المستمر واستطلاع الرأي والتفاعلية.

جريدة (اليوم السابع) المصرية www.youm7.com

وهي نموذج لصحيفة إلكترونية تحمل اسم الصحيفة الورقية، لكنها تختلف عنها، جريدة اليوم السابع جريدة مصرية يومية. صدر العدد الأول منها في أكتوبر ٢٠٠٨ وذلك بشكل أسبوعي ومن ٣١ مايو ٢٠١١ بدأت بالصدور بشكل يومي. والجريدة سياسية اقتصادية منوعة. موقع اليوم السابع أو البوابة الإخبارية الإلكترونية لجريدة اليوم السابع يعتبر من أكثر ١٠ مواقع يزورها المصريون ، فالموقع يحتل المرتبة رقم ٣ اعتبارا من يوليو ٢٠١٩ والنسخة الالكترونية توفر استعراضًا بانوراميا لخدماتها الإخبارية وغير الإخبارية، والتي تتمثل في الآتي:

– تجديد آني للمحتوى الإخباري كل بضع دقائق بآخر الأخبار المحلية والعالمية.

– خدمات اخبارية متنوعة .

–مساحة للكتابة وعرض الآراء

– نشرة تليفزيونية إخبارية على الهواء مباشرة يعدها فريق متخصص لهذا الغرض داخل المؤسسة.

- خدمة الأخبار العاجلة

- خدمة RSS مجانية بالمحتوى الإخباري المتجدد في الموقع.

(٢) جريد (صوت البلد) المصرية WWW.balad news.com

وهي صحيفة أسبوعية صدرت في يناير ٢٠٠٧ في طبعتها الورقية، وموقعها الإلكتروني سبق الطبعة الورقية بستة أشهر، تعرف الجريدة المطبوعة نفسها على الموقع الإلكتروني بأنها صحيفة مصرية عربية أسبوعية مستقلة تصدرها مؤسسة وكالة الصحافة العربية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، وتسعى الصحيفة لأن تكون شاملة مستقلة، لا تتبنى أية رؤى أو توجهات أي حزب أو تيار فكري أو سياسي أو ديني، تنأى عن الإثارة الصحفية على جميع مستوياتها، ولا علاقة لتوجهات الصحيفة بتوجهات وسياسة الدولة التي تصدر منها.. أما الموقع الإلكتروني فيرفع شعار: (صوت البلد من الناس وإلى الناس).

ويقول مدير الموقع: "إن التفاعلية مع القارئ والمستخدم لموقعنا هي الوسيلة التي نستخدمها لجذب أكبر عدد من القراء إلينا، من هنا فالموقع يدعو دائمًا القراء والكتاب والصحفيين إلى المشاركة في تحريره".

الخدمات التي يقدمها الموقع:

- شريط إخباري بآخر الأخبار والمستجدات برابط من "B.B.C".
- روابط بمواقع أشهر الصحف الإلكترونية العربية والعالمية.
- روابط بمواقع إخبارية متنوعة.
- روابط بإذاعات عربية وعالمية، كذلك روابط بخدمة البث التليفزيوني لفضائيات مشهورة.
- روابط بأسعار العملات والطقس ومواقيت الصلاة، ودليل تليفونات مصر. كذلك روابط بألعاب ذكية للكبار والصغار.

– روابط بأشهر المواقع الإلكترونية للترجمة الفورية (ترجمة نصوص– مواقع).

– خدمات إعلانية.

ويتميز هذا النمط بعدة خصائص منها:

– استقلاليته التحريرية في فريق عمله وتوجهه عن الجريدة الورقية، بمعنى أنه يعامل كجريدة قائمة بذاتها.

– محررون ومراسلون يزودون الموقع الإلكتروني بأحدث التقارير والأخبار والفعاليات، وهذه المواد الصحفية لا تنشر بالصحيفة المطبوعة.

– ساحة الحوار والنقاش والتعليقات التفاعلية.

– خدمات متميزة يقدمها الموقع لمستخدميه كالوصلات لمواقع أخرى، وحجز الفنادق والطيران ودليل الهاتف وتقديم وصلات لمواقع تفاعلية أخرى.

– خاصية البحث في موقع الجريدة الإلكترونية عن اسم أو حدث أو مناسبة أوصورة أو تقرير.

– تقديم خدمات أحدث الأخبار تصل على إيميلات المستخدمين الراغبين في الخدمة.

– خاصية البحث في محركات البحث العالمية.

– تقديم أرشيف للجريدة من خلاله تستطيع مطالعة أعداد سابقة.

والملاحظ أن هذا النمط من الصحافة الإلكترونية قليل في العالم العربي، من واقع أنه ذو تكلفة مالية عالية تتحملها المؤسسة الناشرة، ولأنه ما زالت حتى الآن مواقع الصحف المطبوعة على الإنترنت، هي مواقع دعائية لا أكثر.

من النماذج العربية القليلة :

ثالثًا: صحف إلكترونية ليس لها أصل ورقي:

(١) إيلاف WWW.elaph.com

تعتبر من أوائل الصحف الإلكترونية العربية، وقد صدرت من لندن في ٢١ مايو ٢٠٠١، كما أنها من أكبر المواقع الإخبارية العربية، وقد قفز ترتيب إيلاف على المستوى العالمي، وقفز عدد زائريها منذ بداية عام ٢٠٠٥، لتحتل مكانة متقدمة بين المواقع الإعلامية العربية، مما يجعلها من المواقع الإعلامية المؤثرة في المنطقة العربية.

تقوم على الموقع شركة إيلاف القابضة المساهمة في المملكة المتحدة وشركة إيلاف للنشر المحدودة في المملكة المتحدة وشركة بيت إيلاف للنشر المحدودة في المملكة العربية السعودية وشركة انتوسول في المملكة العربية السعودية.

ناشر إيلاف رئيس مجلس إدارتها وتحريرها الصحفي السعودي عثمان العمير، والذي كتبت مقالة له مثبتة بالموقع لا تتغير منذ إنشائه.. رد فيها على السؤال: لماذا إيلاف؟ "لأن كل الدراسات والمؤشرات تؤكد أن عالم الإنترنت شكل وسيشكل اتساعًا لا حدود له، في تغيير الصيغة الإعلامية وتحوير الفكر الإنساني، وهذا ما رأينا بشائره الآن، مما يؤكد الحاجة إلى عمل إعلامي مميز. إذًا، هي مشروع مستقبلي، يأخذ في اعتباره سرعة التواصل والاتصال، ويفترض أنه سيستمر اقتصاديا على المدى الطويل".

وعن إيلاف يقول:" إنها مشروع إعلامي متكامل، تضم فيه الصحيفة بما لها من مداخيل وأصول وجذوع إلى منظومة شقيقاتها الإعلاميات الأخرى، إنها تدمج ذلك الألق الصحفي الذي يجده القارئ في الجريدة، بتلك الأنهار الإعلامية التي أصبحت متداخلة بينها وبين نفسها".

مؤكدًا أن صحيفته أداة إعلامية مستقلة تريد نقل التجربة الحديثة في تقديم الخبر والمعلومة، دون حرج وبلا أية حساسيات، لا نسبية، ولا مفرطة في الارتفاع.. لا تنتمي إلى تيار، ولا تعبر عن حزب، ولا تقف مع دولة أخرى، بل هي نافذة العربي إلى العالم، وجسر العالم إليه، إننا نعتقد أن الصحافة شيء والرأي شيء آخر.. فإذا احترمنا الرأي

وقدرناه ووضعناه في الاعتبار الذي يستحقه، فإن مهنة الصحفي لا قداسة ولا استشهاد ولا مزايدة فيها.. إنها ببساطة خدمة حضارية لملاح إنترنتي يحتاج إلى الإشباع.

وللصحيفة شبكة من المراسلين في مختلف العواصم، يتابعون الحدث ويقدمون مادة صحفية خاصة بإيلاف على ساحات الحدث: السياسي والاقتصادي والثقافي والرياضي والاجتماعي.. ويشارك بالكتابة فيها نخبة من الكتاب العرب، ويعتمد الموقع بشكل أساسي على الكلمة المقروءة، بالإضافة إلى الصور المميزة، والصفحة الرئيسة تتميز بألوان جذابة، وبحجم صور كبير عالي الجودة. ويحتوي الموقع على العديد من الأبواب الصحفية الجذابة على كثرتها ،

وعلى صعيد الخدمات سعى الموقع إلى أن يكون سباقًا في التفاعل الحي بينه وبين زواره، ومن هنا حرص على توفير نافذة للصحة بالتعاون مع الشركة الأوروبية "إيماك" وقدم خدمة السيارات بالاشتراك مع أمبا "**AMPA**" وخدمة آخر الأخبار "**PSS**" بالإضافة إلى القوائم البريدية.

أيضًا يتميز الموقع بخاصية البحث ويقدم خيارين للبحث اللفظي، أحدهما بحث عام والآخر بحث تفصيلي.

– البحث العام: يغطي البحث العام فترة طويلة تعود إلى ٨ أبريل ٢٠٠٤؛ وكان من الواضح من قراءة النتائج أن عملية البحث تجري في نطاق العنوان.

– البحث التفصيلي: بحث تفصيلي حسب القسم، وتحديد مدة وتاريخ البحث أوبواسطة اسم الكتاب أو اسم المؤسسة. بتجربة البحث التفصيلي كانت نتيجة البحث تتوقف عند ١٤ أغسطس ٢٠٠٦، بما يعني أن عملية البحث تجري فقط خلال الشهور الخمسة الأخيرة من السنة المحددة، كنطاق للبحث التفصيلي وهي سنة ٢٠٠٦، وكان من الواضح من قراءة النتائج أن عملية البحث لا تجري في نطاق العنوان فقط، ولكنها تمتد إلى النص أيضًا.

(٢) ميدل إيست أونلاين WWW.middle-east-online.com

يعد ميدل إيست من أكبر المواقع الإخبارية العربية إذ يبلغ عدد زوار الموقع ٢٧٥ ألف زائر يوميا[1] ويصدر الموقع من لندن، ويضم العديد من الأبواب:

مدخل: هو الصفحة الرئيسة للموقع.

بوابات عربية: وفيه ٢١ بوابة للدول العربية تحتوي كل بوابة على أهم أخبار الدولة.

أخبار عالمية: يشمل أخبار سياسية واقتصادية، وأخبار طريفة وآخر الدراسات والأبحاث من شتى أنحاء العالم.

آراء: مجموعة من مقالات الرأي لكتاب مشهورين.

الاقتصاد: يتضمن الأحوال الاقتصادية لأنحاء شتى من العالم.

تكنولوجيا: يهتم بآخر الأبحاث، والأخبار المتعلقة بشبكة المعلومات، ومعوقات حرية الرأي والتعبير على الشبكة.

تحقيقات: من أهم الأبواب، لتنوعه وتضمنه كثيرًا من مواد حقوق الإنسان، واهتمامه بموضوعات حقوق المرأة، وحرية الرأي والتعبير، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، والعنف وحرية العقيدة، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

هذه الدنيا: لا يختلف كثيرًا عن باب تحقيقات، من حيث تناوله للموضوعات نفسها.

ثقافة: باب يهتم بالموضوعات الثقافية، متضمنة موضوعات حرية النشر الإلكتروني.

فنون: يحتوي على موضوعات خاصة بالسينما والمسرح، والفنون التشكيلية.

---

(١) محمد سناجلة: مدير تحرير ميدل إيست، ورشة عمل بالقاهرة، أبريل، ٢٠٠٧.

أدب: موضوعات أدبية شتى، من مقال ورواية، أو الإعلان عن أحدث الكتب، وكذلك بعض الأشعار.

سياحة: يحتوي على وصف كثير من الأماكن السياحية في المنطقة العربية، وخارجها، وأخبار الشركات السياحية.

التعليم: يهتم الباب بالدعوة إلى تطوير المناهج التعليمية، وأخبار البعثات.

رياضة: أخبار الرياضة العربية، وخاصة كرة القدم.

بيئة: أخبار ودراسات حول التلوث البيئي وطرق المحافظة على البيئة، وحمايتها.. (الحق في بيئة نظيفة).

علوم: باب جمع بين أهم أخبار التكنولوجيا والبيئة، وعلوم الفضاء، والجسم البشري.

الصحة: يهتم الباب بأخبار محاربة الفقر والمرض، فضلًا عن الحفاظ على البيئة.

السيارات: يهتم بأخبار سباق السيارات.

رسائل إلى المحرر: يحتوي على أخبار، ومقالات تحليلية حول مستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، مع التركيز على قضايا ديمقراطية إقليمية، ومعظم الرسائل لكتاب معروفين وانحصرت مشاركة الجمهور في بعض الشكاوى التي تطالب بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين، خاصة في العراق.

مواقع أخرى: وصلات لأهم الصحف العربية والأجنبية (يومية/ أسبوعية/ شهرية)، وأهم محركات بحث، ومواقع موسيقى.

ويقدم الموقع لقرائه عدة خدمات منها:

– تعدد مجالات الاهتمام والعناية بدقة وحجم الصورة.

– خدمات إعلانية وتسويقية.

– البحث في الموقع: عن طريق البحث العام، ويقوم بالعثور على الكلمة المطلوبة في العناوين الرئيسة للمواضيع المنشورة أو البحث بطريقة البحث المتقدم، فيمكن للمتصفح تخصيص البحث في أجزاء محددة من النص أو ضمن الموضوعات الرئيسة الموجودة في الموقع، فيمكن البحث في العنوان الرئيس، والبحث في المقدمة، والبحث في الموضوع، والبحث في تعليق الصورة، والبحث في الكاتب، كما يمكن للقارئ اختيار الفترة الزمنية المطلوبة في نطاق البحث.

والملاحظ أن الصحف الإلكترونية التي ليس لها أصل ورقي أثبتت حضورها على المستوى العالمي في مجالات رصد الأحداث ، وتتبع الحدث، واستطاعت دخول منافسة قوية مع الصحافة التقليدية الورقية، واستثمرت عناصر ومؤثرات تعجز الصحافة الورقية عن استخدامها نظرًا لطبيعتها، فاجتازات الحدود والأيدولوجيات عبر فضاء أرحب.

ويقرر البعض أن الصحافة الإلكترونية شهدت انتصارًا كبيرًا بعد الحادي عشر من سبتمبر، والذي أفاق فيه العالم على وقع كارثة الدمار والرعب في أمريكا، فقد استطاعت الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية الإلكترونية، أن تنقل بالكلمة والصوت والصورة، ذلك الحدث التاريخي بدقة وكفاءة نادرة، بينما تعثرت بعض الصحف والفضائيات الكلاسيكية وفشلت في تلك المهمة.

واستطاعت بعض الموقع الإخبارية الإلكترونية العالمية أن تثبت حضورها وتفوقها وأصبحت كمرجعية إخبارية في الظروف الجادة والحرجة وأصبح من الطبيعي أن يلجأ إليها الفرد العادي والمهتم أو المختص في السياسة وغيرها، كمرجعية موثوقة المصداقية بعد أن كانت متهمة بالتواطؤ والتدليس.

ومثلما حدث على المستوى العالمي من ولادة مواقع إخبارية إلكترونية، تمخضت المنطقة العربية عن عدة مواقع إخبارية إلكترونية بعضها تصنع الخبر، ولا تكتفي بإعادة

تصديره بعد التقاطه من الوكالات وشبكات التليفزيون والإذاعة[١].

ومن الصحف الإلكترونية العربية التي حققت انتشارًا عربياً:

– إيلاف WWW. ELAPH. COM

– ميدل إيست WWW. MIDDLE - EAST - ONLINE. COM

وكلتاهما – كنموذج – تغطيان مختلف الأخبار والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية العالمية والعربية وتقدمان تحقيقات وحوارات ومتابعات وصور خاصة بهما.

ونجد أن صحيفة "إيلاف" تطرح نفسها على الساحة الإعلامية كمشروع مستقبلي ريادي متكامل، فهي لا تنتمي إلى تيار أو حزب أو دولة ، ونجحت في استقطاب كتاب بارزين للكتابة فيها وتميزت صفحاتها باستخدام المالتيميديا من (صوت ولقطات فيديو ورسوم بيانية) واتخذت مفهوم الصحافة التفاعلية هدفًا استراتيجيًا لها لجذب مزيد من القراء.

إن أية صحيفة إلكترونية أو موقع إخباري على الشبكة يحتاجان لضمان النجاح إلى:

– هيئة تحرير وشبكة مراسلين كبيرة تنتشر على امتداد الخريطة الجغرافية للعالم، وهذا العنصر يزداد إلحاحًا لكون الصحيفة الإلكترونية تتخذ من الفضاء مقرًا لها فلا بد أن تمتلك من عناصر القوة الذاتية ما يجعلها قادرة على الاستمرار.

–كما إنه لا بد أن يكون هناك سياسة واستراتيجية واضحة لتلك الصحيفة أو الموقع الإخباري، فما من جدوى في إصدار مجلة أو صحيفة إلكترونية أو نشرة إلكترونية دون تحديد أهدافها وسياستها وملامحها العامة التي تحدد ضمنيًا طبيعة جمهورها الافتراضي المتوقع.

– لغة تخاطب جمهورًا كبيرًا، فاختيار اللغة التي ستصدر بها الجريدة الإلكترونية أيضًا

---

(١) د. حسين شفيق: الإعلام الإلكتروني، مرجع سابق، ص ٤٩

يحدد طبيعة الجمهور ويقنن حجم انتشارها[١].

رابعًا : مواقع إعلامية ويقصد بها الشبكات الإخبارية على الإنترنت ومواقع الأحزاب والتيارات السياسية والاقتصادية.

(١) محيط www.moheet.com

موقع محيط الإخباري.. ويطلق عليه مؤسسوه شبكة الأخبار العربية، وأنشئ عام ١٩٩٧، وهو جزء من منظومة تديرها أربيا إنفورم بالتعاون مع الشركة المتحدة للبرمجيات، ويعتمد على رصيد كبير من الاشتراكات في الوكالات الإخبارية العربية والدولية بالإضافة إلى أكثر من خمسين مراسلًا محليًا ، كما يستفيد الموقع من الإمكانات التوثيقية المتوافرة داخل المؤسسة والمتمثلة في مشروع ASK ZAD التوثيقي، الذي يضم مئات الآلاف من الملفات حول مختلف القضايا، ويتميز نظام التحرير في محيط بتقديمه نوعين من الخدمات الإخبارية: الأولى على المستوى الجغرافي كونه يخصص موقعًا لكل دولة عربية على حدة "كل الدول العربية لها موقع في محيط"، حيث توجد صفحات موضوعية لكل دولة كالسياسة والاقتصاد والرياضة.. إلخ. الثانية : مجموعة المواقع الموضوعية مثل الرياضة، الشئون العربية، الاقتصاد.. كما تخصص محيط موقعًا لعروض الكتب والفعاليات الثقافية بالإضافة إلى التقارير والملفات الإخبارية.

خدمات الأخبار تغطي عدة محاور:

- المحليات العربية لكل دولة عربية بالإضافة إلى أخبار الجاليات العربية في الخارج.
- القسم السياسي ويشمل المحاور التالية: الملف الفلسطيني – الملف العراقي – الشئون العربية – العالم الإسلامي – العالم الغربي وآسيا.
- حصاد اليوم: ملفات محيط – حوارات محيط – اقتصاد وأعمال – محيط الرياضي – محيط المرأة .. الخ

---

(١) المرجع السابق، ص٥١

إن انتقاء الخبر في محيط يسير وفق آلية شبه ثابتة في معظم الأحوال، فيمر الخبر عبر مجموعة من الخطوات قبل أن يتم نشره في الموقع وهذه الخطوات هي:

١ – يقوم المحرر بفتح برنامج **editor** الخاص بانتقاء الأخبار التي سيتم تحريرها والتي يتجدد ظهورها بشكل تلقائي من الوكالات المختلفة ويقوم المحرر بعد اختيار الخبر باستكمال بعض عناصره من المصادر الأخرى المتاحة والتي قد تكون نشرت خبرًا مماثلًا وبعد صياغة الخبر واستكماله يتم اختيار الصورة المناسبة من مستكشف الصور وربطها بالخبر ثم يقوم بحفظ الخبر.

٢ – وبعد انتهاء مهمة المحرر بحفظ الخبر يتلقى الخبر سكرتير تحرير القسم، بمراجعته من حيث أسلوب الصياغة وعلامات الترقيم المناسبة وكلمات العنوان والمقدمة ومراجعة ملاءمة الصورة وجدتها لمحتوى الخبر على أن تكون حديثة قدر الإمكان وكذلك مراجعة روابط الخبر إن وجدت وبعد انتهاء هذه المهمات يؤشر بالقبول على الخبر وهو ما يعني أنه قابل للنشر.

٣ – يتلقي قسم الدعم الفني الخبر بعد التأشير عليه بالقبول على قاعدة بيانات محفوظة على كمبيوتر خادم **server** خاص بالموقع ومصنف بأكواد، لكل قسم داخل الموقع كود خاص به تتجمع فيه أخبار القسم دون غيرها، وتصبح المهمة المطلوبة في هذه المرحلة هي تحويل صيغة الأخبار من الـ **word** إلى **HTML** وتأخذ النصوص مسارًا مختلفًا في الإرسال عن المسار الذي تأخذه الصور إلى أن يصلا إلى قاعدة البيانات الخاصة بالموقع على الـ **server** الخارجي وبمجرد وصولهما يظهران للمستخدمين ويصبحان قابلين للتصفح، ومن المفترض أن تأخذ عملية ظهور الخبر من وقت التأشير عليه بالقبول وحتى يمكن تصفحه من خمس إلى سبع دقائق، فإذا لم يتم ذلك خلال هذا الوقت تصبح هناك مهمة أخرى للدعم الفني وهي اكتشاف سبب ذلك وإصلاحه.

٤ – قد يحتاج المحرر في بعض الأحيان إلى تعديل أخبار سبق نشرها، ولتنفيذ تلك

المهمة توجد نافذة خاصة يستخدمها لتغيير ما يحتاج من عناصر في الصورة أو المتن أو المقدمة أو العناوين ثم يعيد إرسالها مرة أخرى إلى قاعدة بيانات الموقع ليظهر الخبر بعد تعديله(١).

يقدم الموقع عدة خدمات لقرائه مثل:

- مشاركات القراء وتعليقاتهم على الموضوعات المنشورة.
- برامج الفضائيات.
- حالة الطقس.
- أسعار العملات.
- البورصات.
- خاصية البحث لفترة زمنية محدودة، وتتم الإحالة من محيط إلى موقع أسك زاد إحدى شركات المجموعة، فالحصول على المادة الأرشيفية لا يكون متاحًا بالمجان، إنما باشتراك أو بكروت خاصة مدفوعة مسبقًا.

(٢) الأقباط متحدون : www.copts - united.com

يعد" الأقباط متحدون" من المواقع العربية التي تتحدث باسم – وعن – الأقباط في مصر، وتقوم عليه منظمة الأقباط متحدون التي تتخذ من مدينة زيورخ السويسرية مقرًا لها، ويمولها ويديرها ويشرف على جميع شئونها المهندس عدلي أبادير، وقد جاءت فكرة الموقع مع فعاليات مؤتمر سويسرا في نوفمبر ٢٠٠٤ ليعبر عن حقوق الأقباط، وقد تم إطلاق الموقع في نوفمبر ٢٠٠٥ ومنذ هذا الوقت بدأ الموقع يطرح نفسه بقوة كمعبر عن الأقباط المسيحيين.

ويصدر الموقع باللغتين العربية والإنجليزية وبالنسبة إلى الغة العربية يقوم الموقع

(١) المرجع السابق، ص٥١

بالتجديد أسبوعيًا وتحديدا يوم الإثنين من كل أسبوع وشكل الموقع أقرب إلى الجريدة الورقية، ومن حيث التبويب ينقسم إلى عدة أبواب: مساحة رأي – مقالات مختارة– تحقيقات – منوعات– صحافة نت – أجندة اليوم – المنتدى – بريد القراء– الصحفة الأخيرة.

ويصدر الأقباط متحدون عدة إصدارات هي: مع القانون، وهي وحقوقها، ودراسات مصرية، ونبض الشارع ومن إصداراته الأسبوعية: بصراحة – قرأنا لك– من الوحي المصري – الموسوعة الرياضية.

كما اهتم الموقع بحقوق الإنسان وخصص لها بابًا هو "مع القانون" ويعد من الأبواب الثابتة في الموقع، ويحتوي على وثائق حقوق الإنسان مثل: – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – مقدمة للعهد الدولي لحقوق الإنسان الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – وثيقة العهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية – كما خصص الموقع بابًا للمرأة يتكون من صفحات مثل تحقيقات هي – مذكرات هي – امرأة مختلفة – مبدعة في الظل.

ويقدم الموقع عدة خدمات:

– يستخدم الأسلوب التفاعلي مع الجمهور حيث يعتمد على لغة **php** في عمل الموقع مما يسمح بالتفاعل ووجود أبواب مثل المنتدى وبريد القراء واستطلاع الرأي.

– يقدم خدمة "**RSS**" لتعطي المتابع للموقع كل جديد يتم على الموقع.

– يعتمد الموقع بصورة كبيرة على أشكال من الميديا كالصور والكاريكاتير والفيديو.

–خيار البحث الداخلي: يمكن استرجاع المادة التي تم نشرها من خلال باب أرشيف للبحث بالتاريخ فقط.

والملاحظ على الموقع أنه يفتقر إلى الارتباطات التشعبية بمواقع أخرى فلا يوجد على الصفحة الرئيسة إلا رابط إلى موقع المجمع القبطي بأمريكا، وموقع يونيتد كوبتس،

وموقع عدلي أبادير، صموائيل بولس.

. افتقار محرك البحث داخل الموقع إلى استرجاع المادة بالاسم أو المناسبة أو أي تصنيف، وهذا يضعف من قدرة الموقع التفاعلية والبحثية.

إن شبكة الإنترنت من خلال تغطيتها للأخبار لا تجعل من الممكن فقط تقديم شكل أكثر جاذبية للصحافة بل إنها أيضًا تضع رقابة أكبر في أيدي الجمهور، فالحقائق التي تقدم لا تحتاج إلى كثير من التصفية من جانب الصحفيين فالجمهور يستطيع أن يستخلص نتائجه الخاصة منها وبعبارة أخرى إن الصحفيين على الإنترنت يستطيعون أن يتركوا الوقائع تتحدث عن نفسها. أليس هذا واحدًا من أعز الأماني التي تسعى لها الصحافة منذ زمن بعيد.

والإنترنت تسمح أيضًا لمجال أوسع من الأصوات الصحفية أن تتحدث لجمهور يمتد عبر العالم، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من مصادر الأخبار الأصلية الموثوق بها على الإنترنت وفي عصر الإنترنت، لا يوجد فصل بين مرسل المعلومات ومتلقيها فكلاهما يستطيع أن يشارك في الصحافة.. إن كلًا منهما لديه مقدرة كامنة على توصيل المعلومات والمعرفة إلى الآخرين[1].

وقد لاحظنا: أن شبكة الإنترنت سمحت بتقديم صحافة إلكترونية حسب طلب الأشخاص والمؤسسات بمعنى حسب توجهاتهم السياسية والدينية والثقافية والأيديولوجية وهذه النوعية من الصحافة وجدت ثقة من متصفحيها.. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل هذه النوعية من الصحافة هي حقًا قوة ديمقراطية؟ إن الكثير من مواقع الصحافة الإلكترونية التي تتبنى أيديولوجيات فكرية قد نجدها خاملة أو مملة أو غير موثوق بها، وقد تكون مرتعًا للشائعات ونقل الأخبار الكاذبة أو تلفيقها ومجالًا للسجال والقيل والقال، أو تكون عدوانية تجاه الآخر الذي تختلف معه.

ويرى أيدن وايت **Aidan White** الأمين العام للاتحاد الفيدرالي الدولي

(١) د. حسين شفيق: مرجع سابق، ص ٢٢٣

للصحافة في مقال له بعنوان " وسائل إعلام جديدة صداع جديد" يرى ضرورة أن يكون الصحفيون على حذر وهم في عجلة للحاق بالأحداث المهمة حتى لا يتأثروا بالتحيزات البغيضة للمعتوهين أو تخدعهم المعلومات الزائفة التي تنتشر حول الإنترنت، وفي الوقت نفسه فإن الفاعلية الأساسية للإنترنت تتعرض لخطر ولا شك أن الأمر يحتاج إلى وقت طويل لإعادة برمجة المتلقي العربي، لتخليصه من عادات التلقي السلبي، ولا شك أنها مهمة صعبة يجب أن يشارك فيها علماء النفس والتربية وخبراء الإعلام وضرورة بحث السبل التي يستوعب بها المتلقي رسالته الإعلامية التي تخدم قيم المجتمع ومن المؤكد أنه نتيجة العولمة انحسرت سلطة الدولة، وألقى هذا بمزيد من المسئوليات والتبعات على عاتق الفرد الذي هو البنية الأساسية في المجتمع(١) .

وقد رأينا من خلال بحثنا في المواقع الإعلامية العربية الخاصة بالشبكات الإخبارية ومواقع الأحزاب والتيارات السياسية والحزبية أنها تنقسم إلى نوعين:

الأول: مواقع إخبارية وشبكات تقف وراءها مؤسسات تهدف إلى الانتشار وتخطو خطوات جيدة نحو التفاعلية مع المتصفح وتمتاز بالتجدد والتحديث وتقديم خدمات للقارئ العربي من خلال البريد الإلكتروني والمنتديات والبورصات وبرامج الفضائيات ومشاركة القراء وتعليقاتهم على الموضوعات المنشورة.

أما النوع الثاني: فهو المواقع العربية ذات الأيدولوجيات سواء أكانت سياسية أم دينية وسعت تلك المواقع لتوفير كم ضخم للمتصفح بحسب توجهاتها وتوفير فرص للوصول إلى مجالات متخصصة تهم شريحة من القراء تتوجه إليهم بالسعي للتفاعل المباشر مع القارئ وتقديم خدمات الربط لمواقع أخرى ذات علاقة، إلا أنها تفتقد عنصر الفورية في إمداد المستخدم بآخر الأخبار والأحداث وقت حدوثها لذا فإن المهارات الصحفية لا تزال مطلوبة ولكنها مختلفة عن تلك التي في الصحيفة الورقية بإيقاعها المحدود.

---

(١) مركز حماية وحرية الصحفيين: لمزيد من التفاصيل على الرابط التالي:

www.cdfj.org/Look/article.te

ويثير مطلب التحديث المستمر للمواد الإعلامية المعروضة فوريًا العديد من التساؤلات التي ترتبط بمدى دقة هذه المعلومات وكيفية إخضاعها للمراجعة والتأكد من صحتها بأسرع وقت ممكن فعلى الرغم من أن الوسيلة الإعلامية الجديدة لها إمكاناتها الجديدة ومتطلباتها الخاصة في الإنتاج فإنه لا يمكنها التخلي عن أية معايير خاصة بالدقة والصحة والصدق في المحتوى الذي تقدمه للجمهور ولا تستطيع التخلي عن الملامح الأساسية للصحافة الورقية الجيدة وهي التوازن والموضوعية.

لكن الملاحظ على هذا النوع من الصحافة الإلكترونية العربية أن هناك تضاؤلًا في حيز التفاعلية، وأن هناك تأخرًا في حجم الاستفادة من تجارب صحف الإنترنت الأوربية والأمريكية وفي الأخذ بسبيل التفاعلية فإنها تجنح إلى النوع البسيط الذي يجب توافره بالضرورة في المواقع الصحفية.

وقد اتضح بالفعل أن قيام هذه الصحف بتوفير مجال للقراء للتعليق على كتاباتها يحقق درجة أعلى من التفاعل ويؤسس – فعليًا – لمفهوم الديمقراطية بشكل نشط.

ولا شك أن هذا الأمر يثري عقول القراء فيما بينهم من خلال المجموع الكلي، لما يطرحونه فالتفاعلية هنا تؤدي إلى التنوع والثراء وبروز العنصر الذاتي الفردي، وقد نجد بعض الكتاب يقوم بجمع هذه التعليقات ثم يعلق عليها أو على أهمها.

ولكن مسألة بروز العنصر الذاتي يؤدي إلى عواقب وخيمة تخدش الحياء أوتمس الذوق العام، أو تسبب حرجًا بين الصحيفة وقرائها، ولذا تمر هذه التعليقات على المحرر أولًا ليسيطر عليها في إطار القواعد الخلقية العامة.

وفي مجال التفاعلية في ضوء ما سبق يمكن أن نخرج ببعض الملاحظات:

١- تعتمد الصحف السابقة التي تناولناها على الأنواع البسيطة في التفاعلية: – تحديدًا النوعين السابقين – ومقارنة بمواقع أخرى توفر للمرء كثيرًا من الأمور كموقع **Money online** نجد الفروق كبيرة وكذلك مقارنة بالإمكانات المتاحة

في هذا المجال.

٢ – نادرًا ما يتاح نوع آخر من التفاعل يربط حلقة التفاعل بين زوار الموقع والصحفيين باستثناء ما نجده في موقع إسلام أون لاين حيث يتيح قدرة هذه التفاعلية الوظيفية.

٣ – أهم من هذه التفاعلية الوظيفية ما يطلق عليه التفاعلية التكيفية، التي تتيح التأثير على محتويات الموقع الصحفي من قبل المستخدمين وهي أيضًا ميزة غير متوفرة.

٤ – يلاحظ وجود قصور وضعف في خدمات التخصيص.

خامسًا: الإذاعات والفضائيات التي تعنى بتقديم تقارير إخبارية صوتية وتقديم خدمات نصية بصور وأشكال إيضاحية وساحة حوار تفاعلي مع المتلقي.

(١) موقع BBC العربي :www.BBCArabic.com

ظهر موقع بي بي سي العربي على شبكة الإنترنت في عام ١٩٩٧ وكانت بدايته موقعًا تعريفيًا بالخدمة الإذاعية التي تقدمها بي بي سي منذ عام ١٩٣٨ وكان الموقع في البداية يضم معلومات عامة عن بي بي سي وبرامجها ومواعيد الإرسال وموجات البث، ثم تطور تدريجيًا وبإمكانات محدودة، ليضم نصوص نشرات الأخبار، وبثًا مباشرًا لبرامج الإذاعة.

وظهر الموقع في عام ١٩٩٨ بشكل جديد، وبطاقم تحريري متميز، وكانت بداية هذا التطور أن الموقع يقدم نشرة إخبارية تحدث كل ٦٠دقيقة على مدى ١٢ ساعة يوميًا، ويعد إطلاق بي بي سي أرابك دوت كوم **BBCArabic.com** في الثالث من نوفمبر عام ١٩٩٩ الانطلاقة الحقيقية للموقع. ففي ذلك التاريخ انطلقت خدماته على الإنترنت بشكل جديد وبطاقم تحريري يعمل على تحديث الأخبار على مدى أربع وعشرين ساعة.

وبمرور الأيام تزايد الإقبال عليه بما يعكس اهتمام مستخدمي الإنترنت بالمزايا الفريدة التي يحتويها الموقع من أخبار، ومواد وثائقية، وخدمة أخبار صوتية على مدار اليوم، ونشرات

الأخبار في بداية كل ساعة، والملفات الصوتية من لقاءات وتصريحات، إضافة إلى ملفات الفيديو، ومنتدى الحوار الذي يقدم منفذًا مهمًا للجدل والمناقشة حول أحدث موضوعات الساعة بين رواد الموقع. ومن أهم الإضافات التي يتميز بها الموقع والتي تحظى بإقبال زواره، صفحات تعليم اللغة الإنجليزية للعرب التي قدمها في نهاية عام ٢٠٠١.

وقد فازت **BBCArabic.com** في فترة قصيرة بأكثر من جائزة تضعها على رأس مواقع الأخبار والمعلومات العربية. كما قامت بتجارب ومبادرات فريدة في إنتاج الفيديو لمستخدمي الإنترنت، وتقديم برامج تفاعلية بالصوت والصورة، إضافة إلى إنتاج أول بث ثلاثي مباشر على شبكة الإنترنت[1].

ويقدم الموقع خدماته بالمشاركة مع مؤسسات إعلامية عالمية وعربية ومن هذه المؤسسات:

١- قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية بهدف تبادل المعلومات الإخبارية وخدمات المراكز الصحفية واستخدام المعدات التابعة لكل منهما، كما تتمكن إذاعة **bbc** بموجب الاتفاق من استخدام القمر الصناعي للجزيرة في العاصمة الأفغانية كابول.

٢- شركة "**You Tube**" التي تعد أكبر موقع استضافة فيديو على شبكة الإنترنت وتمتلكه جوجل، ويبلغ حجم مشاهديه أكثر من ٧٠ مليون حول العالم، وتستهدف **bbc** جذب عدد منهم لمشاهدة موقعها بالإضافة إلى مشاهدة بعض مواد فيديو **bbc** عبر موقع **youtube**.

٣ – شركة **Info 2 cell** الرائدة في مجال توفير المعلومات عبر أنظمة التكنولوجيا النقالة في الشرق الأوسط، وتتمكن **bbc** العربية من خلال التعاون معها من نقل تغطياتها الإخبارية إلى مستخدمي الهواتف النقالة في الشرق الأوسط وبقية أنحاء

(1)http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr//hi/arabic/about_us/newsid_3179000/3179073.stm

العالم عبر نظام **WAP** أو نظام الرسائل **SMS**.

٤- تتعاون **bbc** صحفيًا مع كل من مواقع: صحيفة السفير اللبنانية وبوابة أين التي تعمل كدليل لمواقع الإنترنت وموقع بلانيت آرابيا حيث تقوم هذه المواقع بتقديم أخبار موقع **bbc online**[١].

(٢) العربية نت : www.alarabiya.net

يعد موقع "العربية نت" واحدًا من المواقع الإخبارية العربية المهمة، وقد تم تدشينه في مايو ٢٠٠٤ ويعد امتدادًا لقناة العربية الفضائية التي بدأت بثها اليومي في مارس ٢٠٠٣، وأراد القائمون على الموقع أن يقدموا صحافة إلكترونية تجمع بين مميزات الخبر التليفزيوني السريع، والخبر الصحفي المكتوب بعمقه وشموليته، فإنها أيضًا تملك مميزات خاصة بها مثل أرشفة الأخبار والروابط العنكبوتية التي تقودك من خبر إلى آخر في نفس الاتجاه الذي تبحث عنه.

لقد حدد الفريق الصحفي الذي يحرر محتويات الموقع مفهومًا أساسيًا للموقع هو "صحافة ممتعة"، يؤكدون من خلاله تركيزهم على تقديم عمل مهني راق لا يقل في مستواه ومعاييره عما يقدم في أفضل الصحف العربية، كما يؤكدون أيضًا اهتمامهم بإمتاع القارئ والبحث عما يجذب انتباهه، ويجعل رحلته اليومية عبر محتويات الموقع رحلة مفيدة وخفيفة الدم في الوقت نفسه.

ويستهدف الموقع كل من يتحدث اللغة العربية في أنحاء العالم سواء في الدول العربية، أو في المهجر، وهو دائمًا يحرص على تقديم خليط مميز يقدم الأخبار التي تهم كل فئة بلغة تجعل هذه الأخبار مفيدة وممتعة للجميع.

يتكون موقع العربية من ستة أقسام: الصفحة الأولى التي تضم أهم الأخبار وملفات إخبارية يتم تحديثها دوريًا والاستفتاء اليومي، وهناك صفحة سياسية، وصفحة

---

(١) فاطمة الزهراء محمد : تأثير استخدام شبكة الإنترنت على المنتج الصحفى "دراسة تحليلية وميدانية على المؤسسات الصحفية المصرية، رسالة دكوراه، غيرمنشورة، كليةالأعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧،ص٦٣٢، ٦٣٠.

رياضية، وصفحة مال وأعمال، والصفحة الأخيرة، وهي الصفحة التي يدللها جميع طاقم التحرير حتى تكون استراحة القارئ بعد رحلته الجادة في الموقع لخفة محتواها وسلاسة لغتها، مع حفاظها على الأصول المهنية. أما القسم السادس، فهو المكتبة التفاعلية، وهي عنصر جذب لزوار الموقع.

ويقدم الموقع عدة خدمات لزواره:

- **خدمة البث الحي:** وقد قامت العربية نت بجعل هذه الخدمة مقابل اشتراك بعد عامين من تقديمها لهذه الخدمة مجانًا.
- **المكتبة التفاعلية**: وهي تلقى تركيزاً من إدارة الموقع، حيث يقدم الموقع لزواره العديد من الوسائط المتعددة التي تخاطب حواس الزائر، وهي عبارة عن ملفات وثائقية تقدم بأشكال مختلفة، للاستفادة من أحدث وأجمل تقنيات الإنترنت التفاعلية.
- **منتدى الفيديو**: لنشر الأفلام التي يصورها جمهور زوار الموقع يحتوي على العديد من الصفحات، مثل أفلام وثائقية قصيرة، فيديوهات صحفية، فيديوهات شخصية، أفلام الجوال، المكتبة التفاعلية، اصنع فيلمك الأول.
- **خدمة** RSS "**آخر الأخبار**": التي تمكن الجمهور من متابعة أخبار العالم وكل إضافات الموقع أولًا بأول بطريقة سهلة وعملية.
- إرسال الأخبار إلى "الموبايل" مباشرة مما يجعل الجمهور على ارتباط بأهم الأحداث طوال اليوم.
- يعرف موقع العربية نت نفسه بأنه يتبنى سياسة منفتحة على قرائه، حيث يسمح بمشاركة الجمهور بالأفكار والاقتراحات والملاحظات والآراء والمشاركات.
- خدمة الإعلان على الموقع والقناة.
- **التعليقات داخل الموقع**: وهذا يقوم بدور تفاعلي ويفسح مساحة للتعبير عن الرأي، وقد يصل التعليق على موضوع منشور على الموقع إلى نحو ٧٠٠ تعليق

وهذه سمة مميزة.

- **البحث داخل الموقع**: لا يقدم إلا خيارًا واحدًا للبحث وهو البحث اللفظي وحتى في حالة البحث اللفظي لا توجد أية خيارات لتحديد نطاق البحث، ويفضي استعراض نتائج البحث إلى استنتاج أن عملية البحث لا تقتصر على العنوان ولكنها تمتد أيضًا إلى النص ذاته، وليس بالضرورة أن تكون الكلمات متجاورة والمتابع لموقع العربية نت يلاحظ أنه احتفظ لنفسه بشخصية خاصة وبمساحة من الاختلاف في السياسة التحريرية عن قناة العربية الفضائية ليناسب شريحة الشباب التي تمثل القطاع العريض لجمهور الإنترنت، أيضًا الإثارة الصحفية في الموقع أعلى منها في القناة بمراحل كثيرة.

- وقد لاحظنا أن وجود الإذاعات والفضائيات على شبكة الإنترنت جعلها في متناول المستخدم في أي مكان يذهب إليه، فبالإمكان مشاهدة موقع أو فضائية وسماع الإذاعة ما دمت تمتلك جهاز كمبيوتر موصولًا على شبكة الإنترنت، ويتيح لك هذا اختيار الموضوعات والبرامج التي سبق أن قدمت، من خلال البث الاعتيادي، بل والحصول على النصوص مكتوبة مدعمة بالصور، وقد أتاح هذا للمستخدم ما لم يكن متاحًا له من قبل، أي سهولة الحصول على المعلومة وعلى البرنامج الذي يرغبه والصورة التي يود مشاهدتها، حيث يمكن له الحصول على ما يريد خلال ثوان يتجاوز من خلالها الحدود الزمانية والمكانية واللغوية. ونتيجة التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الوسط والدول العربية على وجه الخصوص ونمو القطاع الخاص تهيأت الأجواء لاستقلال العديد من الهيئات الإعلامية عن مؤسسات الدولة ، فشهدت المنطقة تدفق الإذاعات والفضائيات المستقلة ذات المصالح التجارية والسياسية فقد ظهر عدد من الفضائيات المتخصصة في الأخبار، كانت القناة الرائدة فيها والأكثر تأثيرا في الشارع العربي فيما تقدمه من مناظرات سياسية مفتوحة وطرق للتعبير أكثر حرية، ونقلًا للأحداث غير تقليدي هي قناة الجزيرة القطرية التي تقدم أخبارها على مدار ٢٤ ساعة. وقد أدى نجاح

" الجزيرة " كفضائية عربية مزودة للأخبار إلى ظهور فضائيات أخرى مزودة للأخبار لعل أهمها قناة " العربية " التابعة إلى mbc والتي بدأت بثها من دبي في الإمارات العربية المتحدة خلال الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م.

ورغم أن الفضائيات الإخبارية العربية استقطبت أعدادًا كبيرة من متابعي الأخبار في العالم العربي فإنه في ظل رغبة المواطن العربي في المشاركة في الإدلاء برأيه سواء في القضايا السياسية والاجتماعية أو ما سواها، وحاجة القائمين على هذه الفضائيات لإيصال رسالتهم الإعلامية إلى جميع مناطق العالم خاصة تلك التي لا يصلها البث الفضائي باتت الحاجة إلى المواقع الإخبارية التابعة لتلك الفضائيات ضرورة حتمية تفرضها عادات وأنماط تقديم الخبر التي شغل الإنترنت فيها حيزا مركزيا من اهتمامات المتلقي في كل مكان[1].

ويستخدم البث التلفزيوني عبر الإنترنت تكنولوجيا التدفق المتزامن للإشارات الصوتية والمرئية لتظهر على شكل بث حي يمكن مشاهدته باستخدام عدة برامج تبعا لحزمة الملفات المستخدمة في عملية البث، وتتم تغذية محطة التقاط البث الخاصة بالإشارات الصوتية والمرئية للملف المراد بثه. ويقلص حجم الملفات بعد الالتقاط وتحول إلى هيئة العرض، وترسل هذه الملفات عبر اتصال شبكة رقمية إلى أحد حاسبات خادمة الإنترنت المحلية والمزودة بتسهيلات تدفق البث الفوري. ويقول بهاء عيسى" مع كل التقدم الحاصل في شبكة الإنترنت إلا أن البث التليفزيوني في الشبكة لم يصل إلى النضج التكنولوجي الذي يضعه في خانة الاعتمادية، حيث إن تنزيل الصورة يأخذ زمنا طويلا، هي نفسها ما زالت ضعيفة في مستواها الفني الذي ينبغي لها أن تكون عليه". وتشبه مواقع بعض الشبكات التليفزيونية المواقع الإعلامية والمعلوماتية الكاملة حيث يتم من خلالها تقديم المواد الإخبارية والمعلومات التي يوفرها التليفزيون، مثال ذلك شبكة سي إن إن CABLE NEWS NETWORK كما استفاد البث التلفزيوني عبر

(١) فارس حسن المهداوي: مرجع سابق، ص٤.

الإنترنت من جميع المواد الفيلمية التي لا يمكن عرضها على شبكات التليفزيون الرسمية أوالمملوكة لجهة معينة سواء تلك التي ترتبط بعمليات عسكرية كما حدث في العراق ودول أخرى في العالم أو الجرائم التي يصورها هواة وجدوا أنفسهم أمامها مصادفة، أو حتى التي تصور من خلال كاميرا أجهزة الهاتف المحمول.

أما إذاعة الإنترنت، فهي عبارة عن تطبيقات برامج صوتية كومبيوترية يتم استخدامها للبث عبر الشبكة اعتمادا على تكنولوجيا تدفق المعلومات **Streamig** لتشغيل المواد الصوتية **Audio** أو الفيديو **Video**، فلم تعد الإذاعة عملية مركبة تحتاج إلى شغل قناة محددة في أوقات محددة، يقول مُحَمَّد عارف: "إن راديو الإنترنت متعدد الوظائف وهو راديو تفاعلي يمكن أن ينقل التحكم في الوسيلة الإعلامية من الدولة ومؤسسات الإذاعة والتليفزيون إلى جمهور المستمعين والمشاهدين وموردي المعلومات وسيتحول الجمهور من الاستهلاك السلبي للراديو والتليفزيون إلى استخدام قوة التسجيلات الصوتية والمرئية وذكاء الكومبيوتر والمعلومات الضخمة المعروضة في شبكة الإنترنت وتتيح الشبكة الرقمية لكل فرد أن يبث برامج إذاعية أو تليفزيونية" (١)

وقد وجدنا أن غالبية هذه المواقع تتسم بما يلي:

– الترويج للمؤسسة الإعلامية التي تتكامل معها سواء كانت إذاعية أم تليفزيونية أم فضائية إخبارية مثل الجزيرة والعربية والـ **BBC** والـ **CNN**.

–تقوم بعملية النشر الصحفي الموازي لما تبثه الفضائية من مواد إعلامية أو مختصرات لما تقدمه الوسيلة الأساسية بهدف الترويج للمؤسسة الإعلامية التابع لها الموقع الإلكتروني، بمعنى إعادة نشر "بعض" ما تقدمه المؤسسة الأم لتحقيق الغاية المنشودة من الرسالة الإعلامية.

– لا تنشر مادة إعلامية غير منتجة في مؤسستها الأصلية إلا في نطاق ضيق كما يحدث

(١) المرجع السابق، ص ٤٥

مع موقع العربية نت.

- ظهر ما يسمي بإذاعات الإنترنت وأصبح في متناول الفرد العادي أن يقوم بإنشاء إذاعة خاصة به على شبكة الإنترنت بتكلفة زهيدة بحرية كاملة مثل (إذاعة صوت العراق – إذاعة NBN) وكذلك أصبح من الممكن مشاهدة أغلب الفضائيات مع وجود خاصية اختيار الفقرات المناسبة والموضوعات التي تبث من خلال البث العادي كذلك الحصول على النصوص كاملة لبعض البرامج (Full Tex Transcript)

سادساً: مواقع وكالات الأنباء العالمية والعربية التي تقدم خدماتها على شبكة الإنترنت بعدة لغات أو باللغة العربية، وتقدم تغطية لجميع الأحداث العالمية وتعرضها في الموقع.. إضافة إلى خدمة الأخبار والمعلومات والتي تتواصل بها مع المتلقي عبر البريد الإلكتروني.

(١) **وكالة أنباء الشرق الأوسط** (أ . ش . أ) **www.mena.org.eg**

تأسست الوكالة في ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٥ كشركة مساهمة تملكها دور الصحف المصرية برأسمال لم يتجاوز في ذلك الوقت ٢٠ ألف جنيه، ثم شاركت الحكومة المصرية بالنصف بعد عدة أشهر، في ٨ فبراير عام ١٩٥٦ صدر قرار مجلس الوزراء المصري بإنشاء الوكالة، وفي ٢٨ من فبراير بدأت توزيع أولى نشراتها بالرونيو، وفي ١٦ أبريل عام ١٩٥٦ بدأت الوكالة بث نشراتها على أجهزة التيكرز كأول وكالة إقليمية في الشرق الأوسط، في عام ١٩٦٠ صدر قرار بتأميم الوكالة مع باقي المؤسسات الصحفية وأصبحت تتبع وزارة الإعلام حتى استقر وضعها عام ١٩٧٨ كمؤسسة صحفية قومية تتبع مجلس الشورى مثلها في ذلك مثل باقي المؤسسات الصحفية القومية أصبحت (أ.ش.أ) حاليا من أقوى وكالات الأنباء الإقليمية وأكبر وكالة أنباء عربية وإفريقية.. بدأت الوكالة بث أخبارها باللغة العربية فقط، وكان عدد الأخبار يعد بالعشرات.. أما الآن فقد وصل إلى خمسمائة خبر يوميا في المتوسط، وتبث الوكالة يوميا

وطوال أربع وعشرين ساعة ربع مليون كلمة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتصل خدماتها الإخبارية إلى جميع أنحاء العالم، بدأت الوكالة في عام ١٩٩٦ بث خدماتها عبر ثلاثة أقمار صناعية تغطي قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين، وبدأت الوكالة في استخدام الكمبيوتر في جميع عمليات تحرير وبث الأخبار عبر الأقمار الصناعية.

وكانت أهداف وكالة أنباء الشرق الأوسط منذ نشأتها وحتى الآن هي:

- الحصول على الأنباء من مختلف المصادر في الداخل والخارج وبثها وتسويقها، باعتبارها وكالة أنباء إقليمية تقدم – من هذا المنظور– رؤية واعية للأحداث والتطورات التي تهم المنطقة سواء ما جرى منها في أرض المنطقة ذاتها أوما يتصل بها في عواصم العالم.
- إعداد مختلف المواد الصحفية من تحقيقات وصور وأبحاث ودراسات وتسويقها في الداخل والخارج.
- إصدار النشرات النوعية المتخصصة باللغة العربية واللغات الأجنبية في شتى المجالات التي تهم المشتركين.
- تقديم الخدمات الإخبارية الخاصة لوكالات الأنباء العالمية ولمراسلي وسائل الإعلام المقيمين بالقاهرة أو بالمنطقة.
- تقديم خدماتها الفنية من خلال ثلاثة أقمار صناعية للمشتركين ووكالات الأنباء.
- تقديم خبراتها الصحفية الفنية لوكالات الأنباء الوطنية في العالم العربي وإفريقيا ودول العالم الثالث.

وتقوم الوكالة بتقديم مجموعة من الخدمات لمشتركيها:

أولًا: خدمات إخبارية: تقدم ست خدمات إخبارية في وقت واحد تبث كل منها خدماتها طوال ثماني عشرة ساعة يوميا على الأقل، حيث تبدأ الوكالة إرسالها يوميا من السابعة صباحًا وحتى الواحدة من منتصف الليل ويستمر الإرسال طوال أربع

وعشرين ساعة بلا توقف في حالة وقوع أحداث مهمة، وتشمل الخدمات الإخبارية التي تقدمها الوكالة ما يلي:

- النشرة العربية المحلية، وهي موجهة إلى المشتركين داخل مصر، وتركز على تغطية مختلف جوانب النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والرياضي.. إلخ.. مع التغطية الشاملة لأهم الأخبار والأحداث العربية والشرق أوسطية والعالمية.

- **النشرة العربية الخارجية**: وهي موجهة إلى المشتركين خارج مصر، وتركز على تقديم تغطية إخبارية مركزة ووافية وشاملة لأهم الأخبار والأحداث في مصر، بالإضافة إلى التركيز على الأحداث والتطورات في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط والتغطية الواسعة للأحداث العالمية.

- **النشرتان الإنجليزية والفرنسية**: وتقدم هاتان النشرتان أهم ما تبثه الوكالة باللغة العربية مترجمًا إلى الإنجليزية والفرنسية، وهما موجهتان إلى المشتركين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية داخل مصر وخارجها.

- **النشرة الدولية الخاصة**: وهي نشرة تهتم بالأخبار السياسية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وتتضمن أخبارًا خاصة اعتمادًا على مصادر مختلفة واختيارات دقيقة.

- **النشرة الاقتصادية**: وهي نشرة يومية تبث باللغة العربية ومن التاسعة صباحًا وحتى العاشرة مساءً وتتضمن أهم الأخبار الاقتصادية في مصر والعالم، وأسعار العملات وحركة البورصات وأسواق المال والبنوك.

ثانيا: الخدمات الصحفية: تقوم الوكالة بإعداد مجموعة متنوعة من التحقيقات الصحفية المصورة تغطي مختلف مجالات تصوير الحياة الثقافية والفنية والعلمية والرياضية والتاريخية.. إلخ.. داخل مصر وخارجها، كما تزود المؤسسات الصحفية

والإعلامية المصرية والأجنبية بصور الأحداث المهمة في مصر.

ثالثًا: النشرات المطبوعة: تصدر الوكالة مجموعة متميزة من النشرات المتخصصة المطبوعة وتوزع هذه النشرات على السفارات والمكاتب الصحفية والمؤسسات الأجنبية بالقاهرة نظير اشتراك خاص.

(٢) وكالة الأنباء السعودية (واس) www.spa.gov.sa

تأسست وكالة الأنباء السعودية (واس) عام ١٩٧١م، وهي أول وكالة أنباء وطنية سعودية، والهدف من إنشائها أن تكون جهازًا مركزيا لجمع وتوزيع الأخبار المحلية والعالمية داخل المملكة وخارجها تواكب تطور المملكة في مرحلة مهمة من مراحل نموها وتطورها وتعكس صورة حقيقية لواقع هذه البلاد وأهلها ولتكون مرآة صادقة لنقل المعلومات على مختلف أشكالها لمواطنيها من مواقع الأحداث في الداخل والخارج، والوكالة هي أحد قطاعات وزارة الإعلام السعودية.

وقد خطت الوكالة منذ تأسيسها خطوات حثيثة في اتجاه استكمال المقومات الأساسية لوكالة أنباء حديثة وفعالة، بحيث أصبحت خلال فترة وجيزة المصدر الأول والأساس للأخبار في المملكة العربية السعودية، كما اكتسبت خدماتها الإخبارية ثقة واسعة النطاق لما تميزت به من تحري الدقة والموضوعية، وفقًا لأرفع المقاييس المهنية.

وقد هيأ تقدم وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في المملكة إمكانات كبيرة لانتشار خدمات الوكالة الإخبارية بشكل سريع داخل المملكة وخارجها ووضعها في متناول مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وكذلك الدوائر الحكومية والمؤسسات التي تشترك في تلقي خدمات الوكالة اليومية المبثوثة من مقر الوكالة الرئيس في الرياض وقد سعت الوكالة منذ تأسيسها إلى إقامة علاقات تعاون وثيقة مع وكالات الأنباء العالمية والعربية والنامية والعديد من المؤسسات الإعلامية بهدف تنمية عملية التبادل الإخباري والتدفق الحر للأخبار والمعلومات.

تصدر الوكالة نشرة يومية شاملة للأخبار المحلية والعالمية يتم بثها طوال ٢٤ ساعة كما

تصدر نشرة إخبارية باللغة الإنجليزية ونشرة أخرى باللغة الفرنسية ونشرة للخدمات الخاصة، إضافة إلى توزيع الصور وتستقبل الوكالة جميع الخدمات الإخبارية الصادرة بكل اللغات من وكالات الأنباء الأوروبية والعربية ووكالات أنباء الدول الإسلامية.

وتسهم بإرسال خدمة إخبارية منتظمة لتوزيعها من شبكة وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ومجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز.. كما تصدر الوكالة صباح كل يوم نشرة يومية مطبوعة بأهم الأخبار توزع على كبار المسئولين في الدولة.

ويوجد بالوكالة مركز للبحوث والمعلومات، ويعتبر من أكبر الأرشيفات المتخصصة في المملكة العربية السعودية ويتولى تصنيف وحفظ المعلومات إلى جانب إعداد الدراسات والتقارير والإحصاءات عن مختلف المواضيع ذات الأهمية الإخبارية، وتحتفظ الوكالة بأرشيف كامل للصور الفوتوغرافية التي تغطي الأحداث اليومية في المملكة، كما تبث الوكالة للمشتركين في خدماتها من الصحف ووكالات الأنباء خدمة مصورة يومية عبر الخطوط الهاتفية وتستقبل أيضًا الخدمات المصورة الواردة من خارج المملكة من مكاتبها أو من الوكالات الأخرى التي ترتبط معها بعقود أو اتفاقيات تعاون وتتولى إعادة توزيعها للمشتركين في الداخل. والوكالة تقدم خدماتها للمشتركين عبر الإنترنت مجانًا، ويقدم موقعها العديد من الخدمات المتصفحة، مثل أسعار العملات وأسعار الأسهم المحلية ودرجات الحرارة ومواقيت الصلاة، وخاصية البحث والبحث المتقدم والبحث الأسبوعي.

إن وكالات الأنباء العالمية التقليدية التي وطدت مراكزها الإعلامية كانت في مقدمة اللاعبين الأساسيين في العالم لتوظيف تكنولوجيا الإنترنت وتطوير استخداماتها فلم تتخلف وكالة أنباء عالمية كانت أم محلية عن حجز مواقع لها على شبكة الإنترنت، فأسماء الوكالات الكبيرة كرويترز والإسيوشيتدبرس ووكالة الأنباء الفرنسية وشينغوا ويونايتد برس توفر جنبا إلى جنب مع وكالات إقليمية وقومية ومحلية خدمات إخبارية بمختلف أنواعها تشتمل على نصوص وصورة، بعضها مجانا وبعضها عن طريق الاشتراك، وتقدم بعض الوكالات خدماتها الإخبارية السياسية والاقتصادية والرياضية،

بلغات عالمية مختلفة كوكالة الصحافة الفرنسية ورويترز كما تمتاز خدمات هذه الوكالات بتقديم منتجات شبكية من خدمات الصور والرسوم بالإضافة إلى خدمة تليفزيونية تقدم نماذج للقطات تليفزيونية.

لقد استفادت الوكالات – وخاصة الخبرية – من تقنية الإنترنت في سرعة نقل الأخبار والأحداث ومتابعتها لحظيًا وكذلك سهولة استقبال ما تبثه الوكالات عن طريق استخدام تقنية الإنترنت التي أصبحت متوافرة في جميع أنحاء العالم وتوفر الوقت والجهد والمال والأجهزة والمعدات الخاصة للاستقبال، وهذا انعكس على تطور مفهوم الخبر وسرعة انتشاره وصناعة المعلومات في هذا الكون الشاسع، فعن طريق شاشة صغيرة تستطيع متابعة أحداث العالم وأحداث بلدك وأنت في بيتك أوعملك أو خارج دولتك، وباللغة التي ترغبها.

كذلك فإن التقنيات الحديثة في نقل المعلومات كان أبرز المستفيدين منها الذين يعملون في الصحافة الإخبارية فالاتصال اللاسلكي حل محل الاتصال السلكي والإيميل حل محل الفاكس والكاميرا الديجتيال حلت محل الكاميرا العادية واختصرت مراحل الفيلم والتحميض وطبع الصورة، كذلك فإن الصحفي أصبح يعد مادته كاملة من كتابة وصور وجرافيك دون الاستعانة بالأقسام الفنية للقيام بهذا العمل.

كذلك وفرت تطبيقات الإنترنت الوصول إلى قواعد المعلومات، والمصادر الإخبارية المباشرة، فالصحفي أصبح يذهب مباشرة إلى المصادر الإخبارية على الإنترنت مثل الاستعانة بنص سابق أو صورة سابقة، أي أن الإنترنت ضاعف مصادر الأخبار والمعلومات للصحفي، وبالتالي أصبح عمله يتم بطريقة أسرع وأسهل وأكثر إلمامًا ومعرفة بالتفاصيل والخلفيات.

إن عملية التحرير الصحفي كانت تتم وفق التسلل التالي: -

– التخطيط لتغطية الخبر (المتوقع والمتابع) أما المفاجئ فلا يخطط له، ويتم ذلك من خلال تحديد محاور الخبر ونقاطه الرئيسة، وجمع الخلفيات المتعلقة به من قسم

المعلومات أو من أرشيف المحرر الصحفي الخاص به.

– جمع المعلومات من المصادر المختلفة البشرية والوثائقية.

– التقاط الصور الفوتوغرافية المناسبة للخبر بواسطة المحرر أو المصور الصحفي.

– مراجعة المادة الصحفية المكتوبة والمصورة واستكمالها، ووضع خلفيات للحدث يمكن من خلال الضغط على كلمة معينة داخل النص استدعاء مواد أخرى ذات صلة بالخبر المنشور وذلك حال الصحف الإلكترونية.

. تقييم المادة الصحفية المكتوبة والمصورة وتحديد صلاحيتها للنشر بواسطة المحرر المسئول، أو غيره حسب خط سير النص الصحفي داخل الوسيلة المعينة بالنشر.

– تجهيز الرسوم اليدوية التعبيرية والتوضيحية والساخرة التي سوف تصاحب الموضوعات أو تنشر بمفردها.

– اختيار البناء الفني للنص الصحفي: أي تحديد شكل المادة الإخبارية المخطط لنشرها (مقال – تحقيق – خبر – حوار – تقرير – فلاش – بانر – ساحة حوار).

– التحرير النهائي للنص الصحفي.

– المراجعة النهائية للنص الصحفي المحرر.

– التقييم النهائي وتحديد أولويات النشر.

غير أن تغير الأنماط والمفاهيم الإعلامية جعل هذه المراحل المهنية الكلاسيكية تقليدا مهنيًا ربما لن يصمد كثيرًا أمام المتغيرات الإعلامية المرتبطة بضرورة ملاحقة الحدث أون لاين.

أيضًا كان للإنترنت فضل في ازدهار "وكالات الأنباء المتخصصة"، فعندما تبلغ الصحافة مستوى رفيعًا من التقدم والنضج، تنشأ وكالات متخصصة في النصوص التحريرية والوسائل الإيضاحية كالصور والخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الفنون. وتغطي تلك الوكالات المتخصصة قطاعًا كبيرًا من الأعمال التي يصعب حصرها، والتي

تبدأ من المواد الإعلامية بالمعنى الدقيق من جهة، كما تشتمل أيضًا على مجال آخر من الأعمال مثل الآداب والفنون والقصص، كما تتضمن أعمال العلاقات العامة، وإن كان من الصعب إدراك ذلك في بعض الأحيان، لأنه يتم بطريقة غاية في اللباقة.

وإن هذا التعقد والتشعب في أهداف ذلك النوع من أنواع الوكالات ومسئولياتها يجعلنا نضيف إليه بعدًا مهمًا لتقدير أهميتها وتحديد مدى نجاحها.

فالمعيار الأساس هو أن يكون لهذه الوكالات طابع تجاري حتى يمكن أن نسميها وكالات أنباء أو وكالات صحفية، وذلك بالنسبة للعالم الغربي بطبيعة الحال، إذ إن وكالة نوفوستي السوفيتية تقع في ميدان الوكالات المتخصصة، إلا أنها تسير على نمط معين لا ينظر إلى الربح المادي كهدف إعلامي، أما بالنسبة إلى الغرب فلا بد أن تكون الوكالة متوازنة أو مستقلة تجاريا واقتصاديا وماليا بقدر الإمكان، وإن كان ذلك صعب التحقيق.

على أنه من الممكن أن تتوفر في الوكالات المتخصصة هذه الشروط، فهي على الأقل لا تصادف أية مشكلة من المشكلات العامة الأخرى، التي يمكن أن تواجهها وكالات الأنباء العادية، غير أن هذا النوع من الوكالات المتخصصة لا ينجح إلا في الدول ذات النشاط الصحفي الواسع، حيث تكون السوق الإعلامية غنية ومتعددة المشارب والاتجاهات(١).

فقد استفادت الوكالات المتخصصة في الاقتصاد "البورصات – السيارات – الكمبيوترات – خدمات الصور – الفيديو" من تقنية الإنترنت في الوصول إلى مشتركيها، سواء كان " مجانًا أم مدفوع الخدمة" في كل مكان على وجه الأرض. ويمكن التأكيد على أن تأثير منافسة الصحف الإلكترونية الدولية وثورة الاتصالات والمعلومات تفاوت من وكالة لأخرى، ويمكن القول أن وكالة الأسوشيتد برس " **Associated**

---

(١) د. إبراهيم الإمام ود. مُحَمَّد فريد عزت: وكالات الأنباء المعاصرة "النشأة – التطور – الدور – الفعاليات"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٦، ٢٦

Press" لم تتأثر كثيرًا، واستمرت في عملها ودورها التقليدي بنشر أخبار وتقارير من أعضائها المشاركين فيها من صحف ووسائل إعلام أخرى.

وإذا دخل المتصفح إلى موقع هذه الوكالة وانتقى موضوعًا، فإن هذا الموضوع عادة ما يكون مرتبطًا برابط الجهة الإعلامية التي يعود إليها هذا الموضوع أو الخبر أو التقرير، وبالتالي إذا كانت هناك قيود على بث أو نشر الخبر أوالموضوع، فإن الجهة صاحبة الحقوق هي التي تضع مثل هذه القيود.

أما وكالة الصحافة الفرنسية "**Agence France Pres**" فإنها لا تنشر أو تبث إلا بنسبة ضئيلة من مجمل محتوياتها على موقعها الإلكتروني، وبالتالي فهي مستمرة في منهجها التقليدي في إعطاء الفرصة فقط للمشتركين فيها. وبخلاف هاتين الوكالتين فإننا نجد وكالة رويترز "**Reuters**" قد قفزت إلى الأمام وأصبحت وكالة مفتوحة أمام الجمهور العام، حيث أتاحت نسبة كبيرة من محتوياتها بما في ذلك اللقطات المرئية "**Video**" لاطلاع متصفحي موقعها الإلكتروني (١).

وتعد وكالة رويترز رائدة من بين الوكالات العالمية في استثمار التقنيات الحديثة، وتبنيها مبادرات جديدة للتعامل مع المعطيات الإعلامية، ومواكبة توجهات السوق واهتمامات الجمهور العام، ومن الخدمات التي سعت لها:

- نشر الخدمات الإخبارية للمشتركين على أجهزة الهاتف المحمول لإبلاغهم بآخر الأخبار المهمة، وذلك نظير اشتراك شهري ضئيل.
- تقديم خدمات متخصصة في المجال الذي يرغب فيه المشترك عن طريق الهاتف النقال، وتسمى خدمة المعلومات المتخصصة.
- تقديم خدمات مرئية "لقطات فيديو" بالتعاون مع كبرى شركات الاتصالات

---

(١) د.على بن شويل القرنيل: الاتجاهات الحديثة في الصحافة الدولية، من الصحافة التقليدية إلى الإعلامات الشخصية على الرابط التالي
Docs.Ksu.edu.sa/DOC/Articles12/Article120227.do

"**Vodafone**" حيث يمكن تقديم لقطات مرئية من الأحداث والأخبار إلى المشتركين عبر الهاتف المحمول -أكثر من عشرين لقطة فيديو- إضافة إلى معلومات مالية وغيرها بشكل يومي. وقد أشار دين رايت "**Dean Wright**" مدير تحرير وكالة رويترز إلى عدة عوامل أدت إلى تغيرات جوهرية في الإعلام خلال السنوات الماضية، ومن هذه العوامل:

١- ظهور الإعلام الرقمي.. بديلًا عن الإعلام الأنلوجي، وهذه موجة طاغية أثرت على الإعلام بشكل كبير جدًا، وما لاحظناه خلال السنوات الثمانية الماضية التي سبقت هذا العهد الجديد، وتحديدًا ظهور تقنية البرود باند "**broad band**"، هي ذروة القوة الهائلة في التغيير. كما أن ظهور الإنترنت قد غير من دورة العمل الإعلامي التقليدية وانتهج أسلوب المباشرة والفورية. وقد أدرك كثير من الصحف أن من غير الممكن الانتظار إلى صباح يوم الغد لنشر الأخبار المتسارعة، ولهذا فإن الحلول تكمن في بث توالي هذه الأحداث وتسارعها على مواقعها الإلكترونية، حتى يمكن أن تواكب الصحف وسائل الإعلام الأخرى من محطات تليفزيونية وإذاعية ومواقع إنترنت. ولا ينبغي لها أن تقاوم الصحف هذا الاتجاه الجديد، بل يجب أن تباركه وتحاول استثماره.

٢- تمتلك الصحافة سمة تميزها عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى، فهي أقدر على معرفة الأخبار المحلية، ولا يمكن أن تتنافس معها في ذلك وكالات الأنباء العالمية، مهما بذلت تلك الوكالات من جهود ووضعت من إمكانات. وهناك اتجاه عام للوكالات أن تكون عالمية، إلا أن ما يميز الصحف هو استمرارها في الاهتمام بالأحداث المحلية. وهذه السمة لا يجب أن تفقدها الصحف في زخم الاهتمام بالشأن العالمي.

٣- يرى البعض أن هناك تنافسًا كبيرًا بين وسائل الإعلام الأخرى وخاصة محركات البحث الإلكترونية مثل ياهو "**yahoo**" وجوجل "**google**"، ولكن المؤكد - كما يشير إلى ذلك الكثير من الباحثين وأصحاب الاختصاص-أن الخدمات

يجب أن تكون متكاملة بين الطرفين، فكلما كان محرك البحث سريعًا وشاملًا، أمكن وصول المتصفح إلى الأخبار التي يرغب فيها في لحظات سريعة، وهذا يخدم وسائل الإعلام عامة.

٤- يشير البعض إلى وجود تنافس بين وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الأخرى، خاصة الصحافة. ولكن يجب ملاحظة أن هذه الوكالات لا تتجه إلى الجماهير العامة، كما هي الحال مع وسائل الإعلام الأخرى من صحافة وتليفزيون، ولكنها تتجه في أغلب الأحوال إلى مشتركين أعضاء في هذه الوكالات من إعلاميين ومهنيين ومهمين، أو ما يمكن تسميتهم بجمهور العملاء "**audience consumer** ".

٥- هناك اتجاه سائد حاليا يدعو إلى إلغاء مفهوم الاختلافات بين الوسائل، وبناء مفهوم المودة الإعلامية. ويتم في كثير من المؤسسات والأكاديميات الإعلامية بناء جيل جديد يمكن أن يتعامل مع جميع وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، فعلى سبيل المثال تسعى كل من صحيفة نيويورك تايمز ووكالة رويترز إلى تدريب كوادرها على التعامل مع الوسائط المتعددة.

والواقع أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو الذي أحدث ثورة هائلة في عالم الصحافة وحولها من أوضاعها التقليدية القديمة إلى حالتها الراهنة التي تقوم على الحركة والمرونة والسبق، اعتمادًا على الخبر كعنصر أساس في الصحيفة الحديثة. وعندما تحول الاهتمام من المقال إلى الخبر، بفضل وكالات الأنباء، ارتفعت أرقام توزيع الصحف ارتفاعًا كبيرًا، ولم تصبح مصادر الأخبار الرئيسة هي المقاهي والأسواق والبورصة، بل إنها تعددت لتشمل المحاكم والوزارات والمؤسسات والشركات والمنظمات الدولية، ولم تقتصر الأخبار على الجوانب السياسية والاقتصادية، وإنما تجاوزتها إلى الأخبار المحلية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والطريفة[١].

---

(١) د. إبراهيم الإمام ود. محمد فريد: مرجع سابق، ص ١٦، ٢٦.

ومن خلال استعراضنا للأنواع الستة من الصحافة الإلكترونية لاحظ ما يلي:

أولًا: انتشار استخدام الإنترنت قد فرض نفسه على العملية الصحفية، في الصحافة العربية وذلك كما يلي:

- استخدام الإنترنت في غرف الأخبار ومكاتب المحررين للمساعدة في أداء العديد من العمليات في وسائل الإعلام، في إطار مفهوم التحرير بمساعدة الكومبيوتر "CAR computer Assisted Reporting"، بما في ذلك استقاء المعلومات من مصادر متعددة، وتحقيقها، وتدقيقها، وتوظيفها ثم تخزينها بعد ذلك في أوعية إلكترونية تمثل أرشيف المحرر بعد ذلك.
- الاستخدام الذي اختصت به شبكة الإنترنت كصحافة شبكات "Online Journalism" باعتبارها إحدى الوسائل الجديدة "New Media" التي استفادت من خصائص الشبكة في الإنتاج والتخزين والتوصيل إلى الجمهور المستهدف. بجانب الخصائص التي وفرتها النظم الرقمية وأصبحت دالة على تميزها على نظام الفيديو تكست، وبصفة خاصة التفاعلية والوسائل المتعددة والنص الفائق.

ليس كافيا توفير الصحيفة الورقية على موقعها الإلكتروني بنفس الشكل ونفس الصيغة – في كثير من الأحيان– فلا يزيد الأمر على كونه نقلًا للصفحات المطبوعة إلى الموقع على شبكة الإنترنت باستخدام نفس التقنية التي تستخدم في الصحيفة المطبوعة، وهي الماسح "Scanner" ولا تحمل أية سمة جديدة سوى القراءة على الشبكة بجانب توزيعها اليومي للجريدة المطبوعة، وبالتالي لا تحمل السمات الخاصة بالصحافة الإلكترونية "On Line Journalism" للأسباب التالية:

- الصحيفة تم طباعتها سلفًا ثم يتم نقل صور الصفحات بعد ذلك إلى موقعها على الشبكة، بعد تعديلات على إخراج بعض الصفحات، وبصفة خاصة الصفحة

الرئيسة.

- لا تحمل أية خصائص أو سمات في التحرير والإخراج والعرض تتفق وخصائص استخدام الحاسب والشبكات الرقمية باستثناء استخدام النوافذ والإخراج الرأسي.
- لا تزيد على كونها منفذًا للتوزيع، أو وسيلة للإعلان عن الصحيفة المطبوعة.
- كان من الضروري الانتقال إلى شكل آخر من أشكال العملية الصحفية، وهو تصميم مواقع خاصة على شبكة الإنترنت تقدم الخدمة الصحفية لمستخدمي الشبكة، بما يتفق مع خصائص الصحافة الإلكترونية التي تهتم بعناصر حيوية ومهمة مثل:
- وجود مواقع محددة التعريف على شبكة الإنترنت والويب.
- اكتساب خصائص الشبكة ووظائفها التي أتاحتها النظم الرقمية.
- استخدام الأدوات المتاحة للاتصال والتفاعل.
- وجود وظائف معينة تستهدف هذه المواقع تحقيقها.
- مخاطبة المستخدم عالميا للنشر والانتشار.
- التركيز على القارئ أو المشاهد "**User**" بحيث يصبح هو جوهر العمليات المتعددة، ابتداء من وجود الفكرة وحتى إتاحة المحتوى على الموقع واستخدامه " **User Centered**" بحيث تتاح له الفرصة المناسبة للتجول والاختيار والمشاركة في العملية وأهدافها بمستويات مختلفة.
- لم يعد مفهوم الصحافة حكرًا على المؤسسات الصحفية بالمعنى التقليدي بالنسبة إلى الصحافة المطبوعة. ولذلك فإن هذه العمليات تتميز بالاستقلال التام عن الصحف المطبوعة، حتى وإن كانت تصدر عن شركة أو مؤسسة صحفية قائمة أو تحمل نفس عناوين إصداراتها. ويمتد الاستقلال ليشمل جميع المراحل بدءًا من التخطيط لإنشاء الموقع وأهدافه إلى تحرير المادة الصحفية، وتصميم الصفحات

ونشرها على الشبكة.

- الاستفادة من خصائص النظم الرقمية في تصميم البرامج والمواقع بالتركيز على خصائص المتلقي وحاجاته، وتلبية هذه الحاجات وفق نظم التجول والاختيار والتفاعل والمشاركة التي توفرها هذه المواقع، بحيث يصبح الموقع أو المحتوى كما لو كان مخصصًا للمتلقي بذاته "**Customization**". تكون له الحرية في توجيه اختياراته وفق هذه الخصائص والحاجات، بما يؤدي بالتالي إلى تطوير العلاقة بالقارئ وتدعيمها.

- تصميم آليات تفاعل المستخدم أو القارئ، فإن الموقع يجب أن يستفيد أيضًا من أدوات الاتصال المتاحة على الشبكة، حتى يتحقق في هذه العملية الاتصال ثنائي الاتجاه، أو متعدد الاتجاهات -السابق الإشارة إليه- لتأكيد تفاعل القارئ مع الصحيفة والعاملين بها وأقرانه من القراء والمستخدمين لهذه الصحيفة وموقعها(١).

ثانيا: يغلب على بنية المواقع الصحفية العربية انعدام توظيف الوسائط المتعددة باستثناء مواقع: إيلاف والجزيرة نت والعربية نت وال **b.b.c** العربية، وباقي مواقع الصحف الإلكترونية تعرض صورا صماء دون تعليق أو دون وجود صور فيديو، أو إحالة مواقع أخرى.

-استخدام أنظمة الوسائط المتعددة في الصحافة يمارسه حاليا صحفيون كبار في صحف عالمية واسعة الانتشار مثل الواشنطن بوست والنيويورك تايمز، حيث يقدم عروض فيديو أو صور مصحوبة بتعليقات ينفذها محررون صحفيون، وبالنسبة إلى المواقع العربية التي ذكرناها:

إيلاف: في تصميمها الجديد تعرض ثماني صور كبيرة عالية الجودة في الصفحة الأولى، تتغير كل صورة بعد ثوانٍ من العرض.. لذلك هناك زاوية بعنوان فيديو إيلاف.. وأحيانًا تقدم بعض التقارير المصحوبة بالفيديو مدعومة بالتعليق الصوتي.

---

(١) المرجع السابق: ص ٤٦ .

الجزيرة نت: يعرض خدمة بث القناة الفضائية ويعرض تحت اسم "ملفات خاصة" للوسائط المتعددة، وتركز على الموضوعات الطويلة، والتي تعد أرشيفًا للموقع الإلكتروني.

العربية نت: يقدم أحداث الأسبوع بعنوان "الأسبوع في صور" ويعرض لمواد تفاعلية تشمل صورًا وخرائط ورسومات توضيحية متحركة، ويهتم بالتقارير والموضوعات الآنية.

موقع b.b.c: يغطي من خلال الموقع الأحداث الجارية من أحداث وصور تحت عنوان "جولات مصورة ورسوم وصور متحركة".

ثالثًا: العديد من المواقع الإعلامية والشبكات الإخبارية العربية على الإنترنت يعيد نشر ما هو منشور سابقًا، مثل شبكة الأخبار العربية "محيط" فهي تعيد نشر ما تبثه الوكالات المشتركة بها، وتعيد نشر ما تنشره الصحف بعد تلخيصه، كذلك موقع "نسيج" الإخباري.

ولو سلمنا بأن إعادة نشر مادة منشورة أو تجديدها في وسائل أخرى لها متصفحون على الشبكة، فسيكون ذلك بنسبة أقل، فلماذا لا يذهب المتصفح إلى الأصل بدلًا من أن يتصفح من موقع الناقل؟

وبالتالي فهذه المواقع الخاصة بالشبكات الإخبارية في حاجة ملحة للتطوير المهني ومواكبة الحدث، فمن وظيفة الإعلام توفير الخبر ومتابعته بوجهات نظر ورؤى مختلفة. إن الوجود على شبكة الإنترنت أمر مهم، فالشبكة مصدر اتصال وتواصل، فكيف بنا أن نسلم بغياب الخبر والمعلومة عنها، أو تغيير المنبر الإعلامي عنها.. من المهم التواجد على شبكة الإنترنت، لكن من الضروري التطوير والمواكبة والتميز.

الفصل الخامس

سمات الصحافة الإلكترونية العربية

على الرغم من العمر القصير للصحافة الإلكترونية مقارنة بالصحافة التقليدية فإن هذا العمر القصير شهد الكثير من الدراسات العلمية والملاحظات التي أبرزت سمات متعددة مرتبطة بهذا النوع من الصحافة، إلا أن الصحافة الإلكترونية تمتلك مجموعة من السمات التي تميزها ولا تتوافر للصحافة الورقية..

وفيما يلي نعرض لأهم سمات الصحافة الإلكترونية:

١ - الفورية ومواكبة الحدث :

الفورية يقصد بها سرعة إمداد المتصفح أو المستخدم بالمعلومة أو الخبر أولًا بأول، وهذا يعني تخطي الكثير من الخطوات التقليدية كالارتباط بوقت الإعداد والطبع والتوزيع، تمثل هذه السمة قفزة هائلة في الوقت نفسه، حيث كانت الصحف الورقية تحاول أن تحققها ولكن بوسائل تقليدية تعوق كثيرًا من حركتها مما يحدث فجوة في سرعة الاتصال والمتابعة الفورية للأحداث.. يضاف إلى هذه القفزة الوقتية مرونة الأدوات التي توصل إلى ذلك في مقابل الأدوار والوسائل في الصحف الورقية التي لا تؤدي الغرض نفسه، نعني بهذه الوسائل.. الطبيعة الخاصة وعملية الإنتاج.

وإذا كان للصحيفة الورقية طبيعة ثابتة فللصحيفة الإلكترونية طبيعة متحركة مرنة وهذا يؤدي إلى مواكبة الحدث ومتابعة تطوراته بشكل لحظي ومتلاحق، وكأنها عدة صحف داخل صحيفة وليست صحيفة واحدة.

ماذا يعني هذا ؟ إنه يعني سرعة إيقاع العمل ومواكبة لسرعة إيقاع العصر، وكأن

اليوم أيضًا أكثر من يوم فالصحيفة الورقية تتقيد بأربع وعشرين ساعة من خلال مادة ثابتة تصبها كمادة جامدة على الورق، يختلف الأمر هنا، وبهذا المنطق يصبح اليوم الصحفي للصحيفة الإلكترونية أكثر من يوم وإذا كان هذا يعني سرعة الإيقاع بالنسبة إلى العمل، فإنه يعني أيضًا – وهذا هو الأهم – المتعة: متعة التلقي وإحساس المتلقي بالسيطرة على العالم من خلال عدة أخبار متلاحقة تجعله يمسك بأطراف الخيوط.. كما أن هذا يعني أيضًا ضخامة الإمكانات التي توصل إلى كل ذلك، ولكن ليس الأمر بهذه الصورة الوردية، فللمسألة وجهها الآخر وسلبياتها الخطيرة، نعني احتمال افتقاد الموضوعية وغياب معايير العمل الصحفي المنضبط كدقة العرض وصحة المعلومة وصدق الخبر، لأن مسألة جذب المتلقي ربما تكون هي الأساس، وربما يكون ضغط العمل المتتابع هو المسئول الأول عن هذه السلبيات التي قد لا تقصد لذاتها، لأن الخطوط والقنوات التي يسير فيها الخبر حتى يصل إلى الصحيفة الورقية ثم إلى المتلقي قد تكون سريعة جدًا وغير مأمونة أو غير مقننة، في هذا الصدد يمكن أن نستعين بواحدة من الدراسات التي اختارت ٢٠ من مديري تحرير بعض من المواقع الصحفية الفورية على الويب وخلصت إلى ما يلي:

- أكثر من ٥٠% من المديرين ذهبوا إلى أن مسألة السرعة أثرت على مستوى الدقة من حيث المراجعة ومعالجة الحقائق قبل تقديمها إلى المتلقي.

- وجود تناقص ملحوظ بين عدد المحررين في المواقع الفورية وقدرتهم على أداء المهام المطلوبة منهم بالدقة الكافية، حيث أشارت الدراسة إلى أن ٧٢% من الصحف اليومية الفورية ليس لديها فريق دائم من المحررين يتفرغون لها كما أن ١٩% من هذه الصحف لم تعتمد على سوى موظف واحد يعمل بشكل دائم. فالمسألة إذن تتطلب فريق عمل كاملًا ومتكاملًا في الوقت نفسه: كاملًا من حيث العدد، ومتكاملًا من حيث الأداء الوظيفي وإلا فمتى تتوافر مسألة مراجعة الأخبار وفحصها بالقدر المطلوب قبل عرضها الأخير؟!! كل هذا يؤدي إلى معنى واحد من أخطر عيوب وسلبيات الصحف الفورية وهو انفجار معيار الموضوعية.

٢ - تغليب العالمية على المحلية:

نظرًا إلى اتساع قاعدة الجمهور الذي يتعامل مع النشر الإلكتروني فإن هذا الأمر أصبح هو الأساس في إعادة ترتيب الأولويات، مما يعني الخروج من المنظور المحدود والقصير المدى إلى رؤية عالمية وشاملة للأحداث تفرض نفسها على الجميع في ذلك العالم الضيق الذي أصبح قرية واحدة بل حجرة واحدة.

ولذا نجد كثيرًا من الصحف الفورية تتعامل مع الأخبار والقضايا العالمية وتبرزها في صفحاتها الأولى في مقابل إقصاء المحليات للخلف، وكأن هذا الأمر قد بات لزامًا على الجميع.

٣- التفاعلية :

إن توافر التفاعلية في المواقع الإخبارية يتيح للمستخدم أن يكون مشاركًا نشطًا في خلق محتوى وسيلة الاتصال الذي يرغب في الاطلاع عليه، لذا فإن التفاعلية الحقيقية ينبغي لها أن تشجع المتلقي على المشاركة بإيجابية في تلقي المادة الإخبارية وتخلق بذلك مجتمعًا من المهتمين بالمضمون الإخباري، وهي بالتالي تحول وسيلة الاتصال إلى وسيلة ذكية في مقابل وسائل الاتصال التقليدية التي أصبحت توصف بأنها أقل ذكاء نظرًا إلى أنها تتطلب أقل مجهود ممكن من المتلقي **"Dumb versus Smart Communication"** فإذا تضمن الموقع الإخباري خدمات تجذب المتردد إلى العودة إليه مرة أخرى، فإن الموقع سيكتسب أهمية متزايدة في عالم الصحافة الرقمية **Digital Joumalism** وسيصبح أكثر جاذبية للمعلنين فتوافر إمكانات الإنجاز في الموقع وتوفير مضمون مناسب لاحتياجات كل مستخدم **my portfolio** بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات قابلة للبحث من خلالها تعتبر من العناصر المهمة في نجاح التفاعلية في المواقع الإخبارية[١].

وقد اختلف الباحثون في وضع تعريف شامل للتفاعلية باعتبارها سمة من سمات

---

(١) د. نجوى عبد السلام فهمي: التفاعلية في المواقع الإخبارية العربية على شبكة الإنترنت، دراسة تحليلية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠١، ص٢٢١.

التكنولوجيا الاتصالية الحديثة وتفاوت نظرة باحثي الاتصال لها وعرفها Ha & James (1998) بأنها التي يمكن فيها للمرسل والمستقبل أن يتبادلا الاستجابة للرسالة الاتصالية التي يرسلها كل من المرسل والمستقبل وهما بذلك يضعان في الاعتبار اختلاف الاحتياجات الاتصالية للمستقبل، فأحيانًا ما يكتفي المستقبل بتلقي الرسالة الاتصالية، والتمتع بتجربة الإبحار بين مواقع الإنترنت المختلفة وانتقاء التعرض لبعض الرسائل دون غيرها وأيضًا دون الاتصال بمصدر الرسالة، وأحيانًا ما يرغب المستقبل في تبادل رسائل مع مصدر الاتصال سواء لطلب دعم تقني أو لإبداء رأيه في موضوع الاتصال لذا فقد اقترحا خمسة أبعاد للتفاعلية المتاحة (أبعاد – صور – أنواع – ألوان) من خلال الاتصال المستعين بالحاسبات يمكنها أن تلبي مختلف الاحتياجات الاتصالية للجمهور وتتمثل في:

١ – الترويح والترفيه Playfulness وهو ما يتيح استرخاءً من عناء العمل، فقد قدمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة خبرة ترفيهية للجمهور لم تكن متاحة له في الماضي.

٢ – الترابط Connectedness وهو ما يوفره الهيروتكست للمترددين على الإنترنت بما يتيحه لهم من التجول بين المواقع المختلفة بأقل جهد ممكن كما أنه يسمح للمتلقي بالتفاعل مع المضمون المقدم في المواقع المختلفة وكأنه يقلب صفحات كتاب.

٣ – الاختيارات المتعددة Choice Mulible ويشمل البدائل المتاحة أمام المتلقي للاختيار منها، كما يشمل حرية الإبحار والتجول بين مواقع الإنترنت المختلفة، ويشير الباحثان إلى أن تمتع المتلقي بحرية الاختيار من بدائل متعددة تمنحه قوة Empowered وهو ما يشعر المتلقي باحترام وتقدير مصمم الموقع لاختياراته مما يجعله يمضي المزيد من الوقت في استكشاف المواد الموجودة في الموقع.

٤ – جمع المعلومات Information collection فالمعلومات التي يجمعها المتلقي

تكون ذات أولوية بالنسبة إليه، وهو ما يجعل مصممي مواقع الإنترنت يسعون للتعرف على الاحتياجات الاتصالية لجمهورهم حتى يمكنهم تلبيتها، وإذا كان التعرف على جمهور المتلقين يحتاج إلى إجراء دراسات مسحية للجمهور فالأمر لا يحتاج إلا إلى وضع نموذج لتسجيل معلومات أساسية عن المترددين على الموقع قبل دخوله أو مجرد إرسال ملف **Cookie** [(١)] لرصد معلومات أساسية عن استخدمات المتلقي لمواقع الإنترنت المختلفة مما يعكس مجالات اهتمامه، وهو ما يعد نوعًا من التسجيل الأوتوماتيكي لبيانات المترددين على الموقع.

٥ - تبادل الأدوار الاتصالية **Reciprocal communication** يتيح الإنترنت سهولة قيام المتلقي بوضع رسائل للتعليق على محتويات المواقع المختلفة التي يتردد عليها وكلما أتاح الموقع سهولة الحصول على تعليق من المتلقي زادت إمكانية التفاعلية للموقع وأصبح الاتصال ثنائي الاتجاه[(٢)].

ويمكننا القول: إن الصحافة الإلكترونية تسمح بمستوى غير مسبوق من التفاعل، يبدأ بمجرد البحث في مجموعة من النصوص والاختيار فيما بينها، وينتهي بإمكان توجيه الأسئلة المباشرة والفورية للصحفي أو مصدر المعلومات نفسه، أوالتدخل للمشاركة في صناعة خبر أو معلومة جديدة أثناء القراءة وتصفح الموقع من خلال إبداء الملاحظات أو المشاركة في استطلاعات الرأي والحوارات الحية مع الآخرين حول ما يقرأ[(٣)].

وعلى صعيد آخر ذهب بعض الباحثين في دراستهم عن التفاعلية إلى أنها ليست

---

(١) هو عبارة عن رسالة يتم إرسالها من خادم ويب إلى متصفح الويب، لتمكين الخادم من عرض صفحات الويب، وملفات **cookie** هي ملفات نصية، إذ إنها ليست برامج أو شفرات برمجية، وتهدف إلى جمع بعض المعلومات عن المستخدم، إذا كان الموقع يتطلب إدخال كلمة مرور تخول بزيارته، ومن الممكن أن يتم استغلال الكوكيز في انتهاك خصوصية المستخدمين وجمع معلومات عنهم خلال تصفحهم للمواقع.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) الجورنالجي موقع (كل الجورنالجية في مصر) نقلًا عن جمال غيطاس، المؤتمر الرابع للصحفيين.

سمة مميزة لوسيلة الاتصال بل سمة مرتبطة بعملية الاتصال، وأن مفهوم التفاعلية يوجه الانتباه إلى العوامل النفسية والاجتماعية المحيطة بعملية الاتصال فهو جسر بين الاتصال الجماهيري والاتصال المواجهي الذي يعد اتصالا تفاعليًا كاملًا **Fully interactive communication** ويتطلب صياغة رسالة تأخذ في الاعتبار ليس فقط الرسائل السابقة عليها وتشكل استجابة ورد فعل لها بل يسمح أيضًا باستجابة لاحقة من المتلقي وهو ما يجعل التفاعلية تشكل واقعًا اجتماعيًا.. وأشارت الدراسة إلى مجموعة من العوامل تتدخل في الموقف الاتصالي لتساعد على تحقيق التفاعلية وتشمل الإشباعات التي يشعر بها المتلقي من التفاعل مع الرسالة والتقبل وهي بذلك مرتبطة بعدة عناصر تتمثل في جودة الأداء والدوافع التي تشجع المتلقي على الرد على المرسل ومدى توافر روح الدعابة، والرغبة في التعلم والمعرفة والتفتح الذهني **openness** والصراحة **frankness**، الرغبة في التواصل الاجتماعي. وفي النهاية تشير إلى أن التفاعلية تؤدي إلى المزيد من التعاون بين أطراف العملية الاتصالية.

بذلك يكون للتفاعلية العديد من العناصر والمستويات وهي تركز على رجع الصدى المتمثل في إمكانية تبادل الرسائل الاتصالية بين المرسل والمستقبل باستخدام الوسيلة الاتصالية نفسها، ربما كان أهم ما أجمعت عليه هذه الدراسات التعريفات التي خرجت بها وهو محاولتها تشبيه التفاعلية باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة بتلك المميزة للاتصال المواجهي، لذا نجدها من جانب آخر عجزت عن تضمين الأبعاد التكنولوجية في هذه التعريفات[١].

وفي نفس الموضوع يرى خبير الإعلام كاواموتو **Kawamoto** : أن التفاعلية هي عملية اشتراك الآلة أو الفرد في عملية إدارة البحث عن المعلومات وعملية المشاركة في المعلومات.

وينقل نموذجًا بثلاثة مستويات للتفاعلية في الاتصال:

---

(١) د. نجوى عبد السلام فهمي: مرجع سابق، ص ٢٣٦، ٢٣٧

- الاتصـال ثنـائي الاتجـاه غـير التفـاعلي **Two way non interactive communication**.
- الاتصـال التفـاعلي الشـكلي أو شـبه التفـاعلي **Reactive or quesi interactive communication** .
- الاتصال التفاعلي بالكامل **Fully interactive communication**(١)

ويقسم بعض الباحثين التفاعلية في صحافة الإنترنت إلى عدة أنواع:

– التفاعلية الملاحية: **Navigational** تسمح للقارئ بالتحرك في المواقع للحصول على المعلومات التي يريدها بالنقر على الوصلات ذات العلاقة.

– التفاعلية الوظيفية: **Functional interactivity** تسمح للقراء بالمشاركة والتفاعل مع الزوار الآخرين والصحفيين الذين يعملون في الموقع من خلال منتديات الحوار وغيرها.

– التفاعلية التكيفية: **Adaptive interactivity** تسمح بتخصيص أو تكييف الموقع **customisation** لمستخدم معين. وهذا يمكن المستخدمين من التأثير على محتويات الموقع الصحفي ليقع الموقع تحت تأثير مصالح الجمهور واهتماماتهم.

وجدير بالذكر أن فهم التفاعلية وطريقة عملها ووسائلها أمر أساس للوصول إلى جدواها، ويرى بعض الخبراء أن التفاعلية في صحافة الإنترنت هي من أهم خصائص صحافة الإنترنت التي تكمن في أنه ينبغي:

. لصحافة الإنترنت أن تقرر بأي شكل من الوسائط ستقدم رسالتها. وهذا يوضح تعددية الوسائط في هذه الصحافة **Multimediality** .

---

(1) Kawamoto, K. (2003) Digital journalism: Emerging Media and the Changing Horizons of Journalism,Oxford: Rowman & Littlefield Publishers Inc. 4

- لصحافة الإنترنت إفساح المجال لقرائها للاستجابة لما تنشره، وذلك بأن تساعدهم على تخصيص قصص خاصة بهم **Customization of certain stories** وهو ما يحقق لها معهم خاصية التفاعلية **Interactivity** ، حالة التخصيص هذه تحقق درجة عالية من حق الفرد في الاختيار، وتسعى دائمًا مشاريع الإنترنت الكبيرة لتحقيقها ونموذج لذلك موقع ياهو الذي يمنح مشتركيه خلق نافذة خاصة بكل واحد باسم **My Yahoo** يختار فيها صاحبها الأخبار والخدمات الصحفية التي يريدها بالشكل الذي يريده، حتى بلون وهيئة الواجهة التخاطبية التي يرغب فيها، كما أنه يستطيع تغييرها في أي وقت وتتحقق فيها درجة عالية من الخصوصية[١].
- أن تخلق طرقا لوصل ما تنشره من معلومات مع مصادر أخرى من قصص مماثلة أو مواد أرشيفية بما يحقق حالة التشعبية **Hypertextuality**[٢].

٤- استخدام الوسائط المتعددة:

هناك إمكانات هائلة توفرها شبكة الإنترنت كاستخدام الوسائط المتعددة وهي بدورها ذات قيمة عظيمة لو أحسن استخدامها، لأنها توصل إلى تقديم محتوى فائق الجودة يفيد المستخدمين ويلبي احتياجاتهم بخلاف ما إذا كانت بلا هدف وظيفي، وتطبيقات الوسائط المتعددة ذات إمكانات متزايدة خاصة إذا نظرنا إلى مسألة الالتحام بين تكنولوجيا الويب والتليفزيون كما هو الحال في الخدمات الجديدة التي أتاحت مسألة الاتصال بشبكة الإنترنت وعرض محتوياتها من خلال جهاز التليفزيون ومن هذه الخدمات **Net channel Direct**. يوازي هذه الخدمات البرامج الإرشادية التفاعلية **Interactive programmnig Guides** وهي إحدى أنواع برامج التوجيه التليفزيوني الفوري، ولكنها مع التطوير أتاحت الاتصال بشبكة الإنترنت والتعامل مع

---

(١) د. عباس مصطفى صادق: التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية في الإنترنت ، مؤتمر صحافة الإنترنت في العالم العربي "الواقع والتحديات"، جامعة الشارقة ٢٢: ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥ – ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

ما في داخلها من خلال جهاز التليفزيون.

ثمة نوع من التزاوج بين الصحافة الإلكترونية والقدرات الهائلة والعملاقة للإنترنت بحيث يولد هذا للمستخدم مكتبة كاملة وعالما خاصًا وملكوتًا شخصيًا لا ينفد من الاستخدامات، حيث تتيح مسألة الوسائط المتعددة فكرة "الكل في واحد" وهذا يعني توفير جميع سبل الإفادة والراحة والمتعة للمستخدم.

ومن هنا تتجاوز فكرة الصحافة الإلكترونية مع كونها صحافة إلى كونها عالما تكنولوجيًا مخصرًا بديلًا للعالم الخارجي.

وهذا يعني أن الدخول إلى موقع الصحفي الإلكتروني لا يعني مجرد الدخول إلى خبر أو تعليق أو مادة صحفية بل يعني الدخول إلى عالم خاص مهيأ للمستخدم متعدد النوافذ، كلما دخل نافذة ألقت به شعبته إلى نافذة أخرى فثالثة فرابعة وهكذا، إنه عالم شخصي جدًا، ولكنه أيضًا عالم منفتح على الكون الخارجي بوسائل أكثر فاعلية. ماذا يعني هذا؟ يعني أن فكرة الصحافة لم تعد قاصرة على حدودها التقليدية المتعارفة بل امتدت لتشمل دفترًا شخصيًا للمتطلبات وإشباع الحاجات والرغبات ومن ثم تحولت إلى عالم تكنولوجي متكامل في يد المستخدم، وكأنها تنافس كل أشكال الصحافة التقليدية وتتفوق عليها في الوقت نفسه، وتضربها في مقتل وتهددها بالانقراض والإلغاء لولا بقية من الحسابات والاعتبارات ستظل تعطي للصحافة الورقية بعضًا من الأهمية وإن كانت أهمية ضئيلة (لحظات الانقطاع عن العالم الخارجي – عن التكنولوجيا – توقع انهيار تام لعالم التكنولوجيا في ضوء فكرة نفاد الطاقة التي تهدد العالم في المستقبل القريب وهكذا).

– مفهوم الوسائط المتعددة تطور من فكرة التعددية إلى فكرة الدمج والتكامل التي تنشط المتلقي وترفع من فاعلية استخدامه.

– فكرة الوسائط المتعددة ارتبطت وما زالت بتطور استخدام الحاسوب وتطوير إمكاناته الفذة، وهي حديثة جدًا بالنسبة إلى هذه اللحظة من الكتابة.

- وهناك تعريف شهير لـ شابمان وشابمان Chapman and Chapman – في كتابهما "الوسائط المتعددة الرقمية"– للوسائط المتعددة بأنها "جمع اثنين أو أكثر من الوسائط المقدمة في شكل رقمي، بحيث يتم دمجها بما يكفي لعرضها عبر واجهة واحدة، أو يتم معالجتها بواسطة برنامج كمبيوتري واحد".

ثم يقدم الكاتب تعريفه لها بأنها "توظيف النصوص والجداول والرسوم البيانية والصور الثابتة واللون والحركة والرسوم المتحركة والصوت والفيديو، بكيفية مندمجة ومتكاملة، ومن أجل تقديم رسالة تواصلية فعالة قادرة على تلبية حاجات المتلقي ومتكيفة مع قدراته الإدراكية، والوسائط المتعددة وفقًا لهذا التعريف، ليست مجرد عملية تجميع لهذه الوسائط، بل عملية إبداعية تخضع للشروط الفنية والنفسية (الإدراكية المزاجية) المواكبة لعملية التلقي.

والملاحظ أن التعريف يركز على جانبين في عملية التلقي لدى المتلقي وهما :

- الجانب الإدراكي الذهني.

- الجانب المزاجي.

وربما نجد دانبًا ثالثًا وهو القدرة الفنية لدى المتلقي ومراعاتها أو مراعاة التكييف بين قدراته الشخصية وقدرات الجهاز أو الموقع أو فكرة الوسائط المتعددة. وإن كان هذا الجانب الثالث يبعدنا عن الموضوع، لكنه يوضع في الاعتبار.

-كما يلاحظ حشد كل إمكانات الوسائط المتعددة في التعريف.

-كما يلاحظ أن وضع هذه الوسائط المتعددة عملية إبداعية لا مجرد رص آلي أوتجميع سلبي، لأن مهمة هذه الوسائط في النهاية نقل أو توصيل رسالة. وتعتبر الصحافة الإلكترونية من أكبر الأشكال على شبكة الويب استفادة من الوسائط المتعددة، ومن هنا لا بد من دراسة الوسائط المتعددة ومدى جاذبيتها للمتلقي ومدى سهولتها وسرعتها وتنوعها وكثرتها وفاعليتها ومرونتها إلخ.

ثم ينتقل الباحث إلى قياس كل هذه الإمكانات على الإعلام الإلكتروني العربي ومدى مواكبته لروح العصر وما يوفره والمستجد فيه في ضوء هذه النقطة موضع الدراسة.

٥- خيارات التصفح:

إن سهولة التصفح أحد أهم عوامل تفضيل الوسائل لدى الجمهور، ولذلك فإن إقبال الجماهير يزداد على الوسائل التي يقل فيها الجهد الجسدي والعقلي المبذول لفهم واستيعاب المواد المتوفرة على الموقع، وتبعًا لما تتيحه الصحف الإلكترونية من مزايا عديدة تستهدف تسهيل عمليات التعامل معها، فقد أصبحت الخيار الاتصالي المفضل للجيل الجديد من القراء الشباب، ذلك أن أفراد هذا الجيل يهتمون بالإنترنت، ويميلون إلى تلقي الأخبار من الشاشة أكثر من الورق، وتتحقق سهولة التعرض التي تتسم بها الصحف الإلكترونية من خلال الالتزام بالسمات التحريرية المميزة لمضامين الصحف الإلكترونية، إضافة إلى أهمية دعم هذه المضامين من خلاله لغة ميسرة ووسائط متعددة[١].

وفي الصحف الإلكترونية يتمتع القاريء بقدر غير محدود من الحرية في قراءة المواد الصحفية المنشورة بها، فإلى جانب فهرسة كل المواد المنشورة وأن الموضوع وليست الصحفة هي الوحدة الإخراجية بالصحيفة الإلكترونية –كما سبق القول – فإن تقنية النص الفائق تتيح للقاريء إمكانية القفز من نص إلى آخر بما يجعل القاريء حرًا في اتباع طريقة القراءة–الخطية التقليدية أو اتباع طريقة فردية في قراءة النص وفقًا لرغباته– بما لا يمكن معه التنبؤ أو الثقة بأن نشر موضوع أو موضوعات معينة بالصحيفة الإلكترونية وبطريقة معينة، يضمن للصحيفة قراءتها أو التعرض لها من قبل القراء بطريقة معينة يقصدها المخرج، طبقًا لما تقتضيه نتائج الدراسات البصرية لحركة العين على الصفحة – أو استخدام عناصر جذب الانتباه وغيرها –كما يحدث في أثناء مطالعة

---

(١) د. رضا عبد الواجد أمين: مرجع سابق، ص١٠٩.

القراء لصفحات الصحيفة الورقية المطبوعة، بل الأكثر من ذلك.. لم يعد المخرج يستطيع التكهن بكيفية مطالعة القراء – كلهم أو غالبيتهم أو بعضهم أو حتى أحدهم – لصحيفته الإلكترونية فكل قارئ يمكنه بطريقة فردية التعمق في موضوع معين إلى مدى بعيد قد لا يعود بعده ثانية إلى النص الأصلي للموضوع وذلك بالنقر على الكلمات أو العناصر النشطة –كلها أو بعضها أو إحداها – في موضوع ما ثم الإبحار في نصوص أخرى ثانوية وفرعية عديدة من خلال قواعد المعلومات المرتبطة بالنص الأصلي المعروض أمامه على شاشة الحاسب[١]

٦- خيارات العرض:

إذا كان الراديو يقدم الصوت، والتليفزيون يقدم الصوت والصورة، والصحافة المطبوعة تقدم النص، فإن الصحافة الإلكترونية هي الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها تقديم الثلاثة معًا بشكل مترابط وفي قمة الانسجام والإفادة المتبادلة، ويعود ذلك إلى أن أدوات ممارسة الصحافة الإلكترونية تعتمد بالأساس على التعامل مع المحتوى المخزن رقميًا، الذي يتم فيه جمع وتخزين وبث جميع أشكال المعلومات ويعتبرها ذات طبيعة واحدة بغض النظر عما إذا كانت صوتًا أو صورة أو نصًا، والتحدي الأكبر أمام الصحفي هنا هو امتلاك مهارات التعامل مع الأدوات والأجهزة السمعية والبصرية والمكتوبة، ثم القدرة على تكوين رؤية تستطيع صهر كل هذه المواد في بوتقة واحدة تخدم الجمهور.

الصحافة الإلكترونية تقبل بفكرة تمكين الجمهور من بسط نفوذه على المادة المقدمة وعملية الاتصال ككل، ومن خلال الاختيار بين الصوت والصورة والنص الموجود مع المحتوى الصحفي –سواء كانت أخبارًا أم تقارير أم تحليلات– والمصادر المتعددة فالقارئ ليس أمام قصة إخبارية واحدة فقط حول القضية، بل بين يديه كل

---

(١) د . سعيد غريب: الصحيفة الإلكترونية والورقية. دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٣١ أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٢٠٠، ٢٠١.

القصص التي نشرت عن الموضوع نفسه في السابق، وروابط لمواقع أخرى يمكنه أن يجد بها معلومات إضافية، وبين يديه أيضًا خدمات متعددة يمكنه الاختيار من بينها.

بيئة عمل الصحافة الإلكترونية تقدم للجمهور سلسلة من خدمات القيمة المضافة القائمة على فكرة السرعة أو الآنية، فالصحيفة بإمكانها أن تلعب دور حلقة الاتصال اللحظية أو الآنية بين جمهورها عبر حلقات النقاش وغرف المحادثة ومنتديات الحوار وقوائم البريد وغيرها، وتستطيع مضاعفة القدرة على التحقيق من الوقائع بشكل فوري عبر تعدد المصادر والإحالات الموجودة على الموقع، وتستطيع القيام بخدمة التحديث الفوري للمعلومات تبعًا لتطوير الأحداث[١].

ومعظم الصحف الإلكترونية طورت تقنياتها الخاصة مستفيدة من إمكانات الكمبيوتر وشبكة الإنترنت التي تجمع بين مميزات الصحيفة والراديو والكتاب والتليفزيون المحلي والفضائيات.

٧- الحدود المفتوحة :

يواجه المحررون عادة مشكلة محدودية المساحة المخصصة للنشر وهذه المشكلة ليست موجودة في الصحافة الإلكترونية بسبب خاصية الحدود المفتوحة، فمساحات التخزين الهائلة الموجودة على الحاسبات الخادمة التي تدير المواقع لا تجعل هناك قيودًا تقريبًا تتعلق بالمساحة أو بحجم المقال أو عدد الأخبار، يضاف إلى ذلك أن تكنولوجيات الإنترنت – خاصة تكنولوجيا النص الفائق والروابط النشطة – تسمح بتكوين نسيج متنوع وذي أطراف وتفريعات لا نهائية تسمح باستيعاب جميع ما يتجمع لدى الصحيفة من معلومات[٢].

فإذا كان قارئ الصحيفة المطبوعة يتعامل مع نص صحفي مغلق ينتهي تدفق المعلومات بداخله بمجرد وصول القارئ إلى الكلمة الأخيرة في الخبر أوالموضوع المنشور

(١) الجورنالجي: المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

بالصحيفة – فإن قارئ الصحيفة الإلكترونية يتعامل مع نص مرتبط بمجموعة متنوعة من النصوص الأخرى المتصلة به بشكل أو بآخر ، والتي تتيح تفاصيل معلوماتية إضافية قد يستخدمها أو لا يستخدمها القارئ، ولكن لا بد من أن تكون موجودة وقائمة[1].

٨- صحافة الصفوة:

تمتاز الصفوة بأنها من أكثر الفئات استخدامًا وتعرضًا لوسائل الإعلام، وبقدرتها على التواصل مع المصادر المتعددة للمعلومات، فدخول الإنترنت أسهم في زيادة الثورة المعلوماتية، ومنح الجمهور فرصة أكبر لمعرفة ما يجري، من مصادر متنوعة، وخصوصًا في زمن الصحافة الإلكترونية، واستخدام الوسائط المتعددة.

وثبت أن ثقة الجمهور بالصفوة تتعزز كلما توافر لديهم معلومات عن الأحداث الجارية، وتطوراتها وتداعياتها، الأمر الذي يجعل هذه الفئة الأكثر اعتمادًا على وسائل الإعلام، والأكثر احتياجًا للمعلومات، لأنهم كلما كانوا على دراية ومعرفة بمجريات الأحداث ويمتلكون القدرة الجيدة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية زادت الثقة بهم وهذا لا يتوافر إلا عندما تتاح لهم فرص الاطلاع على إمكانات الوسائط الإعلامية المتنوعة.

فقد أظهرت دراسة ميدانية بعنوان "استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة منها" أن ٧٧.٧% من أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم ١٥٠ من الصفوة السياسية والأكاديمية والإعلامية والثقافية الفلسطينية ممن يستخدمون الإنترنت، يستخدمون الصحافة الإلكترونية دائمًا، وأن نسبة ٢٠.٥% من أفراد العينة يستخدمون هذا النوع من الصحافة أحيانًا، فيما كانت نسبة غير المتابعين للصحافة الإلكترونية ١.٨% فقط. وتبين من نتيجة الدراسة أن ما نسبة ٦١% من مستخدمي الصحافة الإلكترونية يفضلون هذا النوع من

(١) د. سعيد الغريب: المرجع السابق، ص ١٩٢.

الصحافة عن الصحافة الورقية، لاعتبارات عدة تمثلت في اهتمامها بالتحديث المستمر والسبق الصحفي، وإعطاء المتلقي فرصة للتعليق والرد على المادة[1].

٩- إحصاءات دقيقة عن الزوار:

تتسم تقنية الصحافة الإلكترونية بإمكان الحصول على إحصاءات دقيقة عن زوار مواقع الصحيفة الإلكترونية، وتوفر للصحيفة مؤشرات عن أعداد قرائها وبعض المعلومات عنهم كما تمكنهم من التواصل معهم بشكل مستمر.

وكذلك تمكن من معرفة المستخدم من أية دولة والوقت الذي استغرقه في كل صفحة وما الصحفات التي اطلع عليها، مما يساعد في معرفة اهتمام القراء وميولهم للمادة المكتوبة ومعرفة أكبر الأخبار نسبة في القراءة وهو ما يقوم به عدد كبير من المواقع بشكل يومي، أون لاين، وميدل إيست أون لاين.

١٠- الأرشيف الإلكتروني الفوري Web Based Archive:

تتيح الصحف الفورية ميزة استخدام الأرشيف الخاص بها، وهي بهذا تقدم مخزونًا وافرًا من المعلومات حول نقطة واحدة وفي ثوان معدودة، بل وبميزات أخرى تميزها عن فكرة الأرشيف التقليدي وكأنها تقدم للمستخدم حافظة في جيبه لمعلومة ترد على خاطره ينقب عنها بأيسر الطرق وأكثرها فاعلية.

وبهذا يعتبر الارتداد إلى الوراء هو أسرع طريقة للسير إلى الأمام في التعامل مع الخبر أو المادة موضع التعامل والتفاعل، هذا الأمر لا يخلو من بعض الملاحظات الجديرة بالتوقف أمامها وهي:

أ – الأرشيف الإلكتروني هو أرشيف عملاق الإمكانات، ولكنه في يد المستخدم كالقزم الأليف، بمعنى أنه متنوع ما بين مواد صوتية، ولقطات فيديو حية، وصور، ونصوص سابقة، كل هذا هو سهل الاستخدام تحت يد المستخدم على ما فيه من تنوع وثراء.

---

(١) محمود خلوف: استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية، ٢٠٠٦، فلسطين.
http://www.elaph.com/elaphWeb/InternetNews/2007/5/233408.htm

ب – يحتفظ الأرشيف الإلكتروني بمادة غزيرة جدًا تفوق أضعافًا مضاعفة الأرشيف التقليدي (مثال ذلك موقع BBC باللغة العربية).

ج – الأرشيف في الصحف الفورية يوفر ما يمكن تسميته بالطبقات الصحفية المتراصة للخبر الواحد تحت يد الباحث أو المستخدم، وهذا يعني أنها تتغلب على مشكلة المساحة المحدودة والضيقة ذات الأطر الحديدية في الصحف الورقية، فالأرشيف الإلكتروني هنا يوفر مساحات لا متناهية لنشر المعلومات والأخبار ويتحرر من بعض القيود في الصحف الورقية، وهذا ما شجع بعض الباحثين الأجانب على إطلاق مصطلح جديد في ظل هذه الثروة الصحفية هو الصحافة التفسيرية، التي تعني توفير أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات ومستوياتها لمن يريد.

د – بعض الصحف تقدم هذه الميزة ولكنها تقيدها بمدة زمنية محددة في حدود ستة أشهر مثلًا أو أكثر أو أقل مما يقلص هذه الميزة ولا يعطيها المدى الزمني المطلوب، كما أن بعض الصحف تقيد الأمر برسوم مادية حول التفاصيل المطلوبة، وأخرى (كمؤسسة الأهرام المصرية) تشترط الدخول على مزود الخدمة الخاص بالمؤسسة، وثالثة تختفي لديها هذه الخدمة كما هو الحال في موقع صحيفة (الخليج الإماراتية).

هـ – تتفاوت هذه الميزة قوة وكفاءة فيما بين الصحف الورقية.

١١- الترابط الفعال :

نعني بذلك قدرة المستخدم على ربط عناصر معلوماتية مختلفة المصادر بعضها مع بعض وهذه ميزة استخدام شبكة الويب، هذا الربط يتيح مزيدًا من السيطرة على المادة الصحفية ويوحي بالثراء، ولكن هذه المسألة تواجهها بعض العقبات التي تؤثر على المستخدم ومنها:

– بطء التحميل.

– الوصلات قد تكون غير فعالة **Borken links**.

– الربط نفسه قد يكون خاطئًا.

١٢- التكلفة المالية القليلة:

فإنشاء صحيفة تبث على الإنترنت لا يحتاج إلى تكلفة مالية كبيرة، كما تحتاجه الصحيفة الورقية من محررين ومصورين وإداريين وعمال وتوفير مبنى ومقر لها ومطابع ورق وأحبار.. بالإضافة إلى مستلزمات التوزيع والتسويق والإعلان.

١٣ - الإعلان مصدر للتمويل والانتشار:

لجأت الصحف الإلكترونية إلى الإعلان لتمويل مصروفاتها، بل وتحقيق الربح من خلال الإعلان، وقد أصبح الإعلان المتكرر على كل صفحة في الصحيفة الإلكترونية المسمي بإعلان اليافطة أو البنر **Banner** أو الإعلان المميز من نص وصورة، ويعد مصدرًا من مصادر الدخل، وكلما زاد انتشار الصحيفة الإلكترونية وارتفع عدد زوارها ارتفعت القيمة المالية للإعلان، وأصبح لصحف الإنترنت جزء كبير من كعكة الإعلان على مستوى العالم الذي كانت تستأثر به وسائل الإعلام الأخرى كالتليفزيون والإذاعات والصحف الورقية، فالصحيفة الإلكترونية ليست مجرد موقع تتم زيارته فقط بل تصل – أيضًا – إلى عدد ضخم من إيميلات المشتركين بها، فهي تحقق طرفين إعلانيين، بحيث إن الإعلان يصل إلى جمهور عريض، بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار الإعلان في الصحف الإلكترونية مقبول جدًا بالمقارنة مع الصحف المطبوعة، ويتم التعاقد على الإعلان بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري.

تاريخيًا لعبت الإعلانات دورا استراتيجيًا ومحوريًا في ازدهار وتطور وانتشار الصحافة، ويرجع الفضل لانتشار الإعلان في ظهور صحافة "اللبيني" في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وبانتشار الثورة الصناعية وانتشار الإنتاج الوفير والاستهلاك الوفير أصبح الإعلان اللغة المفضلة لترويج السلع وتسويقها والتأثير في السلوك الاستهلاكي للجمهور، ويذهب المختصون إلى أن الإعلان لعب دورا كبيرًا في تكريس حرية الصحافة في الدول الغربية والمتقدمة، أما في العالم العربي فنجد أن الإعلانات ومع أنها قدمت خدمة مالية معتبرة للصحافة العربية

إلا أنها اخترقت في معظم الأحيان الخط الافتتاحي للجريدة، واستعملها في معظم الأحيان رجال المال والسياسة لتطويع المؤسسة الإعلامية وتكييفها لخدمة مصالحهم وأهدافهم حتى وإن كان ذلك على حساب الاستقلالية والموضوعية والالتزام والتقيد بمبادئ الصحافة الحرة والنزيهة. اختراق الإعلانات للصحافة العربية أثر سلبًا على أدائها للوظائف والمسئوليات التي تقع على عاتقها[(١)].

١٤- تطوير المهارات المهنية للصحفيين:

فرضت الصحافة الإلكترونية واقعًا مهنيًا جديدًا للصحفيين وإمكاناتهم وطريقة عملهم، فأصبح مطلوبًا من الصحفي أن يكون ملمًا بشروط الكتابة للصحيفة الإلكترونية كوسيلة تجمع بين نمط الصحافة التقليدية ونمط المرئي، وأن يضع في اعتباره عالمية وانتشار الوسيلة التي يكتب لها، ومن هنا لزم أن يتعامل الصحفي بمهارة مع مصادر المعلومات ووكالات الأنباء المتنوعة واكتساب مهارات جديدة في جمع المادة الصحفية والتعامل معها بالبحث والتحليل والتحقق من مصداقيتها ومقارنتها بمعلومات أخرى، وقد أفرزت هذه التطورات ظواهر متناقضة في عالم الصحافة، فبينما يقوم بعض الصحفيين الآن بجمع الأخبار وكتابتها وتحليلها وتحريرها وتنسيقها باستخدام الإنترنت، وهو ما ينعكس أثره على مضمون وشكل الصحيفة – فإن هناك صحفيين آخرين، إما لم يستخدموا هذه التقنيات الحديثة بالمرة وإما لا يزالون يستخدمونها لأداء مهام تقليدية، ويتبعون نفس الوسائل التقليدية في جمع المادة وحفظها وتحريرها واسترجاعها.. إلخ.

ومن ناحية أخرى، فقد أفرز الإنترنت ضغطًا من نوع آخر على الصحفيين الذين أصبح يتحتم عليهم معرفة كيفية البحث عن المعلومات والتعامل مع الكاميرا الرقمية وكاميرا الفيديو الرقمية وبرامج الكمبيوتر، وكيفية تحرير المواد النصية والسمعية والمرئية

---

(١) د. محمد قيراط: المعوقات المهنية والتنظيمية للصحافة العربية، بحث منشور على موقع البوابة العربية للإعلام، ص ١٨.

ضمن محتويات الموضوع الصحفي الذي يقومون به.

وبـدت السـاحة الصـحفية، وكـأن هنـاك فـريقين: فريقًـا يسـمى **Techno journalists** وهـم الـذين يجمعـون بـين مهـارات التعامـل مـع الإنترنـت والوسـائل التكنولوجيـة الحديثـة، وأدوات التعامـل مـع المعلومـات الجديـدة وتكنيكـات إدارة المعلومات، وفريق آخر يسمى الصحفيين التقليديين **Tradition journalists** وهم الذين ما زالوا يستخدمون الوسائل التقليدية في أداء العمل الصحفي في بيئة تقوم على التكنولوجيا والإنترنت(١).

---

(١) د. السيد نجيب: الصحافة والإنترنت، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

الفصل السادس

الصحافة الإلكترونية وتشريعاتها العربية

لا شك أن سن التشريعات والقوانين صنيعة السلطة الحاكمة وأداتها للضبط والسيطرة على الإعلام، وتعتبره الأنظمة العربية الحاكمة حقًا من حقوقها، فالتشريعات هي المرجع النظري والمدون، وتفعيلها هو ما تستخدمه الحكومات لتحقيق غايتها سواء كانت نبيلة أو غير نبيلة، والممارسة الصحفية هي المحك لتفعيل القوانين أو غض الطرف عنها، وحتى وقت قريب لم تكن التشريعات الإعلامية تثير جدلًا ولم تكن أيضًا تستأثر باهتمام الإعلاميين، ولا يولونها أهمية كبيرة بالاطلاع عليها ومعرفتها ودراسة تأثيراتها في عملهم وحريتهم.

والحقيقة أن الأمر تغير وبدأ الإعلاميون يلتفتون إلى التأثير المتزايد للتشريعات في حرية الإعلام.. هذا التحول لم يأت مصادفة بل جاء نتيجة طبيعية للضغوط والقيود التي فرضتها القوانين على سقف الحريات الصحفية.

إن المواجهة بين الإعلاميين والتشريعات تزايدت بعد أن لجأت الحكومات العربية لاستخدام القوانين لتكبيل حرية الصحافة ولإرهاب الإعلاميين، وليس أمرًا مفاجئًا وغريبًا أن نقول إن التشريعات التي تفرض قيودًا على حرية الإعلام في الوطن العربي تبدو متشابهة ومتماثلة، باعتقادنا أن المشكلة تكمن في أن السلطة وحي المشرع العربي ينطلق في تعامله مع القوانين من فلسفة المنع والتقييد والعقاب وليس من منطلق الحرية والإباحة[1].

إن كلمة التشريع ترجع في أصلها اللغوي إلى مادة "شرع" أي "سن" أو"قنن"..

---

(١) نضال منصور: مقدمة تقرير (أصو ات مخنوقة)، مرجع سابق، ص ٣، ٤.

واستخدام لفظ "الشريعة" يعني الأحكام العملية دون الاعتقادات القلبية وهذا هو الغالب لدى العلماء ،وإذا كان مصطلح "التشريع" يستعمل بمعناه القديم الذي يشمل الأحكام الشرعية بما فيها العبادات والمعاملات أو السلوك الفردي والاجتماعي بصفة عامة فإنه في العصر الحديث يراد به المعنى الاصطلاحي من سن للقوانين التي تصدر عن الدول والحكومات.

ومن هنا أصبح يراد بمعناه القوانين والنظم، فصار الحديث عن الشريعة وتطبيقها ومرجعيتها يفهم منه عند الكثيرين ما يتعلق بالشئون العامة وما يدخل في اختصاص الولاة والقضاة، ومرد هذا المفهوم هو "شيوع استعماله وتداوله على ألسنة السياسيين والقانونيين من أساتذة جامعيين، ومن قضاة ومحامين".

وتعد التشريعات في هذا المقام هي القوانين التي تسنها الدولة لتحدد خطي الصحافة والإعلام وتحاسب على أساسها الأفراد والمؤسسات في ضوء قانون عام للدولة هو الدستور الشامل لكل موادها.

وعلى هذا، فالتشريعات بشكل أو بآخر هي السند القانوني للدولة ضد الخارجين أو من تراهم خارجين، فهي –إذن – ضوابط وقيود تمهد للرقابة وتنطلق من مفهوم السلطة وحين ننظر إلى التشريع كنظام في صورته الراقية سنجد أن التنظيم التشريعي للظواهر الاجتماعية يبنى على أمرين لازمين، أولهما: تصور واقعي يتبناه المشرع في حقبة تاريخية محددة لأبعاد ومواصفات الظاهرة محل التنظيم ويقوم هذا التصور على إدارك موضوعي دقيق للظاهرة محل التنظيم ومواصفاتها العلمية والمادية. وثانيهما: اعتناق المشرع إطارًا فلسفيًا قيميًا يؤمن به ويتخذه أساسًا لتوجهات التشريع.

فالتصور الواقعي من ناحية والتوجه القيمي من ناحية أخرى هما المحددان الرئيسيان لمحتوى أي تشريع، ومن هنا درج المنظرون لفلسفة التشريع على القول أن التشريع علم بصياغة أو علم وفن.. وأن علم التشريع يتكون من تصور واقعي وتوجهات نظرية، وأنه بقدر ما تكون التوجهات القيمية للتشريع توجهات عادلة

ورشيدة بقدر ما يكون التشريع أقرب إلى الفاعلية والكفاءة والرشد والعكس صحيح[1].

ولا شك أن حرية الصحافة تعتبر هي الأساس، والضوابط أو القيود التي ترد عليها هي الاستثناء.. وهذا هو المنطق الكامن في مفهوم وفلسفة الصحافة الحرة، وفي القواعد الرسمية (الدساتير)، وغير الرسمية (حقوق الإنسان).

ويعطينا تحليل قوانين الإعلام في الدول العربية رؤية لكيفية تنظيم نظم الاتصال الوطنية لعملية ممارسة هذه الحريات وضوابطها، وتعطينا علاوة على ذلك رؤية لكيفية تقييم النظم السياسية القطرية لنظمها الاتصالية برمتها، ورؤيتها لإدارة التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية ورؤيتها لمتطلبات ضبط النظم الوطنية ذاتها والسيطرة عليها، وأغلب الظن أن كل المواد الواردة في قوانين المطبوعات والنشر العربية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الرؤى.

وينبغي عند تحليل قوانين الصحافة (أو الإعلام عمومًا) في الدول العربية النظر إليها باعتبارها الإطار أو السند القانوني لعمليات الضبط والسيطرة التي تتصورها النظم السياسية القطرية ضرورية لحماية النظم ذاتها، وتمكينها من قبل أجهزة تشريعية برلمانية.. فلا بد أن نقر بها ونتقبلها.

وتعد قوانين المطبوعات والنشر– مضافًا إليها بعض مواد قوانين العقوبات في بعض الأقطار العربية– هي الإطار القانوني الذي يحكم عملية الضبط الاجتماعي والسيطرة على تدفق المعلومات داخل الدول العربية، منها وإليها وهي تعكس تصور النظم السياسية العربية لأهدافها الوطنية ومحدداتها، وتعالج قوانين المطبوعات والنشر في بعض الدول العربية أوضاع الصحافة والمطبوعات فقط، وبعضها يتوسع إلى تناول كل

---

(١) د. محمد نور فرحات: تشريعات الصحافة العربية بين حقوق الإنسان وثورة الاتصالات الدولية، على الرابط التالي:

http:// www.almotamar.com.ly/2002/25/docnment 25/m9.doc

المواد الإعلامية المنشورة والمتداولة، وبعض هذه القوانين يعالج المسائل الإجرائية بتوسع بما فيها الجزاءات والعقوبات التي توقع في شأن المخالفات وبعضها يعالج الأطر العامة فقط تاركًا التفاصيل للقوانين الأخرى، وبعض هذه القوانين مبني على فلسفة محددة تشرحها ديباجة القانون، لكن بعضها الآخر لا يورد أو يهتم بهذه الفلسفة ويترك للشراح والباحثين الاجتهاد في استنباط هذه الفلسفة.

وتمارس النظم السياسية العربية السيطرة على نظمها الإعلامية والصحفية من خلال ثلاثة محاور أساسية، أولها: تحديد المحظورات الضارة بالنظام الوطني والتي يجب تجنبها.. ثانيها: منع اختراق النظم الإعلامية الوطنية .. ثالثها: تحديد عقوبات مخالفة المحظورات وأساليب منع الاختراق[1].

إن الانفجار المعلوماتي عبر شبكة الإنترنت العالمية **world wide web** يمثل إفرازا طبيعيا للثورة الهائلة في وسائل الاتصال، لذا فإن مسألة التشريعات والقوانين الحاكمة لعمل الصحف الإلكترونية تنسحب دون شك على تشريعات النشر الورقي والصحافة المطبوعة في الدول النامية وأيضًا المتقدمة التي سبقتنا في تطور تلك الوسيلة بكل إيجابياتها وسلبياتها، خاصة أن الصحافة الإلكترونية تتميز بأنماط وخصائص عديدة تفتقر إليها وسائل الاتصال الأخرى سواء المطبوعة أم المسموعة أم المرئية، حيث تسمح بالاتصال بين شخص وآخر أو بين شخص ومجموعة أشخاص كما تتيح الصحافة الإلكترونية عرض أنماط عديدة من البيانات التي تحوي النصوص والصور والصوت ولقطات الفيديو والاتصال التفاعلي، وهو ما تنفرد به تلك الوسيلة عن غيرها من وسائل الإعلام، الأمر الذي حدا بالبعض لمقارنة أهمية الإنترنت باختراع المطبعة في منتصف القرن الرابع عشر.

وانطلاقًا من وجهة نظر المنظمات المدنية الداعية إلى حقوق الإنسان وحرية التعبير فإن الحق في حرية التعبير والمعلومات والخصوصية والمنصوص عليه في القانون الدولي

---

(١) د.راسم الجمال: مرجع سابق، ص ٧١، ٧٢، ٧٧، ٧٨.

يجب أن يتم تطبيقه على الاتصال المباشر **online Communication** والأشكال الأخرى للاتصال الفردي وبينما لا تستهدف المعاهدات الدولية التعبير الإلكتروني بوجه خاص فإن تأكيدها الحق في البحث عن المعلومات والأفكار واستقبالها ونقلها عبر أية وسيلة إعلامية بغض النظر عن الحدود الجغرافية قابل للتطبيق على التعبير عبر الإنترنت، وبالتالي على الصحافة الإلكترونية.

لكن الانفجار المعلوماتي والمعرفي الذي تتميز به الإنترنت عن غيره من وسائل الاتصال أثار حفيظة الحكومات سواء في الدول المتقدمة أم النامية مما دفعها لوضع قيود بأشكال متفاوته على مضمون الإنترنت تحت اسم حماية الأطفال وإيقاف الإرهابيين وإسكات العنصريين وباعة الكراهية، لذا فإنها تتدافع للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت كما أن تلك القيود التي تعوق الوصول **Internet access** تتزايد عبر العالم رغم اختلاف أشكال الحكومات وتوجهاتها.. فقد ظهر إلى الوجود تشريع للرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ وهو قانون لباقة الاتصالات للتعامل مع الوسيلة الاتصالية الجديدة وهو النموذج الذي سوف تحتذيه سياسات الدول الأخرى، وادعت إدارة كلينتون أن القانون سوف يحمي القصر من المواد غير اللائقة وهو ما سوف يعمل على الحد من التعببر الحر عبر الشبكة بين المراهقين(١).

وقد فتحت التشريعات الأمريكية للضبط والسيطرة على الإنترنت الباب أمام العديد من الدول التي ترغب في كبح جماح الشبكة العنكبوتية مثل السعودية وإيران والصين مما دفع الحكومات في تلك الدول إلى استهداف تلك المواد الداعمة لحرية الرأي وحقوق الإنسان وخنق متنفس الحركات السياسية المنهاضة للحكومات، على الرغم من أن جميع المقترحات المتعلقة بمراقبة الإنترنت تخترق ضمانات حرية التعبير المنصوص عليها في الدساتير الديمقراطية والقانون الدولي.

---

(١) د.شريف درويش اللبان: شبكة الإنترنت..، مرجع سابق، ص ٣٣.

وتوضح مبادئ سياسة الإنترنت المفتوحة Open Internet Policy Principles المعلنة في مارس ١٩٩٧ من قبل مجموعة عمل تضم خبراء أوروبيين ومن أمريكا اللاتينية أن الإنترنت لم يوجد في خواء تشريعي فالقوانين الموجودة يمكن ويجب أن تقوم بتنظيم التعامل مع الإنترنت بالدرجة نفسها التي يتم التعامل بها مع الوسائل الأخرى.

وقد تختلف مثل هذه القوانين من دولة لأخرى، لكنها يجب أن تتواءم مع التزامات حقوق الإنسان المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والأخلاقيات العامة لكن أية رقابة مبدئية على المادة مع محاولة البحث عن وسائل بديلة لحماية تلك المصلحة حتى تكون أقل تقييدًا للحق في حرية التعبير. وفي الحقيقة فإن الاتفاقية الأمريكية حول حقوق الإنسان تنص في المادة (١٣) على أن الحق في حرية التعبير يجب ألا يكون موضوعًا للرقابة المبدئية فترشيح أو إعاقة الوصول إلى المادة على الإنترنت من قبل الحكومة يماثل الرقابة قبل النشر[(١)].

إن الدول العربية ضمن المجتمعات النامية، والتي لديها مشاكل عدة تجعلها تصنف على أنها من العالم الثالث على أساسات أهمها مساحة الحرية وطبيعة الأنظمة الحاكمة وطبيعة الشعوب ومعدل التنمية الذي بدأ في هذه الدول بعد الاحتلال ومدى لحاقها بالدول المتقدمة وارتباطها بها بشكل أو بآخر .. بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة بكل دولة وهذا كله ينعكس على طبيعة التشريعات في هذه الدول لأن التشريعات كما سبقت الإشارة لا تنبع من فراغ إنما تنبع من كل هذه العوامل المتفاعلة داخل كيان الدولة.

ولن تفرق الأمور كثيرًا حين نتحدث عن التشريعات الخاصة بالصحف المطبوعة والصحف الإلكترونية، لأن الثانية فرع من الأولى تتفرع عنها ومن ثم تتبع الأصل.

وقد حرصت الحكومات العربية على الاحتفاظ بسيطرة قوية على وسائل الإعلام

---

(١) المرجع السابق: ص، ٤١.

القطرية – بشكل عام – وبالتالي عملت على أن تتضمن قوانينها كل ما من شأنه الحفاظ على الالتزام بمبادئ الدولة وسياستها ومقومات المجتمع الأساسية، فأغلب التشريعات العربية في مجال الصحافة تضمنت في بنودها ما يلي:

– تجريم النقد لرئيس الدولة سواء كان رئيسًا أم ملكًا أم أميرًا أم سلطانًا أو تحقير السلطات القضائية.

– عدم نشر ما يعد انتهاكًا للأديان أو حرية الاعتقاد وما يثير النعرات الطائفية والعنصرية.

– تجريم مقاومة سلطات الدولة (السلطات العامة) وعدم الانقياد للقوانين.

– تجريم الإساءة إلى الدول الصديقة ودول الجوار.

– تجريم التحريض على ارتكاب الجرائم والخروج عن الآداب العامة للمجتمع.

– تجريم نشر الأخبار التي تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر.

– تجريم الترويج لمناهضة المبادئ الأساسية للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي للدولة، والحض على كراهية هذه المبادئ أو التمرد عليها.

– الدعوة إلى التضامن الاجتماعي وعدم التحريض على بغض طائفة من الناس.

وعلى سبيل المثال ينص قانون الصحافة في مصر على أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع، تعبيرًا عن اتجاهات الرأي العام وإسهامًا في تكوينه وتوجيهه، وذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة بالمواطنين .. وينص على أن الصحفيين مستقلون ولا سلطان عليهم في أعمالهم لغير القانون.

وينص أيضًا على " أن يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور".

وقد جرم قانون العقوبات المصري:

- التحريض على مقاومة السلطات العامة.
- التحريض على قلب نظام الحكم أو كراهيته أو ازدراءه.
- التحريض على تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية بوسيلة غير مشروعة، وأيضًا تحريض الجند على الخروج على الطاعة.
- التحريض على بغض طائفة من الناس.
- التحريض على عدم الانقياد للقوانين(١).

كذلك ينص قانون المطبوعات بالجمهورية اللبنانية على:

- إذا تعرضت إحدى المطبوعات لشخص رئيس الدولة بما يعتبر مساسًا بكرامته أو نشرت ما يتضمن ذما أو تحقيرا بحقه أو بحق رئيس دولة أجنبية تحركت دعوى الحق العام دون شكوى المتضرر.
- كل من حرض على ارتكاب جرم بالنشر والإعلان في المطبوعة الصحفية وغيرها يعاقب وفقًا لأحكام المادة ٢١٨ من قانون العقوبات، ويعتبر تحريضًا كل كتابة يقصد منها الدعوة إلى الإجرام أو التشويق إليه.
- إذا نشرت إحدى المطبوعات ما يتضمن تحقيرا لإحدى الديانات المعترف بها في البلاد أو ما كان من شأنه إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية أو تعكير علاقات لبنان الخارجية في شكل يعرض سلامة الدولة الخارجية للمخاطر فإنه يحق للنائب العام الاستئنافي أن يوقف المطبوعة لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تتجاوز الشهر وأن

---

(١) المواد ٩٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، بجمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

يصادر أعدادها وعليه أن يحيل المطبوعة إلى القضاء[1].

- ويحظر قانون المطبوعات والنشر بالمملكة العربية السعودية طبع أو نشر أو تداول المطبوعات التي تحتوي على:
- كل ما يخالف أصلًا شرعيًا أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحاء أو يخدش الآداب العامة.
- كل ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام.
- كل ما من شأنه تعريض أفراد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عتادها للخطر.
- نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل إعلانها رسميًا ما لم يكن ذلك بموافقة الجهات المختصة.
- كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة أو يسيء إلى العلاقات مع تلك الدولة.
- كل ما ينسب إلى المسئولين في الدولة أو في المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أو إلى الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الإضرار بهم أو المساس بكرامتهم.
- الدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين.
- كل ما من شأنه تحبيذ الإجرام أو الدعوة إليه أو الحث على الاعتداء على الغير بأية صورة من الصور[2].

---

(١) المواد ٢٣، ٢٤، ٢٥ من المرسوم الاشتراكي رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، وزارة الإعلام، لبنان.

(٢) المادة (٧) من نظام المطبوعات والنشر، صادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٥ بتاريخ١٤٠٢/٣/٢٣هـ، مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٠٢/٤/١٣ هـ، المملكة العربية السعودية .

وفي الجمهورية اليمنية ينص القانون المنظم للصحافة والمطبوعات على ما يلي:

- تحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يمس العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية أوتحقير الديانات السماوية أو يتضمن تشويه الحضارة اليمنية والعربية والإسلامية.
- تحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة أية مواد تحريضية تستهدف النظام الجمهوري والوحدة الوطنية وتكون موجهة لإثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أوالمنطقية أو السلالية أو بث روح الشقاق والتفرقة بين المواطنين.
- يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية ووقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطة الدولة العليا أو إفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن.
- يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة أية مواد تتضمن التعرض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدولة، ولا أن تنسب إليه أقوال أو تنشر له صور إلا بإذن سابق من مكتب الرئيس أو في مقابلة عامة، ولا تسري هذه الأحكام بالضرورة على النقد الموضوعي البناء.
- يحظر طباعة ونشر وتداول أية مواد تتضمن مسا مباشرًا وشخصيًا بملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة.
- يحظر أي نشر متعمد لأخبار ووقائع كاذبة بهدف الإساءة إلى الدول الشقيقة أوالصديقة أو إلى علاقاتها مع بلادنا.
- يحظر النشر المتعمد لأخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبًا إلى الغير إذا كانت تتصل بالرأي العام.
- حظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة مواد تحريضية تهدف إلى خلق تصميم لدى شخص أو أشخاص معينين أو الجمهور لارتكاب فعل أو أفعال تعتبر جرائم في

القانون[1].

وجاء في قانون تنظيم الصحافة في مملكة البحرين:

يعاقب على نشر ما يتضمن فعلًا من الأفعال التالية بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار بحريني:

أ – الإساءة المتعمدة إلى دين الدولة الرسمي في مقوماته وأركانه.

ب – التعرض لذات الملك المصونة بالإساءة المتعمدة.

ج – التحريض المتعمد على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحريق أو جرائم مخلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي حتى إذا لم يترتب على هذا التحريض أية نتيجة.

د – التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره.

وفي حالة العودة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم في الجريمة السابقة تكون العقوبة بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على خمسة عشر ألفا. ويعاقب بغرامة لا تزيد على ألفي دينار على نشر ما من شأنه:

أ– التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس، أو على ازدرائها أوالتحريض الذي يؤدي إلى تكدير الأمن العام أو بث روح الشقاق في المجتمع والمساس بالوحدة الوطنية.

ب – منافاة الآداب العامة أو المساس بكرامة الأشخاص أو حياتهم الخاصة.

ج – التحريض على عدم الانقياد للقوانين.

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة على نشر ما يتضمن:

أ – إهانة أو تحقير المجلس الوطني أو المحاكم أو غيرها من الهيئات النظامية.

---

(١) المواد رقم ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات، وزارة الإعلام، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

ب – نشر أخبار كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزورة مسندة بسوء نية إلى الغير متى كان من شأن هذا النشر تكدير الأمن العام أو إلحاق ضرر بمصلحة عامة(١).

أما قانون المطبوعات والنشر بدولة الإمارات العربية المتحدة فيحظر:

- التعرض لشخص رئيس الدولة أو حكام الإمارات بالنقد.
- نشر ما يتضمن تحريضًا أو إساءة إلى الإسلام أو إلى نظام الحكم في البلاد أوالإضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم السياسية التي يقوم عليها المجتمع.
- نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.

– لا يجوز نشر ما يتضمن تجنيا على العرب أو تشويها لحضارتهم أو تراثهم.

– لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو ما يؤدي إلى بلبلة الوضع الاقتصادي(٢).

أما قانون المطبوعات والنشر بسلطنة عمان فينص على:

– لا يجوز نشر ما من شأنه النيل من شخص جلالة السلطان أو أفراد الأسرة المالكة تلميحًا أو تصريحًا بالكلمة أو الصورة، ولا يجوز التحريض على قلب نظام الحكم في السلطنة أو الدعوة إلى الإساءة إليه أو الإضرار بالنظام العام، أو الدعوة إلى اعتناق أو ترويج ما يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

- لا يجوز نشر كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة أو أمنها الداخلي أوالخارجي

---

(١) مواد القانون ٦٤، ٦٥، ٦٦: قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر لمملكة البحرين لسنة ٢٠٠٣ – مجلس الشورى في ٢٠٠٣/١١/١٩ –المنامة – البحرين.

(٢) المواد ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٨١ من قانون اتحادي رقم ٥١ لسنة ١٩٨٠ في شأن المطبوعات والنشر بدولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام، أبو ظبي.

للخطر، وكل الأخبار العسكرية والاتصالات السرية الرسمية، ما لم تصرح بنشره السلطات المختصة.. كما لا يجوز نشر نصوص الاتفاقات أوالمعاهدات التي تعقدها الحكومة قبل نشرها في الجريدة الرسمية(١).

- لا يجوز نشر كل ما من شأنه المساس بالأخلاق والآداب العامة والديانات السماوية.

وجاء في قرار تنظيم الصحافة والمطبوعات بجمهورية السودان: أنه يجب على أية صحيفة أو مطبوع أن يلتزم بالقواعد التالية:

- عدم التعرض للأديان السماوية وكريم المعتقدات.
- عدم تداول الأخبار والمعلومات التي تضر بالمصالح القومية أو ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو بتعكير صفو العلاقات بين السودان والدول الصديقة.
- عدم نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع[٢] .

وما ذكرناه من نماذج من قوانين المطبوعات والصحافة والنشر في بعض الدول العربية هو للتأكيد على أن الصحافة العربية سواء كانت مطبوعة أم إلكترونية تحكمها ترسانة من القوانين والتشريعات التي تحد من سلطتها وتستخدمها الحكومات كمبرر لتكميم الأفواه، وتكييف التهم الموجهة لخصوم الدولة أوالمعارضين لسياساتها، وهذا يجعل الصحف داخل الدولة القطرية ما هي إلا أبواق دعاية للسلطات السياسية الحاكمة والتي بيدها مقاليد الأمور.

ولن يختلف الأمر كثيراً لدى بعض الباحثين الذين رصدوا الظاهرة نفسها إلا من

---

(١) المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨ من قانون المطبوعات والنشر رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ بسلطنة عمان، مسقط، وزارة الإعلام، مسقط.

(٢) المادة (١٣) – قرار تنظيم الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٨٥ بجمهورية السودان الديمقراطية، وزارة الثقافة والإعلام، الخرطوم.

حيث الفجوة بين النظر والتطبيق من ناحية وتطويع الواقع لبعض نصوص التشريعات التي تخدم النظم الحاكمة من ناحية ثانية.

يضاف إلى هذه التشريعات تشريعات خاصة بضمانات الممارسة المهنية حيث تحدد بعض التشريعات العربية ضمانات الممارسة المهنية للصحفيين وبعضها لا يحددها وتشمل الضمانات المهنية المنصوص عليها في بعض التشريعات العربية:

١ – حق الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومات وحق الحصول على الإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقًا للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أم عامة كما يكون للصحف حق نشر ما يتحصل عليه منها.

٢– حظر فرض أية قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة دون الإخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.

٣– من حق الصحفي تلقي الإجابة عما يستفسر عنه من أخبار ومعلومات وإحصاءات ما لم تكن هذه المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقًا للقانون.

٤– للصحفي في سبيل تأدية عمله الحق في حضور المؤتمرات وكذلك الجلسات والاجتماعات العامة.

٥ – حق الصحفيين في عدم الإفشاء بمصادر أخبارهم إلا إذا طلب القضاء ذلك.

وحين نتخذ مصر نموذجًا في هذه النقطة تحديدًا سنجد أنها تعتبر أكثر الأقطار العربية توفيرًا لحرية ممارسة العمل الصحفي ومعها لبنان واليمن وتنص قوانين المطبوعات والنشر في كل من الأردن وفلسطين والجزائر وموريتانيا وليبيا على بعض ضمانات حرية ممارسة العمل الصحفي.. كذلك تعتبر مصر أكثر الأقطار العربية توفيرا لضمان أمن

وسلامة واستقرار الصحفي ومستقبله، حيث يوفر القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ الضمانات التالية للصحفي:

١- استقلال الصحفي: فالصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم في أداء عملهم لغير القانون.

٢- لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون.

٣- لا تجوز إهانة الصحفي أو الاعتداء عليه بسبب عمله، ومن يهن صحفيا يعاقب بالمواد المقررة لإهانة الموظف العمومي أو التعدي عليه في قانون العقوبات بحسب الأحوال.

٤-إذا طرأ تغيير جذري على سياسة الصحيفة التي يعمل بها الصحفي أو تغيرت الظروف التي تعاقد في ظلها، جاز للصحفي أن يفسخ تعاقده مع المؤسسة بإرادته المنفردة، بشرط أن يخطر الصحيفة بعزمه على فسخ العقد قبل امتناعه عن عمله بثلاثة أشهر على الأقل، دون الإخلال بحق الصحفي في التعويض.

٥- تخضع العلاقة بين الصحف والصحفيين لعقد العمل الصحفي الذي يحدد مدة التعاقد ونوع عمل الصحفي، ومكانه، ومرتبه، وملحقاته، والمزايا التكميلية بما لا يتعارض مع القواعد الآمرة في قانون عقد العمل الفردي، أو مع عقد العمل الصحفي الجماعي في حالة وجوده.

٦- لمجلس نقابة الصحفيين عقد اتفاقات عمل جماعية مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء والصحف العربية والإخبارية تتضمن شروطا أفضل للصحفي، وتكون نقابة الصحفيين طرفا في العقود التي تبرمها.

٧- تلتزم جميع المؤسسات الصحفية وإدارات الصحف بالوفاء بجميع الحقوق المقررة للصحفي في القوانين وعقد العمل الصحفي المبرم معها.

٨- لا يجوز فصل الصحفي من عمله إلا بعد إخطار نقابة الصحفيين بمبررات الفصل، فإذا استنفدت النقابة مرحلة التوفيق بين الصحيفة والصحفي دون نجاح، تطبق الأحكام الواردة في قانون العمل في شأن فصل العامل.

٩- تختص نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها.

وتقترب اليمن من مصر في الحقوق المكفولة للصحفي وضمان سلامته واستقراره، وتشير قوانين المطبوعات في بعض الأقطار العربية -بشكل عابر - إلى الحقوق الشخصية للصحفي، ولا تنص تفصيلًا عليها[1].

ولعل هذا يجرنا إلى الحديث عن تشريعات الصحافة الإلكترونية بمزيد من التخصيص في بعض الدول العربية باعتبارها وليدا لن ينفصل عن أمه (الصحافة الورقية والمطبوعات)، فالفارق هو الحيز المكاني وتقنية التعامل وسرعة الانتشار في الأساس بالإضافة إلى الفروق الأخرى التي سبق عرضها من قبل لكن يشترك كلاهما في أنهما صحافة تخضع لـ"رقابة -سلطة - تشريعات".

وتثير مسألة التشريعات الخاصة بالصحافة الإلكترونية عددًا من المشاكل في المجتمعات العربية من بينها: هل الصحافة الإلكترونية تنضم من حيث التشريع إلى قانون المطبوعات والصحافة الورقية أو إلى قوانين وتشريعات الإعلام والمواد الإعلامية؟ وهل كل البلاد العربية تضع لها تشريعات خاصة بها أو لا؟ وإلى أية فلسفة تخضع هذه التشريعات؟ وهل المواقع الإلكترونية لهذه الصحف تعيش حالة من الفوضى أو النظام في علاقتها بالسلطة والمجتمع؟

كل هذه الأسئلة يمكن أن نطرحها ضمنًا هي وغيرها حين نتعرض للتشريعات الخاصة بالصحافة المطبوعة والإلكترونية في كل بلد عربي لنرى كيف تكون الحال في كل بلد خاصة حين يقترن هذا بالحرية في النهاية، ومن المعروف أن المواثيق الدولية لحقوق

---

(١) د.راسم الجمال: مرجع سابق، ص ٨٦، ٨٨.

الإنسان وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص في المادة ١٩ في كل منهما على حق كل إنسان في استقاء الأفكار والمعلومات وتلقيها وبثها.

والهدف العام الذي يسعى له الباحثون في هذا المجال هو وصول الدول العربية إلى حالة تتوافق فيها قانونيا وعمليًا مع المعايير الدولية للممارسة الصحفية وأفضل الممارسات الديمقراطية.

جمهورية مصر العربية

يشهد الواقع الصحفي في مصر بعض التناقضات والكثير من سياسة الشد والجذب، فقد نجد في بعض الأحيان نوعًا من الحرية، لكنها حرية وليدة الظرف واللحظة، وليست حرية محصنة بالقوانين ، أضف إلى هذا أن القوانين تكرس ضدها في الوقت المناسب حالما لم تؤد الحرية غرضها الذي يخدم الواقع السياسي ،ومن ثم فالواقع هو ضجيج بين الحرية وقوانين تقييدها وتقليم أظافرها دون محصلة حقيقية تخدم الواقع الصحفي الحر.

بهذا الشكل وفي هذا السياق يمكن أن نفهم آلية التشريعات في مصر التي يوجد بها قدر من الحرية، لكنها على حد وصف بعض الصحفيين "حرية عرفية" ، وأنه لا ضمانة لأية حرية حقيقية إلا بتحصينها بالقوانين.

وعلى سبيل المثال: قد شهد عام ٢٠٠٧ خاصة غليانًا أدى إلى تفاقم الوضع وفقًا لما تعرضه بعض التقارير، وشهد صدامًا عنيفًا بين السلطة في مصر والصحافة بمختلف أنواعها، ولم يدخل المسئولون الحرب ضد الصحافة مباشرة، لكنهم دخلوها عبر محامي الحزب الحاكم وعودة قضايا الحسبة السياسية خاصة مع ارتفاع وتيرة النقد التي بدأت من الصحف الخاصة والمعارضة، ومست لأول مرة محظورات في تاريخ الصحافة المصرية، وهي شخص رئيس الجمهورية وهذا الوضع دفع السلطة إلى محاولة إعادة الصحافة إلى المربع صفر، فدفعت بعدد من المحامين بناء على توكيل صادر من

المستشار القانوني للحزب الوطني الحاكم، مما أدى إلى صدور أحكام لأول مرة منذ سنوات طويلة بحبس اثنين من الناشرين و٦ رؤساء تحرير و١٢ صحفيًا وأثارت دعاوى الحسبة السياسية جدلًا بين الصحفيين، وجددت مطالبهم بإلغاء الحبس في قضايا النشر وإلغاء جميع القوانين المعوقة لحرية الصحافة، ودافعت السلطة ممثلة في قيادات الحزب الوطني عن هذه الطريقة في مطاردة منتقديهم واتهموا الصحافة بأنها تعدت الحدود الحمراء، وأدت هذه الأحكام إلى اتخاذ موقف موحد من الصحف المعارضة والخاصة واحتجبت ٢٢ صحيفة حزبية خاصة عن الصدور يوم السابع من أكتوبر احتجاجًا على موقف السلطة وتشجيعها لدعاوى الحسبة، كما يعد عام ٢٠٠٧ عام الانتقام من الصحف الخاصة إذ استغلت السلطة تناول الصحافة لشائعة مرض الرئيس حسني مبارك، واتهمت صحيفة الدستور اليومية الخاصة ببث هذه الإشاعة وتمت إحالة رئيس تحريرها إلى المحاكمة كما أحال المجلس الأعلى للصحافة جريدتي الكرامة والبديل إلى لجنة التأديب بنقابة الصحفيين لتناولهما الإشاعة، كما تسببت في إقالة رئيس تحرير جريدة أسبوعية بالضغط على مالكها، وحاولت السلطة المصرية استغلال هذه الأزمة المفتعلة لتحجيم ممارسة حق نقدها الذي ارتفعت وتيرته عام ٢٠٠٧ بصورة لافتة للنظر، وأزعجت وسائل الإعلام الحكومية التي قامت بهجوم مضاد على رموز المعارضة وملاك الصحف الخاصة وحتى المسئولين الذين رأوا أن اتساع دائرة النقد ظاهرة صحية أو الذين التزموا الصمت تجاه ما يحدث، وشهدت الصحافة عودة ظاهرة الشتائم من الموالين للسلطة لصحفيي المعارضة والخاصة بالخيانة والعمالة لتيارات سياسية محظورة ولدول عربية وأجنبية.

وفيما يخص القوانين المتعلقة بالواقع الصحفي ككل داخل مصر تشير التقارير إلى أنه على الرغم من أن الدستور والقانون ينصان على عدم وجود رقابة مسبقة على الصحافة ذات الرخص المصرية، فإن مصر تنفرد بظاهرة الصحافة الصادرة بتراخيص أجنبية وهي صحافة مصرية لحمًا ودمًا وتعد وتجهز وتطبع في مصر، إلا أن هذا النوع من الصحافة يخضع للرقابة المسبقة من قبل إدارة للرقابة على المطبوعات القادمة من

الخارج التابعة لوزارة الإعلام، والبنية القانونية في مصر متعددة ومتشعبة. أشار أغلب المستطلعين إلى أن القانون يفرض الرقابة القضائية اللاحقة، وعلى الرغم من أن حالة الطوارئ تتيح للسلطات مصادرة أية مطبوعة فإن السلطات في مصر لم تستخدمه رغم حدة الانتقادات التي توجه إلى رئيس الجمهورية والمسئولين الكبار في السلطة وما زال قانون العقوبات وقوانين أخرى ذات صلة بالصحافة والإعلام تنص على حبس الصحفيين مع فرض غرامات باهظة مقارنة بالغرامات المفروضة على جرائم الحق العام والفساد وليس من الشائع التوقيف (الحبس الاحتياطي في قضايا النشر).

كما شهد عام ٢٠٠٧ عددًا من حالات الاحتجاز غير القانوني للصحفيين أثناء أداء عملهم في التظاهرات الاحتجاجية على تعديل الدستور.

أما عن موقف الدستور والقوانين من مسألة الحصول على المعلومات فجدير بالذكر أن الدستور وقانون تنظيم الصحافة ينصان على حق الصحفي في الحصول على المعلومات، إلا أنه تجاهل وضع آلية للوصول إلى المعلومات، ولو رجعنا إلى المنظومة القانونية المصرية فسنجدها مليئة بالقيود على تداول المعلومات وكل شيء سري وأشار عدد من المستطلع رأيهم إلى القيود الهائلة على النفاذ إلى المعلومات، والحصول عليها، وتداولها ونشرها عبر العديد من القوانين التي تكرس سرية المعلومات وتعاقب على إفشائها ونشرها، في مقدمتها قانون حفظ وثائق الدولة وقانون العاملين المدنيين وقانون حظر أخبار الجيش والأحكام العسكرية، وقانون المخابرات العامة، علاوة على العديد من نصوص قانون العقوبات ذات الصلة بتداول المعلومات.. وأشاروا إلى أن النقاش الدائر منذ نهاية العام حول وضع قانون العقوبات الخاص بتداول المعلومات قد يكون خطوة نحو فرض قيود جديدة على المعلومات وطالب المستطلعون بعرض القانون المزمع إصداره على الجهات المختصة ومنها نقابة الصحفيين.

وعلى كل يمكن أن نرصد الواقع الصحفي في مصر من خلال عدة مؤشرات ترصدها بعض التقارير:

أولًا: الحماية القانونية والاجتماعية لحرية التعبير موجودة ومكفولة

الدستور يضمن حرية التعبير لكنه يحيلها إلى القانون لتنظيمها.. وهذه الأنظمة تطبق وفق الظروف السياسية، وتعدد الأنظمة وتضاربها واستخدام السلطة لها بشكل مسيس يعتبر من أهم العوائق التي تواجهها حرية التعبير، فالحماية الوحيدة لحرية الرأي والتعبير هي القضاء المصري وإن كان تراجع شيئًا ما عن مبادئه الراسخة في حماية هذه الحرية.

ثانيًا: الترخيص للصحف نزيه وتنافسي لا يخضع لمقاييس التمييز السياسي

شهد عام ٢٠٠٧ تساهلًا في منح التراخيص لإصدار الصحف من جانب المجلس الأعلى للصحافة صاحب الحق في منح التراخيص وظهرت صحيفة يومية جديدة وهي البديل وعدد من الصحف الأسبوعية، ويقوم المجلس باستطلاع رأي الأمن قبل الموافقة أصلًا على إقامة شركات إصدار الصحف، إلا أن الضغوط المحلية والخارجية جعلت المجلس يتساهل في منح التراخيص.

ثالثًا: دخول السوق والنظام الضريبي إلى صناعة قطاع صحافة نزيه ومماثل لأوضاع الصناعات الأخرى

ولا يضمن الإطار القانوني دخول وسائل الإعلام المستقلة، لأن الدولة ما زالت تحتكر البث التليفزيوني والإذاعي الأرضي كما كانت تفرض شروطًا قاسية على البث الفضائي إلا أن عام ٢٠٠٧ شهد انفتاحًا في هذا الجانب وسمحت الدولة بقنوات فضائية مصرية لرجال أعمال مصريين لكن وفق الشروط التي سبقت الإشارة إليها، أما بالنسبة إلى الصحافة فيضمن النظام القانوني والضريبي إلى حد ما النزاهة.

رابعًا: تلقى الاعتداءات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام عقوبات رادعة لكن حدوث مثل هذه الاعتداءات نادر

ما زالت الجرائم مختلفة تبدأ بالاعتداء البدني والتهديد بالمنع من السفر ومن أداء

العمل وتنتهي بالاحتجاز لفترة قصيرة ودائمًا تحدث أثناء تغطية التظاهرات الاحتجاجية إذ شهدت مصر في العام الماضي أكثر من ٦٠٠ تظاهر عمالي وفئوي للمطالبة بتحسين الأوضاع المالية، إلا أن هذه الاعتداءات ضد الصحفيين لا تهز حالة الأمان التي يعيشها الصحفيون في مصر إلا أنه في حالة حدوث الاعتداءات تحمي الحكومة المعتدين رغم تقدم النقابة ببلاغات إلى النائب العام حول هذه الوقائع ورغم أنها تحدث ضجة في الرأي العام، ولا توجد عراقيل على عمل الصحافة الاستقصائية سوى ندرة المعلومات فقط.

خامسًا: لا تلقى وسائل الإعلام العامة أو المملوكة للدولة رعاية قانونية تفضيلية والقانون يضمن استقلالية الخط التحريري

لا يوجد قانون خاص للصحف المملوكة للدولة لكن يوجد قانون خاص للإذاعة والتليفزيون وهي غير مستقلة تحريريًا وإداريًا لأن من يعين رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة هو اللجنة العامة بمجلس الشورى الذي تتحكم فيه الحكومة وبناء على طلب رئيس الجمهورية فهو مجرد منفذ لقرار التعيين.

سادسًا : للمواطن حق تلقي المعلومات دون اعتبار للحدود

في ظل الانفتاح العالمي والفضائيات والإنترنت وتطور وسائل الاتصال فشلت محاولات الحكومة لمنع الوصول إلى الأخبار الدولية، لكنها تفرض رقابة على الإنترنت ومبرر الحكومة – كما يقول المستطلعون – هو حماية الأمن القومي، نعم يستخدم الصحفيون الإنترنت بصورة واسعة للوصول إلى مصادر الأخبار ووفرت النقابة لهم خدمة الاتصال السريع DSL بأسعار رمزية كما وفرت لهم أجهزة حاسب آلي مدعومة.

سابعًا: دخول مهنة الصحافة حر والحكومة لا تفرض ترخيصًا ولا عوائق ولا حقوقًا خاصة على الصحفيين

لم تتغير الحال عن ذي قبل فما زالت بعض الهيئات مثل رئاسة الجمهورية ومجلس

الوزراء والبرلمان بغرفتيه تفرض شروطًا على قبول الصحفيين بعرض طلب اعتمادهم على أجهزة الأمن وهي الحجة التي تستخدم لرفض الترخيص، كما يطلب غالبًا الترخيص في الأحداث الخاصة المتعلقة بالحكومة أو رئاسة الجمهورية أما عضوية نقابة الصحفيين فهي شرط أساس لقبول اعتماد الصحفي المحلي إلا أن بعض الهيئات تتغاضى عن ذلك وتكتفي باعتماد جهة عمل الصحفي واعتماد المركز الصحفي التابع لوزارة الإعلام شرطًا للصحفي الأجنبي. وقد فشلت جميع محاولات الرقابة على الإنترنت، إلا أنها تتم في بعض الأحيان بصورة عشوائية وقد حاولت الحكومة تضييق الخناق على المدونين، إلا أنها فشلت في تحقيق هدفها(1).

في نهاية فبراير ٢٠٠٧ تقدم القاضي عبد الفتاح مراد رئيس محكمة الاستئناف بالإسكندرية بعريضة دعوى أمام القضاء الإداري يطالب فيها الحكومة المصرية بحجب ٢١ موقعا إلكترونيا ومدونات وصفها بأنها "مواقع إلكترونية إرهابية"!

من بين تلك المواقع والمدونات كان موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وموقع مركز هشام مبارك للقانون على رأس قائمة المواقع المطلوب حجبها إضافة إلى تسعة عشر موقعا حقوقيا وإخباريا ومدونات بينها قاسم مشترك أساس وهو كتابتها عن قيام القاضي المذكور بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إذ قام بطباعة كتاب يحمل عنوان "الأصول العلمية والقانونية للمدونات على شبكة الإنترنت" قام بتضمينه عشرات الصفحات "المنقولة" عن تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والصادر في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان "خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية ، دون أن يشير إلى المصدر أو يقوم بالتنويه بهذا النقل، الأمر الذي يجرمه قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.

---

(١) الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٧: التقرير السنوي الثالث، إشراف: يحيى شقير، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١١٣، ١١٥، ١٢٤، ١٢٦. الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.

وطالب القاضي المذكور في عريضة دعواه أن طلبه بحجب تلك المواقع والمدونات يستند إلى ما تتضمنه –بحسب ادعائه – من تقارير قال إنها تسيء إلى سمعة مصر وإهانة رئيس الجمهورية والتطاول على بعض الدول العربية وأنظمتها السياسية وأخيرا على شخصه.

وتضمنت عريضة دعوى القاضي ادعاء بأن محتوى المواقع والمدونات التي يطالب بحجبها تمثل خروجا على القانون والشرعية وتهديد أمن واستقرار الوطن وقد حاول في دعواه أن يؤلب الدولة ضد المواقع والمدونات الإلكترونية بوصفه المواقع بأنها "إرهابية" وخطر على الأمن القومي والمصالح العليا للدولة والنظام العام! ولم يكتف في دعواه بالمطالبة بحجب وغلق المواقع المذكورة بل حجب وإغلاق ما قد يتم إنشاؤه من مواقع أخرى لاحقا!

وبتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٧ أضاف القاضي مراد ٣٠ مدونة وموقعًا جديدا لقائمة المواقع المطلوب حجبها والمتهمة "بالإرهاب الفكري"، وتهديد الأمن القومي للبلاد ليصل عدد المواقع المطلوب حجبها ٥١ موقعا إلكترونيا[(١)].

في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧ جاء حكم القضاء الإداري برفض دعوى القاضي المطالبة بحجب المواقع والمدونات في حكم تاريخي انتصر لحرية التعبير وجاء ضمن حيثيات الحكم:

"إن حجب موقع بالصحافة الإلكترونية هو من ذات جنس حظر صحيفة مكتوبة بجانب أن كل ذلك قيد على حرية التعبير محظور دستوريا".. وأيضا:"..إن المخالفات والتي يأخذها المدعي على بعض المواقع بأنها تسببت في التعرض له بالإهانة فإن ذلك يسوغ له ملاحقة مرتكبيها جنائيا ومدنيا إلا أنها لا تبرر حجب هذه المواقع بالكامل لما تحتويه المواقع – كما هو معلوم من آلاف المعلومات الأخرى التي يستفيد

---

(١) يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بها على الرابط التالي:

http://www.hrinfo.net/press/2007/pr0510.shtml

منها كل من يسعي للمعرفة وبالتالي يطولهم عقاب الجهة الإدارية في حالة حجبها الموقع.

وكانت الحكومة المصرية قد قامت بحجب جزئي لموقع "جبهة إنقاذ مصر" www.saveegyptfront.org منذ ٢٧ يناير ٢٠٠٦، حيث تم حجبه عن مستخدمي الإنترنت في مصر من المشتركين في أغلب شركات مزودي خدمة الإنترنت. وموقع "جبهة إنقاذ مصر"، هو لسان حال إحدى المجموعات الناشطة في مجال الإصلاح السياسي، والتي تكونت ضمن ما يربو على أربع عشرة مجموعة ضاقت من القمع والاستبداد السياسي في مصر، وخرجت تطالب بالمزيد من الحريات المدنية والسياسية والإصلاح السياسي، وقد أعلنت بيانها التأسيسي في أبريل ٢٠٠٥.

وكما حدث الحجب على نحو مفاجئ وبشكل غير رسمي، كذلك تم رفع الحجب عن موقع جبهة إنقاذ مصر في النصف الأخير من عام ٢٠٠٧ ويبدو أن الحكومة المصرية في غلق موقع أو حجبه تزيد من شعبية الموقع ومن معرفة مزيد من الجمهور به، كذلك يؤدي حجب المواقع كما في حال مواقع جماعة الإخوان إلى إنشاء عشرة مواقع جديدة بدلا منه، فضلا عن إمكان استخدام تقنيات تجاوز الحجب كتقنية "البروكسي" لتخطي أي حجب على أي موقع في أي جزء من العالم.

وكذلك شهد موقع "جريدة الشعب" الإلكتروني، ومنتدى "شئون مصرية"، وموقع "جبهة إنقاذ مصر" حجبًا تلاه رفع الحجب.

وبالطريقة نفسها تم حجب موقع "منتديات حرية" عن المتصفحين في مصر، وكان المنتدى قد أطلق حملة إلكترونية بعنوان "لا لجمال مبارك.. لا للتوريث"، وكانت واحدة من أوليات الحملات التي تعارض فكرة التوريث علانية.

المملكة الأردنية الهاشمية

بالنسبة إلى وصف وضع التشريعات الصحفية في الأردن عام ٢٠٠٧ وفقا لتقارير الباحثين فقد حقق الأردن إنجازين مهمين في هذا المجال هما:

١ – إقرار أول قانون لحق الحصول على المعلومات في العالم العربي.

٢ – تعديل قانون المطبوعات والنشر بما ينص على مزيد من الضمانات لحق الصحفي في الحصول على المعلومات.

وجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١ تعديل قانون المطبوعات والنشر الذي يتضمن عدة إيجابيات وسلبيات.

ومن الإيجابيات التي أدخلت على القانون: إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، ويوازن القانون بين حق المواطنين في المعرفة وحق الدول في حجب المعلومات التي تضر بالأمن الوطني، ويضع القانون استثناءات على المعلومات التي يجوز الكشف عنها، ومنها ما يتعلق بالخصوصية وحفظ حقوق الآخرين، وقضايا الملكية الفكرية، والحفاظ على الآداب العامة والصحة العامة.

ويعتبر إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات نقلة نوعية في إعمال حق المواطن والصحفي، وينص القانون على ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات وليس الصحفي فقط، كحق يضمنه القانون وليس منحة أو تسامحًا من الحكومة ومؤسساتها[1].

وعلى جانب آخر نجد إضافة أخرى في هذا المجال في نص المطالعة القانونية التي أعدها مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن حول تطبيق قانون المطبوعات والنشر على مواقع الإنترنت، حيث نجد المشروع الأردني قد وضع الإعلام – لغايات تنظيمية – في عدة قوالب قانونية محددة بحيث جعل كل قالب قانوني في تشريع مستقل، وكانت الحكمة من وراء ذلك التفريق في التخصصات والاختصاصات وإعطاء كل قسم من أقسام الإعلام الخبرة التي يحتاجها لقد وضع الإعلام المرئي والمسموع بما يشمله من بث هوائي (إذاعة ومحطات أرضية وفضائية) في قانون الإعلام المرئي والمسموع وكذلك

(١) الحريات في البلدان العربية: مرجع سابق ، ص ٤.

وضع الصحافة المكتوبة بما تشمل من صحف وكتب ومجلات في قانون المطبوعات والنشر، وحدد في كل قانون النطاق الذي يجب أن يشمله القانون.

وبقيت الصحافة الإلكترونية والتي ينظر إليها المشرع الأردني على أنها إعلام عالمي وليس من المنطق أن يقوم بوضع تشريع تنظيمي محلي لإعلام عالمي يمارس من خارج الأردن ويقرأ في مواقع إلكترونية، وهي أيضًا لا تنتمي إلى بلد معين لذا قانون الإعلام المرئي والمسموع وهو المكان الطبيعي للمواقع الإلكترونية، وعليه وحيث إن قرار ديوان التشريع والرأي وقرار دائرة المطبوعات والنشر جاء مخالفًا للمنطق القانوني السليم وفقًا لمجريات الحكمة التشريعية من النصوص القانونية التي صاغها المشرع الأردني فقد أبدى مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن عدة نقاط قانونية يهمنا منها النقطة الثالثة، وجاءت كالتالي: إن القرار مخالف للقانون من حيث الموضوع، فقد جاء في القرار الصادر عن ديوان التشريع والرأي: "تعتبر المواقع الإلكترونية مطبوعة ويشملها التعريف الوارد لها في المادة الثانية من قانون المطبوعات لغايات تطبيق أحكام هذا القانون عليها".

وبالرجوع إلى نص المادة الثانية نجدها تنص على الآتي:

المطبوعة: كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني أو الكلمات أو الأفكار بأية طريقة من الطرق.

وحقيقة أن ظاهر النص يوحي بأن الصحافة الإلكترونية تدخل في تعريف المطبوعة، لكن يبدو أن التفسير الذي جاءت به هيئة الاستشارات القانونية بديوان التشريع والرأي الذي جاء مخالفًا للمنطق القانوني السليم للحكمة المنشودة ومن وراء تقنين تشريع للصحافة المكتوبة بأنواعها وفيه مخالفة صارخة لجميع الأسباب الموجبة التي وضعت من أجل نصوص قانون المطبوعات والنشر وذهب عند التفسير إلى باقي النصوص القانونية الواردة في القانون وتوضيح ذلك بالآتي: إن تعريف المطبوعة لا ينظر إليه بشكل مستقل فالمعروف أن المشرع عندما يضع تعريفًا عامًا ويلحقه بتعريفات

تفصيلية فلا يصبح العام عامًا وإنما يصبح خاصا ومتعلقًا بالتعريفات التفصيلية التي تشرح وتفصل التعريف العام، وهذا ما حدث في قانون المطبوعات والنشر فبعدما عرف المطبوعة بأنها "كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني أو الكلمات أو الأفكار بأية طريقة من الطرق"، فقد فصل بينها وبين ما هي المطبوعات المقصودة لغايات تطبيق القانون حيث عرفها بالآتي:

المطبوعة الدورية: المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل:

(١) المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلي:

أ- المطبوعة اليومية: المطبوعة التي تصدر يوميًا بصورة مستمرة باسم معين وأرقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ب – المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الأسبوع أو على فترات أطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

(٢) المطبوعة المتخصصة:

المطبوعة التي تختص بمجال محدد وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها أو على الجمهور وذلك حسبما تنص عليه رخصة إصدارها.

بعد هذا التفصيل لتعريف المطبوعة لا يمكن القول بأن المشرع كان يقصد شمول الصحافة الإلكترونية بتعريف المطبوعة، إذ لو قصد ذلك لكان عينها وعرفها وفصلها كما فعل في باقي التعريفات ولا يمكن أن يترك الأمر دون تحديد.

إن كل نوع من أنواع المطبوعات الواردة في التعريفات السابقة له أحكام قانونية وتنظيمية واردة في القانون وهذا وضع منطقي، أما الصحافة الإلكترونية فلا يوجد أي حكم ينظمها في هذا القانون ولا في أي قانون آخر.

ومن غير المعقول أن يعتبر المشرع أمرًا ما ضمن النطاق التطبيقي لأي قانون دون

أن يضع له أحكامه القانونية التنظيمية في القانون نفسه لأنه سيكون من قبيل اللغو والمشرع لا يلغو.

إن السؤال المنطقي في هذا المقام ليس هو: "هل يشمل تعريف المطبوعة الصحافة الإلكترونية أم لا ؟" بل هو: هل تصلح نصوص قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته للتطبيق على الصحافة الإلكترونية؟ وهل نصوص القانون التي تفترض وجود صفة الصحفي الذي هو عضو النقابة المسجل في نقابة الصحفيين فقط تنطبق على مسئولي المواقع الإلكترونية في حين أن قانون نقابة الصحفيين لا يشملهم أساسًا؟

وهل شروط وإجراءات الترخيص الواردة في القانون والتي تقتصر فقط على رخص المطبوعات الدورية والمتخصصة من الممكن أن تنطبق على المواقع الإلكترونية؟

وهل شروط مالكي المطبوعات الدورية والمتخصصة ومديري ورؤساء تحريرها تنطبق على مالكي ومديري ورؤساء تحرير المواقع الإلكترونية؟

وهل النصوص القانونية التجريمية الخاصة بعمل الصحفي عضو النقابة المسجل ويعمل في المطبوعات الدورية تنطبق على المواقع الإلكترونية؟

إن الجواب والذي يفترض فيه أن يكون جوابًا قانونيًا وليس اعتباطيًا هو أن المشرع عندما يضع نصًا قانونيًا إنما يعالج حالة معينة ولا يجوز تجاوزها بأية حال من الأحوال ويجب الالتزام بالتعريفات والصيغ الواردة في كل نص قانوني.

إذن لا يمكن بأية حال من الأحوال تطبيق النصوص الخاصة بالمطبوعات الدورية بأنواعها وبرؤساء التحرير والصحفيين الواردة بقانون المطبوعات والنشر على المواقع الإلكترونية.

وإن القول بخلاف ذلك يجافي الحقيقة القانونية التي يمكن فهمها مباشرة من خلال الصياغة العامة لنصوص قانون المطبوعات والنشر والأسباب الموجبة له وتعريفات المحاكم وتفسيراتها للمطبوعة والتي تدور كلها حول أن المقصود بالمطبوعة هو المطبوعات

الدورية وفقًا لتعريف القانون، وإن أي تفسير يقول بعكس ذلك إنما يكون تفسيرا غير قانوني لأنه لا يجوز تفسير نص قانوني فسرته المحاكم في الأساس.

إن المكان الصحيح للصحافة الإلكترونية إذا أردنا تنظيمها مع عدم تسليمنا بأحقية ذلك هو قانون الإعلام المرئي والمسموع فإذا كان المشرع الأردني عبر في هذا القانون عن رغبته بعدم وضع تلك المواقع والإنترنت ككل تحت مظلة الإعلام المرئي والمسموع وذلك وفقًا لنص المادة ٢ من قانون الإعلام المرئي والمسموع فإنه لا يمكن القول أن المشرع يرغب في تنظيم هذا القطاع في قانون المطبوعات والنشر، فقد نصت المادة ٢ من قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٢ على أن كل عملية بث تليفزيوني أو إذاعي توصل إلى الجمهور أو فئات معينة منه إشارات أو صورًا أو أصواتًا أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة وذلك بواسطة القنوات والموجات وأجهزة البث والشبكات وغيرها من تقنيات ووسائل وأساليب البث أو النقل.

كما عرف البث بأنه: إرسال الأعمال أو البرامج الإذاعية والتليفزيونية بواسطة موجات كهرومغناطيسية أو عبر أقمار صناعية أو تقنيات أو وسائل أخرى مهما كان وصفها أو طبيعتها يمكن الجمهور من استقبالها عبر جميع الوسائل الفنية بمختلف أسمائها ويستثنى من ذلك الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت"[(١)].

وهكذا يبدو الوضع في الأردن غير مستقر، بل يمر بمرحلة مخاض، وإذا كان مساعد مدير عام دائرة المطبوعات والنشر الأردنية قال: إن كل المواقع الإلكترونية والصحافة الإلكترونية أصبحت تخضع لرقابة دائرة المطبوعات والنشر، التي ستقوم بدورها بالإشراف على هذه المواقع ومتابعة التجاوزات التي تصدر عن المواقع المسيئة.

---

(١) نصوص القانون وانتقادات الأردنيين لها على الموقع الإلكتروني لمركز حماية وحرية الصحفيين على الرابط:

http://www.cdfJorg./look/law.tp1

وعن الجانب القانوني للقرار أوضح المحامي يونس عرب، المتخصص في قضايا الملكية الفكرية، أن بيئة الإنترنت من حيث تكوينها ديمقراطية البناء والمشاركة وتقوم على فكرة حرية اختيار المستخدم لمصدر معلوماته وقدرته على الوصول إلى الآراء والمعلومات، وفي الوقت نفسه على فكرة شفافية المعلومات وإتاحة الفرصة لإبداء الآراء بكل حرية .. وهذه الطبيعة هي التي دفعت مختلف دول العالم المتقدم والنامي إلى عدم وضع أية قيود على استخدام الإنترنت للحد من أية ضوابط قد تتعارض مع هذه الطبيعة.

ومن ناحية واقعية ورغم أن غالبية الدول تتبع أشكالًا مختلفة من الرقابة والتقييد، لكنها لا تصرح بمثل هذا الإجراءات بل تخفيها لقناعتها بأن هذه الإجراءات التقييدية أمر مرفوض من قبل المشرعين وجهات القضاء ومنظمات حقوق الإنسان وجهات الحرية والرأي المختلفة، لهذا ومن ناحية قانونية نرى أن قيام دائرة المطبوعات والنشر بمراقبة مواقع الإنترنت أمر يتعارض مع طبيعة الإنترنت نفسها، إن القرار يتعارض مع أغراض ونشاط دائرة المطبوعات نفسها، لأن دائرة المطبوعات منوط بها وسائل النشر ذات الاتصال في المجتمع الأردني في حين أن مواقع الإنترنت موجهة إلى الجميع دون أية محددات جغرافية أو إقليمية كما أن أغلب مواقع الإنترنت مسجلة لدى شركات عالمية خارج نطاق الأردن، مضيفا أن الرقابة الوحيدة المتاحة من ناحية فنية هي منع المستخدم من إمكانية الوصول إلى الموقع وبالتالي ليست هناك رقابة متاحة على شاكلة ما تمارسه الدائرة تجاه ما ينشر داخل الأردن .

وبالعموم فإننا رأينا أن هذا الإجراء لا يتفق مع القانون وقواعد حرية الرأي ولا يتناسب مع الجانب العملي ومتطلباته من حيث ممارسة هذه المهمة.

وأكد عضو اتحاد كتاب الإنترنت د.مُحَمَّد مقدادي: إننا ننادي برفع سقف الحريات العامة وتوفير الحد الأقصى من حرية التعبير، وبالتالي فإننا نعترض على الأنظمة التي تحد من هذه الحريات التي كفلها الدستور الأردني في كثير من مواده ونصوصه، ولأننا نعيش في ظل تحولات ديمقراطية نتمنى لها أن تتنامى وتتصاعد وتيرتها فإننا ندعو إلى وقف هذه

الإجراءات التي ستنال من الطاقات الفكرية والإبداعية وتحد من إمكان التواصل بين صناع الفكر والثقافة ومستهلكيها من الجمهور(١).

وهكذا تبدو التشريعات في بلد كالأردن شبكة عنكبوتية تحاول أن تتحدى شبكة عنكبوتية أكبر: فلمن تكون الغلبة؟

الجمهورية اللبنانية

الوضع في لبنان قد يكون وضعًا خاصًا، لأنها رائدة في العمل الصحفي، ومن هنا تتميز في تشريعاتها، لكنها أيضًا بلد التناقضات بسبب الصراعات الطائفية التي تطفو على السطح. إن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع دون تمايز أو تفضيل وهذا مكرس في الفقرة "ج" من مقدمة الدستور اللبناني.

ونصت المادة ١٣ من الدستور على حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون مما يعني وجود ضوابط لممارسة هذه الحريات.

وتنص المادة الأولى من قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٦٢ على أن "المطبعة والصحافة والمكتبة ودار النشر والتوزيع حرة ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القوانين العامة وأحكام هذا القانون". وقد امتاز اللبنانيون عن غيرهم من الشعوب العربية بأنهم كانوا أول من مارس الصحافة ممارسة فعالة وعلى نطاق شعبي واسع في بلادهم أو في سائر البلدان العربية والأجنبية.

نصت المادة "٢٧" من قانون ١٩٧١ على أن يحظر – إطلاقًا – إصدار أية مطبوعة صحفية قبل الحصول سابقًا على رخصة من وزير الإعلام بعد استشارة نقابة

---

(١) ينظر موقع مجلة اتحاد كتاب الإنترنت العرب على الرابط التالي:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?articlel10607

الصحافة.

وهناك نظام الإخطار، وهناك نظام الموافقة المسبقة وعندما يأخذ القانون بنظام الإخطار فهذا القانون يفتح الباب أمام تكوين الصحيفة دون قيود، أما إذا كان يتبنى الموافقة المسبقة، فهذا القانون يأخذ برؤية مقيدة لحق تكوين الصحيفة ويضع سلطة تقديرية من ناحية الإدارة في الموافقة أو المنع.

والصحيفة في لبنان تصدر وفق نظام الموافقة المسبقة من وزارة الإعلام، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصحف في لبنان هي صحف خاصة ولا ملكية للقطاع العام عليها والترخيص لها يكون عبر محاصصة وتوزيع سياسي، وهناك صحف أصحابها من أقدم أصحاب القلم والكلمة، كجريدة النهار وصاحبها عميد الصحافة "غسان تويني".

وما حظرت نشره المادة ١٢ هو "الأنباء والتقارير والصور والمقالات المنافية للأخلاق والآداب العامة ووقائع محاكمات الطلاق وفسخ الزواج والهجر والبنوة ووقائع تحقيقات إدارة التفتيش المركزي والتفتيش العدلي".

ومحظور أيضا نشر وقائع جلسات مجلس الوزراء والجلسات السرية للمجلس النيابي ما لم يقرر نشرها وهناك كثير من المحظورات.

وهذه العقوبات تقع على المدير المسئول وكاتب المقال كفاعلين أصليين بحسب المادة ٢٦ من المرسوم الاشتراكي رقم ٧٧/١٠٤، أما صاحب المطبوعة فيكون مسئولا مدنيا بالتضامن مع الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ويتم إدخاله في الدعوى للتعويض على المتضررين.

جدير بالذكر أن القضاء اللبناني يحكم فقط بالغرامة والعطل والضرر ولا يحكم بالحبس.

أما بالنسبة إلى الحبس الاحتياطي فقد نصت المادة ٢٨ من المرسوم الاشتراكي ٧٧/٤٠١ والمعدلة بموجب المادة ٦ من القانون رقم ٣٣٠ تاريخ ١٩٩٤/٥/١٨ على ما يلي: "لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جميع جرائم المطبوعات".

كما أن حق الاطلاع على المعلومات أساس الديمقراطية فإذا لم يعرف الناس ما يحدث في مجتمعهم وإذا كانت أعمال أولئك الذين يحكمونهم مخفية لا تمكنهم المشاركة فعليا في شئون ذلك المجتمع فإنها شرط أساس من شروط الحكومة الصالحة، ويرتكز مبدأ كشف المعلومات المطلق على القرينة القائلة: إن كل المعلومات تصبح موضوع كشف إلا في حالات محددة يحفظ هذا المبدأ الأسس الجوهرية التي تبرز مفهوم حرية الاطلاع ويجب أن يضاف هذا المفهوم إلى الدستور لكي يكون حق الحصول على الوثائق الرسمية واضحًا.. ومن الحقوق الأساسية: إن هدف التشريع في المقام الأول هو تطبيق الكشف المطلق في الممارسة.

في لبنان للصحفي الحرية في الوصول إلى المعلومات وإنما توضع في وجهه العراقيل والحواجز إذ ترفض الحكومة إعطاء المعلومات كما تحصل، ويحظى بعض الصحفيين بمعاملة تفضيلية من قبل بعض السياسيين.. وغالبا ما يتم الوصول إلى المعلومات من قبل الصحفيين بأساليب محترفة فيما تخفى حقائق عن بعض هؤلاء بشكل تام.

ينتظم الصحفيون في هيئتين مستقلتين هما: نقابة الصحافة اللبنانية وهي تخص ناشري المطبوعات اللبنانية وأصحابها وتصدر التراخيص لهذه المطبوعات ونقابة محرري الصحف اللبنانية التي تعنى بشئون المحررين العاملين في الصحف اللبنانية، ولا ينص القانون في لبنان على التزام عضو نقابة الصحفيين بممارسة العمل الصحفي ولا يلزم الحصول على ترخيص.

لكن يفرض القانون في المادة ٢٣ من الملحق رقم ٧١/٤ أن تتوافر في أصحاب الصحف والمدير المسئول أن يكون صحفيا وأن يكون مسجلا في نقابة الصحافة.

لكن الصحفي نفسه لا يجوز له دخول نقابة المحررين إلا إذا كان كاتبا في صحيفة مكتوبة ويجوز للأجنبي أن يمارس التحرير دون الانتساب إلى النقابة وله الحق بالبطاقة الصحفية كمحرر صحفي بشرط أن يكون مأذونًا له في الإقامة في لبنان وبالعمل فيه وأن تكون قاعدة المقابلة بالمثل مطبقة بين بلده ولبنان.

هذا.. وللطائفية تأثير واضح في العمل الصحفي اللبناني وتوجيه مساراته وهو أمر يحتاج بحثا خاصًا، لكنه مشار إليه في النهاية فلكل مؤسسة لون طائفي أومذهبي مميز يمكن تلمسه بسهولة عبر بعض المؤشرات ومنها:

- الموقع الجغرافي للمؤسسة، وهو مخلفات الفرز الطائفي الجغرافي للحرب.
- هوية مالكها وأعضاء مجالس إدارتها وتحريرها.
- هوية العاملين فيها.
- مضمونها.
- جمهورها.

المواجهة بين المعارضة والموالاة في لبنان هي الشاهد على الانتهاكات التي تنال الممارسة الصحفية في لبنان، فالصحافة اللبنانية برغم كل الضغوطات لا تزال تعتبر الأكثر ديمقراطية في العالم العربي، إذ لا يسجن الصحفي بسبب آرائه ويستطيع أن يحصل على معلوماته، لكنه قد يتعرض بسبب آرائه السياسية إلى القدح والذم والتهديد والتهويل والأهم إلى الاغتيال لأنه الدارج في لبنان في الآونة الأخيرة.

الوضع في لبنان خطر على الشعب والصحفي والسياسي وقد ينفجر في أية لحظة.. لقد فشل القضاء في عدة مناسبات في أن يكون حكما مستقلا يعمل على إعادة توازن القوي غير المتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام والصحافة من جهة والحكومة من جهة أخرى.. فماذا عن وضع القضاء اللبناني؟ في لبنان عوائق لتطبيق القانون بسبب السياسة والمحاصصة والطائفية والتدخلات السياسية وضعف السلطة القضائية، لكن بالرغم من كل ما تقدم فإن لبنان بلد الحريات والآراء الحرة، وتبقى فيه أقلام حرة وفئة حرة تناضل من أجل الحرية الحقيقية والعيش المشترك والسلام.

وفي لبنان لا يوجد تشريع أو قانون خاص بالصحافة الإلكترونية.

الجمهورية العربية السورية

تمثل سوريا حلقة محكمة وقوية من حلقات اختناق الممارسة الصحفية في الوطن العربي، خاصة إذا نظرنا إلى الواقع الصحفي في علاقته بالقوانين والتشريعات وسنجد شبكة عريضة من القوانين تعترض أي سائر في هذا الطريق، بحيث لا يمكنه أن يتفاداها.

ويمكن أن نقف وقفات منوعة مع الواقع الصحفي في سوريا انطلاقا من التقارير حتى نصل إلى الصحافة الإلكترونية بما أنها تنبثق من المناخ نفسه.

تصدر في سوريا ثلاث صحف يومية رئيسة في مدينة دمشق وأربع صحف يومية متواضعة الحجم والتحرير في مراكز المحافظات (حمص، حماة، حلب، اللاذقية) وتعود ملكية هذه الصحف جميعها للدولة.

وينبغي لنا الإشارة إلى أن الملكية رسميا للدولة لكنها فعليا تعود للحكومة التي حولت هذه الصحف إلى صحف حكومية صرفة لا تخرج في سياستها وخط تحريرها عن رغبة الحكومة ومصالحها وتأتمر بأمرها، ونتج عن هذه الحال أن أصبحت المهمة الرئيسة للصحف هي تمجيد إنجازات الحكومة (والحكومات المتتابعة) من جهة والسكوت عن أخطاء الإدارة وفساد بعضها والامتناع عن مهمة رقابة سياساتها وهي –كما هو معلوم – مهمة أساسية للصحافة من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة أغلقت هذه الصحف أبوابها أمام مختلف التيارات السياسية والاجتماعية غير المتوافقة مع سياسة الحكومة، وتحولت في المجال السياسي إلى ما يشبه النشرات الحكومية التي لا تجد فيها أثرا للرأي الآخر، وأدى ذلك إلى سيطرة الحكومة ووزاراتها وإداراتها على المعلومة واحتكارها وعدم السماح بنشرها إلا بما يوافقها.

وقد سمح للأحزاب المنتمية للجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث (أي الأحزاب الحليفة للنظام) بإصدار صحف خاصة بها، وأصدرت أربعة من هذه الأحزاب صحفا سياسية أسبوعية أو نصف شهرية محدودة التأثير، ضعيفة التمويل، قليلة الانتشار، متواضعة المستوى المهني.

وقد سمح للاتحادات والنقابات المهنية أن تصدر صحفًا ومجلات جميعها أسبوعية وتهتم بشئون اتحاداتها ونقاباتها مثل نضال الفلاحين وكفاح العمال والمرأة العربية وجيل الثورة والأسبوع الأدبي وغيرها. لا يوجد في سوريا وسائل إعلام مرئية أو مسموعة سوى تلك التي تمتلكها الدولة (عدة إذاعات) و(عدة قنوات تليفزيونية) وهي كالصحف تحولت إلى وسائل حكومية صرفة تأتمر أيضا وكليا بأمر الحكومة لا بأمر الشعب.

والملاحظ أن الحكومة هي التي تحكم قبضتها كليا على وسائل الصحافة والإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وذلك إما بطريق وزارة الإعلام أو بالطرق المباشرة بواسطة الإدارات والأجهزة الأمنية أو بطريق ما يسمى بالرقابة الذاتية.

ينص الدستور السوري (المادة ٣٨) على أن (لكل مواطن أن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني القومي ويدعم النظام الاشتراكي وفقا للقانون الذي لم يصدر).

وعلى ذلك فإن حق النقد محفوظ على الورق فقط دون أن تتاح الفرصة لأحد أن يمارسه في حيز الواقع.

أما الحصول على المعلومات فهو حق مطلق للحكومة وأجهزتها وتحتكر الحكومة نشر الأخبار وتوزيعها على وكالة الأنباء الرسمية (سانا).

ولذلك يواجه الصحفيون الاستقصائيون صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات، ولا توجد حماية قانونية لحرية التعبير ومع أن انتهاك حرية التعبير ليست له شعبية لكنه يجد استنكارا متواضعا وصامتا.

وفي الخلاصة نلاحظ عدم وجود قوانين في سوريا تحافظ على حرية التعبير وحق النقد وحق الحصول على المعلومة، سوى ما جاء في الدستور الذي ربط هذه الحقوق بالقوانين التي لم تصدر وبقي الأمر برمته حكرا على وزارة الإعلام واجتهاداتها وتفسيراتها دون مرجعيات قانونية ولعل هذا يفرض التمييز بين الصحف المستقلة والعامة في الجوانب المتعلقة بمهمات التحرير.

وبرغم أن سوريا صدقت على معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فإنها لم تدمج مضامين هذه الاتفاقات في التشريعات الوطنية المتعلقة بالصحافة والإعلام وبالتالي لا تطبقها.

ولا تنص القوانين والمراسيم المعمول بها على الرقابة السابقة لوسائل الإعلام والصحافة السورية ولكن وزارة الإعلام تقوم بنوع من الرقابة.

اقتصر المرسوم رقم (٥٠) لعام (٢٠٠١) على الدوريات الصحفية والمطابع، وبقي الإعلام المسموع والمرئي والإلكتروني دون قانون ينظمه ويضبط أحواله، ولعل السلطة السياسية استندت في تجاهلها إلى إصدار قانون خاص بالإذاعة والتليفزيون لأنها ملك الدولة وهي المحتكر الوحيد لهما.

أما الصحافة الإلكترونية فهي وافد إعلامي جديد على سوريا ومع ذلك، تسيطر جمعية المعلوماتية (شبه الرسمية) على إعطاء رخص الاشتراك في الشبكة العنكبوتية.

وقد حجبت السلطة نحو (١١٠) من المواقع على الإنترنت سورية وعربية وأجنبية، منها مواقع إنترنت فقط ومنها مواقع أخرى تعود لصحف أو مؤسسات غير سورية فقد حجبت مثلا مواقع صحف الشرق الأوسط اللندنية والنهار اللبنانية والسياسة الكويتية والقدس العربي اللندنية ومواقع أخرى مثل الحوار المتمدن وشفاف الشرق الأوسط وإيلاف وأخبار الشرق وغيرها، وهناك رقابة غير منظورة ولا قانونية على مواقع الإنترنت: وهكذا يعمل الإعلام السوري المسموع والمرئي دون قانون ناظم لنشاطاته ومثله الإعلام الإلكتروني، ويترك الأمر لممارسات وزارة الإعلام واجتهاداتها واجتهادات أجهزة الأمن[١].

والوضع في سوريا بالنسبة للصحافة الإلكترونية هو وضع مرتبط بوضع الإنترنت عامة في سوريا، والذي سنرى أنه وضع مأساوي، بما ينعكس على حال الصحافة

---

(١) الحريات الصحفية في البلدان العربية: مرجع سابق، ص ٥٩ .

الإلكترونية داخل سوريا، فلم يحظ الإنترنت منذ دخوله سوريا عام ١٩٩٨ بالانتشار الواسع وذلك لعدة أسباب منها الأسعار المرتفعة والمراقبة والملاحقة، لكنه في الآونة الأخيرة شهد ازديادًا ملاحظًا للمشتركين في هذه الخدمة وذلك بعد تحسين بعض الخدمات..

جدير بالذكر أنه هناك أربعة مزودات خدمة إنترنت في سوريا هي بالترتيب حسب الأقدم:

١- المؤسسة العامة للاتصالات (البريد).

٢- الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية (الأوليّ).

٣- آية (AYA).

٤-الشركة الهندسية للحواسب (CEC) .

الأول حكومي بحت تابع لوزارة الاتصالات، وهو المسيطر على شبكة الإنترنت في سوريا والمالك الحصري لها. يتميز بأسعاره المرتفعة وخدماته المحدودة، ومدى نجاح الاتصال بالشبكة عن طريقه لا يتجاوز الـ٣٠ % مقارنة بالمزودات الأخرى.

والمزود الثاني (الأوليّ) يعتبر أقدم مزود خدمة إنترنت بعد المؤسسة العامة للاتصالات. يتميز بأسعاره المعقولة نوعًا ما وسرعة الاتصال وخدمة نقل الصوت التي تم تفعيلها مؤخرًا عليه.

والثالث لا يختلف عن الرابع في شيء سوى في مدى تبعية الشركة للمؤسسة العامة للاتصالات.. فعند ظهور المزودين كمنافسين في السوق تنازلت المؤسسة العامة للاتصالات لهما بتقديم خدمة VOIP نقل الصوت مجانًا على الرغم من أن تلك الخدمة كانت محجوبة عن (الأوليّ) و(البريد).

على العموم تعتبر الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية أفضل مزود خدمة إنترنت في سوريا فهي الخدمة الأنقى والأسرع والأرخص لكن تبقى هناك مشكلة (الحجب أو

المنع أو " FORBIDDEN " أو السجن الإنترنتي) تواجه مستخدم الإنترنت. فمعظم خدمات الشبكة محجوبة سوى التصفح وحتى التصفح أصبح محصورًا في بعض المواقع التي تروق للسلطة تصفحها. فخدمة نقل الصوت والصورة ممنوعة في سوريا، تم الإفراج عنها مع بداية عام ٢٠٠٦ وذلك بعد ظهور شركة (آية) كمنافس في السوق وتقديم تنازلات لها من قبل المؤسسة العامة للاتصالات من حيث نقل خدمة الصوت والصورة فقامت الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية إثر ذلك بتفعيل تلك الخدمة وتقديمها بالمجان بعد أن كان هناك رسم للاشتراك بها، رغم بقاء هذه الخدمة محجوبة في المؤسسة العامة للاتصالات حتى الآن.

أما خدمة نقل الملفات FTP فقد تم الإفراج عنها مع الصوت والصورة، وبقيت أيضًا محجوبة في البريد، وحتى خدمة SSL بروتوكول النقل الآمن عبر الإنترنت، هذا من ناحية الخدمات، أما من ناحية التصفح فهذا بحد ذاته مشكلة أساسية لم يتم حلها حتى الآن فمنذ دخول الإنترنت سوريا لم تتوقف السلطات المختصة بحملات الاعتقال الواسعة على المواقع السياسية والإخبارية والدينية فحجبت العديد من المواقع أهمها: (إيلاف، أخبار الشرق، إسلام أون لاين، عرب تايمز) ومواقع الإخوان المسلمين والمواقع الإسرائيلية دون استثناء حيث إن المواقع الإسرائيلية تنتهي بلاحقة (il) فعند كتابة أي موقع فيه(il) فسوف تظهر لك صفحة تبين أن الموقع ممنوع FORBIDDEN على الرغم من أن العنوان قد يكون خاطئًا.

وتم حجب المواقع الكردية على الطريقة نفسها التي تم بها حجب المواقع الإسرائيلية أي أنه إذا كتبت: www.qamislo.(any) فإنه سوف يعطيك إشارة الحجب على الرغم من عدم وجود مثل هذا العنوان على الشبكة. وحتى أهم مكونات الإنترنت البريد الإلكتروني (E-mail) الأجنبية منها والعربية لم تسلم من الاعتقال وأهمها كانت: Hotmail Yahoo Gawab Maktoob Ayna وبقيت محجوبة حتى أبريل ٢٠٠٤ ليطلق سراحها وعاد حجب موقع HOTMAIL مقدم خدمة البريد الإلكتروني المجاني في ١٧-٧-٢٠٠٦ لكن إطلاق سراحه لم يكن تشفعًا

بالبريد الإلكتروني بل بسبب ضيق السجون بالمواقع والتي امتلأت بعد أن تم حجب الكثير من المواقع الكردية السياسية منها والثقافية والإخبارية بسبب نشرها صور الضحايا والجرحى ومقاطع فيديو فاضحة للحكومة وبتهمة أن تلك المواقع تسيء إلى سمعة الدولة (وتسعي لاقتطاع أجزاء من الوطن وإلحاقها بدولة أجنبية). فقامت بحجب المواقع التالية: (قامشلو، عامودا، عفرين، كوباني، تيريز، شبكة الأخبار الكردية، سيدا..).

كذلك مواقع خدمات الاستضافة وحجز المواقع تعاني هي أيضا الحجب.. إن هذه السياسة القاسية والمتشددة تجاه المواقع السياسية المعارضة والإخبارية والثقافية والدينية والخدمية تأتي بمقابل سماح السلطات للمواقع الإباحية كاملا دون حجب[1].

فهل يمكن أن تتنفس الصحافة الإلكترونية في ظل هذ الواقع الصحفي المختنق؟!

فلسطين

التشريع للصحافة داخل فلسطين يختلف كثيرًا عنه لدى البلدان العربية، لأنه تشريع لدولة داخل دولة، فهو تشريع ليس له حق التشريع، وليس له حق الوجود، الممارسة الصحفية وضعيتها تزداد سوءًا نتيجة الانقسامات الداخلية بين الفلسطينيين، وحسبما تشير التقارير شهدت الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية أوضاعا مأساوية، وتعديات خطيرة لم نشهدها من قبل. وبفعل خصوصية وتعقيدات الوضع في الأراضي الفلسطينية وتعدد السلطات التي تتنازع السيطرة على الأرض والإنسان، فقد تعددت مصادر هذه الانتهاكات لكن النتيجة ظلت واحدة وهي المساس بالحريات العامة وفي مقدمتها الممارسة الصحفية الحرة.

الاحتلال الإسرائيلي كعادته لم يألُ جهدا في تقييد الصحافة الفلسطينية عبر سلسلة من الإجراءات والممارسات التي تراوحت بين إطلاق الرصاص على الصحفيين

---

(١) بافل علي: من راقب الناس مات همًا "الإنترنت في سوريا، (مقال) على الرابط التالي:

والاعتداء عليهم بالضرب وتحطيم أدواتهم واحتجازهم على الحواجز العسكرية ومنع أو تأخير تنقلهم من منطقة لأخرى واعتقال العديد منهم وتحويلهم للاعتقال الإدراي دون محاكمة. يضاف إلى ذلك كله اقتحام مقرات الصحف ومحطات التليفزيون والراديو المحلية في العديد من المدن الفلسطينية وإغلاق بعضها بأوامر عسكرية، ومصادرة الأجهزة والمعدات منها، والسيطرة على ترددات العديد من هذه المحطات وبث بلاغات عسكرية باللغة العربية موجهة للسكان الفلسطينيين. كما لجأ الاحتلال في العديد من الحالات إلى منع الصحف الفلسطينية اليومية التي تصدر في الضفة الغربية من الوصول إلى قطاع غزة، كما حال بفعل الحصار المفروض على غزة من إدخال الورق.. الأمر الذي أدى إلى توقف بعض الصحف والمجلات هناك عن الصدور.

وتراوحت الانتهاكات للحريات الإعلامية بأيد فلسطينية ما بين القتل والخطف والإصابة بالرصاص والضرب والاعتقال واقتحام مقرات إعلامية وسرقة أو تحطيم محتوياتها، إضافة إلى حرق أعداد من الصحف ومنع طباعة وتوزيع بعضها وتهديد العاملين فيها، ومنع الصحفيين من تغطية الأحداث، واستدعاء صحفيين للتحقيق، وحجب مواقع إنترنت وتدمير لمواقع صحف إلكترونية وتهديد العاملين بها بالقتل مثلما حدث مع صحيفة (دنيا الوطن) الإلكترونية.

ومن المؤسف أن القضاء الفلسطيني ظل غائبا عن مجمل هذه الانتهاكات للحريات الإعلامية سواء في الجانب الإسرائيلي أم الفلسطيني وظل الجناة طليقي اليدين دون اعتقال أو محاكمة.

جدير بالذكر أن الصحافة الإلكترونية في فلسطين بالذات هي نوع جديد من أنواع المقاومة لم تعهده من قبل، ولا بد أن يصب الحديث عنها وعن تشريعاتها وعلاقاتها بالسلطة في هذه النقطة، لذا لا عجب أن نقف هذه الوقفة السريعة أمام المظهر الجديد للصحافة الإلكترونية من خلال بلد كفلسطين وقد خلصت دراسة علمية أكاديمية فلسطينية (أطروحة ماجستير للصحفي الفلسطيني خالد معالي من مدينة سلفيت بالضفة الغربية في التخطيط والتنمية السياسية من جامعة النجاح الوطنية

بنابلس بفلسطين) إلى نتيجة مفادها أن الصحافة الإلكترونية أسهمت في تعزيز أسس التنمية السياسية الفلسطينية، وأن لها تأثيرات عميقة في مجال التنشئة السياسية وبناء وتشكيل الرأي العام حول مختلف القضايا وعملية التغيير السياسي. وبين استطلاع للرأي شملته الدراسة أن ٩١% من طلبة جامعة النجاح الوطنية يعتبرون أن الصحافة الإلكترونية أسهمت في رفع درجة الوعي السياسي لديهم.

واكتسبت الدراسة أهمية لأنها تبحث في موضوع جديد هو الأول من نوعه على مستوى الوطن العربي وهو الصحافة الإلكترونية وتأثيراتها في التنمية السياسية، حيث كان عنوان الرسالة الجامعية "أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٧"، واستغرق إعداد هذه الدراسة قرابة سنتين بسبب عدم وجود مراجع وندرة الدراسات السابقة حول الموضوع، حيث أكد الباحث معالي أنه اضطر إلى الاستعانة بالمقابلات والاستبانة وترجمة بعض الكتب من اللغة الإنجليزية لإنجاز الرسالة.

فقد بينت عينة عشوائية أخذت من جامعة النجاح الوطنية، تتكون من ١٠٠ طالب وطالبة أن نسبة ٩٦% من الطلاب والطالبات يستخدمون الإنترنت، وأن ٣٦ % منهم يستخدمونه بشكل متواصل، و٤٧% يستخدمونه بعض الشيء، و١٣% نادرًا، و٤% لا يستخدمونه. كما بينت أن ٨٦% من المستطلعة آراؤهم يتابعون المواقع والنشرات السياسية والتي هي في الغالب تكون عبر الصحافة الإلكترونية للمواقع الحزبية، وأن٢٠% منهم يتابعون المواقع والنشرات السياسية بشكل مستمر، و٣٦ % أجابوا أحيانًا، و٣٠% نادرا، و١٤% لا يتابعون النشرات السياسية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن فئة الطلبة لديها اهتمام كبير بالأمور السياسية، والمواقع التي تبرز ذلك وهي المواقع الحزبية في الغالب، مما يشكل تعبئة كبيرة وتقوية لا يستهان بها للوعي السياسي لديهم، ويمكن إرجاع هذه النسبة الكبيرة من الطلاب الذين يتابعون النشرات السياسية إلى خصوصية وجود الاحتلال، وما يقتضيه الواقع السياسي الفلسطيني من حراك سياسي يومي.

وأجاب ٣٠% من الطلاب والطالبات عن السؤال الثالث بأنهم يتابعون المواقع الحزبية، وأن ٣٢% يتابعون المواقع التحليلية، و٣٨% يتابعون البرامج الوثائقية. وهذا يشير إلى أن ثلث الطلبة يهتمون بمعرفة وجهة نظر الأحزاب العاملة على الساحة الفلسطينية حول مختلف المستجدات، وتغذية عقولهم وفكرهم بكل شيء جديد حول ذلك، خاصة أن هناك كل يوم ما هو جديد من قبل الأحزاب الفلسطينية بما يخص القضية الفلسطينية.

كما أوضحت العينة كذلك أن القضية الفلسطينية حصلت على ما نسبته ٦١% من متابعتهم، وأن ٢٠% من متابعات العينة توجهت نحو القضايا العربية والإسلامية، و٦% أبدوا اهتمامهم بقضايا البيئة والمرأة، و١٣ % اهتموا بقضايا التطور العلمي والتقني، وهم بالأرجح من الكليات العلمية. كان مفاجئًا للباحث ضعف الاهتمام من قبل العينة بقضايا المرأة والبيئة.

وتشير هذه النتائج أيضًا إلى تلازم وترابط القضية الفلسطينية مع محيطها العربي والإسلامي فتصويت ٢٠% من العينة – وهم من طلبة فلسطين تحديدًا – بأنهم يتابعون القضايا العربية والإسلامية يؤكد عمق الروابط والهم المشترك مع المحيط العربي والإسلامي، وأن الشبكة تسهم في ذلك.

وأجاب ٩٦% من العينة عن السؤال الخامس بأن الشبكة تسهم في بنائهم المعرفي، و٤٦% تسهم بشكل كبير في ذلك، و٤٥ % أجابوا أنها تسهم بعض الشيء، و٥% أجابوا قليلا، و٤% أجابوا بلا.

ويمكن اعتبار هذه المعطيات مؤشرًا قويًا على أن المعرفة –كونها أحد عوامل التغيير السياسي– لم تعد مقتصرة على وسائل الإعلام الأخرى كالسابق، بل تسيد وتربع الإنترنت عليها جميعًا في البناء المعرفي، بل سبقت الوسائل التي قبلها. وفيما يتعلق بالسؤال السادس، فقد أجاب٨١% من أفراد العينة بأن حرية الاطلاع في مواقع الإنترنت متوافرة أكثر من وسائل الإعلام الأخرى، حيث إن نسبة ٣٦%

أجابوا بأنها متوافرة كثيرًا، و٤٥٪ منهم بعض الشيء، و١٥٪ أجابوا قليلًا، و٤٪ أجابوا بلا.

وهذا يشير إلى الحرية الواسعة التي يتمتع بها الإنترنت، وأن الرقابة تكاد تكون غير موجودة على الشبكة الإلكترونية، مما يعجل في تسارع لرفع سقف الحريات في المجتمع الفلسطيني، ويعجل في عملية التغيير السياسي والتي هي بدورها أحد أسس التنمية السياسية في أي مجتمع السؤال الأخير والذي هو الأكثر أهمية في الاستبيان، أجاب ٩١٪ من العينة بأن الشبكة رفعت من وعيهم السياسي، ومنهم ٤٦٪ أجاب بأنها رفعته بشكل كبير، و٤٥٪ بعض الشيء، و٥٪ قليلا، و٤٪ أنها لم تسهم في رفع وعيهم السياسي، وهي نسبة عادية حيث إنه من الممكن أن نجد من لا يعرف أو من لا يريد استخدام الشبكة.

وتشير نتائج السؤال السابع الأهم من بين الأسئلة والأخير في الاستبانة إلى مدى أهمية الدور الذي تلعبه الشبكة الإلكترونية، خاصة الصحافة الإلكترونية كجزء منها في عملية تشكيل ورفع منسوب الوعي السياسي لدى الطلاب، ومدى اهتمامهم بالقضايا السياسية الحياتية المحيطة بهم، وهذا ما يؤكد ضرورة زيادة الاهتمام بالشبكة من قبل صناع القرار والسياسيين للتعجيل بفضح وتعرية وزوال الاحتلال[1].

وهذا التأثير عالمي وليس محليًا فقط، وإن كانت هذه إيجابية، فعلينا أن نعلم أيضًا أن له سلبياته الخاصة حتى نضع الأمور في نصابها، فقد شكل ظهور الإعلام الإلكتروني نقلة نوعية في ثورة الاتصالات، فهذه الوسيلة لم تلغ ما قبلها من الوسائل الإعلامية، كما توقع البعض، بل احتوتها، فبات هناك الصحافة الإلكترونية، والإعلام الإلكتروني المرئي والمسموع، وهذا الدمج والتداخل بين الأنماط المتنوعة أفرز قوالب إعلامية متعددة، لا يمكن حصرها، لأنها في تطور سريع يتخذ أشكالا متنوعة. هذا ما دفع العديد من الجماعات والأشخاص، بل حتى الدول إلى التنبه لأهمية هذه الوسيلة للتعبير

(١) ينظر صحيفة (عرب ٤٨) على الرابط التالي: www.arabs48.com /display

عن مواقفها، والوصول لأكبر عدد ممكن من الجماهير من خلال ضغطة زر واحدة. ونتيجة لاحتدام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عمل كل طرف على ترويض هذه الأداة لصالحه، كمحاولة لكسب الرأي العام العالمي، والتعبير عن آرائه ومواقفه من جميع المسائل والقضايا.

وبما أنه غالبا ما يتحدث الكثيرون عن قدرة الصحافة الإلكترونية الإسرائيلية على التأثير في المجتمع الدولي، بينما توصف نظيرتها الفلسطينية بالضعف والترهل. فإن هذا التصور، وفر أرضية خصبة، لإجراء مقارنة جزئية بين ملامح وخصائص المواقع الإعلامية الإلكترونية لكلا الجانبين، في محاولة للإجابة عن سؤال شائك ذي حدين، هو: من يتفوق على الآخر؟ وكيف؟

هناك ما يزيد على ١٠٠ موقع إخباري إلكتروني فلسطيني، معظمها غير معروف للجمهور بشكل واسع، وجزء كبير منها لا يمتلك كوادر صحافية مدربة ومعدة بشكل جيد أو حتى مراسلين، وبالتالي فهي تستمد معطياتها وموادها من وسائل إعلام أخرى، بالإضافة إلى بيانات المؤسسات والترجمات عن الصحف العبرية، وكذلك نادرًا ما يكون لدى هذه المواقع لغة مساندة للعربية، باستثناء المركز الفلسطيني للإعلام المحسوب على حركة حماس، الذي ينشر بأكثر من لغة. منها اللغة الروسية، واللغة المالاوية، والفرنسية، واللغة الفارسية.

أما إسرائيليًا، فتوجد عشرات المواقع الإلكترونية الإخبارية، متعددة اللغات، منها الروسية، والصينية، والفرنسية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للصحف اليومية الثلاث، يديعوت، وهاآرتس ومعاريف، والأولى والثانية تنشران بالإنجليزية، بالإضافة إلى اللغة العبرية، كما يوجد موقع صحيفة جيروزليم بوست، الناطق باللغة الإنجليزية، وهي مواقع ترتيبها من حيث عدد الزوار متقدم على المستوى العالمي.

ووفقا لما يرصده الدارسون فلا شك أن الإعلام الإلكتروني لأية دولة يستمد قوته أو ضعفه من الحالة الإعلامية لهذه الدولة، وبالمجمل فلا مجال للمقارنة بين الإعلام

الإسرائيلي القوي والمؤثر في الإعلام العالمي بشكل كبير، والإعلام الفلسطيني الذي يظل إعلاما غير مؤثر.

هذا بشكل عام.. أما بشكل خاص فالتقنيات التي يستخدمها الإعلام الالكتروني الإسرائيلي هي أعلى بكثير من التقنية التي يستخدمها الإعلام الفلسطيني، بالإضافة إلى أن الإعلام الإلكتروني الفلسطيني هو إعلام مستهلك للمادة الإعلامية، وليس إعلاما منتجا مثل الإعلام الإسرائيلي. كما أن تأثير الإعلام الإلكتروني الفلسطيني عالميا محدود للغاية في مقابل الإعلام الإلكتروني الإسرائيلي الذي هو في كثير من الأحيان مرجع خبري لمؤسسات إعلامية دولية.

والمتابع لمواقع الصحف الإلكترونية الفلسطينية أيضا يلحظ في أغلبها كثافة المعلومات المتدفقة يوميًا، وهو ما يؤدي إلى إغراق القارئ بكمية كبيرة من المعلومات، مما يعيق هضمه وفهمه للتوجه السياسي الفلسطيني بشكل عام، وهذا بدوره يحول دون تشكيل الرأي العام لفكرة أو رأي معين تجاه الأحداث والقضايا المتسارعة.

هذه السلبيات تؤثر على الصحافة الإلكترونية في فلسطين وهو ما لاحظه بعض الدارسين بالقول: الإعلام الإلكتروني الفلسطيني ضعيف، وبإمكان الشخص اكتشاف ذلك بسهولة عبر مدخل بسيط، هو أن يلج قائمة أهداف كل موقع، حيث يرفق كل موقع رسالة واضحة ومكثفة عن أهدافه وأمانيه، ومن مقارنة سريعة سيجد أن هناك بونًا شاسعًا بين الأهداف وما تحقق على الأرض.

يقول بعض الفلسطينيين المختصين: عمليا الأهداف الكبرى ليست عيبا، لكن كل صحفنا الإلكترونية تضع أهدافًا كبرى لكنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها في ظل تبعثرها وعملها الفردي غير الممنهج، أكبر دليل على ذلك معرفة المتابع أن حركة فتح أنشأت لها – عبر جهات ومؤسسات مختلفة – أكثر من ١٢ موقعا إعلاميا جديدا منذ تاريخ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، تضاف إلى المواقع السابقة التي تزيد عن هذا العدد، وبغض النظر عن أهداف هذه المواقع ومن يقف خلفها، فإنها تعاني

الويلات ويكتشف فيها المصائب على صعيد الخدمة أو المضمون، أسوة بغيرها من المواقع". ومن ثم خسرنا الكثير والكثير، ووصلنا لما نحن عليه الآن من ضعف وترد وترهل وأدوار محصورة ومحاصرة بما يمليه السياسي ويفرضه الحزب.

قبل عام ٢٠٠٧ كان الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يتسيد أجندة الإعلام الإلكتروني الفلسطيني، بينما في الوقت الحاضر حلت مكانه المواجهة بين فتح وحماس، وأصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية شبه مغيبة، بينما حافظ الإعلام الإلكتروني الإسرائيلي على نوع من الموازنة، فهناك ترتيب للأولويات، الداخلية والخارجية، يتوافر في الأولى هامش واسع للمناورة وطريقة المعالجة، أما القضايا الخارجية، فهي محكومة بالمنظور الأمني.

لذلك يعارض الكثير من الباحثين والإعلاميين التعامل مع الإعلام الإلكتروني الإسرائيلي بنية صافية، ويشددون على ضرورة تناول ما تنشره المواقع الإسرائيلية بالنقد والتحليل والمقارنة، وليس مجرد نقل لمعلوماتها وتقاريرها، التي بعضها يحتوي على شوائب، وبالونات اختبار وإشاعات لضرب الجبهة الداخلية الفلسطينية.

ونتيجة لما سبق طالب بعض الباحثين في هذا الشأن المواقع الصحفية الإلكترونية الفلسطينية بوقف التصعيد الإعلامي، والاتهام المتبادل، لأن ذلك يسهم في تأجيج الموقف وزيادة حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني.

وأن ما يجري من تجريح وتخوين، وتشهير وقدح وذم على مختلف المواقع الصحفية الإلكترونية، خصوصًا التابع لكل من حركتي التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وحركة المقاومة الإسلامية حماس هي تصرفات غير مسئولة، لأنها بمثابة صب الزيت على النار.

فبعدما أثبت الشعب الفلسطيني قدرته على نقل رسالته بجدارة إلى العالم، وبعدما شكلت المواقع الصحفية الفلسطينية الإلكترونية رقمًا صعبًا أمام البوق الإعلامي الإسرائيلي، جاءت بعض المواقع لتنحرف عن مسارها، وتقع في مستنقع الخلاف والاقتتال، واستباحة دم الفلسطيني عن طريق أخيه الفلسطيني، بدلًا من أن تركز على

القواسم المشتركة وتنبذ الخلاف.

لذا فعلى كل القائمين على المواقع الصحفية الإلكترونية سواء التابعة للقوى المتنازعة، أم الرسمية والحكومية منها إلى وقف كل أشكال التصعيد، والتأجيج، والانشغال فقط في فضح الممارسات الإسرائيلية.

وعلى المواقع الصحفية الإلكترونية التركيز بالأساس على حشد الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي ضد الاحتلال، والتركيز على الجرائم الإسرائيلية وتسليط الضوء عليها، إضافة إلى إظهار الدعم المعنوي من خلال إبراز مدى التأييد والالتفاف حول القضية الفلسطينية، وإلى الاهتمام بالرد على الرواية الإسرائيلية المغلوطة بالنسبة إلى تفسير الأحداث الجارية، بدلًا من الانشغال بصراعات داخلية أعادت القضية الفلسطينية حوالي نصف قرن إلى الوراء(١).

وهكذا تبدو الصحافة الإلكترونية والإعلام الإلكتروني الفلسطيني نوعًا خاصًا من المقاومة على المستوى المحلي والعالمي، ومع ذلك له سلبياته، وهو ما يدعو إلى ضرورة وجود تشريعات خاصة به نابعة من الواقع الفلسطيني بالإضافة إلى ميثاق شرف يجب احترامه لدى كل الأحزاب.

جمهورية السودان

نظرًا إلى الطبيعة الجغرافية والتاريخية للسودان التي شهدت كثيرًا من الحروب الداخلية، فإن له طبيعة داخلية خاصة، وقد انعكس هذا على العمل الصحفي في علاقته بالتشريعات والقوانين التي تسنها الدولة.. الأمر الذي يؤدي إلى تقلص مفهوم الحرية فيما يخص العمل الصحفي في النهاية سواء الصحافة الورقية أم الإلكترونية، وربما تتسم صحافة السودان بالحيوية والنمو، لكن الصحفيين السودانيين – وفقًا لما بين أيدينا من تقارير – يواجهون المضايقات المتنوعة من اعتقال إلى وقف صحفهم عن

---

(١) وكالة معا: فلسطين، نابلس ، ٧-١-٢٠٠٧.

الصدور، وذلك عندما يقومون بتغطية أنباء لا تود الحكومة نشرها، وقد جرى وقف الصحف التي تنتقد الحكومة وتعليقها عن الصدور وإلقاء القبض على صحفييها وإساءة معاملتهم وتغريمهم.

وتستخدم الحكومة وسائل متنوعة لتقييد حرية الصحافة برغم أن دستور عام ١٩٩٨ والدستور الانتقالي عام ٢٠٠٥ يكفل حرية التعبير والصحافة.

وقد وضعت الحكومة خطوطًا حمراء حول العديد من المواضيع بصورة تعسفية، كما تطبق القانون عليها بصورة متناقضة تخل ليس بالدستور وحسب بل أيضًا بالمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٩ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اللذين يشكل السودان طرفًا في كليهما.

وبرغم أن نظام "الخطوط الحمراء" ظل ساري المفعول فقد شهدت الصحف السودانية منذ عام ٢٠٠١ تطورات إيجابية متعلقة بالممارسة الصحفية إذ رفعت الحكومة الرقابة السابقة قانونيًا وأنشأت المجلس الوطني للصحافة الذي يشكل الهيئة الرسمية المشرفة على وسائل الإعلام المطبوعة إذ يتابع مدى التزام الصحف والصحفيين بقانون الصحافة لعام ٢٠٠٤ ومدونة قواعد آداب المهنة لعام ٢٠٠١ وكلاهما يشكل قيدًا شرعيًا على حرية التعبير في السودان للأسباب التالية:

تفرض المادة (١٣٠) من قانون الإجراءات الجنائية قيودًا على الصحافة تحت طائلة قانون الطوارئ في حالة إعماله، إذ تملك النيابة سلطة تعطيل الصحف في الوقت الذي تتجه فيه أغلب دول العالم إلى التخلي عن معاقبة الصحافة عن طريق القوانين الجنائية، ويتم اللجوء في حالة وجود مخالفة إلى القوانين المدنية.

ويجمع الحقوقيون السودانيون على رفض استخدام هذا النص في التعامل مع الحريات العامة لأن هذه المادة (١٣٠) من قانون الإجراءات الجنائية هي مادة تتعلق بالصحة والسلامة العامة واستخدامها في مواجهة الصحف التي تتعارض مع الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥ واستخدامها يعد توقيع عقوبة ولا يمتلك حق إصدار العقوبة إلا

القاضي المختص.

ويعتقد كثير من الصحفيين السودانيين أن المادة (١٣٠) إجراءات جنائية قد انحرفت عن مسارها القانوني الذي قصده المشرع والهادف إلى حماية السلام والصحة العامة، مما دفع إلى مصادرة الحريات الأساسية بشتى الوسائل، إذ استخدمت في إيقاف صحيفة (السوداني)[١] بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١.

ويرى بعض الصحفيين السودانيين ألا يكون هناك مجلس متخصص بتنظيم العمل الصحفي، وأن يتم إصدار الصحف بعد إخطار الجهات المعنية فقط، ويطالبون بحذف القيود القانونية على حرية النشاط الصحفي في خمسة قوانين أهمها: قانون الصحافة والقانون الجنائي[٢].

ويعتقد الصحفيون أن الوضع الحالي بالنسبة إلى حرية الصحافة مقبول نوعا ما.. لكن المشكلة في تعاظم الرقابة الذاتية خصوصًا من قبل رؤساء التحرير ويرون أن الصحافة المكتوبة تحظى بهامش تحرك لنقل التقارير النقدية أكثر من الإعلام المرئي والمسموع الذي تسيطر عليه الدولة تماما.

جدير بالذكر أن عام ٢٠٠٧ شهد جهودا وطنية للوصول إلى قانون ديمقراطي للصحافة وقد تم إعداد مشروع قانون جديد للصحافة بالتعاون مع مؤسسة اتجاهات المستقبل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتم عقد ندوات مع منظمات عالمية معنية بحرية الصحافة منها منظمة المادة ١٩ وهي المادة المتعلقة بحرية الصحافة في العهد الدولي لحقوق الإنسان، كما تم عقد مائدة مستديرة في الخرطوم ورمبيك ونيروبي للتداول حول أفضل القوانين لضمان حرية وسائل الإعلام الإلكترونية وعلى العموم توجد أربعة مشروعات لقوانين من ضمنها مشروع قانون حول حق الحصول على المعلومات وآخر

---

(١) محجوب عروة: رئيس مجلس إدارة جريدة (السوداني) في مقابلة شخصية مع المؤلف بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥.

(٢) المرجع السابق.

حول قطاع الإذاعة والتليفزيون، ومن المفترض أن تخضع مجموعة مشروعات القوانين تلك للصياغة النهائية ودمجها في مشروع قانون واحد ليقدم إلى البرلمان للنظر فيه.

وفيما يتعلق بالإعلام الإلكتروني يرى الصحفيون أن الحكومة تراقب المواقع والصحف الإلكترونية وتحجب العديد منها وقد قررت المؤسسة الوطنية السودانية للاتصالات وضع أجهزة مراقبة على المواقع الإلكترونية منذ عام ٢٠٠٤ وأسست وحدة خاصة لانتقاء المعلومات التي يمكن لمستخدمي الإنترنت في السودان الاطلاع عليها، وتدعي الحكومة أنها تحظر المواقع الإباحية بهدف الحفاظ على القيم الاجتماعية غير أنها تشمل بحظرها المواقع السياسية ومواقع أخرى لأسباب واهية من أجل قمع المعارضة والمحافظة على الصورة النمطية التي يطرح الإنترنت خلافها، ويشار هنا إلى أن عددًا قليلًا فقط من الصحف السودانية لديها مواقع إلكترونية.

المملكة العربية السعودية

وعن وضع القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل الصحفي عامة وعلاقة ذلك بالحرية تشير التقارير – ومن ذلك تقرير " لجنة حماية الصحافيين " الخاص بالسعودية – إلى وجود ثلاث قوى تعمل على إعاقة الممارسة الصحفية هي:

– المسئولون الحكوميون الذين يطردون رؤساء التحرير، ويمنعون الكتاب المنشقين من العمل، ويدرجون أسماءهم في اللائحة السوداء، ويأمرون بإغفال المواضيع المثيرة للجدل، ويؤنبون كتاب الافتتاحيات على كتاباتهم بهدف درء الانتقاد غير المرغوب فيه وتهدئة الهيئات الدينية.

– المؤسسة الدينية المحافظة التي تضغط لمنع تغطية القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية.

– المحررون المنصاعون للدولة الذين يعملون على إغفال القضايا المثيرة للجدل، ويذعنون للضغوطات الرسمية الهادفة إلى التخفيف من تغطية قضايا كهذه، ويسكتون الأصوات المنتقدة.

وبالطبع هذا ينعكس على نظام المطبوعات والنشر ومن ثم على الصحافة في منظومة متكاملة.. أما الإذاعة والتليفزيون فهما ملك للحكومة وتديرهما وزارة الإعلام.

ويؤخذ على نظام المطبوعات والنشر الملاحظات التالية:

١- نصت المادة (٣٧) على أن " تنظر في المخالفات لأحكام هذا النظام لجنة تشكل بقرار من الوزير برئاسة وكيل الوزارة المختص .. " إذ يرى بعض القانونيين عدم قانونية هذ المادة التي تتيح للجان الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية اختصاص قضائي بمعاقبة شخص أو جهة ما، وهي تفتقد مبادئ القضاء العادي كالحياد والاستقلالية ويتضح الخلل القانوني من منطلق أن الخصم هو الحكم في معظم الحالات، وهو هنا الوزير دون سواه.

٢- استخدام النظام لمصطلحات عامة غامضة للحد من حرية العمل الصحفي، مثل نص المادة (٨) على "حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية" إذ لا يوجد إطار واضح ومحدد للأحكام النظامية مما يهدد حرية التعبير بحجة أنها ليست في نطاق الأحكام النظامية كما تنص المادة (٩) على أنه " يراعى عند إجازة المطبوعة .. أن تلتزم بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع صحيحة" وهنا تطالعنا الإشكالية نفسها في دقة المصطلحات ووضوح التعابير، لأن قرار إجازة المطبوعة من عدمه يعتمد على تفسير الرقيب للنقد الموضوعي البناء، وهو ما يترك المجال مفتوحا للتأويل والتقدير على عكس ما يجب أن يحدث في إطار نظام يهدف إلى تقنين الممارسة الإعلامية وتنظيمها.

٣- يحدد النظام أهدافه بالنشر إلى الدين الحنيف ومكارم الأخلاق، وفي هذا التوجه يفرض سلطة سابقة، ويخالف الوظيفة الرئيسة للإعلام وهي الإخبار.

٤- يشترط القانون استخلاص "إذن طباعة وتداول" لأي نص يراد طباعته أو نشره، وللوزارة الموافقة أو الرفض ويحق للفرد التظلم للوزير خلال ٣٠ يوما من تاريخ

الرفض.

٥- تتدخل الوزارة في الموافقة على المواد الإعلانية "التجارية" التي تطبع وهذه النشاطات هي نشاطات تجارية بحتة، كما أنها تشترط الموافقة على نوعية الإعلان، ومدته، وشكله.

أما بخصوص حق الصحافة في النقد، فإن هناك حساسية مفرطة تجاه النقد الذي يمس الخطوط الحمراء في الدولة وهي: الدين، والسياسة، والعائلة المالكة، وأجهزة الأمن وغيرها، وهو مما تدرج إلى أشخاص المسئولين العاديين في الوزارات والمؤسسات العامة كما تخضع "ألفاظ المقالات الصحفية" لرقابة دقيقة فقد يتعرض الصحفي للتحقيق إذا ما أورد لفظا أو اصطلاحا ممنوعًا، كما تقوم الأجهزة الأمنية أحيانا بالتدخل لتطلب من الصحف منع النقاش حول موضوع عام قد يؤثر في الممنوعات في المجتمع.

وقد انضمت السعودية إلى أربع معاهدات لحقوق الإنسان: اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٦)، والاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التميز العنصري أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهنية (١٩٩٧)، واتفاقية جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٠). وفي الآونة الأخيرة، أكدت الحكومة عزمها على المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لكن تحفظات الحكومة على هذه المعاهدات التي انضمت إليها تجعل من التزام الحكومة أمرا مشكوكا فيه. أصبح الإنترنت متوافرًا في السعودية منذ عام ١٩٩٨، ويوجد حوالي ٢٢ % من مستخدمي الإنترنت جميعهم متصلون بالمزود التابع للدولة، وهو سلطة تقنيات الاتصالات والإعلام التي تمنح الرخص لموفري خدمة الإنترنت، كما تقوم بـ " تصفية " الشبكة وتسجيل المواقع السعودية.

وتفرض السعودية قيودا على استخدام الإنترنت، إذ تعترف وحدة خدمة الإنترنت علنا بأنها تمنع النفاذ إلى ما يقارب ٤٠٠ ألف موقع بهدف حماية المواطنين من المضمون المخل بالأخلاق وغير المناسب سياسيا. وقد تحول العديد من المنتقدين والمعارضين

السعوديين نحو الإنترنت، وتحديدا باتجاه التدوين، بهدف التعبير عن آرائهم وانتقاداتهم والخوض في النقاشات(١).

الإمارات العربية المتحدة

إن الاتجاه الحكومي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يتمثل في التشريعات المباشرة، صدر من القوانين ما يضم الصحافة الإلكترونية إلى قانون المطبوعات، بالإضافة إلى صدور ضوابط تحكم العمل الصحفي في الوقت نفسه.

وبناء على هذا تقول التقارير: إنه ما زال يتم التعامل مع قانون المطبوعات والنشر الاتحادي رقم ١٥ والذي صدر سنة ١٩٨٠م، أما نطاق تطبيق القانون من ناحية المواد الإعلامية، فقد جاء بالقانون تعريف المطبوعات بأنها (كل الكتابات أوالرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعبير بأية مادة كانت سواء كان ذلك مقروءا أم مسموعا أم مرئيًا إذا كان قابلا للتداول) وورد في المادة (٩٨) من القانون على وجه الخصوص، وفي بقية المواد أكثر من خمسة وعشرين قيدا على الكاتب أو الصحفي أو المنتج أو غيره بأن يلتزم بها وإلا عد مرتكبا لجريمة معاقب عليها قانونيًا(٢).

نجد في إطار الاتجاه الحكومي أيضًا ما هو أشمل ففي ٦ يونيه ٢٠٠٧ أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات قانونًا بتأسيس شركة أبو ظبي للإعلام كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل لحكومة أبو ظبي ونص القانون على أن تنشأ في الإمارة شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل لحكومة أبو ظبي تسمى "شركة أبو ظبي للإعلام" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية الكاملة للتصرف على أن يكون المركز الرئيس للشركة في مدينة أبو ظبي وستتحول بموجب القانون ملكية كل من قناة أبو ظبي الفضائية وقناة أبو ظبي

(١) الحريات الصحفية: مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢.

الرياضية وإذاعة أبو ظبي وإذاعة إمارات إف.إم وإذاعة القرآن الكريم وجريدة الاتحاد ومجلة زهرة الخليج ومجلة السوبر ومجلة ماجد إلى الشركة إضافة إلى جميع الأصول الثابتة والمنقولة التابعة لهذه الوحدات.

حدد القانون أهداف الشركة في القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالإذاعة والتليفزيون والإعلام بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – الإرسال والبث الإذاعي المسموع والمرئي والإنتاج والتسويق والدعاية والإعلان والخدمات الناشئة عنها أو المتعلقة بها داخل الإمارة وخارجها وتقديم خدمات الإعلام عبر الإنترنت أو من خلال أية وسيلة من وسائل التكنولوجيا(١).

أما عن الاتجاه الصحفي وموقفه من التشريعات الحكومية والحرية الصحفية فقد رفعت جمعية الصحفيين إلى المجلس الوطني للإعلام في الإمارات مقترحات بهدف وضع قانون جديد يصون الصحفي ومهنته، يقوم على مبدأ أن الإباحة هي الأصل والمنع هو الاستثناء، ومن المتوقع أن يركز القانون الجديد على توصيف الصحافة وماهيتها وما هو عملها وطرح عدة نقاط أساسية منها ضرورة استبعاد عقوبة الحبس واستقلالية الصحفي والصحيفة ووضع الشروط المطلوب من الصحفي الالتزام والتقيد بها.

ومن المتوقع أن يشكل إصدار القانون الجديد للمطبوعات والنشر بعد إقراره من جانب السلطات المختصة خطوة مهمة في إرساء العمل الصحفي في الدولة على أسس ثابتة وتوفير مناخات إيجابية جديدة له، لا سيما في ظل التعديلات المهمة المقرر إدخالها على بنود هذا القانون والتي ستتيح مساحة أوسع من الحرية للعمل الصحفي والإعلامي فعلى سبيل المثال لا الحصر تنص المادة الثالثة من هذه التعديلات المقترحة بحسب ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية على ما يلي: يضمن هذا القانون استقلالية الصحافة استقلالًا تامًا وعليه يحظر على أية جهة حكومية فرض رقابة سابقة أو لاحقة على الصحافة وكذلك يحظر التدخل الحكومي في شئونها أو كيفية أداء مهامها وتعتبر

---

(١) المرجع السابق: ص٢٣.

هذه التعديلات حرية تدفق المعلومات حقا من حقوق الصحافة[1].

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن مناخ الحرية الصحفي في الإمارات أصبح مثاليا، فهناك بعض القيود لا تزال مفروضة على الأداء الصحفي، وهناك قضايا ما زالت الصحافة المحلية تتجنب الخوض فيها أو الحديث عنها نتيجة بعض القيود الإدارية والرقابية المفروضة عليها، أو بسب الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم عند تناول القضايا والملفات المختلفة، وهذه الأخيرة قد تكون أخطر على حرية الصحافة من الرقابة الحكومية أو الدستورية التي تكفل حرية التعبير للجميع وتلك المتعارف عليها دوليا، ويدخل في دائرة القمع الموجه ضد كتاب الكلمة الذين لم يستوعبهم هامش الحرية المخنوق في الصحافة والإعلام اللذين يغلب عليهما الطابع الرسمي وتعاني الصحافة الإماراتية لدى تناولها الشئون العربية أو العالمية مما يسمى بالقرارات غير العلنية والمكتوبة بالحظر على النشر خاصة فيما يخص الشأن الإماراتي، وغالبا ما ترجع هذه القرارات إلى جهات عليا في هذه الإمارة أو تلك ولا يعني خرق هذه القرارات من قبل الصحفيين أو من قبل بعض الصحف بالضرورة تحريكًا لدعوى قضائية ضدهم، لكن هذا الخرق قد يترتب عليه التضييق على هذا الصحفي أو هذه الجريدة ومن أمثلة هذا التضييق: الحرمان من الكتابة أو النشر لهؤلاء الصحفيين الذين خرقوا الحظر، أو حرمان الصحف من الإعلان والمعلومات والأخبار، الأمر الذي يتسبب في العديد من الأزمات لها، لكن ذلك لا يقلل على الإطلاق من التطور المهم الذي تشهده الدولة في مجال الحرية الصحفية، لا سيما إذا ما قورنت ببقية دول المنطقة[2].

مملكة البحرين

في البحرين تخضع التشريعات الخاصة بالصحافة لعدة اعتبارات كدول الجوار،

---

(١) المرجع السابق: ص٢١، ٢٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٠.

والتيارات الدينية المختلفة في الداخل من سنية وشيعية والنسيج الاجتماعي، مما يجعل الواقع يغلي أحيانا، لكن أزمة حرية الصحافة والصحافة الإلكترونية تبدو – فيما تشير التقارير – هي الأزمة الرئيسة في الصحافة البحرينية، الأمر الذي يستدعي مزيدا من التشريعات التي تسهل عمل الصحافة والصحافة الإلكترونية على حد سواء، وإلا فحبل التواصل ينقطع بين الأطراف.

يمكن أن نعكس كل ما سبق من خلال ما لمسته التقارير من الوضع هناك حيث سجل عام ٢٠٠٧حوالي ٤٦ قضية مرفوعة في النيابة العامة ضد الصحافيين، رفعت أغلبها من قبل مسئولين بارزين في الحكومة أو أعضاء في مجلس النواب.

وفي السياق ذاته، أغلقت وزارة الإعلام في العام ذاته أكثر من ٢٠ موقعا إلكترونيا رغم تقدم عدد منها إلى مقاضاة الوزارة في ساحات المحاكم، ومنهم القائمون على موقع جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) الذين رفعوا دعوى ضد وزير الإعلام بصفته، بعد أن أغلق الموقع إثر نشر تقرير عن اتهامات وجهها مستشار بريطاني من أصل سوداني اسمه عواد البندر إلى عدد من المسئولين بوجود خطة لإضعاف الجمعيات الشيعية في البحرين.

وتأتي هذه التصرفات من قبل وزارة الإعلام، برغم الحديث المتصاعد عن قيمة الصحافة ودورها في المسيرة الوطنية من قبل عاهل البلاد ورئيس الوزراء، ونتيجة لهذه الأجواء فإن البحرين سجلت تراجعات صريحة في الممارسات الصحفية في العامين ٢٠٠٦و٢٠٠٧ حسب التقارير التي تقدمها "مراسلون بلا حدود" التي تتخذ من باريس مقرا لها .

هذا التضييق يمتد إلى الحصول على المعلومة التي تمثل زاد الصحفي ومن ثم تتبع طبيعة التشريع في المجتمع البحريني فيما يخص الصحافة، فقد أعدت بعض التقارير استطلاعا في محاولة للكشف عن ملامح الحياة الميدانية الصحافية في البحرين، وذلك عبر استبيان وزع على شريحة من الصحفيين بالصحف المحلية، وذلك في إطار كشف

مزيد من الهموم التي يعيشها الصحفيون، من ناحية الإدارة والقانون المقيد للعمل الصحفي، إضافة إلى نوعية تعامل المصادر، وأخيرا حق الصحفي في الحصول على المعلومة.

وحين نلاحظ الواقع الصحفي ورد فعله نجد الوضع سيئا يكاد يصل إلى حد الأزمة حسب الشهادات المعروضة فقد رأى البعض أن الوضع الحالي في البحرين يعاني أزمة في الحصول على المعلومات، ليس على المستوى الصحفي فقط، بل حتى على مستوى البرلمان الذي أصبح ضعيفا في دوره الرقابي بسبب عدم تمكنه من الحصول على معلومات عن وزارات – وفق ما قيل – كما أن الوضع سلبي للغاية، يحتاج الأمر إلى وقفة جادة على مستويين: الأول سياسي، والآخر التزام المؤسسات الحكومية بتعليمات القيادة حول حق الحصول على المعلومة، ونتيجة لحجب هذا الحق تتناقض المعلومات وتتضارب حول أحداث وفعاليات تحدث.

إضافة إلى أن هناك مؤسسات بالدولة، تتخبط في إصدار المعلومات المطلوبة، والحل الذي طرح هو إقرار جهاز تنظيمي وهيكلي للمعلومات، صحيح أن الجهاز المركزي للمعلومات هو أكبر جهاز في البحرين يضم أرقاما هائلة دون أن يكشف عنها، وهذا يجعل الجهاز يعاني أزمة ثقة مع الناس، فمهما أصدر من معلومات فسوف يواجه الرفض والتشكيك حسب تعبيره.

ويرى آخرون أنه برغم الأجواء الديمقراطية التي تعيشها البحرين من خلال سلطة تشريعية منتخبة وصحافة حرة فإن البحرين بحاجة إلى الكثير من الخطوات لتسجل تقدما في مجال تدفق المعلومات، السنوات الماضية أثبتت أن الصحافة تعاني الكثير في سبيل استقاء المعلومات من مصادرها، وعلى رغم التوجهات التي صدرت من القيادة السياسية بضرورة تسهيل مهمة الصحفيين فإن هذه التوجهات، وللأسف الشديد، لم تلق الصدى المطلوب عند غالبية الجهات الرسمية وبناء عليه فإن توسيع نطاق حرية التعبير مرتبط مباشرة بوجود تدفق للمعلومات، كما أن السلطة التشريعية، تشكو

غياب التدفق في المعلومات[1].

إن البحرين بحاجة إلى تشريع يضمن للجميع حق الحصول على المعلومة دون أي شرط أو قيد، وإلا فإن هناك بلدانا شرعت لنفسها هذه القوانين منذ عقود، بينما ما زالت البحرين تعاني هذه المشكلة التي أدت إلى تخلفها عن ركب المتقدمين أعوامًا كثيرة. وهكذا تبدو أزمة الصحافة والصحافة الإلكترونية في البحرين هي في التشريع اللازم لتأكيد حق الحصول على المعلومة في المقام الأول، وإلا فالعمل الصحفي منقوص ورجعي.

دولة قطر

الواقع في قطر يختلف اختلافًا كبيرًا بالمقارنة بالدول العربية حتى تكاد قطر تبدو دولة غير عربية نظرًا للانتعاش الاقتصادي ووفرته والندرة السكانية في الوقت نفسه، الواقع الصحفي هو من نوع الواقع ناعم البال على الأقل حسبما تشير التقارير، فالتطور الأبرز على صعيد الحريات الصحفية الذي شهدته قطر تمثل في الإعلان مطلع عام ٢٠٠٨ عن إنشاء مركز الدوحة لحرية الإعلام والذي تأسس بموجب قرار أميري صدر بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٧حيث يكون المركز مؤسسة خاصة ذات نفع عام.

ويهدف المركز الذي وقع اتفاقية شراكة مع منظمة "مراسلون بلا حدود" إلى حماية بيانات تخدم قطاعات الإعلام وإقامة نصب تذكاري يكون ذاكرة دولية تخلد رموزًا وروادًا وضحايا الإعلام الحر الذين يتعرضون لانتهاكات أثناء ممارستهم لدورهم المهني خاصة أثناء الأزمات، ويعمل المركز الآن في الدوحة بالتعاون مع منظمة "مراسلون بلا حدود" على استكمال هياكله التنظيمية وتشكيل شبكته الدولية تمهيدًا لبدء أعماله.

ولا توجد رقابة سابقة على ممارسة العمل الصحفي في قطر لكن يمكن الحديث عن انتشار ظاهرة الرقابة الذاتية بدرجات متفاوتة بين صحفي وآخر، ولا تنص القوانين

---

(١) المرجع السابق: ص ٣٥.

في قطر على عقوبات سالبة للحرية في جرائم المطبوعات ومن النادر تمامًا الحبس الاحتياطي في قضايا المطبوعات ولم تسجل في قطر خلال عام ٢٠٠٧ أية قضية من هذا النوع.

ويضمن القانون حق الوصول إلى المعلومات، لكن المشكلة تكمن في التطبيق العملي ولا تزال أقسام العلاقات العامة في المؤسسات والوزارات المختلفة تتحكم في انسياب المعلومات بدرجات متفاوتة.

ولا ينص القانون في قطر على إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين لممارسة العمل الصحفي إذ لا توجد في قطر نقابة أو جمعية للصحفيين ورسميًا تلتزم المؤسسة التي يعمل بها الصحفي بالحصول على ترخيص لها من إدارة المطبوعات لكن من النادر العمل بهذا القانون وهناك عشرات الصحفيين بل المئات الذين يعملون في وسائل الإعلام المختلفة في قطر ولم يحصلوا على ترخيص بمزاولة المهنة من إدارة المطبوعات.

وتوفر القوانين القطرية للصحف حق نقد الشخصيات العامة والمؤسسات ذات الطابع الخدمي، وتلتزم الصحيفة قانونيًا بإعطاء الشخص أو الجهة التي جري نقدها حق الرد في الصحيفة نفسها.

ولا يوجد ميثاق شرف للصحفيين أو مدونة سلوك للعاملين في الصحف القطرية لكن هناك محاولات جادة لإنشاء جمعية للصحفيين في قطر وهناك لجنة تحضيرية تسعى لنيل الترخيص من السلطات الحكومية.

أما التشريعات الوطنية في قطر، فتتضمن موادًا كثيرة من بنود الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان ودولة قطر وقعت على أربع عشرة اتفاقية لحقوق الإنسان ذات الصلة، والحماية القانونية والاجتماعية لحرية التعبير موجودة ومكفولة إلى حد بعيد ويضمن الدستور القطري في العديد من مواده حرية التعبير للجميع وهناك قوانين وأنظمة لا بأس بها تتحدث عن حرية التعبير وتطبيقها لكن العديد من مواد قانون المطبوعات القطري المعمول به والتي جرى تجميدها ولا يعمل بها فعلًا تحتاج من المشرع القطري

إعادة النظر فيها لتتواءم مع مواد الدستور القطري وتبدو الحاجة ملحة في قطر لإصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر في ظل هامش الحريات الكبير الذي تتمتع به الدولة.

أما على صعيد الحماية القانونية في قضايا حرية التعبير، فمن المفترض أن توفر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – وهي لجنة حكومية – حماية قانونية حسب أنظمتها الداخلية لمثل هذه القضايا، وحرية التعبير مرغوبة جدًا في قطر وتتجلى من خلال برنامج "وطني الحبيب صباح الخير" وهو برنامج إذاعي يومي تبثه إذاعة قطر ويحظى بمتابعة واسعة من المواطنين والمقيمين ولا يتردد البرنامج في بث أية شكوى أو إذاعة وجهة نظر لمستمع على الهواء مباشرة حتى لو كان فيها انتقاد لمسئول أوموظف عام.

ولا تلقي وسائل الإعلام المملوكة للدولة رعاية قانونية تفضيلية إذ يجري التعامل مع مختلف وسائل الإعلام بنفس الدرجة تقريبا من حيث وصول الخبر، كما أن الصحف إدارة وتحريرا مستقلة وبعيدة عن التأثير الحكومي وإن كانت تمارس الرقابة الذاتية من قبل رؤساء التحرير أو الصحفيين أنفسهم.

الأخبار العامة تتوافر بسهولة وحق الوصول إلى خبر مضمون بشكل متساو لجميع وسائل الإعلام ولجميع الصحفيين وهناك ضمانة قانونية للحصول على المعلومات، لكن المشكلة تكمن في التطبيق، كما أن الحكومة تخضع لاعتبارات قانونية في عملية إعطاء الناس المعلومات في بعض الحالات لكن للمواطن حق تلقي المعلومات دون حدود ولا تحد الحكومة من حقه في الوصول إلى الأخبار الدولية ومصادر الخبر بأية صورة كانت، ولا توجد رقابة على الصحفيين ولا المحررين في استخدام الإنترنت للوصول إلى مصادر الأخبار كما أن الدولة تسمح باستيراد المنشورات الأجنبية على إطلاقها بما فيها الصحف التي تنتقد الحكومة.

دخول مهنة الصحافة حر والحكومة لا تفرض ترخيصًا أو عوائق ولا حقوقا خاصة على الصحفيين ولا يحتاج الصحفيون الترخيص لتغطية أحداث خاصة لكن في المؤتمرات الرسمية التي يحضرها مسئولون كبار من داخل الدولة وخارجها يستلزم الأمر التنسيق مع

الجهات المنظمة لدواعي تنظيمية وأمنية فقط ولا تستخدم الحكومة تعريفا لمن هو صحفي بهدف إقصاء البعض عن العمل كما أنها لا تراقب الإنترنت لكن يجري حجب بعض المواقع المخلة بالآداب عن طريق شركة الاتصالات في الدولة.

ومن ثم يمكن القول– إجمالا – بأن الواقع الصحفي في قطر مزدهر، ويمثل نموذجا لبلد عربي ناهض على المستوى الإعلامي والصحفي، بشكل لا يمكن إنكاره(١).

وبالتالي هذا ينعكس على واقع الصحافة الإلكترونية، خاصة أن خدمات الإنترنت متاحة، كما أن التساؤلات المتعلقة بالمضمون وتوظيف الإنترنت قد حسمت تمامًا في قطر وتحتكر "المؤسسة القطرية العامة للاتصالات" المملوكة للحكومة تقديم الخدمات الاتصالية، وتملك كل مقومات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في دولة قطر. وتخطط الحكومة القطرية لفتح قطاع الاتصالات للمنافسة في المستقبل.

وتعد خدمة الإنترنت في قطر رخيصة نسبيًا بما قد يسمح لمعظم القطريين، وبالتحديد كل القطريين الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر أن يستخدموا الإنترنت بانتظام، ويمكن الاتصال بالإنترنت باستخدام خط مؤجر بكلفة شهرية ثابتة، ولا توجد أية قيود على عدد الشركات أو أجهزة الكمبيوتر أو المستخدمين، ولا توجد مخاوف سياسية ذات دلالة في قطر، سواء المرتبطة بالإنترنت أم تكنولوجيا المعلومات الأخرى أم المرتبطة بالشئون العامة، خاصة أنه لا توجد جماعات معارضة في البلاد(٢).

دولة الكويت

يمكن القول بأن الوضع في الكويت مزدهر إجمالًا من حيث حرية الصحف الورقية والإلكترونية وتشريعاتها، وبهذا تقترب الكويت من قطر أو تقترب قطر منها في هذا المضمار.. هذا ما نلمسة داخل التقارير الدولية والعربية المعنية بالممارسة الصحفية التي

---

(١) المرجع السابق: ٩٢ –٩٤.

(٢) د.شريف درويش اللبان: شبكة الإنترنت – مرجع سابق ص ١٩٦ وما بعدها.

تشير – عمومًا – إلى جو من التفاؤل وهو ما يمكن أن نقف أمامه بعد قليل عبر عدة نقاط تبين طبيعة الواقع الصحفي في الكويت بشقيه الورقي والإلكتروني ما بين الحرية والرقابة والتشريعات.

وتتمتع الكويت بالجو الإعلامي الأكثر انفتاحًا وتعددية في العالم العربي، إذ تنتقد وسائل الإعلام الحكومة مرارًا في أخبارها وتقاريرها، كما يتمتع الصحفيون بحرية أكثر من نظرائهم في المنطقة الخليجية، لكنهم يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم في القضايا المتعلقة بأمير الدولة والدين. وترى مؤسسة "فريدوم هاوس" أن الصحفيين الكويتيين هم من بين الأكثر حرية في المنطقة، وأن الحكومة تحترم مبادئ الدستور الذي يضمن حرية الصحافة في المادتين ٣٦ و٣٧ لكن المؤسسة الدولية تشير إلى أن الاستثناءات المهمة في قانون الطباعة والنشر والقانون الجزائي التي تمنع انتقاد الأمير والدين، وتطبيق الحكومة لهذه القوانين بشكل اعتباطي يؤدي إلى أن يقوم معظم الصحفيين بممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم. يوجد في الكويت سبع صحف يومية منها خمس باللغة العربية، واثنتان باللغة الإنجليزية، كما توجد أكثر من ٥١ صحيفة أسبوعية، وتعود ملكية هذه الصحف إلى القطاع الخاص، مما يجعلها تعكس مجموع الآراء السياسية المختلفة.

وتراخيص الصحف تصدر من قبل وزارة الإعلام، ويشترط القانون على دور المؤسسات الصحفية أن تمتلك نحو مليون دولار أمريكي من أجل التقدم بطلب ترخيص. في عام ٢٠٠٣ سمح القانون بظهور الإذاعة والتليفزيون الخاصة، وبذلك تم إنهاء عهد احتكار الحكومة الكويتية للبث الإذاعي والتليفزيوني، وفي عام ٢٠٠٥ ظهرت أول إذاعة خاصة وهي "مارينا إف.إم"

لكن الحكومة ترغم الشركات الخاصة التي توفر خدمة الإنترنت على تركيب وتشكيل أنظمة الرقابة لحجب المواقع الإباحية، أو المنافية للدين والتقاليد، أو المعادية للأمن كما أن مقاهي الإنترنت تخضع لسيطرة صارمة، وتوجب على المستخدمين تقديم بياناتهم الشخصية من أجل الحصول على إذن استخدام الإنترنت.

وقد أنهى قانون الإعلام الصادر عام ٢٠٠٦ الحظر الحكومي المتعلق بمنح التراخيص لوسائل الإعلام كما ألغى مسألة إلغاء ترخيص أو تعليق عمل صحيفة ما، أو توقيف صحفي دون أمر صادر عن المحكمة.. كما اكتسبت المؤسسات الإعلامية فرصة التقدم بالشكاوى أمام المحكمة إذا ما رفضت الحكومة منحها ترخيصًا.

ولكن هذا القانون أبقى على عقوبة السجن التي تتراوح بين سنة والمؤبد في تهم مختلفة بموجب القانون الجنائي، ومنها: التجديف بـ "الله والنبي وأهل البيت وزوجات النبي أو أسس الدين الإسلامي"، أو الدعوة إلى الإطاحة بالنظام السياسي بالقوة أو بالوسائل غير المشروعة، أو إهانة أمير الكويت.

علاوة على ذلك، فرض القانون غرامات مالية تتروح بين ١٧ ألف دولار أمريكي و٧٠ ألف دولار أمريكي، وسمح أيضًا بتعليق عمل الصحف خلال فترة التحقيقات لمدة أسبوعين كحد أقصى، شرط أن يكون هناك أمر من المحكمة، على الرغم من أن حبس الصحفي أمر لا تقره الاتفاقيات الدولية، لكن القانون احتوى على بعض التطورات والتوجهات الإعلامية الإيجابية التي تدعم الإعلام المستقل.

يبدو أن الحكومة مستعدة لدعم استقلالية وسائل الإعلام، لكن المعارضة الإسلامية في البرلمان تطالب بالتشديد على حرية الإعلام بسن تشريعات صارمة أكثر.

وتعد الكويت "هايد بارك" الخليج، لدرجة حصولها على المركز الأول في حرية الصحافة بين ١٦ دولة عربية، والصحف تنتقد الحكومة بشكل دائم ومتكرر.

كما شكلت شبكة الإنترنت التي دخلت الكويت للمرة الأولى مع منتصف عقد التسعينيات، فرصة غير مسبوقة للحصول على المعلومات وتلقيها وبثها، ومنذ اللحظة الأولى تركت الحكومة لشركات القطاع الخاص مهمة تزويد خدمة الإنترنت بشرط إخضاعها لتعليمات وشروط وزارة الاتصالات الكويتية.

وربما يمكن قياس التأثير المتنامي لشبكة الإنترنت في الكويت عن طريق متابعة حركة التدوين النشطة باللغتين العربية والإنجليزية، وفي كل الأنشطة السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من عدم وجود قانون خاص ينظم حدود المسئولية القانونية للنشر عبر شبكة الإنترنت، فإن قانون الصحافة الصادر عام ٢٠٠٦ وضع المواد المنشورة على شبكة الإنترنت ضمن المواد التي يحكم إطارها، ويبدو أن ضوابط هذا القانون لم تكن كافية خاصة بعد حملة المدونات البرتقالية، إذ بدأ توجه حكومي في إعداد مشروع قانون لمراقبة وتنظيم استخدامات الإنترنت وتقول الرؤية الرسمية: إن هذا المشروع يهدف إلى وضع ترشيد استخدام هذه الخدمة، وحماية المجتمع الكويتي من أي جنوح في هذا الشأن مما قد يؤثر سلبا في القيم والأخلاقيات.

وأثار هذا المشروع موجة قلق بين المدونين، واعتبروه يهدف إلى إسكات أصواتهم في المقام الأول، خصوصا أن الحكومة تفرض على شركات تقديم خدمة الإنترنت التزاما بتركيب وتشغيل أنظمة الرقابة الكفيلة بمنع المواد والمواقع الإباحية أو المخالفة للدين والعادات والأمن وبالوسائل المختلفة مثل صفحات الإنترنت أوبرامج المحادثة أو البريد الإلكتروني أو سواها، وضرورة التحديث المستمر لهذه الأنظمة لمواكبة التغيير في المواقع والعناوين الجديدة، على أن يتم اعتماد كفاءة نظم المراقبة من قبل وزارة الاتصالات.

ويبدو أن حجب المواقع في الكويت يتعدى ما حدده القانون وهناك شكوك بأن بعض المواقع تحجب بقرار أمني ، إن الكويت تشهد جدلًا شديدًا بين تيار سياسي واجتماعي يدافع عن حرية الصحافة وحرية استخدام الإنترنت وتيار آخر متصاعد يسعى بقوة لمزيد من الرقابة والمنع لحرية التعبير خصوصا بعد نجاحه في فرض قيود مشددة على حرية النشر والإبداع في السنوات الماضية.

ويأتي مشروع قانون الإنترنت الجديد تتويجا لحالة التراجع الشديد في حرية التعبير في الكويت التي تمثلت أبرز ملامحها في مصادرة العديد من الكتب السياسية والأدبية من التداول، بل وصل الأمر إلى منع بعض أفلام الكرتون والألعاب وإغلاق بعض المحلات المتخصصة في بيع الأفلام السينمائية والأغاني بزعم الدفاع عن الأخلاق

والقيم الإسلامية.

الجمهورية التونسية

تبين التقارير أن الوضع في تونس متأزم وليس مرنًا، فيما يخص العلاقة بين السلطة والتشريع من جهة والممارسة الصحفية والحريات من جهة أخرى، ومن ثم فالصورة قاتمة فعلى سبيل المثال: برغم أن القوانين لا تنص على الرقابة السابقة للصحف فإن الرقابة الذاتية في الصحف والقنوات والمحطات الإذاعية المملوكة للدولة – هي المتحكمة داخل الصحفيين وتوجد خطوط حمراء في ممارسة حق النقد حتى على مستوى المسئولين المحليين.. ورغم إلغاء إجراء الإيداع القانوني للصحف والدوريات التونسية[١] الذي تم إقراره في مجلس النواب فإنه ظل يمارس على الصحافة الأجنبية وتحول إلى شكل من أشكال الرقابة السابقة التي تمارسها وزارة الداخلية كلما انتقدت هذه الصحف السياسة التونسية أو تطرقت إلى مواضيع محرمة ويخضع الصحفيون للرقابة حتى في الصحف الحكومية.

وما زالت تنص القوانين على عقوبات سالبة للحرية في الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات وجرائم الرأي، ومن الشائع التوقيف (الحبس الاحتياطي) والحبس في قضايا المطبوعات والنشر وفقا للقانون الجزائي وتلفيق الاتهامات للصحفيين في قضايا بعيدة عن عملهم.[٢]

وتعد تونس من أكثر البلدان العربية تصديقًا للاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان وهي مدمجة في التشريعات الوطنية لكن في الواقع لا تطبق ولا تحترم وهي مثار انتقادات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

قبل القمة العالمية للمعلومات أصدرت الحكومة التونسية قانونًا لحرية تداول

---

(١) يقصد به اطلاع السلطات المختصة على الجريدة أو المجلة قبل توزيعها، بل أحيانًا يحدث قبل طباعتها.

(٢) الحريات الصحفية: مرجع سابق، ص ٣٨ ، ٣٩.

المعلومات إلا أن هذا القانون يعد الأسوأ بالمقارنة بالقوانين المماثلة في العالم، لأنه يقدم السرية على الإتاحة كما تفرض السلطات السرية على المعلومات وكذلك حضور الاجتماعات العامة خاصة الاجتماعات الحكومية ومناقشات البرلمان والاجتماعات والأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والأحزاب المعارضة.

السلطة القضائية في تونس خاضعة لتوجهات المؤسسة الحاكمة وتستخدم القضاء للقضاء على المعارضين، وبالأخص الصحفيين رغم أن محاكمة الصحفيين تتم أمام المحاكم المدنية ويعد فقدان استقلالية القضاء وغياب الدور الطبيعي لدولة القانون أحد أهم مشاكل المجتمع التونسي.

شهد مطلع عام ٢٠٠٨ اعتراف الحكومة بنقابة الصحفيين التونسيين، لكن لا ينص القانون على الالتزام بالعضوية في جمعية الصحفيين لممارسة العمل الصحفي، لكنه يلزم الصحفي بالحصول على ترخيص من اللجنة المكلفة بإصدار البطاقة المهنية للصحفي المحترف.

هذه اللجنة عينتها الحكومة وفقًا لقانون صادر في نوفمبر ١٩٧٥ "تمنح بطاقة هوية الصحفيين المحترفين من قبل لجنة يرأسها موظف كبير من وزارة الدولة للإعلام وتضم في عضويتها ثلاثة ممثلين لوسائل الإعلام الوطنية جميعها وثلاثة ممثلين للصحفيين المحترفين من بين ممثلي النقابات/ الهيئات الإعلامية" .

ما زالت الحكومة التونسية تمتلك الصحف الكبرى، وتسيطر عليها وتقوم بتعيين قياداتها ورغم السماح بصدور بعض الصحف الخاصة إلا أن هذه الصحف ما زالت في مرحلة البداية وتعاني الحصار الحكومي. كما تستخدم الحكومة عصا الإعلانات لمعاقبة وسائل الإعلام التي تنتقدها.

يضمن الدستور التونسي حرية التعبير وتوجد قوانين للإعلام وأنظمة قانونية أخرى حول حرية التعبير بشكل خاص منها قانون الإذاعة والتلفزة التونسية وقانون المطبوعات إلا أن هذه الأنظمة تطبق وفق معيار السلطة الحاكمة، وأهم العوائق لتطبيق

القوانين هو انحياز السلطة إلى رجالها إلى جانب عمليات التخويف المستمرة ضد الصحفيين خاصة أنه لا توجد حماية لمنظمات المجتمع المدني وهي خاضعة للحصار، والحماية الأكثر هي تأثير المجتمع الدولي، والانتهاكات التي تستهدف الصحفيين لا تحظى برعاية شعبية لكنها تثير فقط العاملين في مجال حقوق الإنسان لأنها لا تنشر في الصحافة المحلية.

الجهات التي تتولى الترخيص للصحف هي: وزارة الداخلية، ووزارة الدولة للإعلام وفق المادة ١٤ من قانون المطبوعات، وعملية منح التراخيص تخضع لأهواء السلطة، وعلى سبيل المثال محطات التليفزيون والإذاعات الخاصة تعود جميعها إلى شخصيات مقربة من السلطة، فالمحطة الإذاعية الدينية "زيتونة" مملوكة لمحمد صخر الماتري وهو نسيب الرئيس ابن على مما يؤكد أن إنشاء البث الخاص مقصور على من هم على صلة بالرئيس، والوضع نفسه ينطبق على مزودي الإنترنت فالولاء للسلطة فقط هو أهم مبرر للحصول على ترخيص صحيفة أو وسيلة إعلامية، وهذا يعني غياب الشفافية ومعايير العدالة.

تحد الحكومة بشكل من الأشكال الوصول إلى الأخبار الدولية ومصادر الخبر ورغم الانفتاح الإعلامي الدولي، فإنها ما زالت تفرض قيودًا على تركيب لواقط الأقمار الصناعية، كما تقوم بالقانون والتخويف بالحد من نشر الأخبار المتعلقة بها حتى أن الرقابة الذاتية هي السائدة في أوساط الصحفيين، ومبررها الحفاظ على الأمن والسلام العام، وبإمكان الصحفيين والمحررين استخدام الإنترنت للوصول إلى بعض مصادر الخبر لكن مزودي الخدمة يخضعون للرقابة المشددة وتقدم السلطات على قطع وصلات الإنترنت التي يستفيد بعض الصحفيين والمعارضيين منها بحجة "المشاكل التقنية" أو تقليص سرعة تبادل المعلومات بغية زيادة الوقت الذي يستغرقونه لتحميل صفحات الإنترنت والحد من إمكان اطلاعهم على مواقع الصحف الإلكترونية ووكالات الأنباء العربية والعالمية.

تم حجب عدد من مواقع الصحف الإلكترونية التي تزعج الحكومة التونسية ولا

يفلت الإنترنت من ضبط السلطات فتخضع المقاهي الإلكترونية للمراقبة الدائمة، وأحيانًا ما يتوجب على متصفحي الإنترنت إبراز بطاقات الهوية قبل استخدام جهاز الكمبيوتر ومن الاعتيادي أن يطلب منهم أصحاب هذه المقاهي عدم ولوج بعض المواقع المعتبرة مخربة لتفادي المشاكل، ذلك لأنهم مسئولون عن نشاطات زبائنهم وفقًا للقانون التونسي. الواقع أن النظام التونسي يوظف خدمات أصحاب المقاهي الإلكترونية في سياسة القمع والضبط التي يمارسها فيتعين على "الزبون" المرور بالخادم المركزي المتمثل بجهاز الكمبيوتر الخاص بصاحب المقهي ليتمكن من تحميل أو إضافة ملحق أو رسالة إلكترونية وعلى صعيد آخر – وبفضل اعتماد قانون البريد الذي لا يزال سائدًا منذ عام ١٩٩٨ – تستطيع السلطات التونسية السيطرة على الرسائل الإلكترونية في أية لحظة فيجيز هذا القانون اعتراض أية رسالة قد تنال من النظام العام والأمن القومي وبهذا تمارس وزارة الاتصالات رقابة مشددة على المعلومات المتبادلة عبر الشبكة كما أن العقوبات لا ترحم المدونين ولا المسئولين عن المواقع الإلكترونية المستقلة وتم إلغاء حجب موقع اتحاد الصحفيين الدولي في مطلع عام ٢٠٠٨ وما زالت أغلب مواقع المنظمات الحقوقية الدولية محجوبة(١).

وهكذا تشير التقارير إلى أن الواقع سيئ في تونس فالتشريعات والقوانين المكبلة للصحافة الحرة تؤدي إلى نفق مظلم تعيش فيه الصحافة بكل ألوانها.

الجمهورية الجزائرية

الوضع في الجزائر متشابه مع الوضع في تونس وإن كان أقل وطأة وفقا لواقع التقارير الحديثة ولم يتغير المشهد الإعلامي في الجزائر حاليا عما كان عليه من قبل إذ لا يزال الصحفي مهددا بالحبس وأصبحت الرقابة الذاتية للصحفي واقعا يهدد حرية الصحافة وعلى الرغم من أن عدد الصحف في تزايد حيث يفوق عددها الستين، فإن السلطة السياسية تحكم قبضتها على الإشهار (الإعلان) العمومي للتحكم في مدى

---

(١) المرجع السابق: ص ٤٦.

موالاة الصحف لها.

لا تنص القوانين في الجزائر على الرقابة السابقة صراحة، لكن ممارسة الرقابة السابقة أصبحت من مهمة مديري النشر والتحرير، في غالب الأحيان، والصحفي في حد ذاته بشكل دائم، سواء كان الأمر يتعلق بالصحف المستقلة أم العمومية منها.

وفي الوقت الذي تنادي فيه كل المنظمات الحقوقية في الجزائر، بحرية التعبير وإيقاف حبس الصحفيين بإلغاء المواد القانونية المتضمنة في قانون العقوبات، التي تجيز للقاضي إصدار عقوبة الحبس على الصحفي في حالة اقترافه جرم القذف أوالإهانة، لا تزال السلطة السياسية الحاكمة مصرة على الإبقاء على المواد القانونية التي تدين الصحفي بالحبس بسبب مخالفات الصحافة.

وتنص القوانين على عقوبات سالبة للحرية في جرائم المطبوعات وجرائم الرأي حتى أنه أصبح من الشائع التوقيف من خلال الحبس الاحتياطي والحبس في قضايا المطبوعات والنشر في الجزائر، إذ ينص قانون الإعلام الصادر في ٢٠٠١ وكذا قانون العقوبات على حبس الصحفي.

إذا كان حق الحصول على المعلومات والأخبار والوصول إليها وتداولها منصوصا عليه في القوانين الجزائرية، فإن الصحفي أصبح يعيش حصارا على مصادر المعلومات ولا يمكن إعطاء أمثلة على رفض الحكومة إعطاء المعلومات، التي ترى الجهات الحكومية بأن استخدامها من طرف الصحافة يسيء إلى سمعة الجزائر ويشوه صورتها في العالم.

كما أن الحق في الوصول إلى المعلومات لا تنص عليه صراحة مواد القانون إذ يحتمل عدة تأويلات، يصبح الكشف عن بعض المعلومات هو إفشاء لأسرار الدولة أو أنه يمس بأمن الوطن وسلامته.

لقد صدقت الجزائر على كل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحرية الصحافة والتعبير، وبالفعل فإن هذ الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان مدمجة في التشريعات الوطنية،

خصوصا أن الجزائر كانت السباقة في التوقيع على كل الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان، لكن التطبيق شيء والقوانين شيء آخر.

ولا تمثل الملكية العامة لأسهم الصحف نسبة كبيرة، إذ لا يوجد هناك سوى عدد قليل من الصحف العمومية، وهي:" النصر، المجاهد، الجمهورية، أوريزون، المساء، الشعب "ويوجد نوعان من ملكية الصحف عمومية وخاصة.

ويتطلب إصدار صحيفة في الجزائر الحصول السابق على الترخيص من وزارة العدل وبالنظر إلى حالة الانغلاق التي تشهدها الساحة الإعلامية، لم يقدم سوى عدد قليل جدا من الاعتمادات لصدور صحف مثل: " الحوار، أخبار اليوم، ميدي ليبر"

لا تراقب الحكومة الوصول إلى الإنترنت كما لا يتم حجب أي موقع من المواقع أو الصحف الإلكترونية العربية الدولية[1].

***

وخلاصة القول من خلال هذا الاستعراض على أرض الواقع هو ما يلي:

١- ضعف التشريعات الخاصة بالصحافة الإلكترونية في العالم العربي، فلم نجد بعد بنية من القوانين الخاصة بهذا اللون الجديد من الصحافة الذي يعد صوت المستقبل، وهذا يعني أننا متخلفون عن الركب ولا نواكب الأحداث فضلًا عن أن نسبقها بل نتأخر دائمًا عن ملاحقة الحدث وننتظر حتى تقع الكارثة، ومن ثم فانشغالنا بالأمور غير جوهري من خلال ضعف بنية التشريعات لهذا الوليد الجديد.

٢- إن كثيرًا من الدول تكيل بمعيار واحد لنمطين مختلفين من الصحافة بمعنى أنها تطبق تشريعات الصحافة المكتوبة أو الورقية على الصحافة الإلكترونية مما يعني عدم الاستقلالية والتمييز، صحيح أن الصحافة واحدة من حيث هي حرفة لكن تحققاتها مختلفة، وآلياتها وأدواتها ومفاهيمها أصبحت مختلفة، الأمر الذي يعني

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٨

المطابقة في البداية وضرورة الفصم والاستقلال في النهاية، ومن ثم فتطبيق تشريعات الصحافة المكتوبة أو الورقية على الصحافة الإلكترونية هو نوع من التقصير لا بد من تداركه الآن أو فيما بعد حتى لا يختلط الحابل بالنابل.

٣- ظهور ممارسات تعسفية من قبل بعض الحكومات في سن قوانين عاجلة لكبح الممارسة الصحفية في الصحافة الإلكترونية كما هي الحال داخل الأردن، الأمر الذي يعني أن سن هذه القوانين يأتي بالسلب على واقع الصحافة الإلكترونية لا الإيجاب.

٤- في الكثير من الدول العربية لا توجد قوانين أو تشريعات خاصة بالصحافة الإلكترونية لكن السلطة الحاكمة تكيف بعض نصوص القوانين لتكميم هذا النوع من الصحافة بالحجب أو المصادرة والاعتقال مما يؤدي إلى القضاء عليه ومن ثم خسارته في النهاية كما هو الحال في تونس وسوريا.

٥- عدم وجود تشريعات كضابط للممارسة في كثير من الدول العربية أخلى المسألة من الضوابط الفاعلة وجعل هناك خروجًا عن القيم والأخلاقيات والآداب العامة في مجتمعنا الإسلامي والشرقي وهذا يعني في النهاية وجود ابتذال واضح في الصحافة الإلكترونية تميزت به لعدم وجود الرقيب أو التشريعات الخاصة ومن ثم تدهور العمل الصحفي في النهاية وتحوله إلى معول هدم أخلاقي بشكل أكثر سفورًا.

٦- لوحظ أن التشريعات إن وجدت تكرس لنوع واحد من المفاهيم وهي المفاهيم التي تخدم أهداف السلطة وليست أهداف الصحافة أو المجتمع أي أنها تشريعات أحادية الجانب وهذا يفرغ فكرة التشريعات من جوهرها ويخليها من مضامينها العامة التي وجدت من أجلها، وهكذا تبدو التشريعات احتكارية لا تتفق مع مفاهيم العالم المتحضر.

٧ - إن التشريعات حينما تصطبغ بالصبغة الدولية بشكل يتكئ على اتفاقيات دولية

عالمية تنتمي لفترات سابقة فإنها لا تسير على الخط المهيأ لها بل تنحرف عنه، إلى أن تنفصل عن أرض الواقع وتصبح مجرد بنود موقع عليها دون تفعيل جاد على أرض الواقع.

٨-كما لوحظ أخيرًا التشابه الشديد بين تشريعات الدول العربية فيما يخص الصحافة الورقية أو الإلكترونية ولا يكاد يوجد اختلاف إلا في الصيغ والقوالب اللغوية وصك المصطلحات وهذا يعني أن الوطن العربي-ككل - هو وطن واحد أو بلد واحد وإن تعددت صوره، فهو وطن السلطة الحاكمة لا الشعوب المحكومة وهذا يعني أنه ككل في حاجة إلى قدر من التحرر الجاد لتحقيق المفاهيم الحقيقية للتقدم والنهضة في عالم لا يكف عن التحرك للأمام.

إن الهدف من التشريعات هو ضبط العمل الصحفي والوصول إلى أعلى صوره فاعلية لا جعلها حجر عثرة في طريق الصحافة وهذا هو ما تحتاجه الصحافة الإلكترونية في عالمنا العربي في الفترة الحالية والمستقبلية كي تكون صحافة بحق وليست مجرد تكرار لعهود غابرة في عالم الصحافة الورقية.

الفصل السابع

أخلاقيات النشر ومواثيق الشرف المهنية

أي تجمع مهني يفترض أن ينشأ بين أفراده ميثاق شرف ولو صامت أو ضمني أو غير معلن، هذا الميثاق يتضمن الأخلاقيات والمبادئ والقوانين غير الرسمية التي يرتضيها أصحاب المهنة الواحدة ويتعاملون على أساسها.

وعلى هذا فميثاق الشرف مسألة تعكس العلاقات العضوية بين التجمعات الاجتماعية المهنية، وحين يخرق فرد ما أو أكثر هذا الميثاق ويتجاوزه فإن هذا لا يعد رفضًا لفكرة الميثاق نفسها أو نفيًا كليًا لها من قبل الجميع إنما يعد سلوكًا فرديًا غير مسئول.. من هنا نشأت فكرة ميثاق الشرف لدى التجمعات المهنية المختلفة شرقًا وغربًا، وقد تبدو للبعض فكرة أقرب إلى اليوتوبيا لكنها على العكس أقرب إلى الواقع، بمعنى أنها ترضي النزعة الذاتية ونزعة الرقابة الفردية داخل الفرد كما تعكس شعور الاحترام المتبادل إذ لكل عمل أو مهنة مجموعة من الآليات ومجموعة من الخبرات ومجموعة من المبادئ تعكس تصور الفرد لحدود عمله ومدى احترامه لهذا العمل ومن ثم قيمته بين الآخرين.

وبمعنى آخر إذا كانت التشريعات والرقابة هما عمل تقوم به الدولة فميثاق الشرف المهني هو التشريعات والرقابة الداخلية التي يسنها الفرد على نفسه في رضا وقناعة كاملين، انطلاقًا من مواصفات العمل التي يراها وترسخت داخله. على هذا الأساس انتشرت مواثيق الشرف شرقًا وغربًا وتأسست بنودها وأثيرت قضاياها.

وعلى كل، تُعَد فكرة ميثاق الشرف معلمًا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة تعمق وعي الفرد بدوره المهني وتقوي علاقته بالآخرين داخل المجتمع بفئاته المختلفة. وفي هذه المواثيق تكمن فكرة الحماية أيضًا، أي حماية الجماعة المهنية لنفسها وهو نوع من الاستقلالية عن الدولة والكيانات الفوقية.

وأكثر ما ترتبط به مواثيق الشرف أخلاقيات المهنة والجانب الخلقي بالمعنى الواسع للخلق في هذه الحالة: مبادئ العمل وقناعاته التي تسيره على خط مستقيم قدر الإمكان. وأحيانًا نجد بنود مواثيق الشرف تتحول إلى شعارات وتحمل النبرة الخطابية الرنانة، وحين تطبق على أرض الواقع تنقص كثيرًا، لكن لا بأس، فهذا لا ينفي كون ميثاق الشرف من حيث هو فكرة يدعو إلى عدم الانفلات، ويقنن من تجاوزات الفرد ما دام محترمًا فميثاق الشرف يعني أن هناك معايير تحكم العمل الفردي إلى حد ما هي معايير مهنية بالأساس، ومن ثم فهي تصقل العمل المهني وتنضجه.

وستتأكد لدينا هذه المعاني حين نرى تأصيلات الآخرين لهذه الفكرة (ميثاق العمل المهني) فمن منظور د.هيثم مناع .. أنه في أية مهنة تعبر عن شكل من أشكال ممارسة السلطة يتعرض الإنسان لإغراءات السلطة ومخاطرها، وكون الصحافة من أكثر وسائل ممارسة سلطة الكلمة والصورة والوجود المجتمعي الواضح، فهي موضع استهداف داخلي وخارجي فقد تكون وسيلة تعبير حزبية أونقابية وقد تمثل وجهة نظر عقائدية أو دينية، وفي كل الأحوال، يصعب الحديث عن الإنسان المحايد في عالم لا يترك أي هامش للحياد، وكما في كل المهن الحساسة والمهمات الصعبة، نطالب اليوم بعهد ذمة داخلي ونوع من الحصانة الخارجية، فطبيعة عمل النائب كتعبير عن السلطة التشريعية أعطت ما يسمى بالحصانة البرلمانية وأعطت طبيعة عمل الدبلوماسي خارج حدود سيادة بلده ما يعرف بالحصانة الدبلوماسية.

فما العهد أو ميثاق الشرف المهني؟ وما موجباته؟ وهل هو بالفعل عنصر مؤثر في حماية الصحفيين من أنفسهم؟[١]

وللعهد OATH/ LE SERMENT في الثقافة الإنسانية المختلفة أهمية كبيرة ودور هام في أنسنة العلاقات بين البشر وتهذيب الأخلاق في المعاملات والسلوك، وهي

(١) د.هيثم مناع: ميثاق الشرف المهني والحماية السلوكية للصحفيين، ورقة مقدمة لندوة حماية الصحفيين في السلم والحرب بالدوحة في ٢٠٠٥/٤/١٣ –اللجنة العربية للدفاع عن الصحفيين، على الرابط التالي:
http://www.acdj.org/ViewNews.aspx?Newsid=58

قضية اعتبارية هامة في منظومة القيم.

وقد عرفت الحضارات القديمة مفهوم "العهد" كقيمة إنسانية، ففي الحضارات الصينية ثمة عهود تعود لمائتي سنة قبل الميلاد في الصين.. كذلك نجد في العهد الجديد حرصًا على الوفاء بالعهد. وقد شهد رسول الإسلام حلف الفضول فتبناه في الشكل والمحتوى. وكذلك تأصل في الثقافات الفارسية واليونانية والفرعونية مثل التعهد بعدم تلويث نهر النيل عند المصريين القدماء. أما حضارات ما قبل الكولومبية في الأمريكيتين فقد أعطته صفة اعتبارية مقدسة. وفي بريطانيا أقر ميثاق الشرف المؤسسات والأفراد[1].

تعريف الميثاق والعهد:

أصل مادة (وثق) يدل على العقد والإحكام تقول: وثقت به أثق ثقة: إذا سكنت إليه، واعتمدت عليه، وتقول: أوثقته: إذا شددته برباط، والوَثاق والوِثاق: اسمان لما يوثق به الشيء، والميثاق: العهد المحكم ويجمع على مواثيق، والوثقي: تأنيث الأوثق[2].

والميثاق أي العقد والعهد وأخذ الميثاق بمعنى أخذ الثقة والأمانة واليمين والذمة. ويذكر بعض اللغويين أن هناك فرقًا بين (الميثاق) و(العهد) وأن الميثاق توكيد العهد، فهو أبلغ من العهد[3].

أما لفظ العهد (لغة) حفظ الشيء ومراعاته حالًا بعد حال، وسمي الموثق الذي يلزم مراعاته عهدا، ومنه قولهم: عهد الرجل يعهد عهدا، والجمع: عهود، ومنه اشتق العهد الذي يكتب للولاة، و(المعاهد) في عرف الشرع يختص بمن يدخل من الكفار في عهد المسلمين، و(أهل العهد) هم المعاهدون والمصدر المعاهدة أي أنهم يعاهدون على ما عليهم من جزية فإذا أسلموا ذهب عنهم اسم المعاهدة: و(العهدة) الكتاب الذي

---

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي: مختار الصحاح، دار التنوير العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٦٠.

(٣) السابق: ص ٨٠٧.

يستوثق به في البيعات.

ويذكر الدارسون أن لفظ (العهد) ورد في القرآن في نحو أربعين موضعا منها أربعة عشر موضعًا ورد كفعل كما في قوله تعالى: (أوكلما عاهدوا عهدا) : (البقرة الآية : ١٠٠) وورد في المواضع المتبقية كاسم منها قوله سبحانه: (وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم) : (البقرة: الآية : ٤٠).

وقد ورد في لسان العرب في تعريف العهد: "كل ما عوهد الله عليه وكل ما بين العباد من المواثيق" .. الأمر الذي يوضح استعمال الكلمة في النطاقين الديني والدنيوي والعهد الموثق واليمين يحلف به الشخص ومنه الآية القرآنية "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم" وقيل إنه الميثاق واليمين تستوثق بها ممن يعاهدك وإنما سمي اليهود والنصاري أهل العهد: للذمة، التي أعطوها والعهدة المشترطة عليهم ولهم. وقيل أيضًا: العهد الأمان وكذلك الذمة، والعهد أيضا عند العرب الحفاظ ورعاية الحرمة والعهد الأمان(١).

ولا شك أن المنظمات غير الحكومية في القرن العشرين قد حققت وجودها القوي على الساحة الدولية، لتشكل قوة مدنية كبيرة ورافدًا للعمل النقابي، وليس أدل على هذا من انتشارها الواسع الذي عاشته بشكل وصل إلى أكثر من مائة ضعف من عام ١٩٥٩إلى عام ١٩٨٤، ولا يتجاوز العمر الفعلي للمنظمات العربية غير الحكومية مائة عام، ورغم متابعتنا لجمعيات نشأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن هذه الظاهرة قد بدأت تدخل الثقافات السائدة في بعض البلدان العربية نهاية القرن الماضي ولو أنها ما زالت تتعثر إلى اليوم في عدة أقطار.

ولقد دفعت ظاهرة المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات الإعلامية في العالم العربي باهظ الثمن لانتشار أنظمة الحزب الواحد والعشيرة الواحدة والزعيم الأوحد والجهاز الواحد، فهذه الأنظمة التي تعتبر المجتمع والسلطة وحدة عضوية تلغي حق الوجود الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والمدني والسياسي المستقل وتؤمم لصالحها

---

(١) د.هيثم مناع: المرجع السابق.

جملة أشكال التجمع والتحلق والعمل في صفوف مجتمعاتها وهناك أكثر من بلد عربي يعيش حتى اليوم حالة تخلف فعلي على صعيد المنظمات التطوعية ووسائل التعبير والتنظيم بسبب هذه السياسة التسلطية. الأمر الذي انعكس سلبا وبشكل واضح على التجربة النقابية العربية.

إن نشأة منظماتنا غير الحكومية والنقابات والمؤسسات الصحفية العربية في مجتمع ما زالت الوشائج العضوية فيه تكبل العلاقات المدنية مما يجعلها تحمل العديد من أمراض هذا المجتمع وبالتالي فإن المرتكزات الأساسية للنضال هي مرتكزات تربوية وفكرية وليست نابعة من المجتمع لأنها ترفض، على الأقل من حيث المبدأ، إعادة إنتاج الأشكال العصبوية والتقليدية القديمة القائمة في صلب هذا المجتمع. وحيث لا يوجد مثل اعتباري، فلا غرابة في أن يلجأ العديد من السياسيين والمثقفين إلى العمل النقابي وحقوق الإنسان أو العمل الإنساني، بل لنقل العمل في الشأن العام بحثا عن غنيمة أو ترقية سياسية أو اجتماعية.

فوحدها الممارسة وحدها قادرة على إظهار المعدن البخس من المعدن الثمين، ومن الناحية النفسية الصرفة، علينا أن نتذكر أن العاهات التنافسية (القائمة على المبارزة والتجريح والقدح وليس الكفاءة والنقد البناء والاحترام المتبادل والتكاملية) تكون أكثر حدة عندما تكون مشخصة وأقل حدة عندما تكون مجردة، فللأسف الشديد في غياب درجة متميزة من النضج والوعي تبعث المقارنة بين المتماثل على الغيرة والحسد بل وحتى الإيذاء، ومما يعزز هذه المشكلات، أننا نعيش في مجتمعات ما زالت تبحث عن العديد من معالم هويتها الخاصة.

إن المشكلات التي نعانيها عربيًا موجودة في أكثر من رقعة ومكان، وهناك مشكلة في البنية وفي الأشخاص وفي أسلوب العمل وأخلاقية هذا الأسلوب ومدى احترامه للمثل المعلنة، وفي هذه النقطة ليس الواقع العالمي أحسن حالا من الواقع الإقليمي، ففي مواقع المسئولية العالمية تكثر مجالات التلاعب اللا أخلاقية في السياسة العامة ويمكن تمرير العديد من القضايا بشكل لا يلفت النظر.. إن هذه الإشكاليات التي

تعصف بالفضاء الواقع خارج السلطات الثلاث، يتطلب منا إقرار عهد شرف[1].

ميثاق الشرف المهني لا يرتبط بالعهد والمعاهدة فقط على النحو التأصيلي السابق، بل يرتبط كذلك كما مر بالأخلاق بمفهومها الواسع الذي يتضح حين نقول مثلًا: أخلاقيات العمل الصحفي.

ويعتقد كثيرون أن كلمتا الصحافة والأخلاق تحملان من فرقة أكثر مما تحملانه من تقارب. وقد أدى استخدام الصحافة كأداة في صراعات اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة، على مدى عقود طويلة، إلى الإساءة إلى صورة الصحافة والنيل من مصداقياتها لدى الجمهور.

كما تأثرت الصحافة بالتوجيهات والقيود والضغوط والممارسات غير المهنية، التي وجدت نفسها تعاني تبعاتها الثقيلة، بسبب أنماط الإدارة والملكية وهيمنة الأنظمة السياسية؛ الأمر الذي زاد الالتباس فيما يتعلق بالأخلاقيات التي تحكم الممارسة المهنية الصحفية، وربما يبدو الحديث عن الأخلاق فيما يتعلق بالأمور المهنية الاحترافية أمرًا غريبًا؛ لكن دعونا نتساءل: من منا يعترف بأنه يمارس عمله الصحفي أحيانًا بشكل غير أخلاقي؟

هل تعرف صحفيًا يجرؤ على أن يقول إنه يقوم بمهمة غير أخلاقية؟ ففي الصحافة، وفي غيرها من المهن، الكل يدعي أنه يعمل في إطار أخلاقي. وعادة ما تسمع الصحفيين يبررون قراراتهم وأفعالهم بشعارات مثل: "حق الجمهور في المعرفة"، أو العمل من أجل "تحقيق المصلحة العامة لخير الوطن والمواطنين".

وبينما تسهل مراقبة معظم من يعملون بالمهن الأخرى عبر تطبيق معايير "الرقابة والجودة"، يصعب ذلك مع العمل الصحافي، كما ظهرت الأدلة الأخلاقية **Codes of ethics or conduct** كما ظهرت مواثيق الشرف الصحفي**Editorial Guidelines**.

---

(١) المرجع السابق.

وباستعراض ما هو متوافر من هذه الوثائق عربيًا قد نجدها ملأى بالعبارات الرنانة والعهود المخلصة بغير كثير من التفصيل عن كيف سيتم ضمان الالتزام بهذه العهود، غير أن الأكثر شهرة في هذا الصدد، عربيًا، هو القوانين التي تنظم العمل الصحفي، والتي يُراد منها في الأساس حماية المجتمع من تغوّل الصحفيين، وحماية الصحفيين من إسراف السلطة في استخدام صلاحياتها. لكن واقع الأمر أن الكثير من هذه القوانين لا يفعل هذا ولا ذاك، بقدر ما يظل أداة في يد من يحسن استخدامه، أو بالأحرى من يتمكن من إساءة استخدامه، إذن تلك القوانين والمواثيق ربما لا تكفي وحدها لتقنين الممارسة الإعلامية وضبطها أخلاقيًا، وربما يكمن الحل في إعطاء الأخلاق مساحة مناسبة ضمن اعتبارات ممارسة تلك المهنة. لكن ما الأخلاق؟

إن الأخلاق قد ترتبط بإدراكك مدى وجودها أكثر من ارتباطها بمعايير محددة يمكن بها قياس ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، وقد انقسم الفلاسفة في رؤيتهم للأخلاق إلى ثلاث مدارس رئيسة، ربطت كل مدرسة منها الأخلاق بعنصر معين، على النحو التالي:

- ترتبط بطبيعة الفرد الفاعل نفسه، أرسطو (**Aristotle**).
- ترتبط بطبيعة الفعل، إيمانويل كانت (**Immanuel Kant**).
- ترتبط بنتائج الأفعال، مذهب النفعية عند جيرمي بنثام، وجون ستيوارت ميل (**Jeremy .Bentham John Stuart Mill**)

ثم بعد ذلك نشأت مدارس عدة في تعريف الأخلاق، بعضها ارتبط بالقانون، والبعض الآخر ارتبط باللغة والمصطلحات، قبل أن تنشأ نظريات الحرية المطلقة (سارتر)، التي اعتبرت أن الحرية هي أساس الأخلاق، وأن "الأخلاق هي أن نفعل ما نريد".

في خضم هذه النظريات المتباينة يصعب على صحفي يعمل في غرفة أخبار عادية، أن يبني قراراته على ما ذكره كانت أو ما آمن به جان بول سارتر، وبالتالي فإن التحلي

بالأخلاق في العمل الصحفي هو فن أو إحساس، أكثر منه علمًا تضمن بتدريسه التزام الدارسين بقواعد. غير أن معرفة ما تناولته الأدبيات المعنية يعين على اتخاذ القرار الأمثل في الحالات الخلافية.

وتتباين وجهات النظر حول تأثير العمل الصحفي. فهناك من يعتقد بأنه من الصعب استمرار الأثر الذي تتركه نشرة أخبار واحدة إلى حين إذاعة النشرة التالية، ناهيك عن أن يمتد هذا الأثر المزعوم ليوم أو أكثر (هناك رأي يقول إن المكان الطبيعي لصحيفة الأمس هو سلة المهملات).

ومع ذلك يعتقد أن أهمية مهنة الصحافة لا تنبع من درجة التغيير الفعلي الذي تحدثه في المجتمع، بقدر ما تنبع من كون الصحفيين يملكون القدرة على طرح القضايا العامة، ووضعها في أطر مفهومة، كما يقومون بتصنيف الأحداث والقضايا المختلفة، وبذلك يرسم الصحفيون خرائط يستطيع الجمهور من خلالها أن يفهم العالم خارج النطاق المباشر لدائرة اهتمامه، بما في هذا العالم من مخاوف وطموحات وأحلام، فرد فعل المجتمع على ما قد يقوم به الصحفيون من كشف للفساد أوالجرائم الكبرى يكشف بوضوح مدى تفاعل الجمهور مع الصحفيين بشكل إيجابي. على أن الدور الأخلاقي للصحافة يتجلى في أوضح صوره في قدرة الصحافة والصحفيين على تشخيص الأطراف الفاعلة في الحدث/القصة، وإيراد حجج تلك الأطراف بعدالة، ومنحها الحقوق المتكافئة للدفاع عن وجهات نظرها، دون أي توجيه أو محاولة لتحريف اتجاهات الجمهور.

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، تصاعد الجدل حول إمكان التعامل مع الصحافة من منظور أخلاقي، فموضوعات مثل التدليس في نقل الأخبار، وانتهاك بعض الصحفيين للحريات الخاصة، وتعاملهم مع ضحايا أعمال العنف، ودفع مبالغ طائلة للحصول على معلومات حصرية عن تفصيلات الفضائح في المجتمع، كلها موضوعات ولّدت تساؤلات عن الدور الذي يدعيه الصحفيون فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية، وكشف المفسدين، والمحافظة على المصلحة العامة.

وفي هذه الأجواء أُثير جدل عن: لماذا يعتبر الصحفيون أنفسهم فوق مستوى الشبهات، وخارج نطاق المحاسبة؟ ولماذا يتمتعون بسلطة جمع ونشر المعلومات دون تحمل مسئولية ذلك؟ فما القيم أو الموازين الأخلاقية التي تحكم تصرف الصحفيين في الواقع العملي؟ ومن يراقب المراقبين؟

إن المكانة والصلاحيات التي يتمتع بها الصحفي لمجرد كونه صحفيًا في مجتمع من المجتمعات جديرة ببذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز اليقين في الحس الأخلاقي الذي يحكم الممارسة المهنية الإعلامية.

ولكي نقترب من أرض الواقع يمكن أن نعرض نماذج يتم فيها خرق ميثاق الشرف المهني، هناك نماذج عديدة تتقاطع فيها الممارسة الصحفية المهنية مع الأخلاق بوضوح؛ وبعض هذه النماذج يمثل انتهاكًا صارخًا للقيم الأخلاقية والمهنية، وبعضها الآخر يحتاج إلى عناية كبيرة حتى لا يخرق تلك القيم؛ ومنها ما يلي:

- الرشى والهدايا.
- تنازع المصالح.
- القذف (السب أو تشويه السمعة).
- التلاعب باللقطات المصورة أو التسجيل الصوتي الذي قد يوحي بنتائج غير صحيحة تؤدي إلى تشويه سمعة أو اتهام بلا سند.
- تخطي الحدود الأخلاقية عند كشف الحقائق. إلى أي مدى يمكن للغاية النبيلة المتمثلة في كشف الحقيقة، أن تبرر وسيلة غير أخلاقية قد يُضطر إليها الصحفيون لجمع معلومات خاصة؟
- الاعتماد على أدلة تبدو كافية والوصول إلى نتائج غير مؤكدة (فالحكم على الحقائق يجب أن يراعي مختلف وجهات النظر الممكنة).
- التسجيلات السرية **Hidden cameras and microphones** (هي القيام بالتسجيل الصوتي أو المرئي لشخص دون إذنه أو علمه).

- المقابلات الملغمة interviews (هي صنع شرك أو كمين لشخص للحصول منه على معلومة أومستند).
- الكشف عن مصدر رفض الإفصاح عن هويته.
- عدم حماية المشاركين في التحقيقات أو القصص أو البرامج من الوقوع في مشكلات قانونية أو اجتماعية.
- الخلط بين الدعاية والإعلام.
- إعادة تصوير الواقع **Reconstruction**.
- إعادة تمثيل الجرائم **Staging**.
- اختلاق أحداث لا واقع لها (مثل تفجيرات العراق وأفغانستان، وقضايا تهريب مخدرات افتعلها الصحفيون لتغطيتها ونيل الشهرة والمال).
- استخدام صور عامة أو أرشيفية للحديث عن وقائع مغايرة **Video deception**.
- استخدام قطعات **cutaways** غير مناسبة، لتجنب مشكلات المونتاج، مما قد يؤدي إلى فهم خاطئ لدى المتلقي.
- التلاعب بعملية المونتاج لإظهار عكس الحقائق **Improper editing**.
- تضخيم الأخبار والمبالغة فيها **Inflating the news**.

هذا كله يعد خرقًا لميثاق العمل المهني(١).

ولدى بعض الدول كالأردن مثلًا هناك دعوة لعقد ميثاق شرف خاص بالصحافة الإلكترونية فقط وقد سعى المجلس الأعلى للإعلام لإعداد ميثاق شرف خاص بالصحافة الإلكترونية، ويهدف الميثاق إلى وضع الصحافة الإلكترونية أمام التزاماتها المهنية وبشكل يشجع على التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والمصداقية والدقة والحيادية والموضوعية.

---

(1) http://pressacademy.net/modules/news/article.php?storyid=883

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما الجدوى من إعداد ميثاق لتنظيم هذه العملية؟ وهذا أمر في غاية الصعوبة، فضلًا عن كونه يضيق على الحريات الصحفية التي بات النشر الإلكتروني المتنفس الوحيد لها فيظل انتشار رفع دعاوى الذم والقدح والتحقير على الصحفيين.

ويرى سمير الحياري رئيس تحرير صحيفة (عمون) الأردنية الإلكترونية أن إعداد المجلس الأعلى للإعلام ميثاق شرف خاصًا بالصحافة الإلكترونية غير مجد ولا يزيد على كونه دعوة مبطنة لفرض نوع من الرقابة والتضييق على الحريات التي يتمتع بها أصحاب المواقع الإلكترونية .

وإنه مع تطور الصحافة الورقية من جهة وانتعاش الصحافة الإلكترونية في الأردن من جهة أخرى، لا ينبغي لنا العودة إلى الوراء، خاصة مع الدعوات المتزايدة التي تدعو إلى عودة وزارة الإعلام والتي ألغيت منذ أعوام .. وإن المتابع للصحافة الإلكترونية يجد أنها في معظمها صحافة مسئولة تلتزم بالمصداقية والدقة والموضوعية، حتى لو افترضنا حسن النية في هذا الميثاق، فإن التزام الصحافة الإلكترونية بالمعايير المهنية عرف سائد بينها، ولا يتجاوز هذا الميثاق كونه قانونًا مكتوبًا لقانون لم يكن مكتوبًا، فالأمر إذن محل جدل[(١)].

ويمكن أن نقدم أكثر من رؤية أو نموذج لميثاق عمل الصحفيين في الصحافة الإلكترونية، كما نرى في أكثر من جامعة وصحيفة إلكترونية ونقابات صحفية عربية:

اتحاد الصحفيين العرب

وقد أصدر اتحاد الصحفيين العرب ميثاق شرف للعمل الصحفي .. جاء فيه: الصحفيون العرب جنود الحرية، دعاة الديمقرطية، حماة التقدم، وطلائع الإصلاح الوطني والقومي الحقيقي، يعلنون بمناسبة اجتماعهم في المؤتمر العاشر لاتحادهم بالقاهرة أكتوبر ٢٠٠٤، واحتفالا بمرور أربعين عاما على تأسيس اتحاد الصحفيين العرب، هذا

(١) سمير الحياري: مقابلة خاصة مع الباحث في عمان، الأردن ١٥-١٢-٢٠٠٦.

العهد والميثاق والالتزام، الذي يترجم حقيقة موقفهم الواضح من الدفاع المبدئي والصلب، عن حق الشعب العربي بكل أقطاره في الحرية والاستقلال والسيادة، وممارسة الديمقرطية السليمة، وحق الصحافة العربية بكل انتماءاتها في الحرية المسئولة، دون قيود أو ضغوط، اللهم إلا قيود الضمير المهني وسلطة القانون العادل والقضاء النزيه.

أولا: يؤمنون:

١- أن الحرية حق طبيعي عام لكل الشعوب والأفراد دون تفرقة، في ظل دولة القانون والدستور والمؤسسات، وبتطبيق الآليات الديمقراطية السليمة، التي تكفل لكل مواطن حقه الطبيعي في المساواة والعدل الاجتماعي، والتعبير عن رأيه بكل الطرق المشروعة، والمشاركة في صنع القرارات وتشكيل السياسات، وانتخاب القيادات دون ضغط أو إكراه، في ظل وطن حر مستقل يمارس سيادته الكاملة على أرضه.

٢-أن حرية الصحافة والرأي والتعبير، هي عصب الحريات العامة، ومكونها الرئيس، وهي حق لكل مواطن، وليست حكرًا فئويًا أو امتيازًا خاصا للصحفيين والكتاب، لكنها امتياز لكل فئات المجتمع وأفراده، الأمر الذي يقتضي إحاطتها بسياج خاص من الضمانات الشرعية والدستورية.

٣-أن الحرية بشكل عام وحرية الصحافة والرأي والتعبير بشكل خاص، لا تنبت وتزدهر إلا في بيئة مجتمعية حاضنة، تعتمد ثقافة العدل والمساواة وتحترم حقوق الإنسان السياسية والمدنية والدستورية، والاجتماعية الاقتصادية، والثقافية الفكرية، وفق ما نصت عليه المرجعيات السماوية والوضعية، الوطنية والقومية والدولية، خصوصا الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ونصوص العهدين الدوليين المكملين له.

٤-أن حرية كل فرد في وطنه، ترتبط بحرية الوطن في محيطه الإقليمي والدولي، وهو ما لا يتحقق إلا في ظل أمن وسلام واستقرار شامل وعادل ودائم، تطبيقًا لقرارات الشرعية الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين جوهره، من ناحية، وبعودة هجوم قوى الاستعمار الغربي على بلادنا وثرواتنا وثقافتنا

من ناحية ثانية، وبضرورة استعادة قيم العدل ومفاهيم السلام وقواعد القانون الدولي، وأصول التعايش وحماية المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الدول والشعوب والثقافات والحضارات، دون تحريض أو كراهية أو تعصب، من ناحية ثالثة.

٥-أن الأزمات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والأمنية، الداخلية والضغوط والحروب والأطماع والمخططات الأجنبية، قد أدت إلى تخلف واضح في الدول العربية، تمثل في اتساع مساحات الفقر والبطالة، واحتدام الأزمة الاجتماعية، واحتكام الاحتقان السياسي والفكري، وظهور الفساد وتفشي مظاهر الاستبداد، وبروز تيارات التطرف والتعصب والإرهاب والإحباط.

مما ساهم في عجز معظم الدول العربية عن ملاحقة تطور العصر الحديث، والتخلف عن الإسهام الجدي والمبدع في قفزات الحضارة الإنسانية المعاصرة، على عكس تاريخنا القديم، فضلا عن معاناة الإنسان العربي من كل مظاهر التخلف وضغوط الأزمات المتعددة.

الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات شاملة وجذرية – دون تباطؤ أو تأجيل – تنبع من أفكارنا وآرائنا، وتعبر عن أهدافنا وطموحاتنا الوطنية والقومية، وتتعامل مع الثورات الثلاث التي تسود عالم اليوم، ثورة الحرية والديمقراطية، وثورة العلم والتكنولوجيا الحديثة، وثورة الإعلام والثقافة والمعلومات والمعارف. ومن أجل تحقيق هذه المبادئ العامة والأهداف الوطنية والقومية.

ثانيا: يطلبون:

١-إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة، وإلغاء حالات الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية، وإجراء تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية وقانونية جذرية، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي، والالتزام بمبدأ التعددية وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وضمان تداول السلطة عبر انتخابات نظيفة على كل المستويات، في إطار إصلاح ديمقراطي شامل، يتناول الجوانب

السياسية والقانونية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية الإعلامية ويرسخ دولة القانون والمؤسسات، ويكفل الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويشجع المجتمع المدني بكل تنظيماته على المشاركة النشطة في إدارة المجتمعات.

٢- إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير والإبداع بكل أشكالها وصورها، وتقنين ضماناتها، وحماية أمن واستقرار وحرية الصحفيين في أداء عملهم، وإطلاق حرية إصدار الصحف وشبكات الإذاعة والتليفزيون والإنترنت، وتحرير وسائل الإعلام من الهيمنة الحكومية، وضمان استقلالية العمل الصحفي والإعلامي، في ظل القانون العادل والقضاء المستقل النزيه والأداء المهني الراقي.

٣-إجراء تعديلات شاملة في منظومة القوانين والتشريعات العربية السائدة، لتطهيرها من القيود المشددة المفروضة على حرية الرأي والتعبير والصحافة، ومن العقوبات المغلظة المفروضة على الصحفيين والكتاب، خصوصا العقوبات السالبة للحرية، مثل عقوبة الحبس في قضايا الرأي والنشر، وذلك ضمانًا لحرية الرأي وتشجيع حق النقد والمشاركة والمكاشفة والشفافية.

٤-تشجيع كل السياسات والخطوات اللازمة لتفعيل دور المحاسبة والمساءلة والرقابة الشعبية، على عمل السلطات والمؤسسات الرسمية، خصوصا عبر الرقابة البرلمانية من ناحية، والرقابة الصحفية والإعلامية الحرة والمسئولة من ناحية أخرى. بما يضمن تحويل الصحافة والإعلام في البلاد العربية، من أجهزة دعائية رسمية، إلى قوة تغيير وطاقة تنوير، تقود المجتمعات وتوجهها في طريق التقدم والتطور والارتقاء الحضاري.

٥- ضمان الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسة، وحرية انسيابها وتدفقها من خلال كل وسائل الإعلام والصحافة والاتصال وشبكات المعلومات الحديثة، وعدم فرض الرقابة الحكومية عليها أو عرقلة وصولها إلى الرأي العام بالشكل

الحقيقي والمتكامل، وتجريم حجبها أو تزييفها أو الانتقاص منها. خصوصا في عصر أصبحت فيه سوق المعلومات أوسع وأغنى الأسواق، في التجارة العالمية والتبادل الدولي في كل مجالات النشاط الإنساني باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للمعرفة والإبداع وبناء التقدم وتبادل الأفكار وحوار الحضارات والثقافات.

ومقابل هذه المطالب والضمانات:

ثالثا: يلتزمون:

١– يظل مبدأ الحرية والمسئولية، الذي اتخذه اتحاد الصحفيين العرب شعارا منذ سنوات ماضية هو المبدأ الذي نسير عليه، إيمانا بأن الحرية المطلقة تقود حتما إلى الفوضى المطلقة وأن الحرية المسئولة أمام القانون العادل والضمير المهني السليم، هي التي تؤسس لمجتمع التقدم والعدل والمساواة والاستنارة والديمقراطية.

٢– أن حق شعوب العالم المضطهدة والمقهورة، في التحرر والاستقلال والسيادة مبدأ رئيس، يجدر أن يعلو ويسود، الأمر الذي ينطبق بداءة على حقوق شعوبنا العربية، التي نلتزم بالدفاع عنها وعن حريتها وقيمها وأهدافها الوطنية والقومية، ضد كل أعدائها الهاجمين بجيوشهم وأسلحتهم وأفكارهم وأطماعهم وقيمهم المختلفة وثقافاتهم المتباينة. دون أن يشكل ذلك دعوة للانغلاق أو الانعزال عن المتغيرات التي تسود حركة العالم من حولنا، التي نحن جزء رئيس منها، نتفاعل معها بحيوية، نؤثر فيها ونتأثر بها دون هيمنة.

٣– أن أول واجبات الصحفي وأهمها البحث عن الحقيقة وتحري الدقة، وتحمل مسئولية الرسالة الإعلامية الصادقة والالتزام بأمانة المهمة وشرف المهنة على أسس ميثاق الشرف الصحفي العربي، وتحكيم الضمير المهني وأخلاقيات العمل الصحفي وتقاليده، واحترام القانون العادل وأحكام القضاء النزيه، ورفض المزايدة والابتزاز والإثارة المتعمدة والمتاجرة والتربح والخلط بين الإعلان والإعلام، والتدليس على الرأي العام، والابتعاد عن إثارة الفتن والنعرات العرقية والدينية

والطائفية، والالتزام بمكافحة الفساد والاستبداد والإرهاب.

٤- أن احترام الخصوصية مبدأ رئيس في الممارسة الصحفية والإعلامية، نؤكد من خلاله ضرورة احترام الصحفي للحياة الشخصية ، وضمانات الخصوصية لكل مواطن، وعدم التورط في نشر ما يكشفها دون إرادة صاحبها وإذنه. ولا يحول ذلك دون ممارسة حرية الرأي والنشر بشفافية كاملة فيما يتعلق بالقضايا العامة.

٥- أن سر المهنة، يظل قائما في ضمير الصحفي الملتزم بالقوانين ومواثيق الشرف المهنية، وبالتالي لا يخضع للضغط والإكراه والابتزاز، طلبا لإفشاء أسرار عمله أو الكشف عن مصادر معلوماته، الأمر الذي يستدعي توفير الضمانات القانونية والنقابية من ناحية، وترقية الأداء الصحفي والمستوى المهني والثقافي من ناحية أخرى، وهو ما يجب أن نكرس كل الجهود لتحقيقه في كل وقت وبمختلف الأساليب.

هذا عهد وميثاق والتزام ، يتعاهد عليه الصحفيون العرب ويلتزمون بميثاقه، أمام الله والشعب والقانون والضمير تعبيرا عن واجبهم في قيادة الرأي العام العربي وتوجيهه، بكل الحرية والمسئولية. أقره المؤتمر العام العاشر لاتحاد الصحفيين العرب المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢-٥ أكتوبر ٢٠٠٤.

كلية اننبرج للصحافة جامعة كاليفورنيا الجنوبية

إن أخلاق الصحافة الإلكترونية بالنهاية لا تختلف عن أخلاق الصحافة عامةً. وضعت جمعيَة الصحفيين سياسة شاملة للأخلاق الصحفيَة التي قد تساعد في دلالة أي كاتب واعٍ على الإنترنت، وبعد قول ذلك، هنا بعض الصفات التي يجب أن يتمتّع بها أي كاتب على الإنترنت.

١- **الانتحال غير مسموح:** إلى الآن من الأرجح أنك اكتشفت أن الكتابة عملٌ صعبٌ. من المتأكد أنك لا تريد شخصًا آخر أن يأخذ عملك ويقدمه كعمله الخاص. لذلك لا تسرق عمل الآخرين.. هذه السرقة تسمى الانتحال. والانتحال لا

يقتصر فقط على قص ولصق مقالات كاملة، بل يتضمن نسخ الصّور والرسومات والفيديو وحتى مقتطفات نصوص طويلة من الآخرين ووضعها على صفحة الإنترنت الخاصة بك أيضًا.

إن أردت الإشارة إلى شيء على موقع آخر، ضع رابطًا إلى هذا الموقع ، إن كنت تخشى أنّ الصفحة التي وضعت لها رابطًا ستختفي، اعط قراءك اسم المنشور الذي نشر الصفحة الإلكترونية، وكذلك تاريخ نشرها وموجزا قصيرا عن مضمونها. مثلما كان صحفيَو الأخبار يشيرون إلى محتوى آخر قبل ظهور الإنترنت.(مثلًا: "في تقرير سبتمبر ٢٠ ،أفادت "الوول ستريت جورنال"..)

٢- **اكشف الحقيقة:** أخبر قرّاءك كيف حصلت على معلوماتك وما جعلك تقرّر أن تنشرها. إذا كنت على علاقة شخصيَة أو مهنية مع الأشخاص أو الجماعات التي تكتب عنها، صف هذه العلاقة. يستحق القرّاء أن يعرفوا ما كان له تأثير في طريقة نقلك أوكتابتك عن حدثٍ ما .. لا تخف عن قرائك لمن تعمل، أو مصدر المال لموقعك الإلكتروني، إذا كان موقعك ينشر الإعلانات، فضع علامة عليها موَضحا أنها إعلانات. كذلك أعلم قرّاءك إن كنت تجني المال من الروابط الموجودة على موقعك.

٣- **لا تقبل الهدايا أو المال مقابل التغطية:** طريقة مشتركة يتجنب بها الصحفيون تضارب المصالح هي رفض الهدايا أو الأموال من المصادر التي يغطونها. الكتَاب الذين يقبلون الهدايا أو المدفوعات أو المكافآت من الأشخاص أو الجماعات الذين يغطونهم يعرّضون أنفسهم إلى اتهامات أن عملهم هو إعلان مدفوع من قبل هذه المصادر. أو على أقل تقدير، أن هؤلاء الكتّاب مقرّبون جدًا من هذه المصادر لتغطيتها بصدق. يمكنك تجنَب الأمور المثيرة للجدل برفض هذه العروض بلباقة.

معظم المؤسسات الإخبارية تسمح لكتّابها القبول بالدخول المجاني إلى المناسبات

لغرض كتابة مقالة أو نقد، لكن معظم هذه المؤسّسات تمنع كتّابها عن "الحلويات"، حيث تقدّم المجموعات السفر و إقامة الفندق مجانًا، بالإضافة إلى الدخول المجاني إلى المناسبة.

عدد كبير من الشركات يرسل أيضًا موادًا مثل الكتب والأقراص المدمجة (DVD) إلى الكتّاب للنقد. المواد ذات القيمة العالية يجب أن تردّ بعد النقد. أمّا المواد ذات القيمة الأقلّ، مثل الكتب، فيمكن التبرع بها إلى مدرسة محلية أو جمعية خيرية، إذا كنت تكتب عن رئيس عملك، فمن الواضح أنك تقبل المال لكن أعلم قراءك عن هذا. حدّد نفسك بصفة الموظف، حتى لو كنت تكتب دون اسم، ليعلم الناس ما يكفي عن خلفيتك وليتخذوا بأنفسهم أحكامًا حول مصداقيتك. .

لا ينبغي فقط من الكتاب عدم قبول المال من المصادر، بل أيضًا عدم المطالبة به. إن كان موقعك الإلكتروني يعرض الإعلانات لا تتوسل من الأشخاص الذين تغطيهم أن يشتروا الإعلانات أو يسهموا بالضمان المالي على موقعك. اعثر على شخص آخر للتعامل مع مبيع إعلاناتك.

٤- **تفحّص الأمر، ثم قل الحقيقة:** لا يصبح بيان ما من الحقيقة مجرد أن شخصًا آخر قاله. كافئ قراءك بالمعلومات الدقيقة التي تقف في وجه التدقيق من قبل الكتاب الآخرين. تفحص معلوماتك قبل أن تطبعها.

لدعم تعليقاتك، أبحث عن الحقائق ولا تتكل فقط على آراء الآخرين ابدأ بالمواقع كدليلنا في الصحافة لتتعلم كيف تجد المعلومات الحقيقية وليس نسج الآخرين. أيضًا تأكد أنّ ما تكتبه ليس فقط تكرار أسطورة مدنيّة.

إذا كنت تكتب عن شخصٍ ما، اتصل به أو أرسل له رسالة إلكترونية لتأخذ تعليقًا منه قبل النشر. إذا كان هذا الشخص لديه مدونة، ضع رابطًا لها على موقعك. هذا الرابط يعلم ذلك الشخص أنك كتبت عنه، ويسمح لقرّائك بالنقر على الرابط وقراءة وجهة نظر ذلك الشخص.

يمكنك أن تكتب كتابة ساخرة، لكن تأكد أنّ جمهورك يعلم أنّ ما تكتبه ليس الحقيقة الحرفية. خداع القراء لن يساعدك على تطوير الاحترام أو المصداقية أو الجمهور المخلص الذي يتمتع به ويعتمد عليه الكاتب الصادق.

٥- **كن صريحًا:** كن صريحًا مع قرائك وشفافًا في عملك. إن تساءل الناس، حتى للحظة، عن صدقك أو دوافعك، فلقد خسرت مصداقيتك معهم. لا تدعهم يفعلون ذلك. أجب عن هذه التساؤلات قبل أن يسألها القراء، والأهم ألا تستعمل أبدًا قوتك كصحفي للربح الشخصي أو لمجرد إزعاج شخص ما[1].

أخلاق مهنة الصحافة الإلكترونية لدى هيئة تحرير راديو عمان نت

الهدف من وضع هذه المبادئ هو دعم أسمى المقاييس والمعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية (إذاعة وتليفزيون وصحافة إنترنت)، وتعزيز فهم الجمهور وثقتهم بها، وتقوية مبادئ الحرية الصحفية في جمع وتوزيع المعلومات.

الصحفيون الإلكترونيون يجب أن يعملوا كأمناء على مصلحة الجمهور، وأن يبحثوا عن الحقيقة، ونقلها بإنصاف وصدق واستقلالية، وأن يتحملوا مسئولية أعمالهم.

ثقة الناس:

- يجب أن يدرك الصحفيون الإلكترونيون أن واجبهم الأول هو المصلحة العامة. كما يجب على كل صحفي إلكتروني أن يدرك أن أي التزام عدا خدمة الجمهور من شأنه إضعاف الثقة والمصداقية.

- يدرك أن خدمة المصلحة العامة تستوجب الالتزام بأن تعكس تنوع المجتمع وحمايته من التبسيط الزائد للقضايا والأحداث.

- يوفر نطاقا واسعا من المعلومات لتمكين الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة.

(1)esahafa.files.wordpress.com/2008/07/code-of-ethics-arabic.doc

– يحارب لجعل النشاطات التجارية الخاصة والعامة علنية.

الحقيقة:

يجب على الصحفيين الإلكترونيين السعي بإصرار للحصول على الحقيقة وتقديم الأخبار بدقة، وفي سياقها، وعلى أكمل وجه.

يجب عليّ كصحفي إلكتروني أن:

– أسعى دوما لحقيقة.

– أقاوم التشويهات التي تبهم أهمية الأحداث.

– أكشف عن مصدر المعلومات بوضوح وأشير إلى جميع المواد المأخوذة عن وسائل إعلامية أخرى.

يجب عليّ كصحفي إلكتروني أن:

– لا أنقل أي شيء أعرف أنه كذب أو غير صحيح.

– لا أتلاعب بالصور والأصوات بأية طريقة مضللة.

– لا أسرق موادًا صحفية تخص غيري.

– لا أعرض صورًا أو أصواتًا سبق عرضها دون إعلام الجمهور.

الإنصاف والعدل:

يجب على الصحافيين الإلكترونيين عرض الأخبار بإنصاف وحيادية، وإضافة قيمة أساسية على ما هو مهم وذو علاقة، فيجب عليّ كصحفي إلكتروني أن:

– أتعامل مع موضوعات التغطية الإخبارية باحترام وصدق، وأن أظهر تعاطفا خاصا مع ضحايا الجرائم أو المآسي.

– أولي عناية خاصة عندما يكون في القصة أطفال، وحماية خصوصيتهم أكثر من التي للكبار.

- أسعى لفهم تنوع المجتمع ونقله للجمهور دون انحياز أو نمطية.
- أنقل التنوع في الآراء والأفكار.
- أعد تقارير تحليلية مبنية على فهم مهني وليس على انحياز شخصي.
- أحترم الحق في محاكمة عادلة للمتهمين.

الصدق :

يجب على الصحفيين الإلكترونيين أن يقدموا الأخبار بصدق وشرف، وأن يتجنبوا تضارب المصالح، أو ما يمكن تفسيره كذلك، وأن يحترموا كرامة وذكاء الجمهور وعناصر الأخبار.

يجب علي كصحفي إلكتروني أن:

- أُعرّف مصادر المعلومات كلما أمكن ذلك. يمكن استخدام المصادر السرية فقط عندما يكون جمع أو نقل المعلومات المهمة في المصلحة العامة، أو عندما يؤدي جمع أو نقل المعلومات المهمة إلى إلحاق الأذى بمصدرها. وفي هذه الحالة يجب عليّ أن ألتزم بحماية المصدر السري.
- أشير بوضوح إلى الرأي والتعليق.
- أمتنع عن متابعة تغطية أحداث أو أشخاص لا يضيفون أهمية للقصة الإخبارية، أو لا يضعون الخبر في سياق، أو لا يضيفون لمعرفة الجمهور.
- أمتنع عن الاتصال بالمشاركين في أعمال عنف ما دامت جارية.
- أستخدم الأدوات التقنية بمهارة وتفكير، متجنبا التقنيات التي تشوه الحقائق، وتزور الواقع، وتخلق إثارة من الأحداث.
- أعيد بث برامج خاصة بمؤسسات إعلامية أخرى بإذن منهم فقط.

يجب على كل صحفي إلكتروني أن:

– لا أدفع مالا لمصادر معلومات لها مصلحة في الخبر.

– لا أقبل هدايا أو خدمات أو تعويضات ممن يسعون للتأثير في التغطية الإخبارية.

– لا أشارك في نشاطات قد تؤثر في صدقي واستقلاليتي.

الاستقلالية :

يجب على الصحفيين الإلكترونيين أن يدافعوا عن استقلالية الصحفيين من الذين يسعون للتأثير أو السيطرة على مضمون الأخبار.

يجب على كل صحفي إلكتروني أن:

– أجمع وأنقل الأخبار دون خوف أو تفضيل، وأقاوم بشدة التأثير غير المبرر لأية قوى خارجية، من ضمنها المعلنون ومصادر المعلومات وعناصر الخبر والأفراد ذوو النفوذ والجماعات ذات المصالح الخاصة.

– أقاوم من يسعون للتأثير سياسيا في مضمون الأخبار أو من يسعون لتخويف من يجمعون الأخبار أو يوزعونها.

– أحدد مضمون الأخبار عن طريق حكم تحريري فقط، وليس كنتيجة لتأثير خارجي.

– أقاوم أية مصلحة شخصية أو ضغط من الزملاء يمكن أن يؤثر في الواجب الصحفي وخدمة الجمهور.

– أدرك أن الرقابة على الأخبار لن تستخدم بأية طريقة لتحديد، أو تقييد، أو التلاعب بالمضمون.

– أرفض السماح لمصالح مالك المؤسسة الإعلامية أو إدارتها أن تؤثر في الحكم التحريري أو المضمون بطريقة غير ملائمة.

– أدافع عن حقوق الصحافة الحرة لكل الصحافيين.

المحاسبية:

يجب على الصحفيين الإلكترونيين أن يدركوا أنهم معرضون للمحاسبة على أعمالهم أمام الجمهور، والمهنة، وأنفسهم.

يجب علىّ كصحفي إلكتروني أن:

- أشجع جميع الصحفيين ومالكي المؤسسات الإعلامية على تبني هذه المعايير.
- أستجيب لهموم الجمهور، وأحقق في شكواهم، وأصلح الأخطاء في وقتها وأعطيها أهمية توازي أهمية التقرير الأصلي.
- أوضح العمليات الصحفية للجمهور، خاصة عندما تثير الممارسات الصحفية أسئلة أو جدلا.
- أدرك أن الصحفيين الإلكترونيين ملزمون بواجبهم الأخلاقي.
- أمتنع عن إصدار أوامر أو تشجيع الموظفين على القيام بأعمال تجبرهم على ارتكاب سلوكيات غير أخلاقية.
- أستمع بتأن إلى الموظفين الذين يقدمون اعتراضات أخلاقية، ويخلقون أجواء تشجع على هذه النقاشات.

- أسعى للحصول على دعم وأوفر فرصًا لتدريب الموظفين على صناعة قرار أخلاقي للالتزام بمسؤليته تجاه مهنة الصحافة الإلكترونية، أعد راديو عمان نت نص المبادئ هذا ليُعرّف قضايا مهمة، وليخدم كدليل للعاملين في هذا المجال، وليعزز المحاسبية الذاتية، وليشكل أساسا لجدل مستقبلي[١].

ميثاق الجزيرة نت

قناة الجزيرة (الفضائية والموقع الإلكتروني) قدمت خدمة إعلامية عربية الانتماء

(1) http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=77848 3

عالمية التوجه شعارها "الرأي والرأي الآخر" وهي منبر تعددي ينشد الحقيقة ويلتزم المبادئ المهنية في إطار مؤسسي، وإذ تسعى الجزيرة لنشر الوعي العام بالقضايا التي تهم الجمهور فإنها تطمح إلى أن تكون جسرا بين الشعوب والثقافات يعزز حق الإنسان في المعرفة وقيم التسامح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان.

ولأنها خدمة إعلامية عالمية التوجه فإن الجزيرة تعتمد ميثاق الشرف المهني التالي سعيا لتحقيق الرؤية والمهمة اللتين حددتهما لنفسها، وينص على ما يلي:

١- التمسك بالقيم الصحفية من صدق وجرأة وإنصاف وتوازن واستقلالية ومصداقية وتنوع دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على المهنية.

٢- السعي للوصول إلى الحقيقة وإعلانها في تقاريرنا وبرامجنا ونشراتنا الإخبارية بشكل لا غموض فيه ولا ارتياب في صحته أو دقته.

٣ - معاملة جمهورنا بما يستحقه من احترام والتعامل مع كل قضية أو خبر بالاهتمام المناسب لتقديم صورة واضحة واقعية ودقيقة مع مراعاة مشاعر ضحايا الجريمة والحروب والاضطهاد والكوارث وأحاسيس ذويهم والمشاهدين واحترام خصوصيات الأفراد والذوق العام.

٤- الترحيب بالمنافسة النزيهة الصادقة دون السماح لها بالنيل من مستويات الأداء حتى لا يصبح السبق الصحفي هدفا بحد ذاته.

٥- تقديم وجهات النظر والآراء المختلفة دون محاباة أو انحياز لأي منها.

٦- التعامل الموضوعي مع التنوع الذي يميز المجتمعات البشرية بكل ما فيها من أعراق وثقافات ومعتقدات وما تنطوي عليه من قيم وخصوصيات ذاتية لتقديم انعكاس أمين وغير منحاز عنها.

٧- الاعتراف بالخطأ فور وقوعه والمبادرة إلى تصحيحه وتفادي تكراره.

٨- مراعاة الشفافية في التعامل مع الأخبار ومصادرها والالتزام بالممارسات الدولية

المرعية فيما يتعلق بحقوق هذه المصادر.

٩- التمييز بين مادة الخبر والتحليل والتعليق لتجنب الوقوع في فخ الدعاية والتكهن.

١٠- الوقوف إلى جانب الزملاء في المهنة وتقديم الدعم لهم عند الضرورة خاصة في ضوء ما يتعرض له الصحفيون أحيانا من اعتداءات أو مضايقات والتعاون مع النقابات الصحفية العربية والدولية للدفاع عن حرية الصحافة والإعلام.

١١ - ميثاق الشرف هذا أشبة بقانون داخلي ينظم كل صغيرة وكبيرة للعمل بالفضائية والموقع الإلكتروني، ويبدو من صياغة لائحة السلوك المهني أنها قانون لا ميثاق، فهو أشبه بالقانون الداخلي وبه إلزام ومحاسبة للمخالف[١].

وكالة عمون الإخبارية

وقد ألزمت وكالة عمون الإخبارية نفسها بميثاق مهني للنشر فيها، وتلزم نفسها طوعا وتتقيد به نصا وروحا[٢]:

١- الالتزام بعرض الحقيقة وإبراز الحوار الدائر من مختلف جوانبه بصورة متوازنة وموضوعية وعادلة دون الإخلال بالقيم العامة المستقرة التي تنادي باحترام الخصوصيات والحفاظ على كرامات الأفراد والجماعات وعدم التعريض بمعتقداتها ورموزها وبما لا يعرض أمن المجتمعات والدول للخطر.

٢- الالتزام بالقيم المهنية من صدق وتوازن واستقلالية وتنوع دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على المهنية.

٣- احترام وعي القارئ والنظر إلى مساهماته كتابة وتعليقا ورسما وعرض وجهات النظر كاملة دون تحيز أو محاباة أو تمييز.

٤- الاعتراف بالخطأ لحظة اكتشافه والمبادرة إلى تصحيحه وتفادي تكراره والاعتذار

---

(١) المرجع السابق.

(2) www.ammonnews.net

لمن تضرر منه دون نقصان من حق الغير في المقاضاة وحق الرد.

٥- الالتزام بالوضوح والشفافية في التعامل مع الأخبار والآراء والتعليقات وإظهار المصادر الإخبارية والالتزام بحقوق هذه المصادر.

٦- التمييز بين المادة الصحفية من خبر وتحليل وتعليق المادة الإعلانية احتراما للقارئ ومنعا للانزلاق في الدعاية.

٧- نلتزم بنشر جميع المساهمات والتعليقات والمقالات ضمن حدود المعايير المهنية

وبالانسجام مع السياسة التحريرية وبما يتسع لحجم واتساع صيغ التخزين والاسترجاع في الموقع وبما يحقق:

١- الابتعاد عن الشخصنة وإهانة الرموز والمعتقدات الدينية والحفاظ على خصوصيات الأفراد والجماعات.

٢- الالتزام بمناقشة الأفكار والنصوص دون التعرض إلى كتابها بالإهانة أو التحقير أو الاستخفاف.

٣- إظهار الاسم أو الاسم المستعار والبريد الالكتروني في التعليق.

٤- يهمل التعليق الموقَّع باسم مستعار إذا كان الاسم أو التعليق يحمل دلالات ذات طابع مهين للأفراد أو الجماعات.

٥- إعطاء الأولوية للتعليقات التي ترد من أصحاب الاختصاص في الموضوع المثار.

٦- يهمل التعليق الذي يستخدم فيه الحرف غير العربي للكتابة بهدف التعبير عن جمل عربية ويستثنى من ذلك الكتابة باللغة الإنجليزية بشكل واضح ومفهوم.

٧- يهمل التعليق أو المساهمة التي تتجاوز المعايير الواردة في المعايير المشار إليها هذه دون إخطار أو تبليغ[1].

١http://www.ammonnews.net/covenant.aspx

ميثاق الشرف الإعلامي لمركز الإعلاميات العربيات

وضع مركز المرأة العربية للإعلام ميثاق الشرف الإعلامي للصحفيين في مؤتمرها الذي عُقد في الأردن في يونيو ٢٠٠٧ وأعد القانون لاحترام الاختلافات بين الناس وكُتب لجميع الصحفيين الذين يعملون في العالم العربي.

استنادا إلى أهمية حرية التعبير المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان خاصة المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٩ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ICCPR والذي يعتبر اتفاقية دولية ملزمة، والأعراف الدولية ودور وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقرطية وترسيخ وتعزيز مبادئ الحكم الجيد ولوائح ومواثيق اليونسكو وتأكيدا على أهمية دور الإعلام في ضمان حق المعرفة وتداول المعلومات ونقلها للجمهور. نحن المشاركات في مؤتمر الإعلاميات السادس الذي نظمه مركز الإعلاميات العربيات في الفترة الممتدة من ٢٦ – ٢٨ يونيه ٢٠٠٧ في فندق "راديسون ساس" في عمان تحت رعاية "صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة" اتفقنا على المبادئ (ميثاق شرف الإعلامية العربية) الآتية:

احترام الكرامة الإنسانية

– الالتزام بالبحث عن الحقيقة ونقلها بكل دقة ومصداقية وشفافية ونزاهة وموضوعية وعدم تحيز للحفاظ على سرية مصادر المعلومات.

– احترام حق الرد والتصحيح.

– احترام حرمة الحياة الخاصة.

– الفصل بين العمل الإعلامي والمصالح الخاصة والابتعاد عن الابتزاز.

– التضامن مع الإعلاميات والإعلاميين عند انتهاك حقوقهم.

– الابتعاد عن التحريض على العنف المبني على التمييز والكراهية.

– إعطاء صوت لمن لا صوت لهم مثل الأطفال والفئات المهمشة.

- عدم الدفع إلى مصادر المعلومات.
- عدم الخلط بين العمل الإعلامي والإعلاني.
- الابتعاد عن جميع أشكال الإثارة والابتذال.
- عدم الخلط بين فنون العمل الإعلامي (الأجناس الإعلامية).
- احترام التعددية وتقبل الرأي والرأي الآخر وعدم التمييز على أساس الدين أوالعرق أو اللون أو الجنس أو الثقافة.
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في العمل الإعلامي والابتعاد عن الأحكام المسبقة والصور.
- عدم النمطية في الرسالة الإعلامية.
- تدعيم استقلال الإعلام كسلطة رابعة.

التوصيات :

كما توصي المشاركات بالآتي:

- تعديل القوانين العربية كي تتوافق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير.
- إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الصحافة والإعلام.
- ضمان حق الإعلاميين والإعلاميات في الحصول على المعلومات.
- عقد ورش عمل للإعلاميين والإعلاميات ودورات تدريبية لهم لرفع كفاءاتهم المهنية.
- تفعيل دور النقابات وجمعيات الصحفيين واتحادات الإعلاميين كجماعة ضغط وتوفير مرجعية.
- تحفظ حصانة الإعلام.
- رصد ومراقبة كل ما من شأنه خرق مبادئ حرية التعبير والرأي.

- نشر ثقافة الوعي القانوني بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- العمل على صياغة اتفاقية دولية لحماية الإعلاميين خلال أوقات النزاعات وتوفير هوية تعريف للصحافيين في مناطق النزاعات المسلحة تحت إشراف الهيئات الدولية والصليب الأحمر.
- تدريس التشريعات المتعلقة بالقوانين الناظمة لحرية التعبير وحرية الصحافة ومواثيق الشرف المهنية والعمل الإعلامي في الأكاديميات الإعلامية العربية.
- التضامن مع الإعلاميات والإعلاميين الذين يتعرضون لأي نوع من الضغوط وتسجيل ورصد الوقائع المرتبطة خاصة في فلسطين والعراق ولبنان ودارفور ونشرها على المواقع الإعلامية المختلفة.
- أن يقوم مرصد الإعلاميات العربيات بإعداد تقارير سنوية عن حالة الصحافة وأخلاقياتها في العالم العربي وتقديمها إلى الجهات المعنية.
- وضع آلية للتشبيك بين المؤسسات الإعلامية العربية المختصة بحرية الرأي والتعبير.
- تخصيص جائزة لحرية الإعلام في العالم العربي.
- العمل على عقد دورات تدريبية للإعلاميات في إطار مقاربة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة الإعلامية وتفعيل مواثيق الشرف الإعلامية مع تعزيز الثقافة القانونية.
- ضرورة اضطلاع اتحاد الصحافيين العرب للقيام بدوره في تقديم الحماية اللازمة للصحافيين في المنطقة العربية.
- مطالبة الهيئات الدولية العاملة في مجال حريات الإعلام والصحافة بالقيام بذلك على المستوى الدولي.

ميثاق الشرف الصحفي في مصر

نحن الصحفيون المصريون أسرة مهنية واحدة، تستمد كرامتها من ارتباطها بضمير الشعب، وتكتسب شرفها من ولائها للحقيقة، وتمسكها بالقيم الوطنية والأخلاقية للمجتمع المصري .

وتأكيدا لدور الصحافة المصرية الرائد على امتداد تاريخنا الحديث، في الدفاع عن حرية الوطن واستقلاله وسيادته، والذود عن حقوقه ومصالحه وأهدافه العليا، و الإسهام في حماية مكتسبات الشعب وحرياته العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة والرأي والتعبير والنشر. وإيمانًا منا بأن تعزيز هذه الحريات وصيانتها، ضمانة لا غنى عنها لدفع المسار الديمقراطي، الذي تتأكد به سلامة البناء الوطني وتتحقق من خلاله جميع أشكال التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلادنا. واتساقا مع مبادئ الدستور ونصوصه التي نقلت إلى الصحافة والصحفيين أداء رسالتهم، وتعبيرا عن اتجاهات الرأي العام في إطار المقومات الأساسية للمجتمع.

وارتباطًا بالأهداف والحقوق والالتزامات السامية، لرسالة الصحافة، التي تضمنتها المواثيق الدولية وعلى وجه الخصوص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واعترافًا بحق القارئ، في صحافة موضوعية، تعكس بأمانة وصدق نبض الواقع، وحركة الأحداث، وتعدد الآراء وتصون حق كل مواطن في التعقيب على ما ينشره الصحفي وعدم استغلاله في التشهير أو الابتزاز أو الافتراء أو الإساءة الشخصية وإدراكا منا لواجبات الزمالة وما تحتمه من علاقات مهنية نزيهة تحفظ لكل صاحب حق حقه دون ضغط أو إكراه أو تمييز أو تجريح بين أفراد الأسرة الواحدة رؤساء كانوا أم مرؤوسين. نعلن التزامنا بهذا الميثاق ونتعهد باحترامه وتطبيقه نصا وروحا في كل ما يتصل بعلاقتنا بالآخرين وفيما بيننا.

أولاً: مبادئ عامة:

- حرية الصحافة من حرية الوطن والتزام الصحفيين بالدفاع عن حرية الصحافة واستقلالها عن كل مصادر الوصاية والرقابة والتوجيه والاحتواء واجب وطني ومهني مقدس .
- الحرية أساس المسئولية والصحافة الحرة هي الجديرة وحدها بحمل المسئولية الكاملة وعبء توجيه الرأي العام على أسس حقيقية.
- حق المواطنين في المعرفة هو جوهر العمل الصحفي وغايته وهو ما يستوجب ضمان التدفق الحر للمعلومات وتمكين الصحفيين من الحصول عليها من مصادرها وإسقاط أية قيود تحول دون نشرها والتعليق عليها.
- الصحافة رسالة حوار ومشاركه وعلى الصحفيين واجب المحافظة على أصول الحوار وآدابه ومراعاة حق القارئ في التعقيب والرد والتصحيح، وحق عامة المواطنين في حرمة حياتهم الخاصة وكرامتهم الإنسانية.
- للصحافة مسئولية خاصة تجاه صيانة الآداب العامة وحقوق الإنسان والمرأة والأسرة والطفولة والأقليات والملكية الفكرية للغير.
- شرف المهنة وآدابها وأسرارها أمانة في عنق الصحفيين وعليهم التقيد بواجبات الزمالة في معالجة الخلافات التي تنشأ بينهم أثناء العمل أو بسببه.
- نقابة الصحفيين هي الإطار الشرعي الذي تتوحد فيه جهود الصحفيين دفاعا عن المهنة وحقوقها وهي المجال الطبيعي لتسوية المنازعات بين أعضائها وتأمين حقوقهم المشروعة.

وتضع النقابة ضمن أولوياتها العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها وإعمال ميثاق الشرف الصحفي ومحاسبة الخارجين عليه طبقا للإجراءات المحددة المنصوص عليها في قانون النقابة وقانون تنظيم الصحافة.

ثانيًا: الالتزامات والحقوق:

يلتزم الصحفي بالواجبات المهنية التالية:

- الالتزام بما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطن أو يمس إحدى حرياته.
- الالتزام بعدم الانحياز في كتاباته إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع.
- الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين.
- الالتزام بالتحري بدقه في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا أو ممكنا طبقا للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية.
- الالتزام بعدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند أو في استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع.
- كل خطأ في نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور اطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفي على ألا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع وألا ينطوي على جريمة يعاقب عليها القانون أومخالفة للآداب العامة مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب.
- لا يجوز للصحفي العمل في جلب الإعلانات أو تحريرها ولا يجوز له الحصول على أية مكافأة أو ميزة مباشرة أو غير مباشرة عن مراجعة أو تحرير أو نشر الإعلانات وليس له أن يوقع باسمه مادة إعلانية.

- لا يجوز نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع ومبادئه وآدابه العامة أو مع رسالة الصحافة ويلتزم المسئولون عن النشر بالفصل الواضح بين المواد التحريرية والإعلانية وعدم تجاوز النسبة المتعارف عليها دوليا للمساحة الإعلانية في الصحيفة على حساب المادة التحريرية.

- يحظر على الصحفي استغلال مهنته في الحصول على هبات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية أو محلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- يمتنع الصحفي عن تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة في الدعاوى الجنائية أو المدنية بطريقة تستهدف التأثير في صالح التحقيق أو سير المحاكمة ويلتزم الصحفي بعدم إبراز أخبار الجريمة وعدم نشر أسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم الأحداث.

- احترام حق المؤلف واجب عند اقتباس أي أثر من آثاره ونشره.

- الصحفيون مسئولون مسئولية فردية وجماعية رؤساء كانوا أو مرؤسين عن الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصداقيتها وهم ملتزمون بعدم التستر على الذين يسيئون إلى المهنة أو الذين يخضعون أقلامهم للمنفعة الشخصية عن كافة أشكال التجريح الشخصي والإساءة المادية أو المعنوية بما في ذلك استغلال السلطة أو النفوذ في إهدار الحقوق الثابتة لزملائهم أو مخالفة الضمير المهني.

- يلتزم الصحفيون بواجب التضامن دفاعا عن مصالحهم المهنية المشروعة وعما تقرره لهم القوانين من حقوق ومكتسبات ويتمسك الصحفي بما يلي من حقوق باعتبارها التزامات واجبة الاحترام من الأطراف الأخرى تجاهه.

- لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساس بأمنه كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته وذلك كله في حدود القانون.

- لا يجوز تهديد الصحفي أو ابتزازه بأية طريقة في سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره

المهني أو لتحقيق مآرب خاصة بأية جهة أو لأي شخص.

- للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها والحق في تلقي الإجابة عما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار وحقه في الاطلاع على جميع الوثائق الرسمية غير المحظورة.

- لا يجوز حرمان الصحفي من أداء عمله أو الكتابة دون وجه حق أو نقله إلى عمل غير صحفي أو داخل المنشأة الصحفية التي يعمل بها بما يؤثر على أي من حقوقه المادية والأدبية المكتسبة.

- لا يجوز منع الصحفي من حضور الاجتماعات العامة والجلسات المفتوحة ما لم تكن مغلقة أو سرية بحكم القانون، كذلك عدم التسامح في جريمة إهانة الصحفي والاعتداء عليه بسبب عمله باعتبارها عدوانا على حرية الصحافة وحق المواطنين في المعرفة.

- ضمان أمن الصحفي وتوفير الحماية اللازمة له أثناء قيامه بعمله في مواقع الأحداث ومناطق الكوارث والحروب.

ثالثًا: إجراءات تنفيذية:

انطلاقا من الإرادة الحرة التي أملت على الصحفيين المصريين إصدار ميثاق للشرف الصحفي ووفاءا وتمسكًا منهم بكل ما يرتبه من التزامات وحقوق متكافئة نتعهد باعتبار أحكام هذا الميثاق بمثابة دستور أخلاقي للأداء الصحفي والسلوك المهني المسئول وتنفيذا لكل ذلك نقرر: كل مخالفة لأحكام هذا الميثاق تعد انتهاكا لشرف مهنة الصحافة وإخلالا بالواجبات المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ٧٠ وقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦.

يتولى مجلس نقابة الصحفيين النظر في الشكاوى التي ترد إليه بشأن مخالفة الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي أو الواجبات المنصوص عليها في قانون النقابة أو قانون تنظيم الصحافة وتطبق في شأنها الإجراءات والأحكام الخاصة بالتأديب المنصوص

عليها من ٧٥ إلى ٨٨ من قانون النقابة[1].

ميثاق شرف الصحافة اللبنانية

يسر الصحافة اللبنانية الفخورة بتاريخها المتألق الغني بالكفاح والاستشهاد في سبيل الوطن والمواطن، تاريخ مقترن بتاريخ الفكر الحر والنضال الوطني والشعبي، أن تعلن – كجزء من أخلاقيات المهنة– عن الأسس العامة التي أنشأها روادها الذين وضعوا أخلاقيات وأعراف وتقاليد المهنة، وقد التزمت المهنة منذ انطلاقتها بهذه الأسس التي أضحت أكثر ترسيخا من القوانين والقرارات. يهم الصحافة اللبنانية أن تشدد على هذه الأسس لوضع حد للخلافات بشأن مبادئ ممارسة المهنة:

١– الصحيفة هي مؤسسة تؤدي خدمة عامة ثقافية واجتماعية ووطنية وقومية وإنسانية إلا أنها تملك أيضا طابعا تجاريا وصناعيا. ومن خلال ممارسة حريتها الخاصة تلتزم الصحيفة إلى جانب ذلك بالدفاع عن هذه الحرية والحريات المدنية.

٢– إن مسئولية المطبوعات لا تقتصر فقط على احترامها للقانون وحده وإنما تتعداها أيضا إلى احترام الضمير المهني والقارئ.

٣– يتوجب على الصحيفة الالتزام بالحقيقة والنزاهة والدقة ومبدأ عدم الكشف عن المصدر(٢).

وهذا يكون في حالة الضرورة كتهديدة حياة مصدر الخبر أو أن يضار في وظيفته بسبب بوحه بالمعلومات.

٤– المطبوعة هي عبارة عن منبر ينتمي إلى القراء الذين يتمتعون بحق التعبير عن آرائهم وحق الرد.

---

(١) المبادرة العربية لإنترنت حر، على الرابط التالي:

http://www.openarab.net/laws/2006/laws4.shtml

(٢) وهذا يكون فى حالة الضرورة كتهديد حياة مصدر الخبر أو أن يضار فى وظيفته بسبب بوحه بالمعلومات.

٥- يتوجب على الصحيفة حشد الرأي العام للدفاع عن البلاد والحق والعدل ومقاومة التعدي على الحقوق والقوة الجائرة.

٦- يتوجب على المطبوعات تجنب العصبية وتحريض الآراء والاختلافات بالإضافة إلى القدح والذم.

٧- لا تصلح الأخبار المحرفة للنشر.

٨- تحط الاتهامات غير المبنية على ثوابت والأكاذيب من شأن الصحافة.

٩- على الصحيفة تجنب الأخبار غير المؤكدة إلا في حال ورودها على هذا النحو.

١٠- يتوجب على المطبوعة تجنب نشر المواد التي تحث على الرذيلة والجريمة.

١١- تحترم الصحافة سمعة الفرد وتحافظ على كرامته ولا تتطفل على حياته الخاصة.

١٢- تشويه السمعة والمبالغة والابتزاز هي من سمات "الصحافة الصفراء" وهي لا تمت بصلة إلى أصحاب المهنة اللبنانيين.

١٣- تحقير حملات التشويه وإساءة السمعة من شأن المهنة.

١٤- لا يحق للصحيفة اللجوء إلى أساليب غير مشروعة أو سرية للحصول على المعلومات.

١٥- المنفعة العامة لها أهمية كبيرة وهي تسبق نجاح أو استمرارية الصحيفة يشرف الصحافة اللبنانية التي تفتخر بهذه القواعد الأخلاقية أنها قدمت ميثاق الشرف الذي أقدم الصحفيون العرب على تبنيه.

كما يشرفها المساهمة في خط التاريخ وتوجيه الرأي العام والتطوع لأداء رسالة أو دور في سبيل ممارسة الديمقراطية والدفاع عن المنفعة العامة.

ميثاق شرف الصحفيين الفلسطينيين

نحن الصحفيون الفلسطينيون نقرر أن:

العمل الصحفي لا يستمد شرفه من جودة أدائه فحسب، بل من شرف الغاية التي تخدمها الكلمة أو الصورة المنشورة، إن الكلمة أو الصورة المجردة من الالتزام بخدمة قضايا شعبنا وأمتنا مجردة من الشرف ولا يتحقق شرف الالتزام لعمل الصحفي إلا إذا كان اختيارًا مستقلًا عن كل مصادر الوصاية والرقابة والتوجيه والاحتواء والانحراف، إن استقلال الصحافة بدورها ومن منطلق المسئولية الاجتماعية من أجل الشعب وتحت رقابته وحده هو الشرط الأول للعمل الصحفي الشريف أداء ومسئولية.

وانطلاقًا من هذا الإدراك ووفاءً من الصحفيين لدماء الشهداء الأبرار وتضحيات شعبنا وتطلعاته لمستقبل مشرق وما هم مسئولون عنه إلى أن يوفي كلٌ بمسئوليته التي تلزم الصحفي بأن يتوخى في سلوكه وأدائه مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة والمصداقية وآداب المهنة وتقاليدها.

نتعهد ونعلن:

- التزامنا الكامل بالقوانين الفلسطينية العامة وبما ورد في وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة في الجزائر عام ١٩٨٨م وقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني والأعراف والمواثيق الدولية بهذا الشأن بالاعتماد على منظومة القيم الناتجة عن التفاعل الإيجابي للتطور الفكري والموروث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني.
- الدفاع عن حرية الصحافة تأكيدًا لحق الجماهير في معرفة الحقائق والتعبير عن رأيها بحرية، انطلاقًا من كون الحق في المعرفة هو حق أساس من حقوق الإنسان.
- الالتزام التام بالحصول على المعلومات والحقائق بالطرق المشروعة وأن ننقلها إلى الجماهير بمصداقية وأمانة لحماية الصحافة من أي انحراف عن شرف المهنة أوالمساس بالمصالح الوطنية.
- الامتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة أو

نسبة أقوال أو أفعال إلى أي شخص أو جهة بدون التأكد من مصدرها.

- الالتزام الكامل بمساندة عدالة القضاء واستقلاله وسيادته فيما يتصدى له من تحقيق مفتوح أو محاكمة جارية نشرًا مجردًا من أي تحيز ضد المتهمين في الدعاوى الجنائية أو الخصوم في الدعاوى المدنية بدون إخلال بحق الصحفي في تغطية الحدث من وجهة نظر العامة.

- التقيد بعدم نشر أسماء وصور الأحداث المتهمين أو المقدمين للمحاكمة حرصًا على مستقبلهم وتسهيلًا لإصلاحهم وعودتهم إلى المجتمع.

- الابتعاد عن نشر الأخبار والصور المنافية لأخلاقيات الشعب الفلسطيني.

- عدم استغلال المهنة في الحصول بدون وجه حق على مزايا شخصية من أي نوع كانت سواء مادية أو معنوية.

- الالتزام بنشر التصحيح لمعلومات سبق نشرها دون إخلال بحق الصحفي بأن يعقب بما يراه من إيضاح لرأيه في الموضوع.

- الالتزام الكامل بالموضوعية في كل ما نكتب وننشر ويدخل نطاق الموضوعية بوجه خاص النقد الذي يتناول كل ما يتصل بالشخصيات العامة.

- الالتزام الكامل بأن تكون جميع الإعلانات متفقة مع القيم والمبادئ العامة للمجتمع ورسالة الصحافة التي تضمنها هذا الميثاق.

- الالتزام المهني والأخلاقي بالفصل الحاسم بين العمل الصحفي والإعلان، ونقرر التزامنا بألا نعمل في جانب الإعلانات.

- الالتزام عند نشر الإعلانات التي تقدمها الهيئات الأجنبية بالتحقق من أنها تتفق مع الأهداف الوطنية ولا ينطوي الإعلان على شكل من التمويل غير المباشر من دول أو جهات أجنبية.

- التمييز بين المادة الصحفية التحريرية والإعلانات سواء المحلية أو الأجنبية بإشارة

واضحة تحمي القارئ من التضليل والخداع.

- تحديد وتنظيم نشر الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام التي نعمل بها على الوجه الذي يتفق مع حاجات و ظروف المجتمع الفلسطيني الذي يناضل من أجل التحرر الوطني والتخلص من الاستغلال الاقتصادي والاحتكارات مهما كان مصدرها.

- الالتزام الكامل باحترام حق المؤلف أو الكاتب فيما ننشره وأن نراعي عند اقتباس أي أثر من آثار الغير الإشارة إليه وذكر مصدره.

- الالتزام الكامل بالأمانة الصحفية وبصيانة أسرار المهنة ورفض أي ضغط لإفشائها مع التأكيد أن الأسرار الخاصة بكل صحفي هي من صميم أسرار المهنة التي لا يجوز إفشاؤها وهي محمية بحكم القانون.

- التقيد بعدم ممارسة أي قول أو فعل قد يؤدي إلى المساس بوضع الصحفي في المؤسسة التي يعمل بها سواءً من الناحية المهنية أو الوظيفية أو المعيشية إلا في الحالات التي تخالف القانون أو تتعارض مع هذا الميثاق.

- الالتزام الكامل بعدم العمل أو التعامل مع أي مؤسسة صحفية أو إعلامية قامت بفصل صحفي أو أكثر بشكل تعسفي قبل التأكد من حصوله على كامل حقوقه والاستناد على كتاب خطي من النقابة باعتبارها الإطار المرجعي لحرية وكرامة وحقوق الصحفيين والأعضاء.

- احترام الحريات الخاصة وعدم التصوير أو التسجيل لأشخاص دون موافقتهم إلا إذا تعارض ذلك مع المصلحة العامة في المجالات التالية (الكشف عن الجريمة أوالإضرار بالصحة العامة أو تهديد الأمن الوطني والقومي).

- التسليم بحق الصحفي في التعبير عن وجهة نظره بصرف النظر عن اختلاف الاجتهادات الفكرية والسياسية ما دام هذا التعبير في إطار القانون والمصلحة الوطنية.

- الالتزام الكامل بوضع الحقائق والمعلومات والبيانات المتوافرة لدينا أمام الجمهور

تأكيدًا لحق الجماهير في معرفة الحقائق والاطلاع عليها.

. عدم نشر اسم أو صورة أو تفاصيل مشخصة لمريض نفسي أو مدمن مخدرات أو مدمن كحول أو متبرع أو متبرع له بأعضاء جسدية دون موافقتهم أو موافقة عائلاتهم إلا إذا وجدت مصلحة عامة بالنشر وبالحجم اللائق.

– الالتزام الكامل بعدم نشر ما من شأنه التحريض أو التشجيع على العنصرية والتمييز على أساس العرق أو الأصل أو لون الجلد أو الطائفة أو الدين أو الجنس أو المهنة أو العجز الجسدي أو النفسي ولا تذكر هذه التمييزات إلا إذا كانت تتعلق موضوعيًا بموضوع النشر.

– الالتزام الكامل بعدم اشتغال الصحفي بحرفة أو عمل قد يشوه رسالته الصحفية أو يثير خشية أو يبدو للناس على أنه نوع من تضارب أو استغلال في المصالح أو تضليل للجمهور.

– عدم نشر تقرير صحفي أو مقالة أو أيٍ من الفنون الصحفية باسم صحفي يتم تغيير فحواها بصورة ذات مغزى دون موافقة الصحفي على ذلك.

– فصل الصحفي الذي يدان بحكم نهائي على مخالفة تسيء إلى شرف مهنة الصحافة من النقابة ومطالبة الجهات المعنية بفصله من عمله.

– الالتزام الكامل بحل المشاكل والخلافات الناشئة بين الصحفيين أنفسهم في المجال المهني من خلال مجلس النقابة أو الجهة التي تراها النقابة مؤهلة ومناسبة لذلك.

– الالتزام الكامل في حالات الحزن الشخصي أو الصدمة بالقيام بمهمة الأسئلة والاستفسار بنوع من الحصافة واللباقة مع إبداء مشاعر التعاطف والمشاركة الوجدانية.

– الالتزام الكامل بعدم إجراء مقابلات أو تصوير لأطفال في الموضوعات المتعلقة بأي آثار نفسية تعود بشكل سلبي على الطفل أو أطفال آخرين خاصة في قضايا

الإهانات أو الجرائم الجنسية سواءً كانوا ضحايا أو مدعى عليهم أو شهود عيان.

- عدم استغلال المركز أو المكانة الصحفية بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق مكاسب شخصية تمس بشرف وأخلاقيات المهنة.
- الالتزام الكامل بعدم استغلال الصحفيين المتدربين لتنفيذ أي أعمال خارج إطار المهنة وتوفير المجال المناسب لتدريبهم حسب الأصول المهنية ومنحهم مكافآت وأجورًا عن الأعمال التي يؤدونها.
- الالتزام الكامل بعدم تزويد المؤسسات الصحفية والإعلامية الأجنبية بأية معلومات أو مواد صحفية شفهيًا أو خطيًا أو تصويرًا قد تلحق الأذى بالأمن الوطني أو تمس بالرموز الوطنية والسيادية.
- منح الأولوية في العمل والتعامل للصحفي الفلسطيني والمؤسسات الصحفية والإعلامية الفلسطينية في تنفيذ أية أعمال أو خدمات في مجال المهنة.
- الالتزام الكامل بالتضامن والتكافل مع الزملاء من أجل صون وحماية كرامة الصحفي وشرف المهنة حسب كل واقعة وبما تراه النقابة مناسبًا بهذا الخصوص.
- الالتزام الكامل باستخدام المصطلحات والمفردات الفلسطينية والعربية للمسميات التاريخية والثقافية والجغرافية والسياسية في العمل الصحفي بما يخدم الأهداف الوطنية والقومية.
- التعامل مع الصحفي العربي بنفس المعايير والمقاييس المهنية والوظيفية الخاصة بالصحفي الفلسطيني.

نحن الصحفيون الفلسطينيون نقسم بالله العظيم أن نكون الأوفياء والأمناء على التزامنا الكامل والتام بكل ما ورد من بنود في ميثاق الشرف الصحفي على قاعدة المسئولية الوطنية والقومية ومبادئ الاحترام والتنافس الشريف من أجل المصلحة العامة والالتزام بميثاق الشرف الإعلامي العربي وميثاق التضامن العربي وميثاق العمل

الصحفي لاتحاد الصحفيين العرب.

ميثاق شرف النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين

–على الصحفي السعي للحقيقة وبالعمل على إبلاغها إلى الرأي العام في إطار ما يتوافر.

– يلتزم الصحفي بالدفاع عن حرية الصحافة ولا يقبل المهام التي لا تتلاءم مع كرامة المهنة وأخلاقياتها.

– يمتنع الصحفي عن إمضاء المقالات ذات المحتوى أو الطابع الإشهاري كما يمتنع عن كتابة مقالات إشهارية في صيغة أخبار.

– لا يقبل الصحفي هدايا أو امتيازات خاصة مقابل أداء المهمة الإعلامية.

– يرفض الصحفي استعمال صفته أو مسئوليته لخدمة أغراض شخصية.

– ينسب الصحفي المقتطفات التي يستدل بها إلى أصحابها ويمتنع عن انتحال كتابات الآخرين.

– يمتنع الصحفي عن ذكر أي عنوان أو صفة أو خبر وهمي.

– يحترم الصحفي آراء زملائه ولا يلجأ إلى ثلبهم ويتعامل مع المختلفين معه في الرأي بروح من التسامح.

– يمتنع الصحفي عن الممارسات التي من شأنها أن تتسبب في مشاكل مهنية لزملائه أو تكون سببا في حرمانهم من ممارسة العمل الصحفي.

– يلتزم الصحفي بالعمل من أجل تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب المهنة. وعليه ألا يسعى لاحتلال منصب زميله بقبوله العمل في ظروف أسوا وبأجر أدنى.

– يلتزم الصحفي بكل ما نشر تحت إمضائه وبموافقته التامة. ويرفض تبني أو توقيع المقالات الجاهزة.

– يرفض الصحفي كل تشويه جزئي أو كلي لأفكاره ومقالاته.

– يحترم الصحفي السر المهني ويرفض الإدلاء بمصادر معلوماته.

ميثاق شرف النقابة الوطنية للصحافة المغربية

سعيًا إلى تعزيز مكانة مهنة الصحافة، وحفاظًا على كرامتها، تعتمد النقابة الوطنية للصحافة المغربية ميثاق شرف يلزم أعضاءها من مديرين وصحفيين، ويصبح الانتماء إلى النقابة موجبًا لاحترام هذا الميثاق.

– يستمد الصحفي مقومات شرف المهنة من مبادئ حرية التعبير وحقوق الإنسان. – يتعهد بالبحث عن الحقائق، وإعلام الرأي العام بها، بصدق وأمانة، احترامًا لحق المواطن في الإعلام.

– يتعهد باحترام مصادر الأخبار التي يستقيها وبعدم انتحال الأخبار وأعمال زملائه.

– يمتنع عن الخلط بين العمل الصحفي والإعلاني.

– يتجنب القذف والتجريح في الأشخاص.

– يحترم تعدد الآراء.

– يرفض أي تدخل غير مهني أو أي إغراء يخل بأخلاقيات المهنة وشرفها.

– يتضامن مع زملائه ويؤازرهم في حالات المتابعة والملاحقة الناشئة عن ممارسة المهنة بشرف.

– يدافع عن كرامة الصحافة ضد كل أشكال الاستغلال.

– لا يقبل بأية تعليمات تطال افتتاحيته باستثناء تلك الموجهة من رؤساء غرفة الأخبار والتي تأتي فقط في حدود ما يمليه عليه الضمير.

– يمتنع عن مدح العنف والإرهاب والجريمة والتعصب والعنصرية والتمييز الجنسي وعدم التسامح في أي شكل من الأشكال.

– إن الصحفي الذي يستحق صفته هو من يلتفت إلى قوانين البلد الذي يوجد فيه ويقبل فقط بسلطة أربابه في شئون الشرف المهني رافضًا أي تدخل من الدولة أو

أي جهاز.

- يمتنع الصحفي عن نيل أي مكسب شخصي من مواقف قد تساعده صفته كصحفي أو تأثيره أو اتصالاته على استغلالها لصالحه.
- يمتنع عن أن يتطلع إلى مركز زميل له أو يتسبب في طرده أو إنزال درجته من خلال عرضه القيام بذات العمل مقابل أجر أقل.
- يمتنع عن أن يخلط بين مهمته وتلك الخاصة بالقاضي أو رجل الشرطة.
- يحترم فرضية البراءة.
- لا يستعمل سبلا غير مشروعة للحصول على معلومات أو صور أو وثائق.

ويحق للصحفي:

١- الحصول المجاني على جميع مصادر المعلومات والاستقصاء بحرية عن جميع الحقائق التي تؤثر على الحياة العامة.

٢- تحكيم الضمير (الذاتي والمهني) .

٣- الاطلاع على أي قرار رئيس من شأنه أن يؤثر على استمرار الشركة التي يعمل لديها.

٤- مكانته المهنية.

٥- التعلم المستمر والتدريب المحترف كجزء من مهنته.

٦- الحصول على ظروف اجتماعية ومهنية تتطلبها احتياجات المهنة وعقد شخصي يضم اتفاقات جماعية تضمن حمايته الاقتصادية واستقلاليته.

٧- الاعتراف والتعويض عن حقوقه ككاتب.

٨- الاحترام لإنتاجه الصحفي وصورة محتوياته.

***

إن منطق البحث فرض علينا أن نقف أمام أخلاقيات الفرد في العمل الصحفي. والغرض من هذه النقلة الحديث عن أن الصحفي إذا لم تطله التشريعات، ولم تنله مواثيق الشرف فلا يجب أن يهرب من ضميره الخلقي، لأنه آخر الحصون التي يلجأ إليها بوصفه صحفيًا بالمعنى الحق للكلمة، وكان من الممكن أن يكون الترتيب عكسيًا، ولكن مرونة البحث اقتضت منا ذلك.

وأخلاقيات العمل تقتضي من الصحفي المنتمي إلى الصحافة الإلكترونية العديد من الالتزامات في ضوء تدني الواقع الأخلاقي، ولكن بشكل عام عليه تجنب عدة صور أو أنماط من السلوك نراها أبرز ما يشين الصحافة الإلكترونية منها:

- السب والقذف والتشهير والتجريح.
- استخدام اللغة المبتذلة والعبارات المثيرة الخارجة عن القيم والآداب.
- استخدام الصور المثيرة والإسراف في هذا الأمر أكثر مما هو في الصحف الورقية.
- نشر صور حربية بشعة تؤذي مشاعر أهل الضحايا بحجة السبق الصحفي والإعلامي بهدف الشهرة والرواج.
- السطو على حقوق التأليف والنشر للآخرين.

فعن لغة السب والقذف والتشهير والتجريح التي انتشرت يقول بعض المنتقدين: من الصواب أن يشارك كل إنسان على النت، وهذا من أبسط حقوقه، ولكن من الخطأ الكبير استخدام هذا وسيلة للتشهير والسباب والتجريح، أو حتى لأغراض شخصية مبتذلة في العرف العالمي.. ونحن نتابع كثرة المشاكل والدعاوى التي تحال إلى القضاء من قبل أطراف عدة بسبب التجاوزات التي تقف من ورائها مؤسسات إعلامية، والتي تدركها جيدًا، ولكنها أصبحت تجارة في أن تكسب من ذلك وتعوض عنه!

وإن دخول أية مؤسسة إعلامية أو جهاز إلى ساحة القضاء لا يقتصر الخروج منها على الغرامة وحدها، بل هناك خسارة معنوية في السوق الإعلامية. وإذا تحجج البعض

بحرية التعبير.. فهل تبيح الحريات القذف والإساءات؟ وإذا استطاعت المؤسسات استعادة حقوقها في المحاكم.. فكيف باستطاعة أي مواطن أن يأخذ حقه ويسترجع كرامته إذا كان القضاء في معظم دولنا لم يتضمن حتى الآن أية تشريعات بصدد الإعلام المرئي أو الإلكتروني؟[١]

وهكذا تبدو المسألة هنا مسألة خلق أكثر منها قوانين ومواثيق فأنى للقانون أن يطول شخصًا باسم مستعار أو وهمي إذا لم يردعه ضميره الخلقي ومحاسبته لذاته ووضع نفسه موضع الآخرين في موقف السب والقذف والتشهير والتجريح، خاصة إذا تنبه إلى أنه يهين ذاته وذويه أكثر مما يهين الآخرين، وفقًا للمبدأ النبوي "يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه" فالمسألة هنا تربوية أكثر منها قانونية أوتشريعية.

وعن ظاهرة السطو على حقوق الآخرين في التأليف والنشر فإنه من الخطأ النظر إلى ظاهرة الصحافة الإلكترونية كقافلة خير وكفى، فقد حملت معها الكثير من التحديات التي يمكن أن تعصف بالصحافة كمهنة سواء كانت تقليدية أم إلكترونية وفي مقدمة هذه التحديات قضية الأخلاقيات، وهو جانب سلبي في هذا النوع من الصحافة حتى الآن، فعمليات السطو على حقوق التأليف والنشر الخاصة بالآخرين على قدم وساق، والمصداقية والثقة في كثير مما يتم تناوله من أخبار ومعلومات عبر هذا النوع من الصحافة محل شك ولذلك فإن هذا المدخل يمثل بعدًا مهمًا جديرًا بالبحث من الناحية القانونية والأخلاقية للحفاظ على الصحافة كمهنة[٢].

والعامل الخلقي هنا يحتم على الإنسان احترام حقوق الآخرين، فبما أن الإنسان لا يحب أن يسلبه أحد شيئًا من حقه، فيجب أن يعامل الناس بالمثل ولا يسلبهم حقوقهم،

---

(١) جريدة (البيان) الإماراتية ٢٠٠٨/٦/١٨ وينظر تفاصيل أكثر على الموقع التالي:
www.sayyaraijamil.com

(٢) جمال غيطاس: الجورنالجي (موقع كل الجرنالجية في مصر) المؤتمر الرابع للصحفيين، التاريخ:
http://www.khayma.com/librarians/archive/lis/199.htm ٢٠٠٥/٩/٢٣

لأنه بهذا يتدنى إلى مستوى الحيوانية متنازلًا عن منزلة الإنسان والصحفي المحترم داخله. ومن أمثلة نشر صور لعمليات عسكرية بشعة والتعرض لتفاصيل مؤلمة تؤذي مشاعر أهل الضحايا بحجة السبق الصحفي والحصول على غنيمة الشهرة والرواج على حساب الحس الخلقي ما ذكرته صحيفة "إيلاف" اللندنية[١] على لسان أحد كتابها الذي ذكر أن السجال يثار مجددا اليوم في فرنسا، بمناسبة نشر مجلة فرنسية لمقابلة مصورة مع الطالبانيين الإرهابيين اللذين فتكا فتكًا مروعا بعشرة مظليين فرنسيين في أفغانستان، بعد وقوعهم في كمين. فقد وقع الكمين يوم ١٨ أغسطس، وذهب ضحيته عشرة عسكريين فرنسيين، وهذه أكبر خسارة عسكرية فرنسية منذ تفجير المخابرات السورية لمبنى سكن الجنود الفرنسيين في بيروت عام ١٩٨٣، حيث وقع ٥٧ ضحية منهم.

لم تكتف مجلة "باري ماج"، الأسبوعية المصورة، بمقابلة القتلة وزعيمهم، بل نقلت أيضا رسالتهم إلى الفرنسيين مهددة لهم: "سوف نبيد الجنود الفرنسيين لو بقوا في أفغانستان" إنها رسالة تخويف، ومحاولة إضعاف المعنويات، في وقت يخوض فيه الجنود الفرنسيون، ضمن قوات الناتو، حربا ضارية ضد بربرية طالبان وحليفهم القاعدة، هؤلاء البرابرة الذين يهددون الحضارة، وأمن الشعوب.

إن مبادرة المجلة تذكرنا بممارسات قناة الجزيرة، وهي تبث صور تقطيع الرؤوس، وتهديدات بن لادن، والظواهري، الرامية لنشر جو من الرعب، وهو الجو الأكثر ملائمة لهم لمواصلة اقتراف جرائمهم النكراء في كل مكان، لا فرق بين بلد "كافر"، أو دولة "مسلمين".

لم يقف مراسل المجلة عند هذا الحد، بل تجاوزه بدرجة مقززة حين نشر صور الإرهابيين وكل منهم يحمل شيئا يعود للمظليين، فأحدهم يلبس بزة مصلي، والثاني

(١) عزيز الحاج: مجددًا بين حرية الإعلام والتزاماته الأخلاقية والإنسانية، إيلاف ٢٠٠٨/٩/٣١ على الرابط التالي:
http://www.elaph .com/elaphwriter/2008/9/364531.htm

يحمل بندقية جندي ثان، وتظهر الصور ما نهبه المجرمون من أجهزة اتصال، ونظارات، وذخائر. أما البشاعة الكبرى، ففي أن يتسلم المراسل ساعة ضحية من زعيم القتلة، طالبا منه تسليمها إلى عائلته! تصوروا لو أن إرهابيا من قاطعي الرؤوس قابل صحفيا، وسلمه ساعة ضحية، أو دفتر هويته، طالبا تسليم ذلك إلى عائلة الضحية، ثم قام مراسل الجزيرة بنقل الصورة، وربما يتجرأ على مقابلة عائلة كل ضحية. هنا، لا ندري هل سيجرؤ مراسل المجلة الفرنسية على مقابلة عائلة الضحية، ويقول للزوجة، إن كان القتيل متزوجا، ولطفله، إن كان ذا أطفال، أولوالدته، أو والده، وشقيقته أو شقيقه: إليكم ساعة قتيلكم، إنها رسالة يهديها لكم قاتلوه.

أي احترام هذا لحرمة الموتى؟ وأي احترام لحزن العائلات؟ فهل هذه هي رسالة الإعلام؟ أن تنقل هذه الصور المثيرة للاستنكار، وأن تبلغ العائلات برسالة القتلة؟ نعم، هناك صحفيون يريدون التقاط السبق الصحفي بقصد الشهرة، وزيادة المبيعات، ولكن بعض هؤلاء يتجاوزون الحدود، فيعتدون على حرمة الأفراد بتلصص حركاتهم، لالتقاط هذه الصورة أو تلك، كما جرى للأميرة ديانا، التي أعربت مرارا عن امتناعها عن أخذ صورها عشية رحيلها، ولكن صحفيي الإثارة و"إربابايتيز" ظلوا يلاحقونها مع صديقها، وكانوا سببا لإسراع السيارة حتى لقيت مصرعها. هناك أيضا صحفيون ما إن تقع جريمة ما حتى يزاحموا البوليس قبل بدء التحقيق، ويلاحقونهم، وأحيانا قد ينشرون إشاعة سمعوها، تقود لاتهام بريء، أونشر أحد أسرار التحقيق، مما يفيد المجرم، أو المجرمين.

إن السبق الصحفي حق من حقوق الصحفي، والعمل على زيادة المبيعات، هو الآخر من حقوق الصحف. إنها جميعا تدخل ضمن مبدأ مقدس، هو مبدأ حق التعبير، والإعلام، وهو حق مقدس لا ينتهكه غير الأنظمة الشمولية، والديكتاتورية، وأنظمة الإسلام السياسي. لكن: هناك أيضا مبادئ احترام حرية الآخرين، وخصوصياتهم، واحترام أحزانهم. أما إن كان هدف المجلة الفرنسية، عدا السبق الصحفي، هو تبليغ رسالة سياسية منها في معارضة الوجود العسكري الفرنسي في أفغانستان، فهي تقع في خطأ جسيم، خطأ أن تكون واسطة لنقل رسالة الإرهابيين أنفسهم، كما تفعل الجزيرة.

إن معارضة الوجود الفرنسي هناك يمكن ممارساتها بطرق كثيرة، كساحة البرلمان، والمؤتمرات الحزبية، والتصريحات السياسية، والمقالات السياسية، وإذا أردت معلومات عن كيفية وقوع الضحايا في الكمين، وما هو التقصير، ومن المقصر، فقد أصدرت وزارة الدفاع تقريرا بهذا الشأن يمكن مناقشته على أساس معلومات مؤكدة ودقيقة.

إن تفجيرات ١١ سبتمبر، هي التي قادت إلى حرب أفغانستان، ولولا جرائم قتل الآلاف، من مختلف الأعراق والأديان، واللغات، في نيويورك، لما كانت هناك حرب. فهل كان مطلوبا ترك المجرمين البرابرة بلا عقاب؟! ولو أرادت المجلة سبقا صحفيا حقيقيا، أو تبليغ رسالة إنسانية، أو سياسية، لذهب مراسلوها لمقابلة عدد من عائلات ضحايا الانفجارات، ومدى صدمتهم لخسارة ابن، أو زوج، أو زوجة، أو أخ، أو صديق. مثل هذه المقابلات تبلّغ رسالة التضامن البشري، وتذكر مجددا بمدى حقد الإرهابيين الإسلاميين على حياة الآخرين، واستهتارهم بها، ومدى كراهيتهم للآخر، ولكل شيء متحضر، وواجب محاربتهم في كل الميادين.

وحرية الإعلام يجب أن تقترن، لا محالة، باحترام القواعد والمعايير الأخلاقية، والإنسانية، إذ لكل حق حدود[١].

أما عن استخدام الصور المثيرة والإسراف في عرضها من خلال الصحف الإلكترونية أكثر مما هي في الصحف الورقية فهذا أمر بات واضحًا، بحيث أصبح من سمات الصحافة الإلكترونية وإن كان من السمات السلبية التي تستحق الوقفة، دون حاجة ملحة إلى الاستشهاد.

فطبيعة الصحافة الإلكترونية وكونها معروضة على جهاز خاص في حجرة خاصة بشكل فردي كانت هي المدخل لرواج هذا الأمر، إضافة إلى تحلل الجانب الرقابي وافتقاد التشريعات وغيابها في هذا الجانب قياسًا إلى الحال في الصحافة الورقية التي

---

(١) المرجع السابق على الرابط:

http://www.elaph.com/web/ElaphWriter/2008/9/364531.htm

يبدو فيها الأمر أقل وطأة وحدة، ولعل هذا يرتبط بكونها مظهرًا من مظاهر خدمة الإنترنت، الأمر الذي يردنا إلى الجانب الخلقي وأهمية تفعيله من أكثر من طرف. وغني عن البيان أن خدمة الإنترنت هي ثورة العصر وحديث المجالس، ولكنها أيضًا سلاح ذو حدين يستخدم للخير أو للشر. حالها في ذلك حال كثير من المصالح العامة الأخرى، فاستخداماتها تابعة لنوايا المستخدم، إن كان خيرًا فخير وإن كان شرا فشر. وخدمة الإنترنت خدمة منافعها جمة وعطاؤها غزير وهي مصدر لخير وعلم ومعرفة وهداية وصلة وتطوير لأمم وأفواج، وهي في الوقت نفسه قد تكون مصدرًا لشر عظيم لمن أصر على سوء استخدامها. فإذا أدركنا هذه الحقائق وجب علينا أن نقرر: أي الاستخدامين سنختاره؟[١]

غير أن الطرف الأفعل في هذا الأمر هم المشرفون على الصحف الإلكترونية نفسها، حيث ما زالت تتمتع الكلمة المكتوبة ومن وراءها بالاحترام ويوضع من يكتبها موضع القدوة في مجتمعنا الشرقي، لذا فإن الجانب الخلقي من الجوانب الهامة جدًا في شخصية الصحفي بدءًا من أولى خطواته ومراحله وانتهاء بأعلى مراحله القيادية، لأن الأثر عظيم على الجانبين السلبي والإيجابي، وهو أثر يمتد إلى آلاف وملايين القراء أو المتصفحين أو المستخدمين لصحافة الإنترنت ولا أدل على ذلك من واقعة يرصدها أحد الدارسين وإن كانت بعيدة قليلًا عن الصحافة الإلكترونية فقد أصدرت مجلة (HUSTLER) الإباحية في عددها الأخير عام ١٩٩٠ مقالا من خمس صفحات بعنوان "دليل القتل" تصف فيه كيفية اقتلاع عين الضحية وكيفية تشويه جسده وإثر ذلك بقليل في مدينة نورمان بولاية أوكلاهوما كان الطفل سام والبالغ من العمر ٩ سنوات يتمشى عائدًا من مدرسته إلى المنزل عندما اختطفه شخص غير معروف ثم اعتدى عليه جنسيًا ثم قتله واقتلع إحدى عينيه وشوه جسده تقليدًا لما قرأه في ذلك

---

(١) د.مشعل بن عبد الله القدهي: المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع ، وحدة خدمات الإنترنت، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، منشور على موقعها الالكتروني

المقال[1].

بالطبع لا يوجد في مجتمعاتنا العربية هذا النوع المنحرف من الصحافة والبشر معًا، ولكن المثال مسوق للتأثير البالغ الذي تتركه الكلمة والصورة معًا في نفسية المتلقي ومدى الأثر المجتمعي الحاصل من وراء ذلك.

ومثال آخر لصحيفة (إيلاف) الإلكترونية التي نشرت في صفحتها الأولى بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٨ صورة بشعة لجثة الفنانة اللبنانية سوزان تميم التي قتلت في دبي، وأثار نشر الصورة موجة عارمة من الاحتجاجات، وقد أظهرت الصورة جثة الفنانة وقد علت الكدمات وجهها وآثار الدماء تمتد من عنقها المشوه – جراء "النحر" أو التعرض لمحاولة النحر – حتى وجهها، وأمام الاحتجاج وموجة المطالبات بإزالتها ولوحظ ذلك من خلال التعليقات على الموضوع الذي يحتوي الصورة، أو من خلال الرسائل البريدية التي انهالت على الصحيفة أو من القراء الذي ارتأوا توصيل احتجاجاتهم من خلال الماسنجر – حسب تأكيد الصحيفة على ذلك – فقد قررت إدارة تحرير إيلاف بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٨ حذف صورة جثة الفنانة الراحلة سوزان تميم، والتي كانت الصحيفة قد حصلت عليها بوسائلها الخاصة انفرادًا، وجاء ذلك استجابة لمطالبة القراء بإزالتها من الخبر، واحترمت الصحيفة آراء القراء، مبررة أنها نشرتها لتبرز للرأي العام بشاعة الجريمة ووحشيتها، وتؤكد أهمية تطبيق العدالة بحق الفاعلين[2].

وقريب من ذلك استخدام اللغة المثيرة والعبارات الخارجة عن الأدب في الصحف والمواقع الإلكترونية أو التعليقات المستفزة للمشاعر الإنسانية. وكل هذا يرتبط ببيئة خصبة جديدة لجرائم جديدة نعني بهذه البيئة شبكة الإنترنت، وهي جرائم ذات ألوان وأشكال عدة حصرها بعض الدراسين فيما يلي:

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إيلاف: ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨ على الرابط التالي:

http://65.17.227.80/web/Akhbarkhasa/2008/10/3756 10.htm

يمكن حصر الجرائم التي ترتكب على شبكة الإنترنت في التالي:

أولًا: الجرائم التقليدية:

١ – جرائم أمن الدولة (الإرهاب – بث أفكار متطرفة سياسية أو دينية أوعنصرية – الدخول في مواقع عسكرية بهدف سرقة الأسرار الحربية).

٢ – جرائم الرشوة (الوصول إلى الرقم السري الخاص بإحدى المؤسسات أوالأشخاص واستعماله في الحصول منها على المنفعة).

٣ – جرائم الاختلاس والاستيلاء على المال العام (التلاعب في كشوف وحسابات العملاء ونقل الأرصدة من حساباتهم إلى حساب خاص، أو إضافة بضعة أصفار إلى رقم ما في هذا الحساب).

٤ – جرائم الاعتداء على الأموال (السرقة – النصب – خيانة الأمانة).

ثانيًا: الجرائم المستحدثة:

١ – الغش المعلوماتي.

٢ – الاستعمال غير المشروع للبرامج والاعتداء على المعلومات الاسمية.

٣ – جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية والمراسلات، والاعتداء على الحق في الصورة.

٤ – الجرائم المخلة بالآداب العامة والاعتداء على الملكية الفكرية.

٥ – الاعتداء على حرية الحياة الخاصة بالتصنت والتسجيل أو بالنقل.

٦ – استغلال التقدم العلمي في نشر الصور الجنسية الفاضحة على الإنترنت.

٧ – عمل مونتاج لصورة أو لصور أشخاص دون رضاهم.

٨ – جرائم استغلال الأطفال في أعمال انحرافية[١].

ونظرًا إلى هذه الجرائم وهذه الأشكال من التجاوزات والخروج عن اللياقة بشكل عام تحدد بعض المواقع الإلكترونية سياسيات وأخلاقيات للنشر والمشاركة .

(١) د.محمود علم الدين: الصحافة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٣٠٩،٣١٠.

المراجع

أولًا: الكتب:

- إبراهيم الإمام (الدكتور): الإعلام والاتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٩.
- إبراهيم الإمام (الدكتور) و مُحَمَّد فريد عزت (الدكتور): وكالات الأنباء المعاصرة "النشأة – التطور – الدور – الفعاليات"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- أحمد زكي بدوي (الدكتور): معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت والقاهرة، ١٩٨٥.
- أديب مروة: الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار الحياة، بيروت، ١٩٦١.
- السيد بخيت (الدكتور): الصحافة والإنترنت، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأوى ٢٠٠٠.
- السيد يس (الدكتور): المواطنة في زمن العولمة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- حسن إبراهيم مكي (الدكتور) و بركات عبد العزيز مُحَمَّد (الدكتور)، المدخل إلى علم الاتصال، منشورات ذات السلاسل – الكويت – ١٩٩٥.
- حسن عماد مكاوي (الدكتور): أخلاقيات العمل الإعلامي، "دراسة مقارنة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦.
- حسني مُحَمَّد نصر (الدكتور): الإنترنت والإعلام، الصحافة الإلكترونية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، العين، الإمارات العربية، ٢٠٠٣.
- حسين شفيق (الدكتور): الإعلام الإليكتروني، رحمة برس للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
- خالد مُحَمَّد غازي (الدكتور) : الصحافة الالكترونية العربية .. الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٩
- راسم مُحَمَّد الجمال (الدكتور): الاتصال والإعلام في العالم العربي في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- راسم مُحَمَّد الجمال (الدكتور) و خيرت معوض عياد (الدكتور): التسويق السياسي والإعلامي ..

الإصلاح السياسي في مصر، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ٢٠٠٥.

- رضا عبد الواحد أمين (الدكتور): الصحافة الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
- سعيد الغريب النجار (الدكتور): تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- شريف درويش اللبان (الدكتور): الصحافة الإلكترونية "دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،٢٠٠٥.
- عباس مصطفى صادق (الدكتور): الصحافة والكمبيوتر مدخل للاستقصاء الصحافي بمساعدة الكمبيوتر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.
- عبد الملك ردمان الدناني (الدكتور): الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت، دراسة لمعرفة استخداماتها في مجال الإعلام، دار الراتب الجامعية، بيروت، ٢٠٠١.
- عبد النبي دجواني (الدكتور): عصر المعلومات وجموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، منشورات رمسيس، الرباط، المملكة المغربية، ٢٠٠١.
- عماد عبد الحميد النجار (الدكتور): الوسيط في تشريعات الصحافة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٥.
- فتحي الدريني (الدكتور): خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
- فيكونت فيليب دي طرزي: تاريخ الصحافة العربية منذ تأسيسها حتى عام ١٩٣٠، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية، د. ت.
- مُحَمَّد حاكم، عبده عبدالعزيز، جمال عيد: الإعلام الإلكتروني وحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧.
- مُحَمَّد حسام الدين (الدكتور): المسئولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- مُحَمَّد عبد الحميد: الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنيت، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- محمود علم الدين (الدكتور): أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ------------ : الصحافة الإلكترونية، الحرية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- يحيى اليحياوي (الدكتور): العولمة ومجتمع الإعلام، منشورات الأمن، الرباط، المملكة المغربية، ٢٠٠١.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- فارس حسن شكر المهداوي: صحافة الإنترنت.. دراسة تحليلية للصحف الإلكترونية المرتبطة بالفضائيات الإخبارية "العربية. نت نموذجًا"، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، من متطلبات درجة الماجستير في الإعلام والاتصال ٢٠٠٧، غير منشورة.
- محمود حمدي: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلاقته بفنية التحرير في وكالات الأنباء " دراسة تحليلية وميدانية مقارنة على وكالتي أنباء الشرق الأوسط ووكالة الأنباء الكندية، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة المنيا ٢٠٠٦، غير منشورة.

ثالثًا: الأبحاث والمقالات:

- جمال غيطاس: مدخل إلى الصحافة الإلكترونية (ورقة بحثية في المؤتمر الرابع للصحفيين) من ٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ ، موقع الجورنالجي الإلكتروني، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٥.
- حامد عبد الماجد قويسي (الدكتور): نظرية الرأي العام .. عقل الجماهير بين التشويه السياسي وانتفاضة الوعي منشور بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ في:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/06/article02.shtml

- سعيد الغريب (الدكتور): الصحيفة الإلكترونية والورقية.. دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠١.
- عادل الأنصاري: الصحافة الإلكترونية .. المعايير والضوابط، ورقة نوقشت في ندوة بنقابة الصحفيين بالقاهرة، في ٢٠٠٤/٨/٩.
- عباس مصطفى صادق (الدكتور): التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية في الإنترنت، مؤتمر صحافة الإنترنت في العالم العربي "الواقع والتحديات" جامعة الشارقة ٢٤/٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥.
- على بن شويل القرنيل (الدكتور): الاتجاهات الحديثة في الصحافة الدولية.. من الصحافة التقليدية إلى الإعلامات الشخصية، منشور على الموقع الإلكتروني: البوابة العربية للإعلام:

www.arabmediastudies. net/images/stories/pdf/presse20% arabe.pdf

- عماد بشير (الدكتور): الصحافة العربية اليومية في العصر الرقمي، ندوة الثقافة العربية وآفاق النشر

الإلكتروني، الكويت، ٢٠٠٢.

- لقاء مكي العزاوي (الدكتورة): الصحافة الإلكترونية.. دراسة في الأسس وآفاق المستقبل، بحث منشور على الإنترنت ٢٠٠٢ دون الإشارة لمكان النشر.

- مجموعة باحثين: أصوات مخنوقة، دراسة في التشريعات الإعلامية العربية، مركز حماية الصحفيين، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

- مجموعة باحثين: التقرير السنوي الثالث للحريات في البلدان العربية لعام ٢٠٠٧، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

- مُحَمَّد نور فرحات (الدكتور): تشريعات الصحافة العربية بين حقوق الإنسان وثورة الاتصالات الدولية،

http:// www.almotamar.com.ly/2002/25/docnment 25/m9.doc

- نجوي عبد السلام فهمي (الدكتورة): تجريد الصحافة الإلكترونية المصرية والعربية "الواقع وآفاق المستقبل"، المجلة العلمية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الرابع – ديسمبر ١٩٩٨.

- هيثم مناع (الدكتور): ميثاق الشرف المهني والحماية السلوكية للصحفيين، المقال ورقة مقدمة لندوة حماية الصحفيين في السلم والحرب بالدوحة في ١٣/٤/٢٠٠٥، اللجنة العربية للدفاع عن الصحفيين.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

جريدة (الأهرام) المصرية: WWW.ahram.org.eg

جريدة (الخليج) الإماراتية: WWW.alkhaleej.co.ae

جريدة (اليوم السابع) المصرية :www.youm7.com

جريدة (صوت البلد) المصرية: www.baladnews.com

إيلاف: www.elaph.com

ميدل إيست أونلاين: ww.middle-east-online.com

شبكة الأخبار العربية "محيط": www. moheet.com

الأقباط متحدون: www.copts-united.com

بي بي سي العربي: www.BBCArabic.com

الجزيرة نت: www.aljazeera.net

العربية نت: www.alarabiya.net

وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس): www.afp.com

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ . ش . أ): www.mena.org.eg

حرية التعبير في: http:/ar.wikipedia.org http://www.yabeyrouth. com

الموقع الرسمي لمنظمة صحفيون بلا حدود: http://www.rsf.ora

خامساً: القوانين:

١- الأمم المتحدة: حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، نيويورك، ١٩٩٣، رقم المبيع A.94.XIV-Vol.1, Part

٢- الإمارات العربية المتحدة: قانون اتحادي رقم ٥١ لسنة ١٩٨٠، المطبوعات والنشر بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، وزارة الإعلام.

٣- الجمهورية اللبنانية: المرسوم الاشتراكي رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، لبنان، وزارة الإعلام.

٥- المملكة العربية السعودية: نظام المطبوعات والنشر، صادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٦ بتاريخ ١٤٠٢/٣/٢٣هـ ، مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٠٢/٤/١٣ هـ، المملكة العربية السعودية.

٦. جمهورية السودان: قرار تنظيم الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٨٥ بجمهورية السودان الديمقراطية، وزارة الثقافة والإعلام، الخرطوم.

٧ - جمهورية مصر العربية: القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، سلطة الصحافة، القاهرة، الهيئة لعامة للاستعلامات.

٩. سوريا: دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

Trends in newsrooms 2006 p46Wall street journal march 23 .2005

١٠- مملكة البحرين: قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر لمملكة البحرين لسنة ٢٠٠ ، مجلس الشورى في ٢٠٠٣/١١/١٩، المنامة، وزارة الإعلام.

سادساً: صحف ودوريات:

- جريدة (الشرق الأوسط) لندن ٢٠٠٦/٤/٩

- جريدة (المصري اليوم) مصر ٢٠٠٧/٥/٨
- مجلة جامعة الملك سعود، م ١٣ الآداب ٣ – ٢٠٠١
- المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع ديسمبر ١٩٩٨
- المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠١

سابعا : كتب أجنبية

The Journalist and a pluralistic Society: An Ethical .Barncy, Ralph D In Elliott, Deni Responsible Journalism (California: SAGE Approach publications, Inc. 1986) .

Bok, Sissela Lying: Moral choice in public and private life (N. Y.: panthe on Books, 1978) .

Gastil, Raymond D. freedom in the world (N. Y.: Freedom House, 1979).

the Second American Revolution in hiebert, R. E, and Barber, Benjamin Reuss, C. Impact of mass media (N. Y.: longman, Inc 2nd Ed 1988).

Barden, Robert and Hacker, Micheal communication technology (N. Y.: Delmar publishers, Inc., 1990).

Williams, frederick the new communications (Belmont, california:wadsworth, 1984).

Williams, frederick the communications Revolution (N.Y.: new American Library 1983).

Harless, James D. Mass communication An Introductory Survey (USA: Wm. C. Brown publishers, 1985).

ثامنا: مقالات أجنبية

-Picard, Robert. G.media portrayals of terrorism: functions and meaning of news corerage (lowa: lowa University press, 1993).

Schmuhl, Robert. (cd) the Responsibilties of journalism (Notredam,

lndiana: University of Notredam press, 1989).

تاسعا: دوريات أجنبية

Emery, Michacl ct al. Readings in mass communication (lowa: Brown company, 1974).

Agcc,Warrcn et al. main curvents in mass communication (New york: Harper & Rew publishers, 1986).

Belsy, Andrew & Chadwick Ruth. Ethicl ess uses in Journalism and Media (London: Routledgc, 1992).

Grossman, Larry. Terrorism and the Media (Washington: Washington Legal Foundation, 1986.

الفهرس